عشرية الفرصة الأخيرة

الاقتصاد الجزائري الازدهار أو الانهيار ؟

عبد الحق لعميري

عشرية الفرصة الأخيرة

الاقتصاد الجزائري الازدهار أو الانهيار ؟

ترجمة : جناح مسعود

منشورات الشهاب

© منشورات الشهاب، 2015.

ردمك : 978-9947-39-086-3

الإيداع القانوني : 2014-4738

مقدمة

لم تكدّس الجزائر منذ استقلالها إطلاقا مثل هذا الكم الهائل من الثروات الناجمة عن ريعها الطاقوي الوحيد والدائم، في نفس اللحظة بالذات التي تحدق بها أسوأ الأخطار. فالجزائر توجد اليوم في مفترق طرق أكثر خطورة، لم تشهد مثيله على مدار العقود الخمسة الماضية من الاستقلال، كما توجد في ذات اللحظة أيضا في مواجهة مخاطر جيوستراتيجية : إضطرابات على حدودها الشرقية والجنوبية، موجات الربيع العربي بما تحمله من تقلبات ومخاوف وسيناريوهات أعدت من أجلها في أماكن أخرى، ممايجعلها في وضعية إنتظار خطيرة. فالجزائر أكثر هشاشة من أي وقت مضى، لكونها لم تعرف كيف تبني اقتصادا مزدهرا ومشروع مجتمع من شأنه أن يكون مفخرة لأغلبية السكان وحتى لشبابنا الذين عندما يحلمون بحياة مريحة يتصورونها في أمكنة أخرى. إن النخب الجزائرية مجنّدة من أجل لعب دورها في تنوير صنّاع القرار حول خطر الاستمرار في السياسات الحالية وكذا حول أفضل الخيارات الواجب اتخاذها. ففي الميدان الاقتصادي، يمكننا أن نذكر أمثلة العقول المفكرة والباحثين (الدفاع عن المؤسسة) ونبني اللتان عرفتا كيف تجند جزء كبيرا من النخبة الجزائرية في المهجر. لقد حاولت الجمعيات على غرار كار و ريج وغيرها من المنظمات غير الحكومية والنقابات، وجمعيات أرباب العمل والأحزاب السياسية الخ، أن تلعب دورا إيجابيا. إنه لمن السعادة أن نلاحظ وجود إتفاق بين النخب حول أغلبية القرارات الواجب اتخاذها. فلا تزال هناك بعد بعض الاختلافات الطفيفة فيما بينها وهو ما يعتبر أمرا سليما وطبيعيا. إن الهدف من هذا الكتاب هو الذهاب في نفس الاتجاه بتقديم توصيات

معمقة من أجل بناء اقتصاد تنافسي خارج المحروقات، اقتصاد قادر على إعادة العزة لملايين لجزائريين المقتنعين اليوم بالتواجد في ذيل جميع قوائم الترتيب الدولي. لقد جرى تخصيص أكثر من نصف هذا الكتاب لأعمال الخلاص الملائمة الواجب الشروع فيها. لقد استلهمت في إعداد هذا الكتاب من تجربتي الدولية في ميدان الإستشارة في (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا إلخ) ومن معرفتي الميدانية (لأكثر من ثلاثة عقود في العمل على تحليل وتشخيص حالات مئات المؤسسات والهيئات الجزائرية)، ونحن هنا أيضا بصدد كتاب ميدان وأعمال. كما اغترفت أيضا في تأليفه من المعارف النظرية والتجارب الدولية للبلدان التي نجحت في التنمية والانتقال. لقد تم تخصيص فصل كامل للأدوات (النظرية) التي نحتاجها لفهم الحالة الجزائرية. فليس هناك أسرار خاصة ببلدنا. لقد تمكنت العلوم الاجتماعية عن جدارة من حصر وتحديد حالة الجزائر. فليس من الغريب مع الإجراءات التصحيحية الملائمة، أن تصبح الجزائر تنينا اقتصاديا في طريق النشوء والتطور. أما إذا أعدنا لسوء الحظ إنتاج حماقات الماضي، ستزداد مخاطر رؤية الجزائر ما بعد البترول، مفتتة ومعوزّة، وعرضة للمنافسة الجيوستراتيجية للبلدان المصنّعة. إنها الخيارات التي يتعين علينا القيام بها الآن بدلا من انجازها في ظرف خمس إلى ست سنوات، حيث يكون قد فات الأوان. يلخص الفصل الأول من هذا الكتاب (المخططات التصورية) التي نحتاجها لفهم ما يحدث لنا. ويختصر لنا الفصل الثاني ويحلل التاريخ الاقتصادي لبلادنا بصورة جد مقتضبة وتحليلية على الخصوص، بعيدا عن الكليشيهات الانفعالية التي غالبا ما كنا نلجأ إليها. وجرى تخصيص الفصل الثالث الذي يشكل نصف محتويات هذا الكتاب، لتقديم التوصيات الكفيلة بتفادي إنقضاء الآجال والتوجه نحو البروز والتنمية. ويتضمن هذا الكتاب فصل رابع وأخير يلخص مجمل المحتوى، فصل موجه لصناع القرار المستعجلين الذين قد لا يملكون الوقت لتصفّح بقية أجزائه، غير أنه يلخص لهم على الأقل السيناريوهات الممكنة وفقا للخيارات التي يمكننا اعتمادها.

مدخل

هذا الكتاب ثمرة عدة سنوات من التفكير والتحاليل، تمت كتابته وفق منهجية صارمة كما سيتجلى في الفصول اللاحقة.

فقد كان يتعين عليّ قبل تقديم التوصيات الملائمة بالنسبة لكل مشكلة عصيبة، الإجابة على ثلاثة أسئلة دقيقة: ماذا نعرف علميا عن المسألة ؟ ما هي التجارب سواء كانت جيدة وملائمة أم سيئة، وطنية كانت أم دولية على حد سواء ؟ وما هي الدروس التي يمكن استخلاصها ؟، ليس لأن الحلول تنبع باستمرار من تلقاء نفسها بعد كل عملية محاكاة، بل أنه بطرح هذه الأسئلة، نصبح متواضعين ونتعلم من الآخر، ونكون بذلك أكثر احتراما للمعارف العلمية. لقد كانت تجربتي الطويلة في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والجزائر، بمثابة مخرج نجدة ضيق بالنسبة لي، بالنظر لحجم المشاكل التي جرى تحليلها. لقدساعدت المعارف المنتجة وتجارب العديد من البلدان على إظهار البدائل المتوفرة بصورة أفضل. فقد وجدت أغلبية المشاكل الكثيرة التي نعرفها حلولا لها في أماكن أخرى، وبالرغم من الخاصيات الثقافية، فإن أغلبها قابل للنقل. لقد استعملت لهجة متشائمة تارة وأخرى متفائلة، لكنها لهجة يفرضها الوضع الحالي، فنحن على شفير الهاوية، ويكفي بعض القرارات السيئة لاحقا لنقع في جحيم لم نعشه من قبل حتى خلال العشرية السوداء. سيصاب الكل بالخسارة وخاصة الذين جمعوا ثروات بطرق غير مشروعة وحولوها إلى بلدان أخرى، سيكونون أول المستهدفين، كما سيمسّ المواطن العادي الضحية البريئة لقرارات

لم يتخذها إطلاقا، بعنف وبصورة مستدامة. أما إذا ما تم لحسن الحظ إتخاذ خيارات حكيمة، ستؤدي تلك التضحيات المبذولة والعابرة عندئذ إلى السكينة والإزدهار للجميع. تلك هي رسالة هذا الكتاب. ويقوم الكتاب بالفعل بتحديد القرارات السيئة التي يتعين تفاديها بأي ثمن وبالتركيز على القرارات الصائبة التي يتوجب اتخاذها. لقد تم تكريس نصف هذا الكتاب للخيارات المتوفرة من أجل التخلص من ركود دام طويلا. لقد إختصرت لصناع القرار المتسرعين في عدة صفحات في نهاية الكتاب بين أيدينا، التشخيص والقرارات الصائبة التي يتعين اتخاذها. ويفصّل باقي الكتاب التحاليل والبدائل الصائبة التي نتوفر عليها. ولقد قمت أيضا بشرح مختصر لبعض المفاهيم النظرية الضرورية لفهم بقية النص. فخلال سنوات عقد التسعينيات، كان بإمكان صناع القرار السياسي الإستفادة من الإنقسامات الموجودة بين النخب العلمية في البلد من أجل إعتماد أي خيار. فقد كان المدافعون عن إقتصاد السوق العمومي، الإنتقائيون والليبراليون المتطرفون في خصام لا يعرف الكلل ولا الملل، لإتاحة الفرصة للمسؤولين السياسيين من أجل تبرير أية توجهات. بيد أن أغلبية النخبة في أيامنا هذه تتفق على الطريق الواجب إتباعه. فالاقتصاد الاجتماعي للسوق، المساواة في المعاملة بين القطاعين العام والخاص، تحرير المبادرات، التخلص من البيروقراطية في الإدارة، الإحترام والإستماع لجميع المواطنين، توزيع أفضل للعائد الوطني وغير ذلك، ليس إلا عيّنة من التوجيهات التي تتفق حولها وجهات نظر المحللين الوطنيين والباحثين المغتربين. غير أن هناك شرخ كبير بين النخب في البلد والمسؤولين السياسيين، لم نتمكن بعد من ترقية سوسيولوجيا سياسية تتماشى مع البروز والتنمية. فهل ستؤدي المخاطر الطاقوية والاقتصادية المحدقة ببلدنا إلى إحداث تغيرات سياسية مطابقة لمتطلبات الصعود ؟ ليس هناك ما يؤكد على هذا على الأقل، ومع ذلك لا تملك النخبة الوطنية العلمية حق الإستسلام للأمر الواقع، بل يجب عليها النضال السلمي والهادىء والمتبصر من أجل المساهمة في بروز طبقة سياسية نزيهة وذات مصداقية ورؤى، تعرف كيف تقوم بدورها وتوزيع المهام والمسؤوليات حولها.

الفصل الأول
لفهم ما يحدث لنا

ينبع ما يحدث لنا ممّا نحن عليه، كون هزائم بلد ما نادرا ما تكون ثمرة للصدفة، إذ غالبا ما تجد تفسيراتها في الجذور التاريخية والثقافية. وبالرغم من بعض التحسنات، فإن نفس الإرتكسات لا تزال مستمرة بما في ذلك الطابع الثقافي للحدس والإتكالية الموجودة في كل مكان. وبالرغم من بعض التقدم في السياق الاقتصادي الوطني، سنظهر إجمالا، أن نفس ردات الفعل اللاإرادية التي تقف وراء فشلنا لا تزال قائمة جراء الطابع الثقافي للحدس والإتكالية الواسعة الإنتشار في كل مكان. وبالرغم من جميع الموارد التي تم ضخها والمجهودات الكبيرة التي بذلت، لا يزال الاقتصاد يجد مشقة في الإقلاع والمشاكل الإجتماعية تزداد خطورة مع ظهور أشكال جديدة للرفض الإجتماعي على غرار ظاهرة (الحرّاقة)، كما لا يزال صنّاع القرار يتأرجحون بين التفسيرات والحلول. فما هي الأسباب العميقة وراء ظهور جميع هذه الأعراض ؟. سنحلل في هذا الفصل الأول المخصص للثقافة الإقتصادية، أسباب تيهنا في الماضي الذي لا يزال يجرنا باستمرار نحو هذه الحلقة اللولبية المتواترة للتخلف المستدام للتنمية. سأقوم بتفسير عدد من المفاهيم والميكانيزمات التي ستساعدنا على فهم الأسباب التي أدت بنا إلى الوصول إلى هذه الحالة، من أجل فهم كل هذه الإخفاقات والنتائج الهزيلة بالنظر لحجم الموارد التي تم ضخها في الاقتصاد.

• الحدسي والتحليلي

أوضح الباحث الكندي فرانتز ريجير بجلاء ظاهرة على قدر كبير من الأهمية، حيث دلّت أعماله على إعتماد البلدان في طريق النمو على سلوكات إنسانية تقوم على الحدس، في حين تشجع الأمم المتقدمة التحليل الوضعي. فالشخص الذي يدرك بالحدس، يأخذ أفكاره على أنها حقائق مسلّم بها، يقرر وفقا لإنطباعاته الأولية وإداركه الحسي وشعوره المسبق. لقد بيّن فريديريك وينسلاو تايلور بطريقة رائعة، أن الحدس في بعض الحالات أمر جيد، لكنه خاطىء في أغلب الأحيان. فمنذ آلاف السنين وحتى قبلها بكثير، يقوم البناءون بتشييد المباني، حيث أظهر تايلور، أن طريقتهم في تنظيم الإنتاج تشوبها عيوب، لكونهم يعملون بالإنطباع على وجه الخصوص.

لقد حلّل تايلور بصورة متأنية طريقتهم في العمل وأعاد تمثّلها، فقد أدى ذلك المسار إلى خلق العمل المتسلسل حيث يقوم كل عامل بعدد محدود من الحركات وفي بعض الأحيان بواحدة فقط. ويسمح هذا التقسيم الميكانيكي للعمل الذي يعرف تحت إسم (التنظيم العلمي للعمل) بتحسين أدوات الإنتاج. وهكذا تتحسن الإنتاجية ويتضاعف الإنتاج بمرتين أو ثلاثة مرات في ظل نظام حوافز يقوم على أجر متغير. أما فيما يخصنا، فقد أظهر المهندس الأمريكي مدى تفوق القرارات التحليلية على الخيارات التي تبنى على الحدس. ويحتوي النظام التايلوري بطبيعة الحال على العديد من العيوب المشار إليها من طرف الكثير من المؤلفين : الإقصاء من المشاركة، نقل الملكية إلخ، غير أن ما يهمنا هنا هو الجانب التحليلي في المسار فقط.

فليست هناك فرصة للتطور في بلد تتخذ فيه أغلبية القرارات بالحدس.

وفي المقابل، فإن أمة تقوم على تنمية التشاور واستخدام ذكاء الجميع وخاصة ذكاء نخبها الوطنية، وعلى تطوير القدرات البشرية إلى أقصى درجاتها، واستخدام النخب بفعالية، هي أمة لا تحتاج إلى الريع. فمن شأن ملايين القرارات المتخذة

من طرف المسؤولين والمواطنين العاديين في بلد ما إذا كانت أغلبيتها تقوم على الحدس، أن تؤدي إلى تدمير البلد، أما إذا كانت قرارات نابعة من التحليل فإنها تبني مستقبل الأمة. لقد قمنا بإختبار هذه الفرضية مع إطارات متوسطة من كبريات المؤسسات الجزائرية، ممن لا يتوفرون على كفاءات كافية من أجل إعادة تنظيم وحداتهم، وطلبنا منهم تصوّر هياكل تنظيمية. لقد قاموا جميعا بوضعها في يوم واحد وفقا لحدسهم وفقط. ففي بلد ذي ثقافة تحليلية يأخذ الأشخاص بعين الإعتبار الإستراتيجية، العوامل الرئيسية للنجاح، ويتشاورون مع الآخرين، كون القرار الهام يتم إنضاجه وإتخاذه وفقا لمعايير عقلانية. فهناك عاملان يقلصان أضرار الأفكار الحدسية السيئة : المرجعيات بالنسبة للعلم والممارسات السليمة والمشاورات.

تجسد التمثلات الإقتصادية، قمة العقلانية من خلال نظام القياس الاقتصادي والإستشراف، وتوقعات الأداء (frb-mit) الذي يوضع في مئات المعادلات. وغالبا ما يساهم الاقتصاد الأمريكي في عقلنة القرارات. ويتولى على سبيل المثال المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الإقتصادية في فرنسا، قيادة عملية تشخيص الأنظمة. لقد تعلم الكوريون والماليزيون إستخدام التماثلات (المحاكاة) الأقل تطورا بلاشك، غير أن قرارتهم كانت أكثر عقلانية، الأمر الذي يفسر في جزء كبير منه نجاحاتهم. إنه لا يجب بتاتا أمثلة الطرق الكمية، غير أن إدماجها في مسار التنمية من شأنه التقليل من تطفّل المعطيات الذاتية. فلم يكن من الممكن تفادي أزمة الرهن العقاري بواسطة هذه الترسانة المكلّفة، ولا تزال الأزمة العالمية مستمرة وتتجذر أكثر بالرغم من محاكاة البلدان المتقدمة الأمر الذي يظهر نقائص المحاكاة.

لقد طورنا ثقافة الحدس بشكل لا يتصوره العقل، قرارات هامة وأقل أهمية تتخذ على أسس ذاتية، لذا لا يجب البتة الدهشة أمام عدد الإنحرافات التي تميز الإقتصاد الوطني. ولنأخذ كمثال بسيط وملموس :

لقد تجاوزت حسب المعطيات الرسمية من 1990 إلى 2005، الإعانات، عمليات التطهير المالي وقروض المجاملات التي لن تسدد على الإطلاق من طرف المؤسسات العمومية الـ 60 مليار دولار. ويتلخص السبب الرئيسي الذي تقدمه السلطات العمومية وبعض الإقتصاديين في معيارين : التشغيل (480.000 عامل في القطاع العام)، وأداة الإنتاج. غير أن مجرد حساب منطقي يظهر، أنه لو تم ضخ هذه الموارد من أجل إنشاء نسيج جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، لكانت هذه الموارد قد سمحت على الأقل بخلق مليوني منصب عمل ومضاعفة طاقة إنتاج المؤسسات العمومية ثلاث مرات، علاوة على تحسين طاقاتها التصديرية بتسعة مليار دولار سنويا على الأقل. فلو كنا نملك جهازا بدائيا للمحاكاة لكانت أنواره الوامضة قد أضاءت كلهابالأحمر، بمجرد أن توضع به هذه المعايير. إنها هذه النتيجة التي تؤول إليها القرارات العشوائية التي يمكن أن يرتكبها هذا الجهاز بذاته ولكن بدرجات أقل. فالحدس أمر جيد في بعض الأحيان، ويمكن أن يشكل نقطة إنطلاق جيدة وبديلا، لكن يجب دعمه بتحاليل ومشاورات وإحتياطات معمول بها. وعندما يصبح حدس المسيرين المصدر الرئيسي لإستلهام السياسات الاقتصادية، ستكون الكارثة وشيكة. وما يزال الحدس يجرنا بإستمرار إلى هذه الحلقة اللولبية المتواترة للتخلف المستدام للتنمية. وسأقوم بتفسير عدد من المفاهيم والميكانيزمات التي ستساعدنا على فهم الأسباب التي أدت بنا إلى الوصول إلى هذه الحالة، وكذا فهم كل هذه الإخفاقات والنتائج الهزيلة المحصل عليها بالنظر لحجم الموارد التي تم ضخها في الإقتصاد.

• ثلاثة أسئلة رئيسية

كيف يمكن تفادي اللجوء المكثف للحدس والميل التدريجي نحو ثقافة التحليل ؟ إن التكوين هو الركيزة الأكثر قوة من أجل إنجاح هذا الإنتقال. ويعرف إستشاريو المؤسسات الذين تلقوا تكوينا جيدا على حرفتهم هذه الظاهرة. لقد

تعلموا أنه لحل مشكلة يجب عليهم الإجابة ضمنيا أو صراحة على ثلاثة أسئلة : ماذا يعرف العلم عن الموضوع ؟ ما هي أهم التجارب الهامة في هذا الميدان ؟ وما هي الدروس التي يمكن استخلاصها ؟ . إن كل من يجهل الجواب على هذه الأسئلة الثلاث هو غير قادر على التحليل وتقديم التوصيات وحتى على إتخاذ القرار .

يجب أن تتخذ القرارات الهامة من طرف أشخاص أكفاء وقادرين على الإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة أو الحصول على دعم من الخبراء الذين يتحكمون فيها . وطرح هذه الأسئلة يحث على التواضع . وبالفعل، فإن تقييم قدراتنا يساعدنا على قياس التقدم الواجب تحقيقه . في حين هناك العديد من السياسيين الذين يفضلون حجب وجوههم لكي يشعروا بالقدرة على حل جميع أنواع المشاكل . تؤشر علينا هذه المنهجية البسيطة أنه لكي يمكن تصور سياسات فلاحية على سبيل المثال، فإنه يتحتم علينا الإجابة على هذه الأسئلة : ماذا نعرف في الاقتصاد الفلاحي حول مزايا وموانع مختلف سياسات هذا القطاع ؟ ما هي السياسات الفلاحية الناجحة ؟ وما هي السياسات التي فشلت على الصعيد الدولي ؟ أية دروس إستطعنا إستخلاصها ؟ .

فمن الناحية المبدئية، يجب أن يتوفر على هذه المعارف مجمل التأطير في وزارة الفلاحة، من مدراء الفلاحة للولايات إلى جميع المستخدمين المعنيين بهذا القطاع من النشاط . في حين أن هناك القليل من القطاعات في الجزائر حيث يتحكم التأطير في هذه المنهجية . إن ثقافتنا في غالب الأحيان، هي ثقافة حدس وتخمين تؤدي إلى قرارات رديئة، تقود أحيانا إلى خيارات مناوئة للمصلحة العامة . فالذين يختارون أو الذين يعدون لهم القرارات، لايستطيعون في الغالب الرد على هذه الأسئلة وحتى في حالة التحضير التقني الجيد للقرارات التى تطغى عليها الإعتبارات السياسية . ونشير أيضا إلى أن الرد على الأسئلة الثلاثة يمكن أن لا يؤدي إلى إجماع، حيث نجد أنفسنا أحيانا أمام بدائل مختلفة . وعليه يتعين القيام بالخيارات وفقا للمزايا والإكراهات المرتبطة بكل بديل، مع القيام بالإنتقاء

والإضاءات الذكية. فإذا ما تم إتخاذ قرار بدون إجابة صريحة على هذه الأسئلة الثلاثة، تكون فرص فشله كبيرة.

• معارف قليلة

يؤكد الاقتصاديون في أغلب الأحيان، أن القليل من المعارف هي معارف خطيرة كون من يمسك بها لا يتحكم في جميع تشعباتها. فلا يمكننا الإدعاء من خلال قراءة كتاب أو مقال أو حضور ندوة حول موضوع معين بالخبرة في الميدان. فالظاهرة ليست مقتصرة على ميدان التسيير والاقتصاد فقط. فالأطباء يعرفون الموضوع جيدا حيث يشير المختصون منهم أن الكثير من الناس يموتون بسبب التطبيب الذاتي. فالمواطن المتوسط يعرف أن الباراسيتامول يهدىء الصداع. غير أن الدواء يمكن أن يكون بصدد تهدئة حالة التهاب السحايا ستصبح حتمية في ظرف أسبوع. وعندئد يكون قد فات الآوان على العلم الحديث علاج هذا المريض الذي سيموت حتما لأنه إتخذ قرارا على أساس معارف غير كافية. فقليل من المعارف خطير، ففي العلوم الإنسانية تعتبر هذه الظاهرة أكثر إنتشارا وأكثر تدميرا لا محالة، لأنها غير مدركة بالحواس، لما لها من إنعكاسات على ملايين المواطنين. تعلمنا هذه المنهجية قيمة التواضع والإستماع. وهكذا وحسب العديد من المؤلفين، فإن الفاتورة الرئيسية للنجاح الكامل، نجاح جميع المؤسسات أو البلدان، تكمن في تجنيد الذكاء الجماعي، كونه يسمح لنا بالإستفادة من العلم والتجربة الإنسانية برمتها.

• نظرية وتطبيق

لا تزال العديد من البلدان السائرة في طريق النمو تواصل إعطاء مكانة خاصة للتفريع الثنائي المبالغ فيه بين النظريات والتطبيق، في حين نحتاج لكليهما لكي نتقدم. ويقول كورت لوينغ، (ليس هناك ما هو عملي أكثر من نظرية جيدة). فالنظرية هي إما تبسيط للتجربة أو مفهوم جرى اختباره وتم التأكد من صلاحيته،

يتم رفضه إذا كانت التجربة غير صالحة. فالنظرية نادرا ما تكون مفهوما متخيلا بدون إنعكاسات في الميدان، إذ يتم القيام بعد صياغتها بالعديد من الأبحاث التجريبية من أجل معرفة درجة قابليتها للتطبيق.

• العلم ينتقم

يعرف فلاسفة العلوم بصورة جيدة الدروس التي ما انفكت المعرفة تقدمها لنا ويلخصونها كالتالي: ينتقم العلم عندما ننتحل صفة العلم (الدجال الذي يدعي شفاء المرضى)، الأمر الذي يترتب عليه الكثير من الخسائر حتى لو كان المنتحل يملك نوايا حسنة.

لقد رأينا الذي يلعب دور الطبيب ويمارس دجله على نفسه، والذي يمكن أن يدفع حياته ثمنا لخطئه، بانتحاله لوظيفة علمية، ونفس الأمر ينسحب على الأشخاص الذين يبنون مساكن في مناطق زلزالية بدون إحترام الحسابات التقنية الضرورية، يتسببون في كوارث إنسانية ومادية عند حدوث الهزات الأرضية. لقد عرفنا هذه الحالة عدة مرات في الجزائر وخاصة أثناء زلزال 2003 في بومرداس.

إنهم دجالوا البناء. ويمكننا مضاعفة الأمثلة بإفراط عن إنتقام العلم. غير أن الإنعكاسات في الميدان الإقتصادي والإجتماعي من الصعوبة إدراكها، بحيث يمكن أن تكون كبيرة ويصعب تلمسها بسهولة. وتتمثل التقنية الوحيدة التي نتوفر عليها في القياس والمعايرة التي تسمح بالقيام بتقييم جد تقريبي. ويتعلق الأمر بأخذ بلدين في نفس مستوى التنمية اختارا سياسات تنمية مختلفتين، حيث يمكن رد فارق الأداء بشكل كبير للسياسات الإقتصادية وللقرارات التسييرية، ولمجموعة كاملة من الخيارات. ففي منتصف الستينيات، كانت كوريا الجنوبية في نفس مستوى التنمية في بلادنا وكان لنا تقريبا نفس الناتج الداخلي الخام في حدود ثلاثة مليارات دولار.

لقد اختارت كوريا الجنوبية على الفور، خلق اقتصاد سوق يقوم على المعرفة ورأس المال البشري والبحث والتنمية والتسيير العقلاني على جميع المستويات.

لقد جرى توجيه استراتيجية التنمية على الخصوص نحو التصدير الأمر، الذي أجبرها على الأرتقاء بممارساتها المناجيرية في وقت مبكر إلى مستوى مثيلاتها في البلدان المتقدمة. أما نحن فقد أخترنا مسارا مغايرا، وعند الوصول في 2011 كان لدينا ناتج داخلي خام بـ195 مليار دولار، في حين بلغ نفس الناتج عند كوريا الجنوبية اكثر من 1200 مليار دولار. لقد استثمرنا اكثر في شكل نسب مئوية بالنسبة للناتج الداخلي الخام مقارنة بهذا البلد.

إن هذه المقارنة، مقارنة غير عادلة نحو كوريا، كون هذا البلد لا يتوفر على الموارد الطبيعية العملاقة التي نتمتع بها. وعلى سبيل المثال المحروقات التي وفرت للجزائر اكثر من 30 مرة حجم الدعم الأمريكي لكوريا. لقد تولت هذه الأخيرة تمويل تنميتها بالاستدانة الخارجية وبعض الفوائض الفلاحية في الستينيات، ذلك يعني أننا نخسر كل سنة 1000 مليار دولار على الأقل بدون حساب خسارة آلاف الملايير من الدولارات في السنوات السابقة. فالعلم ينتقم ولكن بأية طريقة ! لا أحد يمكنه تخيل هذا الرقم. فالمواطن الذي يتناول الباراسيتامول كان أبعد من أن يشك أنه كان يساهم في خرابه الذاتي. لقد ساهمت آلاف القرارات المتخذة على مستويات مختلفة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خنق الإقتصاد المنتج وفي تجذير اقتصاد توزيع الريع، لقد ضللنا الطريق أبعد مما يتصوره العقل.

• دور السياسي والعلمي

تشترك أغلبية البلدان التي أخفقت في تنميتها وفي إنتقالها في بعض الأمور المشتركة : يعتبر علم الإجتماع السياسي المسؤول الرئيسي عن الإخفاق بصورة عامة، صراع العصب من أجل الإستيلاء على السلطة والإحتفاظ بها، التوازنات السياسية الهشة التي تنشأ على حساب منطق التنمية. فلم تفلت الجزائر من

هذه القاعدة، حيث لوثت السياسة الإقتصاد إلى ما وراء حدود المعقول. لكن إذا ما تم إستثناء عقد التسعينيات أي الفترة التي عرفت اضطرابات كبيرة بسبب إنعدام الأمن، فإن الحكم يبقى مطابقا لعلم الإجتماع السياسي لبلادنا المتسبب في إخفاق الجزائر الإقتصادي. غالبا ما كان النقاش في هذا الميدان مثيرا، وعليه سنحاول الإشارة بالأصبع إلى شخص ومجموعة أوعشرية أو قرار معين. فنحن أمام مشكلة جهاز برمته خطف الرجال والنساء وجعل من البلد رهينة له. وسيقول لنا التاريخ لماذا إخترنا الخيار الإشتراكي. غير أنه وعندما أردنا تحقيق الإنتقال إلىإ السوق زاد النظام تباطؤا. لقد أردنا تشغيل إقتصاد السوق وفق علم الإجتماع السياسي لدولة إشتراكية) وعندما يكون علم الإجتماع السياسي لبلد ما في حالة تعارض مع التنمية، تصيب القرارات السياسية الإقتصاد بالثلوث وتقوم بعرقلة حركة دوران الآلة ويصبح النظام يراوح مكانه وفي حالة امتصاص نحو الأسفل بواسطة الحلقة الحلزونية للتخلف. وهكذا وجدت العديد من الدول الإفريقية نفسها ضحية. وسأشرح مطولا واقع هذا الحال.

• تأثير الفراشة

بالرغم من جميع الاحتياطات المتخذة وتجذّر الثقافة التحليلية، تبقى البلدان المتطورة حساسة إزاء االإنحرافات الإقتصادية، الأمر الذي دفع ببعض المحلللين إلى إعلان إفلاس العلوم الإجتماعية في مواجهة الحقائق العصرية. وكان هذا الحكم معبرا بقوة. بداية، لم تكن البلدان المتقدمة مزدهرة مثلما هي عليه في الوقت الحاضر. فقد كانت نسب البطالة والتضخم في مستويات مرتفعة نسبيا عنها في الفترات التاريخية للقرون الأخيرة. فالنمو الاقتصادي ظاهرة حديثة العهد، كون أغلبية الأمم عرفت قبل القرن العشرين مراحل ركود، حيث كان من المستحيل بلوغ نسبة النمو الاقتصادي 0.1 بالمائة سنويا في المتوسط خلال العشرين قرن الأخيرة، فالتحسن الإقتصادي حديث العهد ويبدو كإمتداد إيجابي مرتبط بتطور العلوم، بيد أن اللوحة ليست وردية بالكامل، فهناك التهديدات حول البيئة وتطور

أنشطة المضاربة والهشاشة، وهي أبعد من أن يتم القضاء عليها. وبالرغم من النماذج والمحاكاة وجميع محاولات العقلنة فإننا لم نتحكم بعد في الظواهر التي تبدو في مظهرها هامشية غير أنها ذات تأثير ملحوظ على مجرى الأحداث. ويؤكد بعض المؤرخين أنه لو كان لكليوباترا أنف أكثر طولا أو أكثر قصرا فإن ذلك كان سيغير وجه العالم. وبجدية أكثر، فإن النماذج الرياضية لعلماء الأرصاد تظهر أن ضربات جناح فراشة في الأمازون يمكن أن تتسبب في طوفان غامر من الأمطار في لندن بدلا من نيويورك. وهكذا فإن ظاهرة هامشية يمكن أن تترك بالتالي أثارا كبيرة، مثل هذا التاجر غير المعروف في سوسيتي جنرال الذي كاد أن يتسبب في إفلاسها وفي إنهيار النظام المالي في فرنسا. يدفعنا هنا تأثير الفراشة إلى التواضع واليقظة. وأمام تداخل الاقتصاديات وتعقيدات المنتجات المالية وتدويل المبادلات، يحتاج الإنسان إلى أدوات متطورة أكثر فأكثر قصد توقّع ظواهر هامشية محتملة (في البداية) فالحدس العادي غير المدقق قد يبدو غير قادر تماما على تصور هذه الظواهر الهامشية. فمنذ وقت قصير، كادت بنوك من الحجم المتوسط أن تطيح بالإقتصاد العالمي. ومن هنا كانت بداية أزمة الرهن العقاري، ثم لاحقا سلسلة القرارات غير الملائمة التي سرّعت الإقتصاد العالمي نحو أزمة جد عميقة. غير أن بداية المسار تكمن في منح قروض لملايين الرعايا غير القادرين على تسديد ديونهم، ومن ثم بدأ انهيار سوق العقارات الذي يشكل مجمل الضمانات البنكية. وكان ضعف النظام الإقتصادي وعدم قدرته على مراقبة هذه البنوك مقدمة للكارثة. ويعود أصل هذه الأخيرة أيضا إلى التحرير غير المراقب للأسواق المالية. فبدلا من إحداث التوازنات التي طالما دعا إليها الليبراليون المتشددون، كاد التمويل المفرط والمضاربة أن يطيحا بالإقتصاد العالمي. لقد حالت مختلف التلاعبات بين اللوبيات المصرفية والطبقة السياسية دون نجاح جميع الإصلاحات الجدية للنظام الذي نتحمل تبعاته إلى اليوم. لقد تحملت البنوك مخاطر كبيرة عن قصد بتسنيد وبيع منتجات مالية تقوم على أساس هذه القروض. وكانت البنوك والمؤسسات المالية في العالم برمته،

قد إشترت تلك السندات. لقد كانت المضاربة في الميدان المالي من الإتساع بمكان بحيث لم يتمكن معها صناع القرار من معرفة حقيقة السندات المالية التي تم شراؤها. تدعونا هذه الظواهر على الأقل إلى اليقظة وتحسين معارفنا بنماذجنا وبممارساتنا، لكوننا لا نستطيع التحكم جيدا في بيئتنا. غير أنه من خلال تطوير معارفنا نستطيع تحسين طرق تسيير إقتصادياتنا. فالبلدان المتقدمة عليها هي الأخرى أن تتعلم الكثير. فإذا ما إستمر نمو الاقتصاد العالمي في التسبب في إعادة تسخين المناخ ذي الإنعكاسات الكارثية في إتجاه واحد، عندها سيكون الفشل شاملا وغير قابل للقياس. وبلا شك، فإننا أمام نوع جديد من التحديات لا تزال البلدان المتقدمة غير مهيأة لمواجهتها، غير أن كلفة الأثار المدمرة تبرر جميع التضحيات الممكنة. وبخصوص البلدان السائرة في طريق النمو أو في حالة إنتقال، فإن تحدياتها محصورة اكثر وهي بلا شك معتادة على تسييرها.

• نقل النماذج

إنه لمن الضروري أيضا فهم منهجية إستعمال النماذج الاقتصادية والمناجيرية في سياق محدد. كما أنه لمن السعادة أن نلاحظ أن الأغلبية الكبيرة للمعارف الإنسانية قابلة للنقل. فالمؤسسة التونسية (بولينا) هي إحدى أفضل المؤسسات تسييرا في المغرب العربي إن لم تكن الأحسن، فهي تستخدم بفعالية عالية مفاهيم وتقنيات التسيير التي تدرّس في أفضل مدارس الأعمال ولا تتذرع بكونها (نظريات) بل عرفت كيف تعمل على تكييفها بنجاح مع بيئتها.

في بداية الخمسينيات، إستوردت الشركات اليابانية من الولايات المتحدة الأمريكية مجمل ترسانتها التسييرية : لامركزية الفروع، دوائر النوعية، التشغيل مدى الحياة الخ. وبعد أن استطاعت التحكم في مجمل مضامين التسيير الغربي، شرعت كبريات الشركات اليابانية في الابتكار بإدماج مبادىء مقتبسة من ثقافتها العميقة، ويبقى نقل النماذج أمرا مفيدا ولا مناص منه وملائما في أغلب الأحيان.

وفي جانبنا، تقوم جامعاتنا بتدريس أهم المعارف العالمية، معارف نحن في أشد الحاجة إليها.

إنه لمن النادر أن لا يتم نقل نموذج اقتصادي أو تسييري إلى مكان آخر، ولنا في هذا المجال عدة أمثلة، ومع ذلك هناك إستثناءات. فإحدى أكثر النظريات الذائعة الصيت في علم التسيير، هي بلا أدنى شك نظرية الإدارة بالأهداف التي صممت في 1947 من طرف الأب المؤسس للتسيير الحديث بيتر ف. دروكر والتي تم تجريبها على شركة جنرال الكتريك وأعطت نتائج هامة.

ولقد تم استعمالها لاحقا من طرف العديد من الشركات الأمريكية بطريقة متبصرة نوعا ما، وأسفرت بصورة عامة عن إدخال تحسينات على التسيير. وطور الأوروبيون عدة صيغ بنفس النتائج، غير أنه وعند تجريب هذا المفهوم في البلدان المتخلفة [البرازيل والهند] كانت النتائج مخيبة. فلم تكن الفرضيات القاعدية للنموذج صالحة في البلدان السائرة في طريق النمو. فالفرضية المركزية للإدارة بالأهداف تقضي بأن تتوفر المؤسسة على هرم تنظيمي مهيكل بصورة صحيحة.

فبقدر ما نتدرج في السلم بقدر ما نجد موارد بشرية كفؤة وذات تجربة ونضج، بينما في البلدان النامية وفي الكثير من الحالات، بقدر ما نصعد في الهرم التسلسلي بقدر ما نجد عدم الكفاءة والنضج. وعليه لا يمكن للنموذج أن يعمل بفعالية، إنها حالة نادرة لعدم نقل النماذج. تهمنا هذه الإحتمالية كوننا نعيش حاليا حالة مماثلة. فالكثير من الإقتصاديين لدينا يعرّفون النظرية الكينيزية التي تفيد بصورة مبسطة، أن الدولة قادرة على تصحيح إختلالات نسبة بطالة مرتفعة وسوء إستعمال قدرات الإنتاج، وعليه ينصحون بمضاعفة النفقات العمومية وإطلاق أشغال كبرى (هياكل الخ) من أجل رفع الطلب وامتصاص البطالة واستعمال القدرات العقيمة. إن هذه النظرية مفيدة جدا ضمن بعض الشروط في البلدان المتقدمة. سنظهر في الفصل المخصص للتحاليل الإقتصادية الكلية أنها ليست صالحة في سياق البلدان السائرة في طريق النمو ولا في أغلب الدول في حالة انتقال. فهي تحتوي على فرضيات

أبعد من أن تكون مؤكدة في سياق هذه البلدان. ومع ذلك وضعت الجزائر وطبقت مخططات إنعاش بأكثر من 500 مليار دولار. لقد أخطأنا في النموذج ولم نولي الأهمية لفرضيات نقل التصاميم الكينيزية.

• ضعف آليات شومبتيريان

إنه اقتصاد سوق مزدهر بفضل طرائق الخلق المدمر أو آليات شومبتير، مؤسسات تنشأ وأخرى يتم إستعادتها وتعديلها أو تفليسها وعليه يجب تمييع عملية التفليس، فليس هناك إقتصاد سوق بدون إفلاس. فأغلبية المؤسسات توجد في مجال حيث المنافسة هي القاعدة. وهكذا تختفي المؤسسات ذات التسيير السيء، وتلك التي تقوم على تدمير الموارد. فالإفلاس عملية ضغط فعالة من أجل تحسين الأداءات، مما يجعل المؤسسات المهددة تضاعف المجهودات من أجل تحسين وضعها، كما تتعرض صورة المسيرين للشركات المفلسة للتدهور، حيث يقومون بكل شيء من أجل تفادي هذه النهاية المؤلمة، التي تقوم أيضا بتدمير مساراتهم المهنية. فعندما تقف الخزينة أو قروض المجاملات التي تمنحها البنوك وراء تأجيل المسار، يصبح المسيرون متسامحون. ففي هذا الميدان، تجدر الملاحظة إلى تسجيل إنذارين : ففي المقام الأول، توجد إستثناءات في جميع البلدان. فهناك بعض المؤسسات الاستراتيجية معفاة من آلية الإفلاس. وفي الجزائر، يمكننا التعرف على بعض المؤسسات المستبعدة من الإفلاس : سوناطراك، سونلغاز، مؤسسة النقل بالسكك الحديدية، الخطوط الجوية الجزائرية التي توجد لا محالة من بين الشركات المعفاة من الإفلاس. وفي المقام الثاني، يجب أن تتوفر السلطات العمومية على مخططات اجتماعية للتكفل بالموارد البشرية المشمولة بالتسريح. ويمكن لبعض الأشخاص الإستفادة من قروض لإنشاء مؤسسات مصغرة، في حين يتم تكوين البعض الآخر وتشغيلهم في مؤسسات أخرى. ويتعين ضمان عدم بقاء المستخدمين بدون موارد كافية. فبهذا الثمن ينضم السكان للمسار وفي نفس الوقت يتوفرون على اقتصاد للإبتكار وإنتاج الموارد. لقد استطاعت الصين إنجاح

إصلاحاتها بدون صدامات اجتماعية بفضل آليات التكفل بالأشخاص المتضررين من عمليات الإفلاس أو الخوصصة.

لقد تسببت ثقافة القروض البنكية المجاملاتية في إلحاق أضرار بليغة باقتصادنا، لذا يجب الخروج من هذه الوضعية في أسرع وقت ممكن. فالسلطات العمومية لا تفكر في هذا السيناريو إلا عندما يتراجع الريع البترولي، في الوقت الذي تعلن فيه الدولة عن تحمسها الشديد لإقتصاد السوق وتفعليها بعض الشيء لآلية شومبتيريان. لكنها تستأنف دورها في توزيع الريع بدون مقابل عندما ترتفع أسعار الطاقة. وهكذا اعتاد الإقتصاد على عدم العقلانية. وهكذا أيضا أصيب العمل والإبتكار والصرامة بالوهن، لذا على صناع القرار أن يدركوا أن المؤسسة لا تموت على الإطلاق في الحقيقة، فمن بقاياها تنشأ العديد من المؤسسات التي تخلق الوظائف والقيم المضافة في ظرف سنوات. وستكون الأصول المباعة عماد إنشاء العديد من الأنشطة الأخرى.

• بارنارد والمسار البراويني

يعتبر برنارد شيستر من بين أكثر المؤلفين الذين ساهموا في تطوير علم التسيير. لقد ألح على ضرورة إنشاء المؤسسات لمسار داخلي منسجم، سواء على مستوى القرارات أو الأفعال حتى يقوم مختلف الفاعلين بجر المؤسسة في نفس الإتجاه. فالمؤسسات المسيّرة بصورة جيدة تقوم بتطوير مختلف الآليات التي تضمن التنسيق الفعال : فالتخطيط الاستراتيجي، مخطط الإتصال، نظام القيم، التسيير بالأهداف القابلة للتحقيق، تحديد مسؤوليات الهياكل الداخلية، من بين العديد من أدوات التنسيق. ويطرح نفس المشكل على الدولة، فعلى سبيل المثال، كيف يمكن التأكد من أن السياسات الفلاحية والسياحية منسجمة مع سياسة التعليم العالي ؟ إن سياسة تنمية سياحية تستدعي تكوين مديرين في الفندقة ومختصين في السياحة (مرشدين ومسيرين للوكالات الخ). لكن من يضمن انسجام مختلف السياسات القطاعية ؟ وبالتالي يجب إدماج هذه

السياسات في إطار تحليل إستشرافي وموقعة إستراتيجية مثلما تفرضه العولمة. فليس هناك ردّ موحد، نظرا لقيام العديد من البلدان بخيارات مختلفة. فالبعض منها أوكل بهذه المهمة إلى وزارة تجمع أفضل الخبراء من ذوي الاختصاصات المتعددة في البلاد. وعلى سبيل المثال (للدلالة) تقوم وزارة التخطيط بهذا الدور في تونس، وتعتمد هذه الهيئة جزئيا في بعض الأحيان على خبرة دولية. وفضّل البعض الآخر هيئات (مجموعة من الأفراد) على صيغة معهد استراتيجي يتبع مباشرة للرئاسة أو الوزارة الأولى على غرار معهد التنمية الكوري. غير أن كل واحد يعرف بطريقة ذكية ماذا يفعل بالإستشراف وتطوير البدائل الاستراتيجية، وتصوّر السياسات القطاعية والتأكد من مدى إنسجامها.

فهذا النوع من الهيئات عبارة عن نظام مفتوح يقوم بالتشاور مع الوزارات، المنظمات غير الحكومية، الخبراء والنقابات وكل الفاعلين الذين من شأنهم المساهمة في تحسين فعالية الاقتصاد فالوزارات هي أعوان تنفيذ للمخططات القطاعية المعتمدة التي تشارك في إعدادها، غير أن هذه الأخيرة يتم تكييفها مع حقائق الميدان أثناء مسار الإنجاز. ففي هذا الميدان هناك قاعدتان أساسيتان : الأولى ويحدد بموجبها المنتخبون السياسيون الأهداف الإجتماعية الإقتصادية ويراقبون النتائج على المدى القصير والمتوسط والطويل ويفوضون القرارات التقنية. ومفاد القاعدة الثانية أنه حيث تتداخل السياسة مع المسارات التقنية فلا مفر من الضلال والانهيار وهكذا يصبح للتواضع السياسي ثمنه. وهكذانجد السياساويين الجيدين، يقدمون الرؤى، المبادىء الكبرى وآليات المراقبة ويتركون للتقنيين القيام بالعمل. بيد أن الكثير من البلدان اختارت الحلول المؤدية بالضرورة إلى الفشل. فكل وزارة ترسم وتنفذ سياسة قطاعية. وزارة الفلاحة تضع مخططا للتنمية الفلاحية ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضع مخططا صناعيا وهكذا. إن نوعية الهيئات مسألة أساسية من أجل نجاح السياسات الإقتصادية الكلية. إنه الدرس الكبير لسنوات التسعينيات. فعندما فرضت الهيئات الدولية وخاصة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي قواعد اتفاق

واشنطن كعلاج عالمي، كان بانتظارهما مفاجأتان، الأولى وهي أن بعض البلدان التي لم تتبع توصياتهما سجلت نجاحات باهرة : الصين والفيتنام الخ وبالدرجة الثانية قيام بعض البلدان التي طبقت هذه العقيدة بأداء جيد، وفشل البعض الآخر فشلا ذريعا. فهناك إذن بعد جرى نسيانه : إنه بعد التسيير وبعبارة أخرى نوعية الهيئات. لقد فضّل الرسميون الدوليون لاحقا عنوان الحكم الراشد الفضفاض لكنه عنوان فارغ. ولكي يتم جر جميع الفاعلين وبفعالية، النظام في نفس الإتجاه، يتعين علينا استخلاص العبر من جميع هذه التجارب.

• الخلط بين التصنيع والتنمية

يساهم تصنيع بلد ما بالضرورة في تنميته : هذا مفهوم لا يزال يعيش في أذهان العديد من صناع القرار والإقتصاديين. ومن جهة أخرى، عندما يساهم التصنيع في إنشاء صناعات أخرى، فإنه يقوم في نهاية المطاف بتعويض الواردات، وهو بالنسبة للبعض قمة مسار التنمية. إن خطر فكرة مماثلة يكمن في إستمرارها كخيط مزخرف في تحاليل أكبر الإقتصاديين لدينا. هذا ويقود الخلط بين التصنيع والتنمية إلى تملق فترة سنوات السبعينيات، وجعل وقف مسار التصنيع سبب جميع الآفات الإقتصادية التي نعيشها. فليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة غير هذه المزاعم. فقد ننسى أو نتجاهل وجود ظروف حاسمة لكي يتحول مسار تصنيع إلى تنمية. فالفرق الوحيد بينهما هو فعالية التسيير. غير أنه يجب أن يكون هناك نوعان من التكنولوجيا من أجل تنمية بلد ما. تكنولوجيا ثقيلة مجسدة في تجهيزات الإنتاج، المواد الأولية، وتكنولوجيات الإعلام والإتصال الخ. كما يجب أيضا وجود تكنولوجيا ناعمة يمكن اختصارها في كلمة واحدة هي : التسيير.

لقد انهارت البلدان الاشتراكية لأنها لم تتحكم في التكنولوجيا الاجتماعية التي تسيّر المؤسسات والهيئات العمومية بفعالية : التسيير. فلا نظامها السياسي ولا نموذجها الاقتصادي يسمحان بإندماجها لوجود أسباب عديدة حسب

العديد من المحللين، ومن بينها الخطأ الأكثر شؤما ذلك الذي ارتكبه القادة الماركسيون. فهناك صناعة يمكن أن تخرب بلدا أو تطوره من خلال مسار خلق أو تدمير الثروة التي يترتب عنها. فلم يفهم أغلبية الإقتصاديين عندنا هذه الظاهرة على بساطتها، والتي مفادها كيف استطاع الكوريون بناء اقتصاد يقارب سبعة مرات ناتجنا الداخلي الخام بدون ثروات ملحوظة..!

ولنأخذ حالة وحدات الصلب. لقد بدأنا بالقيام باستثمارات معتبرة في نفس الوقت مع الكوريين، لكننا كنا نستخدم المدخلات بإفراط وخاصة البشرية والمادية. وكانت نسبة استخدام الطاقات أضعف بكثير من قيمة المخرجات التي كانت أقل من المدخلات. وكان المعارضون يركزون تحاليلهم حول الأسعار المتدنية للمخرجات، متناسين أن تكاليف المدخلات (الموارد البشرية، المواد الأولية، الكهرباء، الخدمات الإدارية والاجتماعية) كانت إضافية. غير أن الأمر الأكثر أهمية هو ذلك الذي تكرسه نسبة استعمال الطاقات : أقل من 55 بالمائة في المتوسط، كون غياب الفائض المالي يمنع المؤسسة من خلق فروع ومن التطور. فهي تستهلك الثرواث أكثر مما تنتج. وانطلاقا من هذا، يجري تمويل العجز من الخزينة على الدوام. وكان بإمكان الموارد المستعملة خلق آلاف المؤسسات المتوسطة والصغيرة وعشرات الآلاف من الوظائف. فإن لم توجد هذه المؤسسات وتلك الوظائف، فلأنها دمرت بواسطة صناعة غير فعالة. وفي المقابل كانت وحدات الصلب الكورية تعمل بطريقة مغايرة، فهي مسيرة بواسطة أدوات تسييرية جد عصرية في حينها، وبنسبة استخدام تتجاوز 95 بالمائة. وكانت الفوائض المالية المحققة تسمح بالتوسع وخلق العديد من الفروع وآلاف الوظائف. فكل صناعة كورية تنشأ تصبح مركزا لخلق الثروة ومضاعفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق عشرات الآلاف من الوظائف. وكل صناعة جزائرية تنشأ مع بعض الاستثناءات تصبح مركزا لتدمير الثروات ومكانا لتبخر الموارد التي بإمكانها خلق آلاف المؤسسات المتوسطة والصغيرة وعشرات الآلاف من مناصب العمل. تفسر هذه الآلية العادية لخلق وتدمير الثروة إلى حد كبير، الفارق في الأداء بين

هذين النوعين من الإقتصاديات. ففي هذا الاتجاه يقول بيتر ف. دروكر الأب المؤسس لعلم التسيير الحديث : ليس هناك بلد متخلف، بل هناك بلدان سيئة التسيير).

• هل سينتهي التصنيع بالتحريض على الفعالية ؟

أغلب المحللين من المؤيدين لأطروحات الصناعة (المصنّعة) يعلمون أن المصانع تستخدم الكثير من الموارد، وأن نسبة استخدام طاقاتها الإنتاجية لا تزال ضعيفة. وكانوا يرون أنه يجب إقامة تصنيع في مرحلة أولى ثم التحكم في التسيير لاحقا، كانوا مع إيجاد أداة الإنتاج أولا ثم تسييرها بالوسائل المتاحة تاليا،في انتظار تطبيق طرق التسيير الفعالة. يبدو مثل هذا المنطق معقولا للوهلة الأولى، غير أن الأشياء الأكثر بساطة ليست هي الأفضل في جميع الأحوال. إنها طريقة تفكير تعتمد على الحدس المحض، صادرة عن أشخاص يجهلون قواعد التسيير الحديث وخاصة ثقافة المؤسسة. إن مجرد إدخال ممارسات تسيير عقيمة على نطاق واسع في أغلبية مؤسسات وهيئات البلاد، يجعل من هذه العادات حقيقة ملموسة، بل تتحول إلى ثقافة وطريقة تفكير وسلوك، ومن تم يتعين القيام بثورة ثقافية من أجل تغيير النظام وإدخال ممارسات تسييرية سليمة. فلا وجود لبلد من البلدان الاشتراكية، نجح في إدخال تسيير فعّال بما فيه الكفاية على مؤسساته من أجل خلق نمو مكثف. فكل ما جرى بالضبط، هو تعميم ممارسات التسامح وترامي المسؤوليات، والتقييم وفقا لمعايير غير ذات صلة بالنتائج. لقد توصل فريق من الخبراء الجزائريين، قام بتحليل نتائج عشرية السبعينيات، إلى أن الخطأ يكمن في عدم تشجيع التصدير في تلك الفترة، ولولاه لكان بإمكاننا عندئذ اللحاق بكوريا الجنوبية !! وكأن الإعلان عن الفعالية كاف لكي تسقط من السماء. فلم تكن هناك ثقافة المؤسسة. فالخطأ في التحليل الذي يكمن في إبعاد التسيير وثقافة المؤسسة، خطأ يشترك فيه أغلبية الخبراء الجزائريين، مما يؤدي إلى التوصية بحلول مغلوطة أكثر خطورة من المشاكل التي نرغب في إيجاد حلول

لها. فلا واحدة من البلدان الاشتراكية فكرت في استراتيجية للتصدير، ولا واحد من البلدان الشرقية كانت له ممارسات تسييرية للقيام بذلك وحسب نفس الخبراء، لقد كان بالإمكان أن تكون الجزائر استثناءا عالميا !!. أما الحقيقة العلمية فهي : لقد كان من المستحيل تحسين التسيير وفعالية المؤسسات الإقتصادية في سياق سنوات السبعينيات. يمكننا أن نؤسس على نطاق واسع لنشر ثقافات مؤسساتية مناهضة للفعالية ولكن لا يمكن تغييرها بعصا سحرية لاحقا، فقد تصبح إسمنت علم اجتماع السياسة في البلد. وعليه يجب إعلان الثورة على النظام أو العيش معه. الجواب واضح، إنه لا يمكننا جعل مؤسسات السبعينيات أكثر فعالية بدون المرور باقتصاد السوق.

• دور التسيير في مسار التنمية

إبتداء من بداية القرن الواحد والعشرين، أدت عمليات الهيكلة الاقتصادية والتحولات التكنولوجية إلى الدفع بالولايات المتحدة إلى مصاف القوة الإقتصادية العالمية الأولى. فخلال سنوات الستينيات كان الإقتصاد الأمريكي يمثل 33 بالمائة من الإقتصاد العالمي و60 بالمائة من الإختراعات. فقد كانت السياسات الاقتصادية الكلية، تارة نقدية (الحذر الشديد لسنوات الخمسينيات) وأخرى كينيزية (التوجه الجديد لروزفلت والإنعاش على طريقة كينيدي)، معروفة بقوة، وتمارس بالتوازي وعلى وجه مشابه في العديد من البلدان. وعن اللغز الذي يفسر هذا النجاح الصارخ يقدم جان جاك سرفان شرايبر تحليلا لقي قبولا واسعا في الأوساط الغربية (1967) : (يشكل التسيير الأمريكي الدعامة الأساسية لهذا النجاح)، وبعيدا عن اعتبار مصالح الفاعلين الإقتصاديين كنقيض، نجح التسيير الأمريكي في إدماجهم وتوجيههم بطريقة حررت الطاقات والذكاء الإنساني المصدر الوحيد للثروة والإبداع. وقد حصلنا لا حقا على دليل إضافي يتمثل في اليابان، أحد البلدان الأقل توفرا على كوب الأرض على الموارد الطبيعية والأكثر تضررا من الكوارث، بلد عرف لأكثر من أربعة عقود بعد الحرب، حيوية اقتصادية

غير مسبوقة. لقد بدأ نموه الإقتصادي، فوائض ميزانه للمدفوعات واستثماراته وراء البحر، يثير مخاوف حتى حلفائه الايديولوجيين. فاليابان لا يطبق سياسة الميزانية أو سياسة نقدية مختلفة بشكل محسوس عن تلك المطبقة في البلدان الغربية الأخرى، ومرة أخرى، إنه التسيير الياباني الذي يصنع الفارق : ذوق التميز، الوظيفة مدى الحياة، نوادي النوعية، التنظيم النقابي الخاص، القرارات التوافقية وخاصيات أخرى صنعت قوة اليابان. فهل من الممكن عندئذ أن يخلص الخبراء اليابانيين في 1947 إلى أن التفوق الأمريكي يجد تفسيره في جزء كبير منه في طريقة التسيير الأمريكية ؟. لقد تمت دراسة أفضل الممارسات التسييرية، ونقلت وتقادمت مع التعديلات الطفيفة التي أدخلت عليها، غير أن اليابانيين أيضا اغترفوا من ثقافتهم العميقة، ترسانة كاملة من الممارسات التسييرية التي سمحت لهم على مدار عدة عقود بالأداء الجيد أكثر من الغربيين. ولقد تعلمت في أيامنا هذه كل من كوريا والصين وماليزيا وغيرهما من الدرس الياباني.

لقد قامت هذه البلدان الأخيرة من جهتها بإمداد نفسها بجميع الوسائل من أجل تطوير التسيير في بلدانها : التنمية البشرية، المشاركة، اللامركزية وغيرها. إن طريقة التسيير ليست متغيرا مستقلا لذاته، بل هي مرتبطة مباشرة بعلم الإجتماع السياسي وبالبيئة الإقتصادية التي أنشأها صناع القرار. ويعتبر النضج السياسي للمسؤولين المصدر الذي تستمد منه بقية السياسات والممارسات. فهناك بعض الميكانيزمات التي تلعب بصورة نسبية دورا كبيرا في تأبيد التخلف، أسرف المنظرون لدينا في الحديث عنها : التقسيم الدولي للعمل، معدلات التبادل، الحمائية، الهيمنة، الإمبريالية الخ، وهي نظريات كشفت عن وجه واحد من الميدالية وعرفت نجاحا منقطع النظير في البلدان المتخلفة. فكيف يمكن أن تكون غير ذلك، كونها تبرر عن غير وعي في غالب الأحيان، الاخفاقات، عمليات التبذير، وجميع أنواع الإختلاسات المرتكبة. ؟ وهكذا تبدو الرسالة المرسلة كالتالي (إذا كنت متأخرا فليس ذنبك، إنه ذنب الآخرين)، فالوجه الآخر للحقيقة والأكثر أهمية على ما يبدو، قد تمت صياغته من طرف المنظرين في علم

التسيير : إنه افتقاد هذه البلدان للتكنولوجيا الناعمة. لقد أخذت بعض البلدان الآسيوية بعين الاعتبار هذا الجانب وأمدت نفسها بـ (استراتيجية للتسيير)، بموازاة استراتيجية للتنمية كون الثانية لا تساوي شيئا بدون الأولى. إن الرسالة المركزية لهذه المحاولة هي كالتالي : إنه لمن الوهم الحديث عن التنمية وعن التحكم في التكنولوجيا، عن الديون وعن تحسين مستوى معيشة المواطنين والإستراتيجيات الصناعية أو النمو المستدام بدون تمكين هيئاتنا من تسيير عصري قادر على جعلها فعالة ومبتكرة. لقد انهارت البلدان الاشتراكية لسبب رئيسي يتمثل في هشاشة تسييرها، المسؤول عن التبذير والاختلاسات وسوء استعمال الموارد. وحسب العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية (أنظر شاينا و كاوو 1988) فإن نجاح البلدان الآسيوية المصنعة حديثا يعود أساسا إلى النقل الذكي للتقنيات والممارسات التسييرية الحديثة. لقد جرى إخفاء هذا البعد كلية من الفكر والممارسات الإقتصادية للعديد من البلدان. وتعتبر الجزائر مثالا ممتازا. ويتعين بلا شك وجود سوسيولوجيا سياسية وتصور بيئة ملائمة لانتشار الممارسات التسيرية السليمة، لكن عندما يكون صناع القرار السياسي ومستشاريهم الإقتصاديين غير واعين، لا يمكنهم تجنيد الموارد ولا بالتالي توفير الشروط الضرورية لتجسيد هذه الممارسات في الواقع. فالتسيير هو السلاح الأكثر رعبا والأكثر فعالية واستخداما من طرف الأمم المتطورة، من أجل الحفاظ على تفوقها الإقتصادي والتكنولوجي على الباقي. إنه مورد الموارد الذي يسمح بالاستخدام الفعال لأصول الأمة، وبدون هذا التسيير يتعرض تراث الأمة إلى التبديد ولو بنوايا نبيلة في بعض الأحيان. فالتسيير يخلق الثروات والموارد والتكنولوجيا والأداءات الإقتصادية الكلية، وحسب (الأب الروحي) للتسيير بيتر ف. دروكر فإن التسيير هو الابتكار الأكثر أهمية في القرن العشرين، فلا يمكن لأية استراتيجية أن تنجح ولا بالتالي لأية سياسة قطاعية أن تنفّذ بهيئات ومؤسسات ضعيفة التسيير. فالازدهار والتنمية قد يتحولان إلى مجرد أمنيات بلا غد. فخلال العديد من محاضراتي حول التسيير كان يتبادر إلى ذهني باستمرار

سؤال مفاده أن : تقنيات التسيير تستدعي بيئة خاصة، فهل يمكن توفيرها عندنا ؟ الكثير من الناس يعتقدون بالحدس، أن نماذج التسيير يمكن أن تكون غير فعالة، لأننا نملك ثقافة خاصة بنا. إنه خداع بصري. نحن نعلم أن أغلبية النماذج والممارسات قابلة للنقل مع بعض التنقيحات. وتوجد هذه الممارسات حاليا في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، في الصين وماليزيا وفي تونس وحتى في المؤسسات المسيرة بشكل جيد في الجزائر. نعلم ما هو قابل للنقل وكذا الممارسات الاستثنائية غير القابلة. ونعرف حتى كيف يمكن تطبيق ممارسات خاصة على ثقافة معينة، أي إثراء التسيير العالمي. لقد علّمنا اليابانيون الكثير في هذا الميدان. فلكي تتعمم ثقافة التسيير، يتطلب الأمر توفير العديد من الشروط السياسية والإقتصادية. فالكل يعلم الآن كيف نبني هندسة ملائمة لإزدهار وإنتشار التسيير. غير أننا لا نعلم كيف نفكك المشاكل السياسة التي تقيد المسار. فالكثير من المحللين يقرؤون بصورة جد سيئة تجارب الصين والهند. وبالنظر لممارسات هذه البلدان، أعتقد أن الدروس التي تم استخلاصها ليست بالدروس الجيدة. فالعنصر الرئيسي لنجاحهم لا يزال هو الاستثمار الضخم في التأهيل البشري على جميع المستويات. أما العنصر الثاني للنجاح فيكمن في اللامركزية وفي التنمية المحلية، بعد تأهيل الفاعلين على جميع المستويات. إننا نحصر بطريقة خاطئة تجارب هذه البلدان في الأجور المتدنية، غير أن هذه الأخيرة لا تزال بعد أدنى عنها في منغوليا المجاورة. فلماذا لا تغادرها الشركات المتعددة الجنسيات ؟ لماذا هذا البلد لا يتطور ؟. فالتحكم في التكنولوجيا الناعمة وتجنيد أقصى حد من الذكاء، اللامركزية، وخلق نظرة معبئة تلك هي المتغيرات الحقيقية التفسيرية.

• الهرم الاقتصادي والمحفزات على العمل

يهدف هذا القسم إلى تبسيط فهم طرق سير إقتصاد ما. فكل إقتصاد يمكن أن ينظر إليه كهرم يتكون من ثلاثة طوابق :

1. الأسس القاعدية : تشكل الدعامات، والأسس التي تبنى عليها أمة، إنها أسس قوة بلد. إنها المؤهلات البشرية، المحفزات على العمل، درجة المقاولاتية، البحث والتنمية، التحكم في التكنولوجيا، التسيير، الذكاء، المعلومات الإقتصادية وقدرة البلد على تطوير واستعمال الكفاءات الكامنة في سكانه. ومن بين هذه الأسس التي تشكل العنصر الرئيسي لنجاح أي إقتصاد، يبقى التأهيل والإستعمال الفعال للموارد البشرية. ويتناول القسم الثاني تسيير المعلومات.
2. السياسات القطاعية : إنها سياسات السكن والصحة والتربية السياحة الخ، سياسات يمكن اعتمادها من أجل إدخال تصحيحات على الأسس القاعدية التي غالبا ما تكون جزءا من برامج التنمية للحكومة.
3. السياسات الاقتصادية الكلية : وهي السياسات النقدية، الميزانية، نسبة الصرف إلخ، وهي القرارات العرضية التي تشمل مختلف القطاعات والأعوان الإقتصاديين. فهناك بالفعل، تواصل وترابط هام بين المستويات الثلاثة، يخضع الفصل بينها فقط لاعتبارات منهجية ستكون مفيدة لنا في شرح بعض نقائص السياسات الإقتصادية.

وبتحليل هذه المستويات الثلاثة، يمكننا إدراك الفوارق بين خاصيات البلدان ذات إقتصاد السوق من جهة وبين خاصيات تشكيلات البلدان في حالة انتقال أو في طور التنمية من أخرى. لقد توصلت البلدان المتقدمة طوال مسارها إلى إقامة أسس قاعدية صلبة تتماشى مع متطلبات السير العادي لإقتصاد السوق.

إن عناصر الأسس القاعدية تحمل على الدوام القابلية للتحسين وديناميكية التغيير حتى في حال استمرار وجود مشاكل جدية. لقد سمح لهم تاريخهم الإقتصادي الطويل، النجاحات المحصل عليها، والأخطاء المرتكبة بعد عدة محاولات وترددات، من بناء هياكل قاعدية منسجمة وديناميكية. فلا تزال أمامهم

التحديات الأكثر جدية قائمة على مستوى الإقتصاد الكلي وتشكل الخسائر المالية الأخيرة نتيجة أزمة الرهن العقاري مثالا ممتازا.

فغالبا ما تجد خسائر الإقتصاد الكلي جذورها في أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية، وعلى سبيل المثال القوانين الصارمة جدا التي حررت الهيئات المالية من جميع الإكراهات القانونية وتسببت في انفجاز أزمة الرهن العقاري.

فالبلدان المتخلفة أوفي حالة انتقال، لها أولويات أخرى ومطالبة بالتحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية : عجز الميزانية، التضخم، ميزان المدفوعات والاستثمارات. وبموازاة هذه السياسات الكلية، تحتاج هذه البلدان على الخصوص إلى تحوير سريع بالدرجة الأولى لأسسها القاعدية : نظام التربية، التسيير، نظام المعلومات، إعادة التأهيل البشري، تعبئة طاقات الجميع. فالسياسات الإقتصادية الكلية لا تعطي على الإطلاق نتائج عندما تكون الأسس القاعدية للإقتصاد الكلي مفككة البنية. وفي الواقع، يكمن التنسيق الجيد للإصلاحات في إعطاء الأولوية للقاعدة : تعميق دور الهيئات، السلوكيات والتفاعلات في القاعدة، التي تتطلب تكريس المزيد من الوقت والموارد لهذا البعد، الأمر الذي يفسر سبب بدء الإصلاحات الصينية باعتماد سياسة تحسين التأهيل البشري على جميع المستويات ثم القيام بتحقيق لامركزية قوية في المناطق المستهدفة. لقد عملت السلطات الصينية على إعطاء الأولوية للأسس القاعدية قبل أن تهتم بالهياكل وبسياسات الإستثمارات الأجنبية المباشرة. ويشهد على هذا التوجه آلاف الجامعات والمعاهد التي تم إنشاؤها وكذا المجهود الجبار المبذول في هذا الميدان. لقد تجاهلت العديد من البلدان هذا التمييز وبدأت في نقل سياسات البلدان المتقدمة متناسية وجودها خارج نفس السياق. وتعتبر الجزائر مثالا ممتازا، لقد جنّد البلد موارد ضخمة من أجل استدراك التأخر في ميدان الهياكل التحتية وتقليص البطالة. وبطبيعة الحال كان هذا المخطط مستمدا من النظرية الكينيزية. وينسى الكثير أن لكل نظرية فرضيات، فإذا كانت هذه الأخيرة

غير مرضية فإن مرد ذلك قد يعود لاستخدامها خارج السياق. فالعلاج الكينيزي جد ثمين بالنسبة لاقتصاد سوق. لقد ساهم في إنقاذ الاقتصاديات المتقدمة من الانهيار ومضاعفة مختلف أشكال الانكماش. لقد شكلت هذه النظرية قفزة معتبرة في العلوم الإجتماعية، غير أنها أعطت نتائج أقل من تلك المتوقعة في البلدان المتخلفة وفي حالة انتقال نحو اقتصاد السوق. لماذا ؟ والجواب هو لكون فرضياتها هي التالي :

1. للاقتصاد أسس اقتصادية جزئية صلبة : التسيير الفعال للمؤسسات، روح مقاولاتية عالية، حكامة عمومية جيدة وعدم طرح أسفل الهرم لمشاكل جدية.

2. سياسات قطاعية منسجمة لا تشكل مصدر اختلالات اقتصادية.

3. تموقع المشكل على مستوى الاقتصاد الكلي : طلب إجمالي للأعوان الاقتصاديين أقل بكثير من العرض، مرده وجود مشاكل جدية تتعلق بالثقة وخوف المستهلكين من المستقبل والادخار المفرط وتقليص المستثمرين للنفقات في التجهيزات بسبب تشاؤم المواطنين وإنفاقهم بصورة شحيحة. ويبقى العنصر الوحيد الكفيل باعادة الثقة هو الدولة، التي يتوجب عليها استخدام سياستها النقدية والمالية من أجل رفع الطلب.

4. تعرف المؤسسات الاقتصادية ضعف استعمال ظرفي للقدرات يعود مرده لضعف الطلب، في حين أن المؤسسات قادرة على الاستعمال السريع والفعال لطاقاتها غير المستعملة.

5. مساهمة نفقات العائلات والمؤسسات على الخصوص في دفع الإنتاج الوطني، بينما لا تساهم القدرة الشرائية التي تخلقها الدولة في زيادة الواردات.

نرى جيدا، أن هذه الفرضيات هي أبعد بكثير عن حقيقة سياقات البلدان في حالة انتقال وخاصة في حالة الجزائر. فالكينيزية ليست بالعلاج الذي يجب في حالة بلدنا. لقد أخطأنا في النموذج وفي التشخيص وحتى في مخطط العلاج. يجب أن تهتم البلدان المتطورة أكثر بتسيير مستوى الاقتصاد الكلي، في حين

يتعين على البلدان في حالة انتقال أن تهتم خاصة بتسيير هيئاتها ومستوى اقتصادها الجزئي. لقد تطرقنا طويلا الى أخطاء نقل النماذج في القسم السابق.

وهكذا، يسمح لنا الهرم الاقتصادي بإدراك وترجمة سير السياسات الاقتصادية لبلد ما، وتجدر الملاحظة هنا أننا أخطأنا إلى أبعد الحدود وهو ما يفسر استمرار وجود الاقتصاد خارج المحروقات في حالة جمود بالرغم من التجنيد المفرط للموارد، ولكي نصل إلى نتيجة طموحة يتعين علينا تحويل مؤسساتنا إلى كيانات منتجة للثروة.

• مؤسسة منتجة للثروة وأخرى مدمرة لها

لدينا ثقافة وطنية تشجع المؤسسة الكبرى والتحليل على المدى القصير. ولنأخذ كمثال مؤسسة لإنجاز السكن تشغّل 700 شخص، في ذمتها 6 مليار دينار كديون لن تسددها إطلاقا والكل يعرف حالات مماثلة. تحصل كل سنة من البنوك على قروض إضافية (للمجاملة) بأكثر من مليار دينار. فإذا ما تم تفليسها سنكون بصدد 700 عائلة بدون موارد. ولتفادي هذه المأساة نواصل إنقاذ هذه المؤسسة بدون توقف وبمباركة أغلبية الفاعلين السياسيين والاقتصاديين، غير أننا لا نقوم بحساب تكاليف المناسبة. إن ضخ مليار دينار من أجل إنشاء أو تطوير مؤسسات متوسطة أو صغيرة سيسمح لنا بخلق أكثر من 1000 وظيفة. فإذا كانت هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووظائفها غير موجودة، فإن السبب يعود إلى هذه التمويلات غير المشروعة. وإذا ما قمنا بتفليس هذه المؤسسة، سيتولى مقاولون شراء التجهيزات من أجل إطلاق عدة مؤسسات أخرى. وستسمح الحواسيب بإطلاق شركة في الإعلام الآلي وعميل العقارات لشركة لتطوير الأعمال وفي ظرف ثلاثة إلى أربعة سنوات يمكن للشركات المنشأة أن توفر من ثلاثة إلى أربعة آلاف منصب عمل. وسينبثق عن هذه المؤسسات وكذلك الصغيرة والمتوسطة المنشأة عن طريق موارد القروض، فروع ستنشيء بدورها فروع أخرى.

وإجمالا، ولكي نحافظ على 700 منصب عمل، نقوم في ظرف عشر سنوات، بتدمير قرابة خمسين ألف منصب عمل على الأقل، ومع ذلك يجد الكثير من الفاعليين الاقتصاديين هذا الأمر شيئا عاديا لدينا

وعليه لا يجب أن يخفي الحل الاقتصادي البعد الإجتماعي. فالـ 700 عامل ليسوا مسؤولين بأي حال عن سوء تسيير المؤسسة. لذا يجب أن يكون هناك برنامج اقتصادي واجتماعي لفائدتهم، ويمكننا بالتالي مساعدتهم من خلال تقسيمهم إلى فرق ومنحهم قروضا لخلق مؤسسات مصغرة وتكوين البعض منهم وإعادة توزيعهم على المؤسسات الناجحة، وفي الأخير تأمين عائد مريح لهم إلى غاية إعادة إدماجهم في عالم الشغل. غير أنه لا يجب وقف الديناميكية الاقتصادية من أجل الحفاظ على وظائفهم على حساب الأكثر عوزا منهم. فالحيطيست الموجود في الزاوية، لا يعلم عن ضياع ملايين الوظائف في الجزائر بسبب تمويل الاستيراد والشركات العمومية المفككة البنية على الخصوص، كما لا يفهم في الميكانيزمات التي تقف وراء مشكلته. غير أن العمال هم أكثر تنظيما وحماية ويحصلون على مكاسب على حساب الاقتصاد الوطني والشباب. إنه لمن المؤسف أن لا يكسب الجميع مع سياسة اقتصادية جيدة : سيرى الـ 700 عامل مستوى معيشتهم يتحسن كون الاقتصاد ينتج المزيد من الوظائف والمواد والخدمات علاوة على إدماج الشباب في النظام الإنتاجي. لكن والحالة هذه الكل خاسر وبمباركة كبار الإستراتيجيين في الإقتصاد الجزائري.

• شروط فعالية القطاع العام

يمكن لاقتصاد سوق أن يتكيف مع وجود قطاع عام. فبالإضافة إلى انتظامه، يمكن للدولة الحصول على مساهمات بالأقلية أو الأغلبية أو الكاملة في الشركات الإستراتيجية للخدمات العمومية، وحتى في شركات عادية في بعض الأحيان. فاقتصاد السوق لا يبعد الدولة تماما من المجال الاقتصادي وحتى التجربة لا تناقض النظرية في هذا الميدان.

ففي السبعينات كانت الدولة الفرنسية تتوفر على مؤسسات الكهرباء والسيارات والنقل وعدة ميادين أخرى، وكان النمو الاقتصادي للبلد يتجاوز الـ 5 بالمائة حينها، بالرغم من عمليات فك الارتباط الأخيرة، ناهيك عن استمرار العديد من البلدان الأوروبية في الاستحواذ على قطاع عام ملحوظ. تجعلنا أغلبية المعارف التي نتوفر عليها إلى جانب التجارب المعاشة في مواجهة مفهومين مغايرين لطرق سير اقتصاد سوق. وهاتان الفكرتان الخادعتان هما :

– عدم إمكانية تطبيق الرأسمالية بفعالية إلا بمعية قطاع خاص يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية.

– إمكانية إعطاء اقتصاد السوق لنتائج مرضية بحيازته لقطاع عمومي مهيمن (إقتصاد سوق عمومي).

إن هاتين الوضعيتين المتطرفتين المتجدرتين أكثر في الإيديولوجيا عنها في البراغماتية، وضعيتان مرفوضتان من طرف أغلبية الاقتصاديين. فالأولى هي امتداد لليبرالية المتشددة التي ينادي بها فريديريك فان هايك. والثانية هي صيغة ناعمة من الايديولوجية الماركسية سابقا. فهناك أدبيات اقتصادية كبيرة حول سلوك القطاع العام : (نظرية الخيارات العمومية). لصاحبها جامس بوشنان الحاصل على جائزة نوبل في الإقتصاد في 1978. يقدم لنا هذا الفرع من الاقتصاد في بعض الأحيان معلومات ثمينة حول طرق سير الفضاء الإداري والاقتصادي العمومي.

انه لمن غير الممكن لنا الخوض في تفاصيل الأسباب والنتائج وكذا في مجمل المفاهيم الخاصة بهذه المدرسة الفكرية القيّمة لفهم جزء من الحقيقة. غير أن مختلف أعمال هذه المدرسة الفكرية تسمح لنا بتحديد شروط الفعالية في قطاع عمومي. ويمكننا أن نسرد أهمها والمتمثلة في :

1. السقف : قطاع اقتصادي عمومي محدود لا يتجاوز 20 إلى 25 بالمائة من الناتج الداخلي الخام (خارج المحروقات بالنسبة للجزائر).

2. المنافسة : إنه لمن الضروري إخضاع هذا القطاع قدر الإمكان إلى أنظمة المنافسة المباشرة وغير المباشرة وعلى سبيل المثال، تشجيع شركة سيارات النقل على الدخول في منافسة مع مؤسسة عمومية للسكك الحديدية.

3. حد أدنى من مساهمات القطاع الخاص : إنه لمن الضروري حث الفاعلين الخواص على أخذ بعض المساهمات في المؤسسات العمومية بما يدعم عمليات الرقابة التي تشترطها هيئات التدقيق وممارسة ضغط أكثر على المسيرين من أجل تحقيق أداء أفضل وعلى سبيل المثال المجموعة الفرنسية للكهرباء (كهرباء فرنسا) ليست عمومية مائة بالمائة.

4. تحقيق توازن بين القرارات السياسية والخيارات التقنية. وهكذا يمكننا اشتراط لجنة برلمانية مكلفة بمراقبة القطاع العام تحظى بموافقتها تعيينات المديرين والخيارات الإستراتيجية.

5. ضبط ذو نوعية : بدلا من أن تكون هناك الدولة في كل مكان وبدون فعالية، يحتاج اقتصاد السوق إلى دولة مصغرة لكنها أكثر خبرة. تعوض نوعية تعليماتها وأعمالها ونظرتها وضبطها عن تقليصها.

فلو توفرت لدينا الشروط الخمسة المذكورة، لكان لدينا قطاع عام مصّغر وفعال. بيد أنه وفي غياب إحدى هذه المتطلبات أو أكثرها سيكون من المجازفة الكبيرة أن نرغب في التوفر على قطاع اقتصادي حكومي واسع. يجب أن يكون حاضرا في أذهاننا هذا الإكراه عندما نرغب في استعمال القطاع العمومي كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي.

ففي غالب الأحيان، يكون هذا الفضاء (القطاع العمومي) موضوع تسييس مفرط، بلجوء الأحزاب المشاركة في السلطة إلى المزايدة في سياق بسط هيمنتها بهدف الاستفادة من المزايا الإقصادية. إنه اتجاه خطير يتجاوز حدود السياسة والثقافة. فليس هناك فائدة من البكاء على ممارسات معينة، بل يتوجب فقط وبكل بساطة وضع الآليات التي تحد بقوة من تلك الممارسات، فلو كان البلد

مأهولا بالملائكة فقط لكان أي اقتصاد يسير بفعالية، بيد أن الكائن البشري أكثر أنانية وإيثارا لنفسه على الغير (مسلّمة من تولوك). يجب أن يصمم أي نظام اقتصادي بطريقة تستخدم القدرات الايجابية للموارد البشرية وتحييد اتجاهاتها للعمل بما يتناقض ومصالح الأغلبية. إن هذه التنبيهات صالحة لجميع محاولات هندسة نظام اقتصادي.

• هل نخوصص أم نؤمم ؟

جرت في بداية التسعينات، مناقشات مكثفة أثارت موجة من الغضب : هل يجب خوصصة المؤسسات العمومية أو تطهيرها وتحسين فعاليتها ؟. لقد لعبت الأحداث الوطنية والدولية بالأحرى لفائدة خيار الخوصصة. ويكون صناع القرار قد فهموا استحالة تسيير قطاع عمومي كبير يتضمن الفنادق ووحدات إنتاج الحليب ومجموعة كاملة من الأنشطة من مشمولات القطاع الخاص. غير أنه لا أحد عرف كيف يقوم بذلك، وأنه لا يمكن أن نكون استثناء عالميا. وهكذا كتب لإحدى الصيغ الساذجة في هذه الوضعية البقاء، صيغة تدعو حتى إلى عقلنة المؤسسات المخوصصة. سنقوم فيما يلي بتدقيق الفرضيات غير الواقعية لهذه الوضعية

إنه لمن الصعب انتقاد هذا التصور من وجهة النظر الأخلاقية. لماذا ننقل إلى خواص تراثا هو ملك لنا جميعا بإمكانه أن يحقق فوائد من شأنها تخفيف الضيق على مواطنينا الأكثر فاقة وعوزا ؟. تعتبر هذه النظرة الاجتماعية على الصعيد الإنساني مثيرة للشفقة وتحمل العديد من القيم. لقد أضفى المدافعون عن هذه الوضعية غموضا غريبا بين الممكن والمرغوب فيه. وسأكون أول من يدافع عن تأميم جميع المؤسسات الاقتصادية إذا كانت هذه الأخيرة ستنتج اقتصادا اجتماعيا وعلى قدر كبير من الفعالية. غير أن هناك حقيقة لامفر منها يتعين التسليم بها وهي : أن العلوم الاجتماعية والتجارب التي نتوفر عليها لا تسمح لنا بالقيام بتسيير فعال لقطاع عمومي مهيمن في إقتصاد السوق. فالذين يناضلون

من أجل مثل هذا التمثيل قد لا يعلمون أنهم بصدد البحث عن مثالية مستحيلة، أي ما يعادل طلب مريض بالسرطان من الدرجة الرابعة أو مصاب بالسيدا من طبيبه الشفاء في ظرف أسبوع. إنه مطلب إنساني وأخلاقي يمكن تفهمه، غير أنه مستحيل من الناحية العلمية. ذلك هو حال مسؤولينا الذين يرغبون في الاحتفاظ بقطاع عمومي جد واسع ومنتج للثروات ومتعهد بالنمو، لكن لانعرف كيف نسيره بفعالية. فقد يستطيع باحثون في ظرف عدة عقود إنتاج مفاهيم ونظريات ونماذج من أجل القيام بذلك. غير أننا في الوقت الراهن لا نتوفر على هذه الترسانة. وعليه يجب أن نتوقف عن طلب المستحيل من صناع القرار.

فلم يبق لنا غير التعرف على المؤسسات العمومية الاستراتيجية والخدمات العمومية التي يجب أن تبقى في حضن الدولة. غير أن حجم القطاع العمومي يجب أن يقلص. إنه لمن غير المعقول أن نجد بعد فنادق صغيرة ووحدات لصناعة الآجر والبسكويت تعود ملكيتها للدولة. بيد أنه علينا أن نبرهن على اليقظة في جانبين : احترافية الفروع والانعكاسات على ميزان المدفوعات. وتحتوي اشكالية الخوصصة على فوارق جد دقيقة تطرح ثلاثة بدائل ممكنة :

1. إمكانية التوفر على قطاع إقتصادي عمومي كبير ومحاولة جعله يعمل كقطاع خاص فعال وهو تصور تخيلي لبعض السياساويين. إنه حل مرغوب فيه إنسانيا واجتماعيا لكنه مستحيل التطبيق عمليا. فالدولة التي تغرق في هذا الطريق المسدود تضحي بالاقتصاد والأجيال الصاعدة على مذبح الإيديولوجيا والحدس (حالة أوكرانيا) . فالعلوم لم تنتج بعد الأدوات للقيام بذلك. إننا نحتاج إلى الكثير من الأبحاث والإبداع في هذا الميدان.
2. الخوصصة بطريقة غير فعالة من خلال منح احتكارات لذوي الامتيازات الاستثنائية، وبصورة مفرطة لرؤوس الأموال الأجنبية والانغماس في الرشوة والتكتلات والمحاباة. لقد تمت العملية بدون عمق استراتيجي، لتصبح الخوصصة غاية في حد ذاتها وليس وسيلة لتحسين فعالية الاقتصاد. لقد

أدى هذا المسعى إلى تدهور سريع للوضع الداخلي وإلى سير الاقتصاد بطريقة اسوأ عما كان عليه الوضع في غياب الخوصصة. لقد جمعت ثروات ضخمة في عدة أسابيع وحولت إلى الخارج. وهكذا أصبح العلاج أكثر خطورة من الداء (حالة روسيا في عهد بوريس إيلتيسين) .

3. الخوصصة بفعالية : سيكون الهدف نقل أنشطة نحو القطاع الخاص يمكن التكفل بها جيدا من طرفه. فالخصوصة تسير

بصورة أفضل في اقتصاد سوق يهيمن فيه القطاع الخاص عندما يكون هدفها الأساسي خلق قطاع خاص احترافي ونشيط وقادر على إحداث حركية من شأنها تحسين مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني. وكان يجب إذن إتباع طريقين :

أ/ تشجيع الكفاءات أكثر من العائدات، بالتخلي عن المؤسسات إلى إطارات أو إلى جامعيين مكونين بامتياز. ويمكننا تفهم منح قروض بنكية نوعية لهذه العمليات. كما يمكننا مرافقتهم من طرف مكاتب استشارية متخصصة في بداية المسار أثناء إعادة الهيكلة والمراحل الأولى الصعبة، وبذلك نساهم في خلق قطاع خاص فعال يحترم قواعد السوق والبيئة ومهمته الاقتصادية والاجتماعية. كما يمكن أيضا رسلكة عدد هام من مدراء القطاع العام ودعمهم وتمكينهم من خوصصة بعض الوحدات. ويتعين لا محالة العمل على بعث قطاع خاص محترف، نزيه وفعال وقادر على ترسيخ اقتصاد سوق تنافسي في محفل الأمم. ويمكن للتنظيم دعم هذا المسار. ويجب أيضاأن تكون هناك معايير للتأهيل البشري وقواعد تخص الهياكل والمسار.

ب/ يجب في المقام الثاني، أن يرتبط الدخول الى القروض والمزايا الضريبية والأسواق العمومية باحترام الترتيبات الرامية الى تحسين تنافسية مختلف فروع الاقتصاد.

وعند تفضيل الخوصصة لفائدة الكفاءات الوطنية والمؤسسات الخاصة المحترفة سوف لن تطرح مشكلة الربحية لاحقا، وستتولى هذه المؤسسات تحديد قواعد وأشكال الشراكة التي ستقام مع الشركات الأجنبية لاحقا.

ويستوجب علينا من جهة أخرى إعادة النظر في المسائل الاستراتيجية وتلك المتعلقة بالأمن الوطني. فالبلدان الأكثر ليبرالية تدخل جرعة من التفكير والعمل الأمني في الميدان الاقتصادي، وعلى سبيل المثال، يمكن دراسة الحبوب والحليب بإعتبارهما سلعا من مشمولات الأمن القومي. إنه لمن الأهمية الحيوية لبلدنا تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه الميادين. وستكون لحالة حصار علينا عواقب وخيمة في حالة عدم الاكتفاء الذاتي في هذه الأنشطة، مثلما هو الشأن بالنسبة لنوعية التربية التي ستصبح على المدى الطويل مشكلة تتصل بالأمن الوطني. ويستدعي مبدأ الخوصصة الأخذ بعين الاعتبار مسألة الأرباح. فالجزائر لا تعرف كيف تصدّر خارج قطاع المحروقات، لذا يجب أن توضع المشاريع الدولية تحت مجهر ميزان العملة الصعبة (سعر التنازل على المؤسسة + الصادرات+ إحلال الواردات – الأرباح المصدرة طيلة مدة المشروع).

نحن مجبرون على اليقظة بخصوص هذه النقطة، إذ يمكننا آجلا أن نكون ضحايا مشاكل خطيرة لميزان المدفوعات. وهناك بطبيعة الحال اعتبارات أخرى يجب أخذها في الحسبان. لكن لدينا هنا أهم الخطوط الرئيسة لسياسة خوصصة ذكية، لذا يجب القول أن العديد من المشاكل المتعلقة بالتفاصيل لا تزال عالقة.

• الاقتصادي والمؤسساتي

في كل ندوة هناك سؤال يطرح نفسه بلا كلل : لماذا لا ينتبه كبار الاقتصاديين في بلادنا إلى جميع هذه المشاكل ؟ إنه لصحيح في المقام الأول، أن الجزائر تتوفر على اقتصاديين بارعين ولدينا العديد من سبل الإجابة على هذا السؤال،

ومن المحتمل أن لا يتم الاستماع إلى النصائح الجيدة للاقتصاديين لدينا. وفي المقام الثاني، يمكن أن ترفض القرارات الجيدة التي لا تتلاءم مع مصالح صناع القرار، وفي المقام الثالث، نحتاج في مرحلة الانتقال إلى المؤسساتيين أكثر منه إلى الاقتصاديين. فهناك فرق كبير، إذ يتعين أن نتوفر على مئات الأشخاص الذين يعرفون كيف يحولون إداراتنا وجامعاتنا ومدارسنا ومؤسساتنا إلى هيئات ديناميكية وقادرة على خلق النمو خارج المحروقات، وكذا رفع مستوى أدائها إلى المستوى العالمي. فالاقتصادي يرسم ويوصي بالسياسات الاقتصادية الملائمة. لكن عندما تكون الهيئات تسير بطريقة سيئة، فإنه غير مسلح لإعادة النظام بالرغم من الدور المنوط به. إنها بالأحرى حرفة الخبراء في التسيير وعلى وجه الخصوص الذين يملكون الخبرة في ميدان التحولات التنظيمية. لقد قامت العديد من الحكومات بإسناد أدوار للإقتصاديين تخرج عن إطار اختصاصهم. فقد كان يطلب منهم على سبيل المثال كيفية وضع مخطط فعال من أجل تسيير أفضل للنظام الجامعي. بيد أنه لا يمكننا أن نطلب من أطباء القلب أن يكونوا أطباء أسنان. غير أنه يمكن للإقتصاديين المساهمة أو المشاركة في هذا النوع من الإصلاحات، ويبقى أن الخبراء هم من يجب أن يقوم بمهمة التنظيم على وجه الخصوص. وعليه فإن نجاح فترة الانتقال يقوم على العنصر الرئيسي للتحول في الأسس القاعدية.

• تسيير الانتقال

اليوم وبعد مضي أكثر من عشرين سنة على مسار الانتقال، بدأ يكشف لنا عن دروس ثمينة جدا. فالمعارف في هذا الميدان بصدد التحول إلى نظام سلوك قائم لذاته. فالكثير من المؤلفين لا يترددون في الحديث عن الاقتصاد السياسي للإنتقال. فليس في نيتنا تعميق هذا النقاش المنهجي بقدر ما نسعى إلى الاستفادة من معارف وتجارب هذا الإختصاص. ف (المكاسب) أو المتعارف عليه في هذا الميدان من التحليل هو في بعض الأحيان موضوع تفسيرات مختلفة. ومن جهة أخرى، إنه لمن النادر أن نجد سؤالا يحظى بالإجماع في ميدان الاقتصاد.

وعليه، لقد بدأت أغلبية كبيرة من الاقتصاديين في الإتفاق على الأهم والثانوي في عمليات سير الانتقال. إنه لمن الضروري إعطاء الأفضلية للأسس القاعدية. فالبلد يجب أن يخصص كامل طاقته وخبرته وموارده من أجل تحويل الأسس أولا. فكل مخطط عمل جدي يجب أن يخصص أقصى حد من الوسائل من أجل تأهيل الموارد البشرية (النوعية) وعصرنة تسيير المؤسسات وإنشاء قطاع خاص محترف وديناميكي. وباختصار فالأمر يتعلق بتحويل القاعدة والأسس. لقد قامت البلدان المتقدمة ببناء أسس صلبة على مدار عدة عقود من أجل هندسة أنظمة للتنمية البشرية، وإدارات ومؤسسات قادرة على التسيير الفعال لاقتصادياتها. فالبلدان في حال انتقال تتوفر على مؤسسات ومدارس وجامعات وإدارات وعدالة الخ صممت من أجل دعم آليات اقتصاد مخطط. وعليه يجب عمليا إعادة هندسة شاملة للنظام المؤسساتي. فالبلد يحتاج إلى تغيير شامل لطريقة سير هيئاته. فالقرارات الاقتصادية الكلية لن تكون فعالة إلا إذا كانت هذه الهيئات فعالة. فالمنطق يفرض تشجيع إجراء تحولات في الأسس. ويمكننا التعرف على عدد من الصعوبات والثغرات في سير السياسات الانتقالية، التي يكمن أكثرها ترددا في تقليد البلدان المتقدمة. ويعتقد صناع القرار لدينا أن مجرد عقد العزم على تحويل هياكل اقتصادهم يعني دخولهم بعد في مسار إقتصاد السوق، والشروع في تكييف السياسات الكينيزية لإنعاش الاقتصاد : الأشغال الكبرى، تخفيض نسبة الخصم، الإصدار النقدي اعتقادا منهم أن ذلك سيعود بآثار كبيرة على اقتصادياتهم، غير أن النتائج ستكون مخيبة للآمال، والإنجازات من الهياكل أقل من حيث الكمية والنوعية. وهكذا ستلتهم المؤسسات غير الفعالة مليارات الدولارات تدهب أدراج الرياح بسبب عدم امتلاك الإدارات الوطنية للأدوات المنهجية الملائمة للتسيير والإدارة الفعالة. لقد عهد لها بمهام بدون تحضيرها للقيام بها. فهناك خطأ في الحكم في تحاليلنا للتنمية. فلا يزال المشكل الرئيسي لاقتصاد متخلف يكمن في عدم قدرته على خلق النمو انطلاقا من الموارد. غير أن هذا لا يستبعد عوامل أخرى على غرار مسارات الهيمنة، معدلات التبادل،

ندرة الموارد الخ، بيد أن التفسير الأكثر احتمالا هو الاستمرار في سوء استعمال العائدات المحصل عليها. فالهيئات التابعة للدولة والمؤسسات الاقتصادية ليست قادرة على خلق النمو والازدهار لكل وحدة من الموارد التي تتوفر عليها بما فيه الكفاية. ويعود ذلك في الأساس لوجود مشكل سوسيولوجي سياسي يتعلق بتنظيم الدولة والتسيير. إن تجنيد موارد من أجل ضخها في اقتصاد على غرار اقتصادنا من شأنه تخفيف حدّة الفقر، غير أنه تجنيد لا ينتج التنمية. فنحن هنا بلا شك أمام خطأ في سياسة الانتقال الأكثر شيوعا. فبدلا من تشجيع التحولات القاعدية أو القيام بها على الأقل بالتوازي مع السياسات الاقتصادية الكلية، نقوم بتشجيع هذه الأخيرة بما تحمله من عواقب مدمرة. ومن جهة أخرى، لقد أخلطت العديد من البلدان بين مسار الانتقال والخوصصة. لقد اختصرت مسار الانتقال في مجرد نقل لملكية أداة الإنتاج، وقام البعض منها بذلك بشكل مكثف وعنيف بدون تحضير مؤسساتي. وهكذا أصبح الاقتصاد رهينة لدى جماعات المصالح الذين لا يدفعون حتى الضرائب، ويقومون برشوة الموظفين من ذوي الأجور الضعيفة، وكمحصلة تفكيك المجتمع. ففي السنوات السابقة عن سنة 2000 كانت روسيا تعيش هذه الوضعية. ويكمن الخطأ الثالث في الترويج للعداوة بين الدولة والسوق وبالتالي يتحتم علينا عندئذ اختيار واحد منهما، لكونهما لا يستطيعان التعايش. إن طريقة النظر هذه إيديولوجية محضة لكون الدولة هي مركز الإنتقال ولا يتأتى النجاح أو الفشل إلا منها، بينما نجد في مواجهة هذه العقيدة صيغة دوغمائية أخرى مفادها، أنه لا يمكن خلق اقتصاد سوق فعال في وجود قطاع اقتصادي عمومي جد مهيمن. فلا أحد يعرف القيام به وحتى اقتصاد في حالة انتقال يبحث عن نفسه، وهي عقيدة ذات جلدة صلبة. لقد أفقدتنا هذه العقيدة أكثر من عشرية من الانتقال. فالكل يذكر أن الجزائر كانت تبحث طيلة كامل عشرية التسعينيات على إنشاء اقتصاد سوق عمومي). لقد فشلت الكثير من البلدان عند محاولة إرساء انتقالها على أنقاض الاقتصاد القديم. لقد تم تخصيص أغلبية الموارد للمؤسسات والهيئات القديمة في حين حصل الاقتصاد الجديد على

الفتات، وبدأ الانتقال عندئذ في انحراف خطير نحو نظام الميزانيات الذي يبتلع جميع الموارد المجندة، مما يجعل الانحراف أمرا لا مفر منه. وفي جميع الحالات لم ينجح أي بلد في انتقاله بالاستثمار المكثف في الهياكل. ويبدو أن العناصر الرئيسية للنجاح هي :

1. التنمية البشرية.

2. تحديث التسيير وإعادة الهيكلة الفعالة للمؤسسات.

3. تطوير نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسات جديدة ديناميكية ومبدعة.

4. تمويل المجهودالإنمائي المحلي والجهوي.

بيد أن تصور ستراتيجية مرور لاقتصاد السوق يتطلب التكيف مع الحقائق المحلية. وعليه يمكن للبلدان التي تتوفر على ريع تسريع وثيرة الإصلاحات وامتصاص الصدمة بسهولة أكثر، غير أن هذا ليس صحيحا عبر مقاربة العناصر الرئيسية للنجاح.

• الدولة أو السوق ؟

تسببت أزمة الرهن العقاري في الكثير من الخسائر للاقتصاد العالمي. فقد قدّر صندوق النقد الدولي خلال عملية التقويم الأولية كلفة الخسائر بـ4000 مليار دولار. فالفاتورة أكبر بكثير بلا شك. لقد عرف تسيير الانتقال تعقيدات مذهلة تحت الأثر المزدوج للتحديات الخاصة بالتحولات المؤسساتية وانعكاسات الأزمة العالمية. غير أن الأزمة أظهرت حقيقة بدأ يعاد النظر فيها : ضرورة وجود دولة قوية تتحمل مسؤولياتها أفقيا وعموديا إزاء السوق. ففي غياب الدولة، فالسوق يعني الفوضى وبدون السوق لا تعني الدولة سوى التبذير. وسيكون من غير المحبذ استخلاص خلاصة واحدة من أزمة الرهن العقاري : ضرورة تدخل الدولة. لم يتوقف أغلبية الاقتصاديين والجمهور على المطالبة بمساعدة السلطات العمومية

من أجل ضمان عدد من التوازنات الاقتصادية والاجتماعية. فليس وحدها عمليات التخلي عن الضبط التي تسببت في المشكلة.

فالولايات المتحدة الأمريكية تملك ترسانة قانونية مطابقة عمليا لترسانة أوروبا،غير أن البنوك اخترعت ممارسات تفلت من عيون المراقبة. ولهذا الغرض، أنشأت فروعها المشهورة تحت تسمية (spécial véhicule purpose) تتولى شراء القروض غير المضمونة السداد من الشركة الأم. وتستطيع هذه الأخيرة (في حال تحرر) من أصولها السامة منح المزيد من القروض، غير أن للنظام حدوده. فلا نستطيع خلق المطلق انطلاقا من المحدود كما يقول الفلاسفة، فلا يمكن لأولى المشاكل البنكية إلا أن تؤدي إلى مضاعفة الداء.

لقد كانت للاجتماعيين الديمقراطيين الألمان صياغة ممتازة للمشكل. فبالنسبة إليهم (يجب أن يكون هناك أكبر عدد ممكن من الأسواق وعدد أكثر من الضروري من الدول). ولا يزال الطابع العملي لهذه الصياغة يطرح إشكالا. وبالفعل ما هي المستويات الممكنة والضرورية ؟. هناك حدود متحركة، فالأزمات تستدعي المزيد من الدول وفترات الازدهار تحتاج إلى أكثر من سوق. وفي الواقع، تعرف اقتصاديات الدول المتقدمة نوعان من الدورات الاقتصادية والإيديولوجية. فمن المعروف والمؤكد، أن اقتصاد السوق يعرف دورات نشاط نعرف كيف نحد منها وليس القضاء عليها، لكن هناك أيضا دورة غير معروفة جدا وتخص الأفكار. فالمواطنون والاقتصاديون على حد سواء يتأرجحون حول التطورات الاقتصادية بين المطالبة بالمزيد من التدخلات العمومية أو بانسحاب أكثر للدولة. لقد أسفرت الإصلاحات الليبرالية لكل من ريغان وتاتشر المتبوعة بانهيار الكتلة الاشتراكية عن اتفاق واشنطن المناهض لتوسيع دور الدولة. لقد أدت أزمة الرهن العقاري بالسياسيين والاقتصاديين والجمهور إلى المطالبة بالمزيد من الدولة. فالأمر هكذا منذ عقود، عندما تسود الأزمات الاقتصادية يتم اللجوء للقوة العمومية من أجل إصلاح الوضع، وعندما تنحرف النفقات العمومية وتطرأ مشاكل مالية عويصة تتم

المطالبة بدور محدود للسلطة العمومية. فليس هناك دولة أوجدت التوازن الدائم في هذا الميدان.

إننا نحتاج إلى الكثير من الأبحاث والابتكارات في هذا الميدان من أجل إدراك المسألة. وفي انتظار ذلك يستمر كل واحد في اعتبار نظرته الذاتية للحظة كحقيقة دائمة. إننا نعلم أننا نحتاج لكليهما لكننا لا نعلم إلى أي مدى. إن أغلبية الاقتصاديين الجزائريين يتفقون على إعطاء دور رئيسي للدولة في العديد من الميادين : التربية والصحة والهياكل، إعادة توزيع المداخيل، المؤسسات الاستراتيجية، التنظيم الخ كما أن الدولة تتناسب مع ثقافتنا وقيمنا.

• التدرج أو العلاج بالصدمة :المشكل المزيف

أسال النقاش حول التدرج أو العلاج بالصدمة الكثير من الحبر : هل يجب التعامل مع الإصلاحات بشكل عنيف أو التعاطي معها بالتدرج ؟. ففي النظرية يمكننا الدفاع عن أي موقف، من ذلك أن من مزايا العلاج بالصدمة، نقل الإصلاحات بسرعة إلى نقطة اللاعودة والتقدم بسرعة إلى الأمام، وبالتالي إعلان الحداد على الاقتصاد الاشتراكي، في حين لن يكون في المقابل للمعارضين للإصلاحات الوقت لصدّ مسار التحولات الاقتصادية والاجتماعية. وتتيح مزايا التدرج من جهتها إمكانية تعديل القرارات السيئة قبل أن تفرز أثارا مضاعفة. إن قراءة في تجارب التحولات لا تسمح لنا هي الأخرى بالحسم.

لقد اختارت كل من بولونيا وروسيا العلاج بالصدمة، فقد نجح البلد الأول بصورة أفضل بكثير في السنوات الأولى من الانتقال أكثر من الثاني، في حين فضلت الصين وأوكرانيا التدرج حيث اختلف الأداء هنا أيضا، حصول الصين على نتائج جيدة مقارنة مع الانتقال الكارثي لأوكرانيا. ويمكننا الرجوع إلى أية وضعية من أجل الدفاع عن الوضعية المفضلة. فليس من النادر أن يجاهر الإنسان بفكرته المفضلة والبحث في النظريات والعالم المعقد للواقع فقط عن الوضعيات

التي تدعمه، ذلك هو حال النقاش الشهير حول الصدمة والتدرج. فالنقاشات النظرية لا تسمح بالحسم أمام وجود أتباع لوضعية معينة. فقد يوجد هناك طريق آخر يسمح بالمواءمة قدر الإمكان بين مختلف الوضعيات، ويتعلق الأمر هنا بتصور مخطط مندمج يهيكل تدخلات الدولة. لقد تمكنت البلدان التي وضعت مخططات انتقال معدة بدقة من طرف أفضل الخبراء، تتضمن التحولات المؤسساتية ومجمل الإصلاحات القطاعية بطريقة منسجمة ومتشاور عليها، من التحكم في تسيير مسار الانتقال بطريقة سريعة كانت أم بطيئة. لقد اعتمدت روسيا السرعة لكن بدون إعداد مخطط مسبق. وقامت بولونيا بطريقة بارعة بإصلاحاتها عبر مخططات أعدت مسبقا وبطريقة محكمة التفكير، بينما قامت الصين بتخطيط دقيق لانتقالها، ساعدها في ذلك ترتيبها للإصلاحات على إدخال تدريجي لاقتصاد السوق، وتحقيقها بذلك لنتائج ملحوظة، في حين فضلت أوكرانيا التباطؤ في تنفيذ إصلاحاتها ولم تكن تملك مخططا متعدد الإصلاحات ومنسجما الذي يعتبر اكثر أهمية. ستكون صورة الانتقال بالأحرى مبتورة إن لم تدرج نوعية مسار التخطيط.

• الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التنمية والأثر على ميزان المدفوعات

التاريخ الاقتصادي للتنمية مليء بالدروس الذكية والملائمة حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويمكن لهذه الأخيرة عندما تكون محكمة التوجيه، أن تشكل دعما مفيدا للتنمية. وتعتبر حالة كوريا الجنوبية مثالا حيا بهذا الخصوص. ففي بداية سنوات الستينات والسبعينات اختار البلد القطاعات الموجهة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد قام بتوجيهها خاصة نحو اكتساب المعارف التكنولوجية في القطاعات التي تستطيع التصدير. ولقد تلقت كوريا في ذلك مساعدة البلدان الحليفة لأسباب سياسية. لقد ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفعالية في تصنيع كوريا الجنوبية، بالرغم من أن مساهمة الهيئات والمؤسسات المحلية كانت راجحة. لم تقم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتطوير

أي بلد، غير أن مساهمتها لا يستهان بها في حال توجيهها بصورة صحيحة. لقد فتحت كوريا الجنوبية بضغط من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، قطاعها المالي للإستثمارات الدولية من كل الأصناف، وهكذا بدأت تتلقي رؤوس أموال المضاربة (على المدى القصير). ففي منتصف سنوات التسعينات لم يكن مستوى احتياطاتها كافيا لمواجهة مجمل التزاماتها، مما جعلها تعرف موجة مضاربات متبوعة بخروج مكثف لرؤوس الأموال. وكادت الأزمة الآسيوية أن تعصف باقتصاديات آسيا على الرغم من امتلاكها لأسس صلبة.

أما الجزائر فقد وضعت في بداية الألفية الجديدة، تشريعات جد هامة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ففي ميدان المحروقات، جلبت أولى القوانين استثمارات جد هامة للبلاد، كما كانت المنافسة الأجنبية على أشدهافي بقية الأنشطة. فمن النادر جذب إستثمارات خارج المحروقات وحتى في حالة توفر الاقتصاد الوطني على قدرات هائلة وذلك لوجود أسباب عديدة تفسر هذه الوضعية. فالجزائر سوق هام ومفتوح وجد كابح للإستثمارات المحلية، ومع ذلك لا تزال الجزائر تحتل المراتب الأخيرة من بين البلدان في ميدان مناخ الأعمال. لقد بذلت مجهودات كبيرة، ولا تزال بقية الكرة الأرضية تتحسن بسرعة أكثر من بلادنا. فقد كان مناخ الأعمال في كل الأزمنة مسألة أساسية بالنسبة للمستثمرين. لقد وجدوا بلدا يستقبل الواردات بسهولة اكثر مما يستقبل الأنشطة المنتجة. وعليه تم الاختيار بسرعة، إذ من المفيد لهم أكثر التواجد في مكان آخر والتصدير نحو الجزائر. لذا لم تكن هناك سوى بعض الاستثمارات النادرة التي قد تشكل أوراقا رابحة للإقتصاد الوطني، ويمكنها أن تساهم في التصدير خارج المحروقات أو إحلال منتجاتها محل الاستيراد. ويمكننا الإشارة هنا إلى قطاعات الألمنيوم والحليب والأدوية الخ، غير أن هذه الأخيرة كانت مجرد استثناءات. لقد بدأنا في استقبال استثمارات مضاربة وخاصة في ميدان العقارات. فقد تمكنت مجموعات أجنبية كبرى من شراء أراضٍ بأسعار زهيدة والحصول على قروض بنكية، وبدأت تقوم بالبيع أو الإيجار على المخطط والقيام بتحويل من أربعة إلى خمسة مرات

رأس المال المستثمر في ظرف سنة واحدة. فالجزائر بلد لا يعرف التصدير ومضاعفة مثل هذه المشاريع من شأنه أن يرهن العائدات البترولية المستقبلية للجزائر بجدية، وهي التي أصبحت بعد غير أكيدة. وستكون النتائج ربما كارثية على البلاد. لقد شرعت الحكومة بعد التنديد بهذا الأمر الواقع من طرف الخبراء المستقلين، في إدخال تعديلات صارمة وضرورية، تعديلات تلزم منح الجزائريين 51 بالمائة في المؤسسات المنتجة و30 بالمائة بالنسبة لأنشطة الاستيراد. ولقد أظهرت دراسة الأثر على ميزان المدفوعات بعض الجوانب الإيجابية، ويعتبر هذا الإجراء جيدا، كونه يلزم كل مشروع بجلب عملة صعبة أكثر مما يخرجها في شكل أرباح. فالإجراءات التي أثارت ضجة عارمة هي تلك الإجراءات عديمة الفائدة، أمام تأكيد الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات، الذي يجعل من الماسك لرأس المال غير ذي أهمية. فإذا ما استقرت وحدة لإنتاج البلاستيك في الجزائر، تصدر بقيمة 300 مليون دولار وتحول كل سنة مليون دولار كأرباح، فالمشكل غير مطروح لو كانت مملوكة بنسبة مائة بالمائة من طرف أجانب ؟ فالقرار التصحيحي الجيد والوحيد هو ذلك الذي يشمل الاثر على ميزان المدفوعات، بشرط أن يتعلم المحللون البنكيون حسابه بالتفصيل واستعماله لاحقا في مسار تحويل العملة الصعبة. إن صياغة تقريبية ستكون كالتالي :

الأثر حول ميزان المدفوعات = الاستثمارات بـ (عملة الاحتياط) + صادرات + إحلال الواردات – الواردات (التجهيزات والمواد الأولية) – الفوائد. وبطبيعة الحال لدينا مجموعة من التفاصيل علينا معالجتها وهي ليست من التعقيد بمكان. ويمكن لمسؤولي القروض بسهولة أن يتلقوا تكوينا في مجال التحليل والقيام بمراقبة صارمة لسير المشروع. فالتوصية من السهولة بمكان للحيلولة دون قيام الاستثمارات الأجنبية بافتعال أزمة على الطريقة الآسيوية :

إدماج الأثر على ميزان المدفوعات في قانون الاستثمارات الأجنبية وتكوين محللينا البنكيين على استعماله. وعليه يمكننا إلغاء جميع الترتيبات الجبرية

موضوع الانتقادات الشديدة والتي لا تفيد في شيء، كما يمكننا إلغاء قاعدتي 51/49 و70 /30 بالمائة.

• دروس الإنتقال

الجزائر بلد سائر في طريق النمو، لم ينه بعد بصورة كاملة انتقاله، وعلاوة على ذلك يتمتع بخاصيات أخرى : اقتصاد متفتح على الخارج وفي حالة تبعية شبه كاملة للمحروقات، بمؤسسات قليلة الفعالية وموارد بشرية ضعيفة التأهيل.

فلا يمكن بأي حال من الأحوال مقارنة اقتصاد الجزائر، باقتصاديات السوق المتطورة، واستخدام نفس السياسات الاقتصادية الكلية. إنه لمن المفيد الأخذ بعين الاعتبار، أن عدد الخيبات الممكنة غير محدود تقريبا، وحتى تفادي بعض المطبات لن يؤدي إلى شيء كبير. وفي المقابل، هناك نجاحات محدودة وغالبا ما تكون قابلة للنقل بادخال تعديلات. إنه لمن الحكمة الاهتمام بالبلدان التي حققت نجاحات، وهناك بطبيعة الحال ظروف مخففة، غير أنه يمكننا دائما اختيار بلدان يوجد إجماع واسع حولها: الصين، بولونيا، جمهورية التشيك الخ، حيث توجد هناك دروس كثيرة يمكن استخلاصها من الانتقال في هذه البلدان المذكورة للتو.

في بداية سنوات التسعينات، كان صناع القرار الاقتصادي في حيرة من أمرهم، فلم تكن لديهم خبرة في ميدان الانتقال إلى اقتصاد السوق بواسطة تشكيلات إجتماعية جماعية. وعلى سبيل المثال حالة التشيلي غير الكافية لإعطاء بعض المعالم. فقد كان صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يقدمان الحل الوحيد المتوفر : اتفاق واشنطن المستلهم من الإيديولوجية الليبرالية المتشددة. ويتلخص هذا الحل في الاصلاحات التالية :

1. التوازن المالي والحذر النقدي.

2. تحرير نسب الفوائد وأسعار الصرف، أسعار التجارة الداخلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3. حماية حقوق الملكية وخوصصة المؤسسات الاقتصادية.

4. التخلي عن الضبط في القطاعات الاقتصادية.

5. حد أدنى من الاصلاحات الجبائية والمؤسساتية لضمان السير الحسن لاقتصاديات السوق.

لقد جرى اقتباس هذه التوصيات في مجملها من النظريات الكلاسيكية الجديدة، توصيات خيبت الآمال العريضة التي علقت عليها. وهكذا سيبعث التحليل النيوكينيزي ويعطي للدولة دورا مركزيا في مسار الإصلاحات. وسيعطي لهذه الأخيرة المزيد من الصلاحيات الاقتصادية، ويزيد من مجال مناورة الدولة التي يمكن أن تتوفر على قطاع اقتصادي عمومي أكثر أهمية مما تقترحه المدرسة الليبرالية الجديدة. ويمكن للسلطات العمومية في حال تحقيق أدنى حد من الانسجام المؤسساتي، أن تساهم في المزيد من النمو الاقتصادي من خلال السياسات الكلاسيكية للإنعاش. لقد سمح الطعن في اتفاق واشنطن بظهور العديد من مسالك التحليل والمقترحات. وهكذا تلح المدرسة النمساوية على منح الأولوية لوضع آليات تضمن السير الجيد لآليات السوق : إقامة دولة القانون، الضبط، احترام الملكية الخاصة وغيرها، في حين تشجع المدرسة المؤسساتية الهندسة التنظيمية. فالإنتقال يكمن على الخصوص في بناء مؤسسات نوعية تكون بمثابة دعامات تشييد اقتصاد سوق فعال. لقد ساهمت العديد من المتغيرات من طبيعة هذه الخطوط الفكرية والعديد من المواقف الانتقائية في تحسين معارفنا حول مسار الانتقال. وهكذا بدا أن هناك إتفاقا يتشكل حول المحاور التالية :

1. الاستثمار في التنمية البشرية، عامل حاسم لنجاح الانتقال.

2. عصرنة الهندسة المؤسساتية.

3. القيام بإعادة تأهيل التسيير سواء للمؤسسات الاقتصادية أو الهيئات الإدارية (الحكم الراشد).

4. خلق طموح مشترك عبر مشاورات مكثفة داخل هيئات الاستشراف والتوجيه الاستراتيجي.

5. تأهيل الهياكل القاعدية.

ونحن ندرك أن مسار الانتقال أكثر تعقيدا من أن يساعد على ظهور أولى التحاليل.

ويتعلق الأمر بإدخال تحولات جذرية على الهيئات وعلى طريقة تسييرها والتصرفات البشرية لكي تكون على الخط مع متطلبات سير فعال لاقتصاد سوق. وهناك بعض المؤلفين ممن لا يترددون في الحديث عن هندسة شاملة وضرورة التعاطي مع مشاكل التفاصيل والاقتصاد الجزئي وشروط السلوك الفعال للأعوان الاقتصاديين.

الفصل الثاني
تحليل استشرافي سريع للاقتصاد الجزائري

إن الغاية من التحاليل والتوصيفات الآتية هي تقديم عرض موجز للخاصيات الرئيسية للاقتصاد الجزائري لما بعد الاستعمار. ويتعلق الأمر هنا باستخراج الخلاصات البارزة من مجموعة أحداث وقعت، من ديناميكية اقتصادية غنية بالتجارب موضوع جدال كبير من حيث النتائج المستدامة. كان للجزائر جميع خاصيات اقتصاد استعماري عندما حصلت على استقلالها بثمن غال بعد حرب أبادت أكثر من مليون شخص.

لقد جربت الجزائر الاقتصاد المخطط الشديد التمركز والمفرط في البروقراطية، مما أسفر عن نتائج هزيلة ترتب عنها القيام بإصلاحات جد مشكوك فيها. وعندما قام السكان الذين ملوا انتظار نجاح اقتصادي دائم في 1988، بالانتفاض من أجل تحسين أحوالهم، اقترحوا عليهم نوعا من اقتصاد سوق مشكوك فيه هو الآخر. فقد كانت الصعوبات الأمنية والاستدانة المكثفة تدفع بالبلد إلى قبول ديكتاتورية صندوق النقد الدولي. وكان البلد قد قام بتحسين قدرته على الدفع بفضل برنامج التعديل الهيكلي، لكنه لم يحسن تحكمه في التنمية. وكان ذلك مقابل تضحيات اجتماعية كبيرة لم تكن من أجل تجذير التنمية. ولقد عرف ما بعد سنة 2000 راحة مالية نسبية، غير أن الخيارات الاقتصادية المشكوك فيها بقوة ابتلعت مئات المليارات من الدولارات في مشاريع لا شك أنها مفيدة، لكنها بدت جد مكلفة وسيئة التصميم والتنفيذ. وحتى نتفادي أن يكون هذا العمل مجرد سرد للوقائع،

سيكون من المفيد التذكير بسياق كل فترة وتحديد التحسنات وكذا الإخفاقات. كما أنه من المفيد أيضا التطرق الى بعض أسباب النقائص الملحوظة والدروس التي يتعين استخلاصها.

• 1962-1965 اعطاء الأولوية للإستعجالات

كان السياق الدولي لتلك الفترة يتميز بالحرب الباردة بين الكتلة الاشتركية والبلدان الرأسمالية. وكان العالم الثالث يبحث بلا جدوى عن بعث كتلة ثالثة، كتلة بلدان عدم الانحياز (مستقلة عن الكتلتين). وكانت الايديولوجية الاشتراكية تغزو الميدان والإحصائيات (المزيفة) التي يقدمها قادة هذه البلدان تشهد على انتصار لاحق لامحالة للكتلة الاشتراكية. ويمكننا فقط انتقاد هذه البلدان من ناحية الديمقراطية وحقوق الانسان. لقد كانت الجزائر محل استعمار من أكثر الاستعمارات عنفا وعنصرية، حصلت على استقلالها بعد تضحيات بشرية ومادية جسام. فقد خسر البلد أكثر من 10 بالمائة من سكانه من صغار السن والأكثر إنتاجا. وكان ميثاق طرابلس قد حسم الأمر في الاختيار (الاشتراكي) في 1962. وتم تأكيد هذا التوجه وحتى دعمه من طرف ميثاق الجزائر في 1964. لقد كان من الصعب إذن على قادة تلك الفترة المطالبة بشيء آخر غير (الاستمرارية الثورية). ومن جهة أخرى كان الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للبلدان الشرقية لحرب التحرير الوطني كبيرا. وكانت الجزائر تعتبر ذلك الدعم بمثابة دين معنوي في ذمتها إزاء هذه البلدان، مما أثر بقوة على خياراتها الاقتصادية. حصلت الجزائر على إستقلالها ولم يكن لديها غير بعض المقوّمات، بل كانت في مواجهة الكثير من المعوّقات. نسبة تمدرس في حدود 20 بالمائة وأمية تفوق 90 بالمائة من بين ما يشغل اهتماماتها الرئيسية. لقد تركت المغادرة الجماعية للمعمرين مصانع وآرض فلاحية ومدارس ومستشفيات وإدارت بدون تأطير ضروري للسير بطريقة ملائمة، وكان ذلك بمثابة الهاجس الرئيسي للمسؤولين. لقد كان لهؤلاء استراتيجية للاستيلاء على السلطة في حين لم تكن لهم رؤى مصقولة لمواجهة

مثل تلك الوضعية. وقصد تفادي انهيار مرتبط بالاستحواذ على أملاك المعمرين (سكنات، دور سينما، أراض ومصانع الخ...) كانت هذه الأخيرة تعتبر بمثابة أملاك شاغرة وملكية للدولة، وذلك لم يمنع من وقوع الانحرافات. ومن أجل سد العجز في ميادين التعليم والصحة قدر الإمكان، لجأ البلد إلى الاستنجاد بالتعاون الدولي. كما قام المسؤولون بإرساء قواعد الدولة الجزائرية المستقبلية. ففي 13 ديسمبر 1962، تم إنشاء البنك المركزي الجزائري الذي أعطى ميلاد الدينار الجزائري وفي 1963 أنشئت سوناطراك كأداة لتحريك التنمية الوطنية. لقد تم الإعلان عن التصنيع كأولوية مستقبلية للبلاد. وفي انتظار ذلك كان يجب تنظيم الفلاحة، وخاصة المزارع العصرية التي تركها المعمرون. وجاء مرسوم 22 مارس 1963 لترسيم حقيقة تجسدت في الميدان. تكفل العمال الفلاحيون بالمزارع التي تركها المعمرون شاغرة. وفرض التسيير الذاتي نفسه في الميدان قبل أن تقوم السلطات العمومية بتشريعه والجعل منه دعامة للتنمية الفلاحية. وستتولى لجان التسيير (المنتخبة من طرف النظراء) تسيير اكثر من 2200 مزرعة تابعة للدولة، برئاسة مدير عام يعين من طرف الهيئات الإدارية. وتم إنشاء العديد من الإدارات من أجل تأطير ومساعدة النشاط الفلاحي : قروض، تموين وتسويق الخ. غير أن التسيير المركزي والبيروقراطي كان عائقا أكثر منه تأطيرا فعالا. لقد كانت هذه الكيانات تستولي لنفسها على جميع أرباح إنتاجية التعاونيات. أصاب الفلاحون بعض الإحباط بكل ما يحمله من انعكاسات سيئة على الإنتاج الفلاجي والدخول في حلقة التبعية الغذائية.

• 1965 -1978 : عصر الصناعة المصنّعة

بعد انقلاب 1965، أصبحت الوضعية والآفاق الاقتصادية أكثر وضوحا. فقد تزوّدت الجزائر في حينها بنظرة ومشروع اقتصادي طموح جدا. ويتعلق الأمر بكل بساطة بالالتحاق بالمجموعة المغلقة للبلدان المصنعة في ظرف 25 إلى 30 سنة. لقد نجح الفريق المسيّر في تلك الفترة في تجنيد أغلبية السكان حول

هذا التطلّع. وكانت الشخصية الكاريزمية لرئيس تلك الفترة، هواري بومدين وراء الالتفاف حول المشروع، لكنها لم تكن العنصر الوحيد وراء الدعم غير المسبوق للسكان. لقد كان يتعين أيضا الإقناع من خلال التحولات في الواقع وما بدأ يحدث منذ البداية بواسطة تصنيع جامح. فقد أمدّ البلد نفسه بمخطط نظري لبق بالنسبة لدعاة النماذج الاقتصادية : الصناعة المصنّعة المستوحى من أعمال جستين دو برني الذي يقوم على تشجيع الصناعة الثقيلة قصد توفير المنافذ القاعدية (الصلب، البتروكيمياء) اللذان يسمحان بإقامة صناعة للتجهيزات (شاحنات وآلات وأدوات) التي ستدفع بدورها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية والاستهلاك والخدمات. وسنفضل من الناحية التقنية، التطرق إلى فكرة الإساءة إلى سجل المدخلات والمخرجات لصاحبه وسيلي ليونتيف من أ جل اكتمال الدائرة. فالمخطط المقترح يقع في خط مستقيم مع الأهداف السياسية لتلك الفترة : تقليص التبعية الاقتصادية، تنويع الاقتصاد والشركاء، تحقيق تنمية مركزة ذاتيا. لقد وجدت المبادىء السياسية امتدادها الاقتصادي سواء من حيث العقيدة أو الممارسة. لقد كان وزن التاريخ والتقاليد في القرارات الاستراتيجية قويا على الدوام. وجرى استلهام المبادىء التي سادت خلال هذه العشرية مباشرة من التطلعات التي ولدت خلال حرب التحرير الوطني. كما كانت قيم التضامن والمساعدة والمساواة الاجتماعية والتوازن الجهوي وتحسين مستوى المعيشة موضوع تثمين من طرف الجماهير الشعبية. ولدينا هنا حزمة من القضايا غير الشاملة. وتعكس الخطب والمبادىء هذه القاعدة التي استندت عليها الاستراتيجية. فلسنا بصدد إصدار أحكام مسبقة عن تطبيقها في الميدان، وخاصة بالنسبة للنخب المسيرة التي اقترحتها، بل نشير فقط إلى تواجدها في روح ورسالة مختلف البرامج الاقتصادية. ومن جهة أخرى، كان لإرادة الاستقلال السياسي تبعات معتبرة على العقيدة الاقتصادية. فقد إستمدت الرغبة في القضاء التدريجي على الإختلالات الاقتصادية والجهوية والفوارق بين المدن والأرياف جوهرها من هذه التطلعات العادلة. لقد كان التوزيع الأفضل لثمار

التنمية الاقتصادية المحور الرئيسي للسياسات الاقتصادية. ومن جهة أخرى كان من شأن تحقيق التكامل الاقتصادي الداخلي القوي، تقليص تبعية الجزائر أقل فأقل لبقية العالم : وهكذا سيكون الاستقلال السياسي متجذرا بقوة في اقتصاد مركز ذاتيا وغير خاضع للصدمات الخارجية. وكان صناع القرار في تلك الفترة يعلمون أن الاستقلال التام سيكون مجرد سراب ويجب فقط التقليص التدريجي للإكراهات الخارجية قصد الحفاظ على الاستقلال السياسي الحقيقي، والتحسين المستدام لمستوى المعيشة لأغلبية فئات المواطنين.

أ/ تشخيص صناع القرار

كان مسؤولوا تلك الفترة على قناعة من أن اقتصاد سوق موصول بالاقتصاد العالمي، ليس له أي حظ في أن يكون ذاتي ومجزء من النادي المغلق للبلدان المتقدمة. لقد ساهمت النظريات الاقتصادية اليسارية في تجذير ونشر هذا الخط الفكري. لقد اجتهدنا في إظهار أن معدلات التبادل ومسارات الهيمنة السياسية وتعدد الميكانيزمات لن تسمح أبدا للتخوم (البلدان المتخلفة) بالدخول إلى مصاف الأمم الصناعية (المركز). لقد تعرض نجاح كوريا الجنوبية وهونغ كونغ الخ، سواء للتقليل من قيمته أو للتعتيم والسكوت عليه. وفي المقابل يتم الاحتفال بدون توقف بالإحصائيات التي تظهر تدهور حالة أسعار المواد الأولية، الثروة الرئيسية للبلدان النامية، بالنسبة لأسعار المواد الصناعية التي تشكل أهم الصادرات في البلدان المتطورة. ونخلص إلى القول أن المركز يمتص ثروات التخوم من أجل تمويل إزدهاره. وعليه إنه لمن العبث انتظار أية تنمية بالاندماج في هكذا تقسيم دولي للعمل. يجب أن يكون مسار التنمية طوعيا ومخططا وتتم إدارته في أعلى المستويات. وحسب الاستراتيجيين في تلك الفترة، فإن التنمية بواسطة القطاع الخاص ستسفر عن ثلاثة نتائج مؤسفة : سباق محموم نحو الربح على المدى القصير، فوارق كبيرة غير مسموح بها، تبعية إزاء البلدان الرأسمالية، علاوة عن عدم رضاها عن انتمائنا إلى حركة عدم الإنحياز ونظرتها بعين الرضا

والتعاطف الكبير مع البلدان الشرقية التي دعمت سياسيا واقتصاديا كفاح الجزائر من أجل التحرير الوطني. فالقطاع الخاص مسموح به بالكاد ومحصور في (أنشطة هامشية). وبلا شك، لقد طمأنت الجزائر شركاءها عدة مرات، بعدم نيتها في تأميم (المتاجر والمطاعم والمخابز الخ) وحتى المؤسسات ذات الحجم المتوسط الموجودة في قطاع النسيج والبناء وغيرها، على أن يكون تحريك التنمية عن طريق مؤسسات عمومية يقودها تخطيط ممركز. ويقر التشخيص أيضا أن الاقتصاد الجزائري يحتفظ بالكثير من خاصيات اقتصاد استعماري ومتفتح. وستكون الطريقة الوحيدة لتحرره عبر تطوير صناعة ثقيلة من شأنها تنشيط الصناعات الوسيطة ثم القطاع الفلاحي والخدمات. لقد استلهم صناع القرار في الجزائر الكثير من المخطط المتبع من الإتحاد السوفييتي.

ب / الوسائل والآليات المجنّدة

جنّدت الجزائر موارد كبيرة تتمثل في المديونية الخارجية وعائدات صادرات المحروقات كموارد رئيسية لتمويل مخططها للتصنيع. وبالفعل فقد انتقلت مديونية الجزائر التي كانت في حدود 0.5 مليار دولار سنة 1970، إلى مستوى 18 مليار دولار في 1978. فمن 1974 إلى 1978 كانت اكثر من 75 بالمائة من استثمارات البلاد تتأتى من المديونية الخارجية بالرغم من ارتفاع سعر المحروقات بأربعة مرات في سنة 1973. وبما أن مسار التصنيع كان قد انطلق وبدأت عشرات الوحدات الإنتاجية في الظهور، التحقت أغلبية السكان بمشروع المجتمع المقترح. فلم نكن نملك حينها بالتأكيد، لا سبر للآراء ولا دراسة دقيقة حول نسبة الموافقة على تلك السياسات. غير أن كل من عاش تلك الفترة يأخذ منها عناصر تجربته كعينة، ويمكن أن يستنتج موافقة بالأغلبية، إلا أن ذلك لا يستبعد على الإطلاق وجود أقلية من المنشقين وذلك لعدة أسباب. فالماركسيون الذي تكونوا في الجامعات الجزائرية من طرف أعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي يرون أن النظام لن يذهب بعيدا. وكانوا ينادون بضرورة الجتمعة القصوى على غرار

البلدان الشرقية. لقد كان مسموحا بالملكية الصغيرة وهو ما لا يتناسب مع القيم الشيوعية. وكان الإسلاميون يرون في هذا المشروع ابتعادا عن مبادىء الشريعة واقترابا من الإيديولوجية الشيوعية التي تدعوا إلى الإلحاد. لقد فهمت نخبة متنورة ومحدودة العدد، أن قطاع عام تابع للدولة وشديد التمركز لا يمكنه إلا أن يؤدي إلى الانهيار، وأنه كان يجب بالأحرى محاولة التوجه نحو اقتصاد السوق. غير أن هذه الأقليات كانت قليلة الفاعلية ولم تكن على ما يبدو مسموعة من طرف الأغلبية العريضة من السكان. وكان التيار الليبرالي موجودا وينعت بجميع الأوصاف ولا ندري إن كان ذلك عن قناعة أم بدافع المصلحة: رجعي، برجوازي، كومبرادور، عون للإمبريالية، مضاد للثورة الخ.

لقد تجذّرت الثقافة المناهضة للسوق والقطاع الخاص وتعمّقت في أنماط التفكير السائدة في تلك الفترة، ولا تزال تشكل عقبة جدية أمام بناء اقتصاد سوق فعال ثلاثون سنة لاحقا. وكانت السلطة قد أمدت نفسها في حينها بجميع الوسائل المؤسساتية والمادية لإنجاز سياستها للتنمية المخططة. فالفلاحة هي الأخرى كانت هدفا للتأميم غير المسبوق من خلال ميثاق الثورة الزراعية، ثم الأمر 73 .71 بتاريخ 8 نوفمبر 1971 المحدد لأهداف وكيفيات تطبيق الثورة الزراعية التي كانت تستهدف تحسين تقنيات الإنتاج ومضاعفة الإنتاجية الفلاحية وتوزيع أفضل للعائدات. وهكذا تم اللجوء إلى تجزئة الأراضي من خلال التأميم (مع التعويض) للمساحات الفلاحة الكبيرة. وكان الصندوق الوطني للثورة الزراعية يضم الأراضي الخاصة المؤممة والأراضي العمومية والمهملة من أجل ضمها لحوالي 2600 تعاونية كان يجب إنشاؤها. وكان يجب أن ترى النور ألف قرية فلاحية لكي تقدم للفلاحين البيئة الملائمة للعمل (مدارس، صحة، كهرباء إلخ) لقد كان المشروع سخيا وعيبه الرئيسي استقطابه للفلاحين المتعودين على العمل في سياق اجتماعي وثقافي في حالة انقطاع عن الواقع مقارنة مع ما يقتروحونه عليهم. لقد جرى اعتماد التخطيط المركزي على غرار البلدان الشرقية، كطريقة نهائية للتسيير الاقتصادي. وقد تم اللجوء إلى ثلاثة مخططات متتالية :

1. المخطط الثلاثي الأول 1967/1969

2. المخطط الرباعي الأول 1970/1973

3. المخطط الرباعي الثاني 1974/1977

وتم تجنيد موارد ضخمة مقارنة بمستوى التنمية للبلاد.

وتبرز الجداول التالية تطور الاستثمارات حسب قطاعات النشاط. ونلاحظ جيدا أن الصناعة تأخذ أبعادا متزايدة أكثر فأكثر في حين تتراجع الفلاحة بمعدلات نسبية.

إجمالي الإستثمارات بالمليارات من الدينارات والنسب المئوية

	1967/1969	%	1970/1973	%	1974/1977	%
الفلاحة	1.9	20.7	4.35	12	8.9	7.3
الصناعة	4.9	53.4	20.8	57.3	74.1	61.1
قطاعات أخرى	2.3	25.8	11.35	30.7	38.2	31.6
المجموع	9.17	100	36.3	100	121.2	100

المرجع : وثائق التخطيط.

لقد تزّود البلد تقريبا بجميع كيفيات وإجراءات اقتصاد مخطط. وكانت أجور مجموعات العمال والموظفين للقطاع العام وكذا أسعار أغلبية المنتجات تحدد من طرف الوزارة الوصية. فقد كانت هذه الأخيرة إلى جانب المؤسسات تقترحان مشاريع للتنمية في حين تقوم هيئات التخطيط بالتحكيم النهائي. وكان تمويل الاستثمارات يتم بصورة كاملة عن طريق الخزينة إلى غاية 1971. ولاحقا أصبحت البنوك تمنح القروض لإنجاز المشاريع المخططة. أما الخزينة فكانت تتمول من طرف الهيئات المالية (صناديق التقاعد، مركز الصكوك البريدية أو بنك الجزائر) فلم يكن مسموحا لبعض المؤسسات التوفر على فوائض من أجل القيام بالتمويل

الذاتي. وكانت الخزينة تقوم بجمع فوائض المؤسسات، كما كان البنك الجزائري للتنمية، أداة التدخل المفضلة للدولة من أجل توجيه الاستثمارات العمومية. وكان المخطط الساري يشترط التوطين البنكي. والبنوك العمومية متخصصة حسب الفروع التي يتعين عليها تمويلها. وهكذا كان القرض الشعبي الجزائري بنكا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع السياحة والصناعة التقليدية.

وكان التسيير الاشتراكي للمؤسسات يكرس مبدأ (العمال المسيرين) وإشراك الفريق المسير للعمال في القرارات التسييرية الهامة، سواء عبر الجمعية العامة التي تضم مجموع الأعضاء أو بواسطة اللجان المتخصصة (التكوين والنظافة والأمن الخ).

في حين كان مسار التخطيط يسير وفق تسلسل هرمي يتكون من ثلاثة مستويات. المستوى الأول وهو مستوى إتخاد القرار : (الرئاسة، كتابة الدولة و(لاحقا وزارة) التخطيط ووزارات (السيادة) : وزارة المالية والصناعة والطاقة الخ. ويتكون المستوى الثاني من الهيئات الوسيطة : وزارات الوصاية، بنك التنمية، الخزينة وبنك الجزائر. أما المستوى الثالث وهو العملي ويتكون من : المؤسسات، البنوك الموطّنة والإدارات المسؤولة مباشرة عن تنفيذ القرارات المخططة. وكان يمكن للمستويين الثاني والثالث اقتراح مشاريع من أجل تنفيذ المهام التي أنشئت من أجلها، غير أن القرار النهائي كان يعود في الأخير للقمة الاستراتيجية أي للمستوى الأول ومن جهة أخرى وبالتزامن مع المخططات الوطنية للتنمية، يتم تصميم وتنفيذ مخططات خاصة بالنسبة للولايات الأكثر حرمانا. وهكذا تجد سياسة التوازن الجهوي بالتالي امتدادها في نمط التخطيط الجزائري. ولكي يتم انجاز الكل، تتولى المؤسسات العمومية كأداة للتنمية إنجاز القرارات المخططة. أما المسيريين فكان تعيينهم يتم وفقا لولائهم للنظام وليس وفقا لأية كفاءة في الميدان الخاص، فكان لا يطلب إطلاقا من هؤلاء المسيرين

التسيير بل الخضوع فقط. ويذكر أن مخططاتهم التنظيمية كان يتم وضعها من طرف وزارات الوصاية.

ويستمد النظام القائم في الواقع في جزء كبير منه، من المخططات المعتمدة في البلدان الشرقية مع فارق يتمثل في سماح الجزائر لجميع المؤسسات الصغيرة (المتاجر والمقاهي والمطاعم الخ) بالحفاظ على طابعها الخاص.

ج/ نتائج وتحاليل

عرف البلد نموا اقتصاديا ملحوظا بموازاة تراجع ملموس في البطالة. كما ارتفع الناتج الداخلي الخام ب 6.5 بالمائة في المتوسط خلال تلك الفترة. وتم إنشاء اكثر من 100 مؤسسة وطنية و1200 مؤسسة جهوية من أجل تنمية العديد من القطاعات : الصناعية الفلاحية الغذائية، العمارة، الميكانيك، السياحة، الإلكترونيك الخ.

1. فقد انخفضت نسبة البطالة التي كانت في حدود 35 بالمائة في 1972 إلى 18 بالمائة في 1978. وهكذ أصبح البلد عند إطلاق هذه المخططات ورشة كبيرة للتشييد الوطني. لقد عاينت الجماهير الشعبية إطلاق ورشات كبرى للهياكل والتركيب أو بدء تشغيل مصانع وإنشاء مئات المؤسسات الوطنية، مما جعل نقص التشغيل يتراجع. وبدأ التمدرس والكهرباء والتغطية الصحية ومجمل البرامج الهادفة إلى تحقيق ازدهار المواطنين، يعطي مؤشرات عن التحسن في هذه القطاعات. وعرفت تلك الفترة إنجازات أكيدة جراء إرادة سياسية قوية قادرة على تجنيد موارد كبيرة لفائدة التنمية الوطنية، فقد كانت نسبة الاستثمارات هي الأعلى في العالم وتتراوح بين 40 و50 بالمائة من الناتج الداخلي الخام. لقد كان القبول الشعبي لا مثيل له، إنه عصر الاشتراكية المنتصرة. وبدت الجزائر وكأنها على الطريق الصحيح، وأغلبية الشعب تدعم مع قليل من التحفظات قيم ومثل ونتائج تلك الفترة. غير أن هذا لا يفسر إطلاقا الغياب التام لتنافر الأصوات. لقد كان النظام عرضة للنقد على جميع الأصعدة من طرف المعارضين. كانوا ينسبون

إليه قلة الاهتمام الموجه للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والصناعات المتوسطة والصغيرة، وإقصاء القطاع الخاص، التمركز الشديد وبيروقراطية الاقتصاد والتسيير الفاقد للدوافع. وعلى الصعيد السياسي يهاجم المسؤولون حول غياب الحريات وعدم احترام حقوق الانسان، كما تدل على ذلك إلزامية التوفر على رخصة من الإدارة للسفر خارج البلاد. غير أنه وإجمالا نجح المسؤولون في تلك الفترة في خلق حماس وتفاؤل كبير. ويمكن تلخيص أهم الإنجازات السياسية والاقتصادية لتلك الفترة كالتالي : إستعادة الثروات الوطنية من خلال سلسلة من التأميمات التي صادق عليها السكان.

2. خلق هالة كبيرة للجزائر على الساحة الدولية : أصبح البلد رائدا بلا منازع لبلدان العالم الثالث كما تدل على ذلك رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة من طرف هواري بومدين في 1974.
3. تصور ووضع مشروع مجتمع - الجزائر بلد متطور في ظرف 25 سنة الذي استطاع أن يحوز على ثقة واعتزاز أغلبية الجزائريين.
4. إرادة سياسية قوية في تنمية البلد من خلال تجنيد موارد ضخمة لفائدة التنمية. تنويع كبير للأنشطة الاقتصادية والمبادلات الدولية.
5. توزيع أفضل لثروات البلاد وإرادة في الوصول إلى توازن جهوي.
6. إنجاز وحدات اقتصادية وهياكل ضخمة وكذا مؤسسات وطنية لإنتاج السلع والخدمات.

وتحتوي هذه الفترة أيضا على العديد من النقائص التي لا تزال تصيب إمتداداتها بعد طرق التسيير الاقتصادي والاجتماعي إلى غاية اليوم ويمكن أن نذكر منها :

1. تسيير فاقد للدوافع، ومؤسسات ذات مهام اقتصادية واجتماعية وسياسية خاضعة أحيانا لأهداف متناقضة : خلق الوظائف، دعم السلطات العمومية وتحقيق الأرباح مقابل بعض المزايا يتم الحصول عليها بتلك الطريقة.

غير أن هذا يعقّد تطور المسيرين وعمليات تدقيق الأداء. ومن جهة أخرى هناك التعيينات ذات الطابع السياسي للمسيرين : الخضوع للأوامر الإدارية للوصاية كمقياس وحيد للتعيين، مقابل ضمان غياب الاضطرابات في المؤسسة. ويتم هذا مقابل منح مزايا كبيرة لأعضاء المؤسسة بدون وجود إمكانية لفرض أي نوع من الأداء. وهكذا إنتشر التسامح داخل جميع المؤسسات والهيئات المنتجة وبذلك تضررت الثقافة الوطنية إلى اليوم.

2. بيروقراطية ثقيلة ولا مفصلية وغير فعالة.

3. تمركز شديد للقرارات الاقتصادية.

4. إنتاجية ضعيفة وفي تراجع.

5. تهميش متزايد اكثر فأكثر للقطاع الخاص.

6. نمو إقتصادي محض توسعي، وعدم تمرّن البلد على خلق الثروات إنطلاقا من الريع.

7. التضييق شبه التام على الحريات السياسية وحقوق الإنسان.

وتعتبر فترة سنوات السبعينات الأكثر إثارة للجدل في ميدان التحليل الاقتصادي، فترة جد شعبية لدى المواطنين العاديين الأمر الذي يمكن تقبله بسهولة. فالناس ترى من حولها المصانع تقام هنا وهناك، والوظائف تتعمم، وبداية تحسن محتشم ورفاه في معيشتها، وخطاب حول هدف كبير جلعهم يفتخرون (بجزائر متطورة في غضون التمانينات)، أعقبه حماس شعبي غير مسبوق. فلم يعرف المسيرون العموميون كيف يرسملون هذا الحماس والتمجيد، إذ لم يكن لهم التكوين الكافي ولا بالتالي الخبرة للقيام بذلك. فالأشخاص الوحيدون المكونون لا يزالون تحت أوامر (المسيرين السياسيين) المنحدرين من صفوف الجيش أو الحزب. كانت هناك إرادة سياسية قوية، ومشروع محل دعم كبير من طرف الجماهير الشعبية، بيد أنهم أساؤوا فهم دور التسيير والمبادرات اللامركزية والإشارات العديدة للسوق ومختلف المعاييرالكفيلة بالعمل على انحراف هذا

المشروع الكبير. ألا يمكن القول أن الشيطان يوجد في التفاصيل ؟ لقد كانت المشاكل في هذا السياق تكمن في التفاصيل اكثر منها في الخيارات الاقتصادية الكلية الكبرى لتلك الفترة التي كان المواطن المتوسط يعتقد بخلوها من طرح اشكاليات !. فهناك اقتصاديون مشهورون لا يزالوا الى غاية اليوم يعتبرون أن المخطط كان سيكلل بالنجاح، خلقوا مشاكل جدية للمسيرين الحاليين الذين يحاولون التخلص من هذا النمط من التسيير الاقتصادي.

وتكشف عملية قياس (مقارنة) بين الثقافات الاقتصادية للبلدان التي دخلت في مسار الانتقال إلى اقتصاد السوق، عن تميّز شاذ وصادم. فالحزائر من البلدان النادرة في حدود معرفتي، بل البلد الوحيد حيث يعتقد أغلبية الاقتصاديين أن النمط الأكثر مركزية وغرقا في البيروقراطية في هذه العشرية كان سيحقق النجاح، لو لم يتم التخلى عنه في بداية سنوات الثمانينات. لقد فشل في كل مكان، لكنه كان بصدد التجاح عندنا، غير أننا لم نقم بإعلان حداد لتلك الفترة. فلا نملك إلا أن نعود إلى عدد الكتب والمقالات المكرسة لتلك الفترة ولمحتواها، لتفسير سبب التقلبات المتواترة عند صناع القرار في الجزائر بخصوص أولوية الخيارات الاقتصادية الكلية. ففي حين يعتبر هذا الخط من التفكير ثانويا في البلدان الشرقية سابقا، نجده على العكس عندنا سائدا بالرغم من إظهار المعطيات التقنية التي جرى تحليلها بموضوعية للحقيقة عارية، وهي أنه كان بإمكاننا أن نعرف نفس مصير بلدان الكتلة الشرقية سابقا : أي الوصول إلى طريق مسدود. لقد أدى الغموض بين التصنيع والتنمية إلى وقوع العديد من صناع القرار عندنا في الخطأ، إن تحليل المعطيات الموضوعية وبالدرجة الأولى نسب استعمال الطاقات المقدمة من طرف صناع القرار، التي تتأرجح بين 45 و55 بالمائة، يعتبر بعد مؤشرا كاشفا عن ضعف الأداء. فكلما تم إستخدام المزيد من الموارد (الأعداد الزائدة) كلما أنتجت مؤسساتنا بنصف قدراتها في أحسن الأحوال، الأمر الذي يتسبب في عجز كبير تموله الخزينة. وفي مقام آخر، يترواح النمو الاقتصادي في حدود 6.5 بالمائة في السنة، لكن بأي ثمن ؟. ففي نفس الفترة حققت كوريا الجنوبية نسبة نمو

بـ 7 بالمائة بإستثمار 18 بالمائة من ناتجها الداخلي الخام، إذ بعد قيامها بتمويل النمو من الفوائد الفلاحية الضعيفة والاستدانة، شرعت كوريا في صيانة تنميتها بواسطة الفوائض الإيجابية المحققة من طرف مؤسساتها (النمو المكثف). في حين كان علينا في نفس اللحظة تجنيد 45 بالمائة من ناتجنا الداخلي الخام لكي نحصل على نمو مماثل. لقد كانت الموارد متأتية من الاستدانة ومن الريع البترولي في حدود 75 بالمائة. لقد تضاعف مخزون الدين بأكثر من 36 مرة في ظرف عشر سنوات، بينما لا يزال نمونا توسعيا (يعود مرده للموارد التي تضخها الدولة). إن أغلب الصناعات التي أنشئت تستهلك من الثروات أكثر مما تنتج للبلد (تدمير الثروة). وتتحمل الخزينة العجز المتزايد للقطاع الاقتصادي، وهو ما تؤكده الحسابات التقنية حول الإنتاجية الشاملة لعوامل الإنتاج. ولنأخذ القطاع الصناعي الذي ينال حصة الأسد في توزيع الموارد، حيث نلاحظ انخفاض مردودية كل دينار مستثمر في الاقتصاد، وهي الظاهرة التي كان يجب أن تحدث لاحقا عندما يكون البلد قد تطور (المساهمة الهامشية للعوامل) غير أنها حدثت والبلد لا يزال بعد متخلفا، وهو ما يؤشر على سوء استعمال صارخ للقدرات. ويثبث الجدول أسفله هذه الأقوال التي تظهر أننا نملك نفس المشاكل الموجودة في البلدان الشرقية سابقا.

الانتاجية الشاملة للعوامل

	الانتاجية الشاملة للعوامل، الفرضيات القاعدية 1/3k et 2/3w	الانتاجية الشاملة للعوامل الفرضية العليا (k 0,5 و w 0,5)
1965/1970	- 3.9	- 5.2
1970/1975	- 1.3	- 1.3
1975/1980	- 4.6	- 3.2

المصدر : تقرير صندوق النقد الدولي حول الجزائر 03/69 مارس2003

تم ذكره من طرف قاسيمي جميلة رسالة دكتوراه دولة بجامعة لوميير، ليون 2. 2008.

وتذهب كل المعطيات في اتجاه نفس الحكم : سنعرف نفس مصير البلدن الشرقية إلا في حالة الاستمرار في الضخ الدائم للريع البترولي في الاقتصاد من أجل تغطية النتائج السيئة. غير أن رد الاقتصاديين الجزائريين لم يخرج عن الخطاب الإيديولوجي لتلك الفترة ومفاده (أننا لا نزال في مرحلة التمهين وسنقوم لا محالة بتحسين تسيير هذه المؤسسات الذي ستتبعه الفعالية الاقتصادية لاحقا)، ويمكننا أن نطبق هنا بقوة الحكمة القائلة (قليل من المعارف، معارف خطيرة). فالذين يفرطون في مثل هذه التحاليل ليسوا على دراية كبيرة بثقافة المؤسسات أو (الهيئات). فهل يمكن أن نرغم ذوي الامتيازات الاستثنائية على تسيير مؤسسات من أجل الإزدهار العام وليس من أجل مصالحهم الخاصة ؟ كيف نعيد النظر بعمق في أنظمة تعيين المسيرين وفي الحوافز والمراقبة الخ ؟ بدون تغيير النظام الاقتصادي ؟ فلا أحد عرف كيف يجد حلولا لهذه المشاكل في مكان آخر، غير أن أغلبية المحللين يعتبرون أنه كان بإمكاننا إيجاد الحل حتى ولو فشل بقية العالم. لقد ساعدتني مختلف النقاشات مع المحللين من البلدان الشرقية على الفهم الجيد لموقف الاقتصاديين عندنا. لقد شرحوا لي أنهم قاموا في الجزائر بوقف النظام قبل الأوان في الوقت الذي بدأ يعطي مؤشرات جيدة، وأن البلدان الشرقية قد مرت من هنا، لكنهم تركوا اقتصادياتهم تستنزف قدراتهم لكي تنهار. لقد ساهم توجيه النظام الاقتصادي في الجزائر خلال الثمانينات نحو وجهة أخرى في إنقاذ صورتها. فعندما ندخن ونحن في صحة جيدة سنكون أكثر سعادة مع سجارة واحدة، لكن عندما ينتشر السرطان الذي لا مفر منه، نفهم حجم الدمار الذي قمنا به. لم ننتظر السرطان ولهذا نتملق تلك الفترة وهذا الشرح معقول جدا.

ففي رسالة دكتوراه متألقة حررت بجامعة ليون 2 خلصت قاسيمي جميلة إلى القول حول هذه الفترة : خلال هذه الفترة ولكي ننتج دينارا إضافيا يجب استثمار 3.6 دينار في قطاعات أخرى. ويمكن القول أن الصناعات المدعوة لتكون قاطرات

جر للتنمية، لم يكن لها غير تأثير ضعيف على بقية الفروع، بالدليل الواضح المتمثل في التموين المتواصل للاقتصاد الوطني بالمدخلات الأجنبية) وحدها المحروقات التي لعبت إذن دور الصناعة المصنعة.

لقد إنخفضت حصة الإنتاج الصناعي / مخزون رأس المال الثابث إلى النصف بين 1967 و 1978.

وعرفت حصة الإنتاج الصناعي / الحقيقي انخفاضا بنسبة 11 بالمائة في نفس الفترة. وهكذا عندما يصل بلد إلى مراتب عليا في التنمية وينتهي من مساره للتصنيع، عندها فقط يمكن لهاتين الحصتين الشروع في الهبوط. غير أن حجم وطبيعة هذا الانحدار في فترة لا يزال فيها البلد في حالة تخلف وضعيف التصنيع، يظهر مدى انهيار إستراتيجيته للتنمية في وقت مبكر، ولا يملك بالتالي أية فرصة للنجاح. لقد كنا إذن مثل بقية البلدان الشرقية في الطريق نحو خيبات كبرى. بيد أن المؤشرات التقنية غير ذات فائدة بالنسبة للذين يفكرون بالإيديولوجية، ستكون هناك دائما فرضيات لمن كان بإمكانهم جعلنا إستثناءا كونيا.

• 1991- 1988 : تصويب اقتصادي خاطىء

إنه لمن المقبول جدا، أن يرغب فريق سياسي جديد في ترك بصماته على المشهد الاقتصادي والسياسي في البلد.

لكن المأمول منه، أن تكون التصويبات فعالة وموضوع تشاور، في حين كانت النقاشات حول الإصلاحات المزمع القيام بها مخصصة لنخبة محدودة جدا. ولم تكن التوصيات بالضرورة متطابقة مع التشخيص المنجز حول تأثيرات البيئة الاقتصادية الدولية على اقتصادنا. لقد عرفت تلك الفترة دورات متعارضة مع العصر الأول للتصنيع الذي بدأ بوفرة قليل من الموارد من أجل التنمية. ففي 1973/1974 فقط بدأت أسعار البترول في التحسن وإعطاء حرية أكثر لمسؤولي تلك الفترة في تمويل تنمية صناعية جامحة. لقد استفاد المسؤولون الجدد في

1982/1983 من تضاعف سعر البترول بأربعة مرات مدعوما بدولار قوي تحسّن سعر صرفه بأكثر من 80 بالمائة مقارنة بالفرنك الفرنسي. وهكذا توفرت إذن للمسؤولين الموارد الضرورية لتنفيذ سياستهم على الوجه الأكمل. ولاحقا عشنا في 1986 إنهيارا في أسعار البترول في الأسواق الدولية تسبب في أزمة مديونية خطيرة على المدى القصير.

أ/ التشخيص

سيقوم القادة الجدد لما بعد عهد بومدين بإعادة النظر في أسس النظام الاقتصادي نفسها والاحتفاظ ببعض جوانبه. وقد تمحور تشخيصهم حول النقاط التالية :

1. تصور جد صارم وشديد التمركز وبيروقراطي للتخطيط.
2. إرتفاع مبالغ فيه في مستوى الاستثمارات على حساب الاستهلاك.
3. إستثمارات مكثفة في الصناعة والتجهيزات الاجتماعية الجماعية ومعاناة الفلاحة من قلة موارد التنمية.
4. معاناة المؤسسة من نقص التسيير وتبذير كبير في الموارد.
5. عدم تناسب حجم المؤسسات الكبير مقارنة مع الطاقات التسييرية للبلد.
6. إقصاء القطاع الخاص والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والصناعة الصغيرة والمتوسطة من السياسات العمومية المنتهجة من طرف صناع القرار في تلك الفترة.
7. عدم ملاءمة مخطط الاكتفاء الذاتي الاقتصادي المختار لقادة تلك الفترة الذين يطالبون بانفتاح أكثر على الإقتصاد العالمي.
8. إعادة النظر في أثر الاستدانة : استثمار موارد كثيرة مقتطعة من الاستدانة في تصنيع يجد صعوبة في تحقيق النتائج المتوخاة منه.

لقد جرى تضمين عناصر التشخيص في تقارير رسمية. وهكذا تبدو العناصر الأولى للتشخيص متوافقة وتذهب في نفس اتجاه تشخيص العديد من الاقتصاديين الليبراليين (باستثناء مسألة حجم المؤسسات)، غير أن مسؤولي تلك الفترة لم يعيدوا على الإطلاق النظر بصفة رسمية في الخيار الإشتراكي. لقد إغتنموا فرصة النقاشات حول الإصلاحات في البلدان الشرقية وخاصة المجر، للحديث خصوصا عن إعادة توجيه العديد من المشاريع الكبيرة الحجم التي تم التخلي عنها في قطب الحديد والصلب الذي كان سيدشن في جيجل. ووفقا لحسابات الاقتصاديين في تلك الفترة، لو لم يتم وقف التصنيع لكانت مديونية الجزائر خلال سنوات التسعينات قد وصلت إلى حدود 75 مليار دولار، أكثر من ضعف مستواها في تلك اللحظة. وبالفعل إنه لمن الصعب القيام بتقدير صحيح لكون مستوى الموضوع يخضع لعدد من الخيارات الأخرى، وخاصة تلك التي تمت من طرف نفس الفريق بعد انهيار أسعار البترول في 1986. ومع ذلك قد ترتفع المديونية الى مستويات غير مسموح بها بالنظر للأداء الضعيف للمؤسسات الذي لم يكن بصدد التحسن والذي لا يمكن إلا أن يبقى على مستويات إنتاجية غير كافية.

ب / القرارات الجذابة

كان يجب تقليص الاستثمارات في الصناعة من أجل توجيه موارد أكثر نحو الفلاحة والبرا مج الاجتماعية الاقتصادية : السكن، الطرق، تجهيزات النقل. وتم إنجاز تحكيم آخر. وكان يجب أيضا تحسين الاستهلاك الذي كان يعتبر متدنيا جدا مقارنة مع الحاجيات والتطلعات وإمكانيات البلد في تلك الفترة. لقد تم عندئذ إطلاق برنامج مكافحة الندرة الشهير وتخفيض نسبة الاستثمار من 45 بالمائة الى 35 بالمائة من الناتج الداخلي الخام ابتداء من السنوات الأولى.

– استمرار التخطيط المركزي كأداة أساسية للتسيير الاقتصادي، مع إعطاء أهمية أكثر فأكثر للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي يتجاوز عددها الرسمي 5000 خلال تلك الفترة. وفضلا عن ذلك بذلت مجهودات محتشمة للانفتاح والربط مع الخارج.

– وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، تمت تجزئة الاحتكارات الكبرى العمومية إلى كيانات عمومية. ويتعلق الأمر بجعل المؤسسات (قابلة للتسيير) بشريا أي القيام بتقسيمها إلى وحدات أقل حجما. لقد تمثلث إعادة هيكلة المؤسسات هذه في تقسيم الوظائف الأساسية للشركات وتحويلها إلى مؤسسات أقل حجما، متخصصة في الدراسات والتموين والإنتاج والتوزيع. إنه المشروع المنارة لهذة الفترة التي أريد لها أن تتميز قياسا إلى الصناعة المصنّعة بإدخال آليات الفعالية التسييرية. وهكذا قسمت 90 مؤسسة كبيرة إلى 450 مؤسسة أقل حجما كانوا يرغبون في جعلها أكثر استقلالية وفعالية.

– جرى تشجيع المخططات السنوية للمؤسسة وفصل توقعات النفقات بالدينار عن التسبيقات من العملة الصعبة، وكان يجب إحلال ميزانية العملة الصعبة محل الرخصة الإجمالية للإستثمار.

– التطهير المالي للمؤسسات المتأزمة وتحويل الديون إزاء الخزينة إلى صناديق خاصة وإعادة جدولة الديون البنكية.

– لم يتم الترخيص للمؤسسات بالاحتفاظ بالمال المخصص للتسديد وعدم إرغامها على صبه في الخزينة كما كان عليه الحال في السابق.

– إدخال مرونة أكبر على نمط التسيير الاقتصادي : إنشاء صندوق للمقاصة من أجل تمويل دعم المنتجات الضرورية الواسعة الاستهلاك، والترخيص بمجال مناورة كبير في تحديد أسعار المواد غير الأساسية، وإعطاء المزيد من التشجيعات للقطاع الخاص.

– تخفيض حجم التعاونيات الكبرى وإنشاء (مزارع فلاحية إشتراكية) واستصلاح المزيد من الأراضي الفلاحية التي تم التنازل عنها للخواص والترخيص بوضع تحت تصرف المزارع الفلاحية الخاصة ذات الحجم الكبير المزيد من القروض. وبالرغم من المشكل الأبدي لمصداقية الإحصائيات (الموجود في الوقت الحالي) تبدو النتائج المحصل عليها في بداية الإصلاحات مطمئنة لصناع القرار. فقد بلغت نسبة النمو الاقتصادي 5 بالمائة في المتوسط بين 1981 و1985. وتم الحصول آنذاك على نمو جيد بدون ضخ موارد كبيرة في الاقتصاد. لقد تم تحقيق ذلك جزئيا بفضل تحسين معدل استعمال الطاقات الذي إنتقل من 55 بالمائة إلى 70 بالمائة. ومن جهة أخرى، بقي حجم المديونية كما كان عليه في 1978 (17.5 مليار دولار). يجب القول أنه في 1982-1981 تضاعفت أسعار البترول أربعة مرات وتعزز سعر صرف الدولار بقوة أمام العملات الأوروبية، ولم يكن صناع القرار آنذاك في حاجة إلى الاستدانة أكثر من أجل تمويل الاستثمارات ومخطط الاستهلاك.

كانت هذه الديناميكية في طريقها للتوقف بسبب التراجع الواضح لأسعار البترول في 1986 الذي لم يكن متوقعا في سيناريو صناع القرار في الجزائر. لقد هبط سعر البرميل الذي كان في حدود 30 دولار في 1985 إلى 15 دولار في 1986. وهكذا تم تأجيل العديد من المشاريع أو إهمالها آنذاك، وبدأت المؤشرات الاقتصادية في التدهور، وتجاوز التضخم سقف 10 بالمائة وأصبحت البنوك الأجنبية أكثر حذرا وترددا إزاء بلادنا. لقد إتجه مسؤولو تلك الفترة نحو القروض القصيرة الأمد ذات نسب الفوائد العالية. ووصلت الديون الخارجية التي كانت في حدود 17.5 مليار دولار في 1985 إلى 27 مليار دولار في 1988 وإنخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الأجنبية في حين كانت أكثر من 50 بالمائة من المديونية صادرة بالعملات الأوروبية واليابانية.

وفي نهاية سنة 1988، كان البلد يتوفر على إحتياطات تكفي بالكاد لشهر من الإستيراد بالعملة الصعبة. لقد ألحقت الهيكلة العضوية بالجهاز الوطني للإنتاج الكثير من الأضرار. ففي الوقت الذي شرعت فيه االشركات الدولية في البلدان الغربية في الاندماج لكي تصبح أكثر قوة وتنافسية، شرعنا نحن في تفتيت مؤسساتنا. وبالرغم من أنه قبل سنوات من ذلك كان مكتب الدراسات الأمريكي الشهير (boston consulting group) قد أصدر مفهومه الشهير المتمثل في نصح الشركات الغربية بالاندماج والتكتل لكي تكون أكثر قوة. ففي هذا الوقت بالذات، نادى بعض (المنظرين الجزائريين) بالقيام بعكس هذا المسعى تماما. لقد أثبث الوقت والنتائج المحصل عليها أنهم كانوا مخطئين. وتجد هذه الوضعية المخيفة امتداداتها على الصعيد الاجتماعي في عودة أزمات الندرة لسنوات السبعينات للظهور. فقد وجد الاقتصاد الذي كا يخلق 150. 000 وظيفة في السنة، نفسه مرغما على تقليص طاقاته في بناء السكنات، وشروع عدد من القطاعات (الصحة والتربية) في تحمل وزن الاختلالات الاقتصادية الكلية. لقد أدى ذلك إلى انتفاض طبقة واسعة من المجتمع وخاصة من الشباب المرهق من وضعية تبدو بلا مخرج، للمطالبة بالعدالة الاقتصادية والحرية السياسية، انتفاضة متبوعة بعنف قوبل بقمع أسفر عن مئات القتلى، وأدى إلى بزوغ عهد جديد مليء بالوعود السياسية والاقتصادية التي كانت ستحمل الكثير من الآمال لكنها تحولت مع الأسف إلى مجرد أوهام في الجزائر المستقلة : العشرية السوداء ونصيبها من العنف الذي خلف آلاف الضحايا من الأبرياء : اختلاف الأرقام من مصدر لآخر بين 100. 000 و250. 000 ضحية. وتمت المصادقة على دستور جديد يكرس التعددية الحزبية وحرية الصحافة وحقوق الإنسان ومجمل الترتيبات المتضمنة له والتي نجدها في الديمقراطيات الغربية.

ج / أولى الإصلاحات الإقتصادية

بعد المصادقة على الدستور، تولى فريق (الإصلاحات) الجديد مقاليد الحكم. فعلى الصعيد العقائدي، تم الاتفاق على إحداث القطيعة مع الاقتصاد المخطط والدخول في قلب اقتصاد السوق. لقد تزامن ذلك مع بداية الثورات في البلدان الشرقية سابقا. فلم يكن أمام الجزائر التي تبحث عن مسلك غير الشروع في تجريب نظام اقتصادي مغاير. وهكذا تم إتخاذ قرارات شجاعة ويمكننا ذكر البعض منها :

1. القانون الجديد حول النقد والقرض : ويكرس استقلالية البنك المركزي وجميع الترتيبات الكفيلة بإيجاد قطاع نقدي ومالي عصري على غرار البلدان المتقدمة (بإستثناء قابلية الصرف).
2. استقلالية المؤسسات : تصبح المؤسسات في ظل النظام الجديد كيانات اقتصادية مسيّرة لفائدة مصلحتها ويصبح معيار الربح العنصر المهيمن في تطور الأداءات.
3. تحرير أكثر للأسعار والأجور
4. تبسيط الترتيبات الجبائية وتقريبها من أنماط سير اقتصاديات السوق.

غير أن هذه الترتيبات لم تتضمن أي عنصر عن الخوصصة، بل كانت تحاول بناء اقتصاد سوق بقطاع عمومي يتجاوز 80 بالمائة من الاقتصاد خارج المحروقات وأكثر من 90 بالمائة مع قطاع الطاقة.

فهل يمكن هذا ؟ فقد استمرت العقبة الخارجية في تقييد جدي لقدرات الدولة على قيادة فعالة للإقتصاد. ففي 1988 بلغت نفقات الاستثمار العمومي 12.5 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، في حين كانت في 1973 عند 8.5 بالمائة فقط.

واستمرت المؤسسات العمومية في ابتلاع الموارد العمومية وذلك منذ سنوات السبعينات. لقد كلف تطهيرها، خزينة الدولة 6 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في 1988 و3 بالمائة في 1993. واستمر ضخ الموارد بلا توقف في خطٍ أعرج إلى غاية 2013. لقد لجأت الجزائر من أجل تخفيف وضعيتها الخارجية إلى سحب الدفعة الأولى غير المشروطة من صندوق النقد الدولي.

- **1991-1999 : العشرية السوداء**

تقيّدت الجزائر في مجهودها للانتقال نحو اقتصاد السوق من جويلية 1992 إلى جويلية 1993 بإستراتيجية إقتصاد حرب، تكمن في تقليص النفقات العمومية والتقشف في استعمال الموارد الخارجية التي تولت تسييرها (لجنة خاصة) واستخدام سعر صرف متعدد والإبقاء على قاعدة 49/ 51 لفائدة الدولة عند عمليات الخوصصة الجزئية المحتملة للمؤسسات العمومية غير الإستراتيجية.

غير أن الوضع استمر في التدهور والحلقة في الضيق أكثر فأكثر على صناع القرار. فقد أصبح الاقتصاد بالنسبة لهؤلاء مسألة ثانوية أمام خطر اختفاء الدولة في شكلها لتلك الفترة، حيث كان الإسلامويون المسلحون في قمة قوتهم بتواطؤ من الغرب الذي التزم إزاءهم الحياد والتسامح الذي يهدد الدولة الجزائرية.

وهكذا عشنا مجيء وذهاب الحكومات بمعدل (حكومة كل سنة تقريبا) ولكل واحدة إستراتيجيتها وأولوياتها وآلياتها الجديدة. فقد كان الاقتصاد يتأرجح في جميع الإتجاهات، حدث ذلك في اللحظة التي أصبحت فيها أسعار البترول غير ملائمة أكثر فأكثر وبلغت فيها المديونية الخارجية مستويات غير مسموح بها.

فقد عرفت الرشوة والمحسوبية وجميع الآفات الملازمة للمجتمعات الشديدة البيروقراطية ازدهارا في بلادنا، لكنهما إزدادتا أكثر خلال تلك الفترة ولا تزال مستمرة إلى اليوم. ويعود مرد تفاقم هذه الآفات الاجتماعية في هذه الفترة إلى

انخفاض مداخيل السكان وارتفاع المديونية الخارجية. لقد ارتفعت أسعار البترول إلى 24 دولار في 1990 لتنخفض تدريجيا من جديد إلى 16 دولارا في 1994. وهكذا تعمّق عجز الميزانية بـ 6.3 من الناتج الداخلي الخام. وكان الحساب الخارجي لميزان المدفوعات سلبيا للغاية. وفي 1993 كانت خدمة الدين في حدود 86 بالمائة، في حين كانوا يتوقعون تدهورا خالصا في 1994 (92 بالمائة). ومن تم عادت الجزائر إلى جادة الصواب، بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي حول إعادة جدولة ديونها العمومية والخاصة والتفاوض حول مخطط للتعديل الهيكلي 95/98، يستند إلى عدد من الشروط : تحرير الأسعار، انفتاح التجارة الخارجية، الانضباط المالي (وقف التطهير المالي وتصفية المؤسسات المفككة البنية) وتخفيض قيمة الدينار بنسبة (40 بالمائة في 1994). لقد أعدت الجزائر مخططا بحاجياتها المالية للسنوات 95/98 استندت فيه إلى صندوق التسهيلات الموسعة (extended fund facility)، قرض لصندوق النقد الدولي يلبي حاجيات الجزائر من التمويل الخارجي.

لقد أسهمت إعادة الجدولة في هدنة اقتصادية جديدة لكن بثمن باهض. وبالفعل، تم تحرير أكثر من 21 مليار دولار من أجل تمويل الإقتصاد بفضل الإتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي وكل من نادي باريس ولندن، وذلك في الفترة بين 1994 و1998. وهكذا تم تخفيض خدمة الدين إلى 32 بالمائة في 1996. وكانت الاحتياطات المتوفرة تسمح بتمويل أكثر من أربعة أشهر من الاستيراد.

وبلغ عجز الميزانية الذي كان في حدود 8.5 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في 1993، 1 بالمائة فقط في 1996. غير أن تحرير الأسعار وتخفيض الدينار أديا إلى تضخم قوي بلغت نسبته 29 بالمائة في 1995 و16.5 بالمائة في 1996. وتم تسريح أكثر من 250.000 شخص خلال هذه الفترة.

لقد تجاوزت نسبة التضخم أكثر من 28 بالمائة في 1995. وكانت نسبة استعمال طاقات المؤسسات في حدود أقل من 50 بالمائة. ويعتبر الانفتاح العنيف للأسواق في غياب تهيئة وتحضير المؤسسات السيئة التسيير لمنافسة عالمية، السبب الرئيسي المسؤول. فقد ارتفع مكشوف المؤسسات العمومية الذي كان في حدود 10 مليار دينار في 1994 إلى 110 مليار دينار في 1996.

وهكذا تسبب التضخم في ارتفاع نسب الفوائد الباهضة حيث بلغت 25 بالمائة، كما أدى تخفيض الدينار أيضا إلى تضخيم مديونية المؤسسات. لقد قامت الدولة بالتعويض للمؤسسات العمومية عن جميع الأثار الخارجية المدمرة، ولكنها لم تعوض للمؤسسات الخاصة. كما تدهورت القدرة الشرائية لمجموع السكان بأكثر من الثلث، وبدأ الانفتاح الاقتصادي السيء التخطيط والضبط بدرجة أقل في الكشف عن محدوديته.

فقد اتجهت أغلب المؤسسات التي تنشأ نحو الاستيراد، ولم تتوقف التبعية إزاء الطاقة عن التزايد منذ بداية التمانينات. وكتحصيل حاصل، سمحت إعادة الجدولة للبلد باستعادة القدرة على التسديد وليس القدرة على ضمان التنمية المستدامة. لقد استطعنا تحسين قدرتنا على تسديد مديونيتنا، لكن ليس قدرتنا على التحكم في التنمية. ولقد عرفنا بصورة عملية نفس الانعكاسات التي عرفتها أغلبية البلدان التي تعرضت لبرامج التعديل الهيكلي.

● 2009-2014 : تعاقب مخططات الإنعاش

بعد سنة 2000، بدأت فترة بحبوحة مالية غذتها أسعار بترول مجزية. وكانت السلطات العمومية قد اختارت الإنعاش كاستراتيجية على النمط الكينيزي من أجل تحسين النتائج الاقتصادية الكلية. ولوضع الاقتصاد على السكة تم اعتماد ثلاثة مخططات :

1. مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي : (2001-2004) وخصص له في الأصل غلاف مالي قدره 7 مليار دولار، كانت الفلاحة من خلال البرنامج الوطني

للتنمية الفلاحية المستفيد الرئيسي منه، وكان يشمل أيضا النقل والسكن والري والهياكل القاعدية والتنمية المحلية. وكانت الفكرة تتمثل في مرافقة الاستثمار المنتج من خلال دعم القطاعات التي كان يجب عصرنتها.

2. المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2004-2009) وقد خصصت له اعتمادات بمبلغ 150 مليار دولار. ويشمل جميع القطاعات وخاصة السكن (مليون وحدة سكنية) 17 مستشفى و55 عيادة متعددة الخدمات وإيصال الغاز لمليون مسكن وربط 400.000 بالكهرباء و1280 ناحية بشبكة الماء الشروب الخ.

الهياكل القاعدية : الطريق السيار، السدود، خط السكك الحديدية، الهياكل البيداغوجية والترفيه الخ وهي القطاعات التي تلقت أغلبية الموارد.

3. المخطط التكميلي لدعم النمو 2010-2014.

وقد خصص لهذا البرنامج الجديد غلافا ماليا بـ286 مليار دولار منها 130 مليار دولار موجهة لإنهاء المشاريع التي شرع فيها أي التي لم يكتمل إنجازها. وتشمل الـ 45 بالمائة الباقية، تنمية الهياكل التربوية : 3000 مدرسة إبتدائية و850 ثانوية و2000 داخلية.

وفي قطاع التعليم العالي تقرر إنجاز 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير للإيواء و44 مطعم. واستفاد قطاع التكوين المهني من 220 معهد و82 مركز و58 داخلية.

الصحة : 172 مستشفى، 45 مركب متخصص و377 عيادة متعددة الخدمات، 1000 قاعة للعلاج و17 مدرسة شبه طبية.

السكن : 2 .1 مليون سكن. الري : 35 سد و8 محطات لتحلية مياه البحر و25 تحويل، وربط 3000 ناحية بالماء الشروب، ربط مليون مسكن بالغاز و200.000 بالكهرباء. كما يشمل جميع القطاعات الأخرى (الرياضة، الثقافة، التضامن) من خلال آلاف المشاريع. ويشمل كذلك قطاع الأشغال الكبرى :

الطريق السيار للهضاب العليا، السكة الحديدية، الترمواي، المطارات والمواني‌ء الخ.

وتكمن الاستراتيجية إجمالا في تطوير وعصرنة الهياكل الاجتماعية الاقتصادية على أمل اغتنام القطاع الإنتاجي فرصة عملية التاهيل هذه من أجل التطور. ويدعم القطاع الإنتاجي في هذا المخطط بمبلغ 2000 مليار دينار كقروض ميسرة للإنعاش الصناعي، ووضع 150 مليار دينار تحت التصرف من أجل إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ/ العلاج الكينيزي والاقتصاد الجزائري

لم يرافق اختيار السلطات العمومية لمجموعة من مخططات الإنعاش مباشرة بعد سنة 2000، إجراء مشاورات حولها خارج الدوائر الرسمية إلا في حدود ضيقة. فلم يكن من نصيب النقابات، أرباب العمل، الخبراء، المنظمات غير الحكومية غير أثر الإعلان عنها. ففي آفاق 2014 نكون قد أنفقنا على مخططات الإنعاش وجميع أنواع البرامج حوالي 500 مليار دولار. ويمثل هذا المبلغ على أساس قاعدة سنوية اكثر من 33 بالمائة من الانتاج الوطني سنويا خارج المحروقات على مدار 15 سنة. فلا يوجد بلد في العالم ضخ هذا القدر من الموارد من أجل إنعاش اقتصاده في مثل هذه المدة الطويلة نسبيا. فنحن لسنا بصدد مخططات سياسات ظرفية تدوم عادة بين عامين وخمسة أعوام على الأكثر، بل بصدد القيام (بهيكلة الظرف). إن تسمية برنامج خماسي بـ (مخطط لدعم النمو) لا معنى له. فمن حيث التعريف والممارسات السياسية الاقتصادية تكون البرامج الظرفية قصيرة الأمد. لقد أجاب كينيز عندما سئل عن البعد القصير الأمد لنموذجه بمقولته الشهيرة (على الأمد الطويل نكون قد إنتهينا جميعا) غير أنهم في الجزائر قاموا بالتخطيط لخمسة عشر سنة من الكينيزية. وعليه يتعين ببساطة تسمية هذه الخيارات ب : المخططات الخماسية للتنمية، كون الأمر يتعلق بهذا وليس بسياسة الدورات المضادة التي تتبع في طبيعتها للأمد القصير، ولنكتفي بالدلالات فالعمق هو الذي يهمنا.

ب / رهانات كبيرة وخيارات رديئة

عندما تم الإعلان عن استراتيجية الإنعاش بواسطة الهياكل منذ أكثر من عشر سنوات من قبل، لاحظنا ارتياحا عاما لدى النقابات وأرباب العمل والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية التي كانت تهلل لها. فقد ساند خبراؤنا ومخابرنا للبحث في الاقتصاد جميعهم تقريبا هذا المسعى الذي لم أسجل وجود اعتراض واحد عليه. إنه (عصر كينيز النجم الكبير) لقد قالوا لنا أنه أحد أكبر الاقتصاديين، إن لم يكن الأكبر الذى لا يمكنه أن يخطيء. وتكمن وصفة علاجه في (ضخ موارد عمومية على المدى القصير من أجل تحفيز الطلب)، فالذي استطاع احتواء أزمة 1929 وحقق نفس النتائج في أزمة الرهن العقاري لا يمكن إلا أن يحقق ذلك في الجزائر. وبالفعل كينز كان على حق لكن خبراؤنا على خطأ. فالعلاج الكينيزي يعمل في ظل بعض الشروط القوية المفعول : قليل من التبادل مع بقية العالم، فعالية الأسواق المالية ورأس المال، موارد بشرية مؤهلة، حكامة راشدة. وباختصار عندما نكون في اقتصاد سوق متقدم يعرف مشاكل قصيرة الأمد مردها أسباب طارئة، (المضاربات وإفلاس البورصات في سنوات الثلاثينيات، انهيار سوق العقارات والعجز عن التسديد – الرهن العقاري أو المخاوف من المستهلكين أو المستثمرين لأسباب موضوعية أو ذاتية). أما المشاكل الهيكلية لاقتصاديات البلدان المتخلفة فهي : نقص في التأهيل البشري، نقص في عدد ونوعية المقاولين، البيروقراطية المفرطة، دولة غير فعالة، مؤسسات وهيئات عمومية سيئة التسيير، غياب التشاور وغير ذلك. وفي هذا السياق، تعتبر وصفة كينيز من الأهمية بمكان، وأمام معاناة البلدان المتقدمة من الزكام والبلدان المتخلفة من السل، فإن مخطط العلاج لن يكون موحدا. فالأولى تحتاج إلى وصفة كينيزية والثانية إلى مخطط (شومبتير)، فالأمر مختلف كليا. لقد قضيت أكثر من تسع سنوات في تحليل بواسطة نموذج

اقتصادي قياسي مصغر – لردود العديد من البلدان على المشاكل الظرفية الخطيرة مثل الانكماش والتضخم والركود التضخمي ولم أعرف نموذجا أو خبيرا إقتصاديا ينصح بالعلاج الكينيزي لبلد متخلف. ففي مقال شهير بعنوان (المضاعف الكينيزي والبلدان المتخلفة) لصاحبه فرانسوا بيرو أحد كبار دعاة الكينيزية في فرنسا الذي خلص إلى القول (أن الكينيزية ليست لها أية صلاحية في البلدان المتخلفة). ولقد قام ك. داسكوبتا أ. ليس فقط باستعراض جميع الأدبيات حول المسألة بل نظم ملتقى خصصه لموضوع (النظرية الكينيزية والبلدان المتخلفة) وكانت الخلاصة أيضا صارخة: (إن الكينيزية لا تملك إلا القليل من الصلاحية في البلدان المتخلفة) إنه لأمر طبيعي ! فالمطلوب في البلدان السائرة في طريق النمو سياسات للعرض ستتولى خلق الطلب الخاص بها، مع الإحترازات التقنية التي لا يمكننا تفصيلها)، نظرا لفشل سياسات الطلب على الدوام في سياق البلدان السائرة في طريق النمو. فالجزائر هي إحدى البلدان النادرة في العالم التي لا تزال بعد تصنع هذا النوع من الغموض. إن لهذه السياسة انعكاسات خطيرة على بلدنا، ولفهم أفضل لعدم صلاحية المخطط الكينيزي وبالتالي خيارات بلدنا علينا أن نتعرف على موقعنا على الصعيد الاقتصادي الكلي. فلنأخذ كمثال مؤسسة لإنجاز السكن في بلد متخلف : لها تأطير ضعيف التكوين، عمال غير مؤهلين ويفتقدون إلى الحافز المعنوي، تنظيم مفكك المفاصل ورؤساء مشاريع من ذوي الكفاءة المحدودة، تعاني من فقر في التسيير، تنجز سكنات بثلاثة أو أربعة أضعاف كلفتها العادية وبكثير من العيوب، إنها حالة الكثير من المؤسسات لدينا. فالسكن الاجتماعي لا يكلفنا ثلاثة إلى أربعة ملايين دينار. إنه خداع بصري. فإذا ما أدمجنا مختلف عمليات التطهير والديون البنكية غير المسددة فإننا نصل إلى سعر 7 أو 8 ملايين دينار للسكن االواحد، وإذا ما طبقنا الكينيزية سنقوم بضخ الكثير من الأموال من أجل إيهام هذه المؤسسة بكونها موثوق بها وبالتالي نقوم بتشجيعها على البقاء غير

فعالة. وهكذا نستلم شقة بسعر ثلاثة شقق. فبقدر ما نطلق مشاريع من هذا النوع بقدر ما تتعايش المؤسسات مع الثقافة المناهضة للفعالية. فلنفرض الآن أننا نطبق علاج شومبتير.

ستكون الأولويات جد متعارضة وسيكون البدء بتكوين الموارد البشرية أولا، إعادة تنظيم المؤسسة، خلق مجموعة من المؤسسات الأخرى من أجل تشجيع المنافسة والإفلاس، تحفيز البحث والتنمية، إدخال التسيير من الدرجة العالمية بداية، القيام بعصرنة البيئة (مناخ الأعمال)، هذا بعد أن نكون قد نجحنا في جعل المؤسسة قادرة على الأداء، عندها فقط نمنحها الصفقات وبالتالي سيكسب الجميع. ففي البلدان المتقدمة توجد المؤسسات بكثرة من حيث العدد ونوعية التسيير. وفي الجزائر لدينا 650.000 مؤسسة بدلا 1.500.000 و90 بالمائة منها لها ممارسات تسيير تنطوي على عيوب. وعليه يجب إذن تصحيح العيوب بدلا من تخصيص موارد مالية لمؤسسات مريضة. ويشرح لنا التحليل الاقتصادي الجزئي المبسط بقوة الخطأ المرتكب، إذ غالبا ما نقدم الإستعارات التالية : إذا كان لك محرك سيارة معطل هل ستقوم بإصلاحه أولا أم ستضيف له الزيت والبنزين ؟ فإذا كان هناك رياضي مريض، هل ستقوم بعلاجه أم ستقوم بمده بجرعات زائدة من الفيتامين من أجل تحسين نتائجه ؟ خبراؤنا بصدد وضع البنزين في محرك متدهور وإعطاء دواء منشط لرياضي مريض. وفي نهاية 2014 وبعد أن نكون قد قمنا بضخ اكثر من 500 مليار دولار (أكثر من 90 بالمائة منها مكرسة للهياكل) سيكون لنا على الأرض ما يعادل 120 إلى 150 مليار دولار من التجهيزات. أما باقي الـ 500 مليار دولار فسيكون ذلك الذي لم يتم إنجازه، التكاليف الزائدة والنقص في تسيير المشاريع الخ. يحصل هذا في جميع البلدان التي تعاني من نقص في التسيير وتعتمد سياسات ظرفية بدلا من تسوية المشاكل الهيكلية. إن فشل هذه المخططات لا يعود لكون متوسط النمو خارج المحروقات في حدود 6 بالمائة بدلا من أن يكون 12 بالمائة، بل يعود لبقاء مؤسساتنا بعد صرف اكثر من 500 مليار دولار غير تنافسية، ومناخ

الأعمال لايزال متدهورا، والصادرات خارج المحروقات في تراجع، والواردات في أوج التوسع، ولا وجود لاقتصاد خارج المحروقات يرتسم في الأفق. فإذا ما توقفنا عن ضخ موارد جديدة سنكون على الفور أمام ركود رهيب ونسبة بطالة بأكثر من 30 بالمائة، وسيتم تسريح عمال الورشات. وهكذا لا يزال التحكم في التخلف حلم بعيد المنال بالرغم من الموارد الضخمة المجندة. فالفكرة التي مفادها المهم أن تكون هناك هياكل يمكننا استعمالها لاحقا، فكرة غير مقبولة. فالاقتصاد هو علم التوزيع الفعال للموارد على أفضل الغايات الممكنة وهو أمر طبيعي، أما أن نحصل على تجهيزات أقل بثلاثة أو أربعة مرات من المبالغ التي تم إنفاقها عليها فهو أمر غير مقبول.

ج/ تشخيص الوضعية الحالية

لفهم الوضعية الحالية والقيام بإستشراف آفاق تطور التشغيل والوضعية الاقتصادية بصفة عامة، في سياق أزمة الرهن العقاري وبعدها، يتعين علينا القيام بتشخيص المستويات الثلاث للإقتصاد الجزائري :

الجانب الإقتصادي الكلي، الأسس، والجانب الإقتصادي الجزئي.

لقد توصلت السلطات العمومية الى خلاصة مفادها : أن النمو كان قبل 1999 جد بطيء لكي يجد الحل لمشاكل البطالة والاختلالات الاجتماعية الاقتصادية : السكن والنقل والماء الشروب، الكهرباء والغاز الخ. وعليه يتعين التصرف واعتماد الخيارات في أقرب وقت. لقد جعل تحسن أسعار البترول من التدخل المكثف أمرا ممكنا.

وتم إتخاذ القرارات الملائمة التالية :

– استخدام جزء من الموارد المنتجة بدلا من الاحتفاظ بها في حالة من العقم التام.

– تسديد الدين قبل الأوان.

– انجاز بعض الهياكل الاستراتيجية أو بصدد الإنجاز.

– تأمين الاحتياطي من الصرف.

– تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من فئات السكان (السكن، الماء، الكهرباء والغاز والتجهيزات الإجتماعية الخ).

– تأطير أفضل للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولمسار الخوصصة (بالرغم من إشكالية الإتصال).

فإذا ما تمسكنا بالمستوى الإقتصادي الكلي، يترآى لنا التحكم في التنمية. لقد تم تسجيل نسبة نمو متوسطة بـ 5 .5 بالمائة عن الفترة 2010 2002/ مع نسبة تضخم في حدود 5 .2 بالمائة، وانتقال نسبة التضخم من 27 بالمائة سنة 1999 الى 3 .10 في 2009، كما قاربت الاحتياطات الـ 190 مليار دولار. وتم تنزيل الدين الخارجي إلى أقل من 8 .4 مليار دولار في 2009.

لقد تم اعتبار هذه النتائج من طرف العديد من الاقتصاديين بمثابة تحكم في التنمية المستدامة.

ومع ذلك لا يجب التمسك فقط بالإنجازات بدون الأخذ في الحسبان الموارد المستخدمة.

فالنمو توسعي في أغلبية البلدان وإنعاش عمومي بنسبة 1 بالمائة تترتب عنه نسبة نمو من 5 .2 إلى 3 بالمائة من الناتج الداخلي الخام. وفي الجزائر أنتجت نفقات عمومية بقيمة 18 بالمائة نموا يقدر بـ 5 .5 بالمائة، يبلغ بالكاد متوسط نسبة النمو في البلدان الإفريقية والعالمية التي لم تكن لها أية مخططات للإنعاش. فالمضاعف ضعيف وحتى سلبي أيضا. وبالنسبة للتشغيل فالإتجاه يسير نحو الانخفاض علاوة على هشاشة الوظائف. ويدور مخطط الإنعاش على الخصوص حول إقامة الهياكل. ففي حالة وقف النفقات العمومية في هذا القطاع، سيتم فقدان حوالي مليوني منصب عمل علاوة على الـ 380 ألف منصب عمل التي تعزز سوق التشغيل كل سنة. إن نسبة النشاط لا تزال في حدود 40 بالمائة وهي إحدى النسب الأضعف في العالم،

علاوة على التحاق النساء أكثر فأكثر بسوق العمل، وبالتالي يجب أن تأخذ جميع هذه العوامل بعين الاعتبار عند تحليل آفاق التشغيل. بيد أن المؤشرات الاقتصادية الكلية ترسل إشارات عن ضعف الاقتصاد ويمكننا أن نذكر منها :

1. تراجع سنوي ضئيل في الإنتاجية بينما ترتفع عبر العالم مما يؤشر على فقدان تنافسية الاقتصاد.
2. إنشاء 70 مؤسسة في السنة لـ 100.000 نسمة في حين أن المعدل العالمي يدور حول 350 وأكثر.
3. تدهور علاقة الصادرات خارج المحروقات / بالواردات وتأكيد تراجع التنافسية الدولية للجزائر.
4. إنفاق الجزائر لأقل من 0.3 بالمائة من الناتج الداخلي الخام على البحث والتنمية في حين تنفق البلدان الأخرى في حالتها 1 بالمائة على الأقل.
5. تواجد الجزائر بصورة منتظمة في المراتب الأخيرة في مختلف قوائم الترتيب الدولي سواء من حيث مناخ الأعمال أومؤشرات التنمية التكنولوجية ومحاربة الرشوة وغير ذلك. وفي المقابل هناك إرادة سياسية أكيدة للتحكم في التنمية وتجنيد غير مسبوق للموارد، وهناك ملايين الرجال والنساء يبذلون كل يوم مجهودات جبارة من أجل أن يتطور البلد، يقابلها استمرار تبديد كبير للطاقات ووجود هوة كبيرة بين النتائج والمجهودات المبذولة والموارد المجندة. يجد جزء كبير من مرد هذا الاختلال تفسيره في الأسس القاعدية. ويكشف لنا التحليل العميق للاقتصاد على أن السبب الرئيسي لهذا التحسن في المؤشرات الإقتصادية الكلية يكمن في الضخ المكثف للموارد، الناجم عن بحبوحة الريع البترولي، ومع ذلك لا تزال التنمية غير متحكم فيها. ويمكننا الاستدلال على ذلك بعدة عوامل مفسرة لهذا الوضع القائم وذلك بدون أن نزعم بشموليتها ونذكر منها :

1. إفراط في المركزية وغياب شبه تام للتنمية المحلية والجهوية.
2. غياب استراتيجية شاملة، في حين نجد في المقابل نشر لمسار المفاهيم والنظم القانونية للإصلاحات داخل مختلف الهيئات بدون آليات انسجام فعالة.
3. سوء توزيع القروض : وتغذي هذه الأخيرة على الخصوص الاستيراد والمؤسسات العمومية المفككة البنية، وتخصيص حصة هزيلة من القروض لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
4. تسيير غير فعال سواء للهيئات أو المؤسسات الاقتصادية.
5. بالرغم من المبالغ الكبيرة المجندة، لا تزال الموارد البشرية تعاني من نقص التأهيل مقارنة بالمعايير الدولية.

لقد أدخلت الأزمة الدولية معطى جديدا من شأنه التشويش على مخططات السلطات العمومية. إنه لمن غير الممكن الاستمرار في ضخ الموارد المتأتية من المحروقات في نسيج اقتصادي قليل الفعالية إلى ما لا نهاية. وبالرغم من أن القطاع الخاص المنتج يمثل 80 بالمائة من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، لا تزال البيئة تعاني من البيروقراطية، والمؤسسات الاقتصادية تفتقد إلى التسيير الفعال وهنا يكمن التحدي الكبير المتعلق بالتنمية والتشغيل. ولتقييم آفاق تطور التشغيل يمكننا إستباق القرارات الأكثر احتمالا للسلطات العمومية.

في بداية 2009 كانت السلطات العمومية لا تزال تأمل في القيام بإنعاش مسار استمرارية الإصلاحات الاقتصادية. غير أن الأزمة العالمية شكلت كابحا للإنعاش المستمر الذي يؤدي إلى نمو توسعي مستدام. وفي وسط السنة تم تكريس خيار استمرار السياسات الاقتصادية. لدينا ثلاثة سيناريوهات بديلة على المدى المتوسط. سنقدمها باختصار مع محاولة تقييم الانعكاسات التي ستسفر عنها وخاصة في ميدان التشغيل.

• سيناريوهات التطور الممكن للإقتصاد الجزائري

خلاصة هذه النصوص المركّزة هي ثمرة عمل تحليلي شاق ومثابر ومحاكاة معقدة. لقد اعتمدت فيها المعايير المستعملة في التحاليل الاستشرافية :نسبة خلق المؤسسات، النمو الديمغرافي، تطور نسب الإنتاجية، البحث والتنمية، الإنتاجية الإجمالية للعوامل، مقياس أهم مؤشرات التنافسية الاقتصادية الجزئية والكلية وغيرها في مسار ديناميكي. لذا فالأمر لا يتعلق باعتماد مرجعية سنة بل عدة سنوات من أجل الحصول على تقييم أكثر توازنا. ففي كتاب تم تأليفه قبل خمسة عشر سنة، كنا قد توقعنا بالضبط ما يحدث اليوم. ولقد سمينا هذا السيناريو ب(إنعاش اقتصاد غير مطهّر) ويتعلق الأمر بضخ الكثير من الأموال في اقتصاد لا تزال فيه الموارد البشرية والمؤسسات والإدارات غير مؤهلين بعد من أجل استعمالها بصورة عقلانية وفعالة. فقد تم وصف كل الانعكاسات المترتبة عن ذلك (انظر لعميري في : أزمة الاقتصاد الجزائري).

لكن إذا كان لزاما علينا اليوم تطوير سيناريوهات للسنوات الخمسة عشرة أو العشرين القادمة، ماذا ستكون عليه التطورات المحتملة ؟

ستكون هذه الأخيرة وفقا للقرارات الاقتصادية المقبلة وللوضعية الدولية وخاصة السوق العالمي للطاقة. وعليه نستشف ثلاثة سيناريوهات ممكنة سندعوها : صعود، استواء، وانهيار. وسنقوم بتلخيص مختصر للديناميكيات الثلاث للتطورات الممكنة مع الإشارة إلى أن لأمر يتعلق بتبسيط منهجيات جد معقدة (معادلات اقتصادية رياضية) وسنبدأ بالسيناريو غير المستحب والذي نتمنى تفاديه.

أ/ سيناريو الإنهيار

سنرى في هذه الحالة الفريدة مدى اقتران وضعيتين مشتركتين في العشرة أو العشرين سنة القادمة : وضعية تآلف سوق عالمي للطاقة في حالة إنهيار مع

السياسات الإقتصادية الحالية التي تقوم على تسيير الحالات المستعجلة وإهمال العوامل الرئيسية للنجاح، بالاستمرار في ضخ الموارد في اقتصاد سيء التحضير من أجل تسييرها بفعالية. وعلى الصعيد الدولي، في حال صدق توقعات تقرير الوكالة الدولية للطاقة، سنتعرض لمخاطر كبيرة منها رؤية نزول سعر البرميل إلى 60 دولار في العشر سنوات المقبلة، بالإضافة إلى عائق كمية البترول، حيث يتوجب علينا أن نترك في باطن الأرض ما يعادل ثلاثة إلى أربعة عقود من الاستهلاك الداخلي الذي سيتضاعف برقمين إذا لم نقم على وجه السرعة بتنويع مصادرنا من الطاقة (المتجددة والصخرية الأقل تلوثا الخ)، علاوة على تعرّض الكميات المصدرة للتقلص بشكل كبير. سنقترب عندها من عدد سكان في حدود 50 مليون نسمة. غير أن الوضع الدولي لا يمكنه بمفرده الوقوف وراء جميع التعقيدات المتوقعة. ولكي تكون التهديدات حقيقية، يجب أن يقترن السوق الدولي للطاقة في حالة إنهيار مع الحقيقة الوطنية المتردية. ويمكننا أن نذكر على الخصوص : الموارد البشرية التي لا تزال تعاني من نقص التأهيل، تحفيز فعل الاستيراد أكثر من فعل الإنتاج، بيئة مناوئة للأعمال، محدودية حرية المبادرة وعدم تناسب تنظيم الدولة مع التنمية، انحصار أولويات السياسات الاقتصادية في تسيير الأمد القصير بدون نظرة ولا استراتيجية وتجنيد لذكاء الجميع، مما سيسفر عن انعكاسات جد مؤلمة على مواطنينا أمام عدم كفاية موارد تمويل التنمية والبرامج الاجتماعية، الأمر الذي يحتم اللجوء بسرعة إلى الاحتياطات المالية وصناديق الضبط، لتصبح البطالة مستوطنة وقد تشمل من 30 الى 40 بالمائة من السكان، ويعود التضخم برأسين والمديونية الخارجية ثقيلة أكثر فأكثر، إلى جانب تضاؤل القدرة على تجنيد القروض وتعمق العجز في جميع الميادين، السكن وعدد الأسرّة في المستشفيات، مقاعد النقل والتربية الخ... ليدخل البلد في دوامة التخلف، ناهيك عن المخاوف الكبيرة من احتمال وقوع اضطرابات اجتماعية تهز البلد والسكان غير المستعدين لهذا النوع من الوضعيات حيث تعتبر المخاطر الجيوستراتيجية قاتلة.

ب/ سيناريو الإستواء

يكمن الفرق الوحيد بينه وبين السيناريو السابق في وضعية قطاع الطاقة في بلادنا. إنه لمن الممكن أن يمتص تطور الطلب العالمي أية زيادة في العرض. ومن جهة أخرى وعلى الصعيد الوطني، ستسمح الاكتشافات الجديدة واستغلال مصادر جديدة (الطاقات المتجددة والصخرية الأقل ثلوثا الخ) بسد العجز من المصادر التقليدية للطاقة. كما يمكن أن نحصل على موارد خارجية كافية لتمويل ميزانية عادية علاوة على إنعاش معقول (5 بالمائة من الناتج الداخلي الخام كحد أقصى). سنكون عندئذ بصدد إقتصاد يسير بوتيرة نمو مماثلة للمعدل العالمي. وستكون مجمل التوازنات (التشغيل، السكن، أسرّة المستشفيات الخ) مستقرة لكنها بمستويات غير كافية والبلد لا يتطور بحيث سيبقى في حالة مقاومة يتابع من بعيد تطورات مختلف البلدان التي تتقدم أكثر فأكثر علينا. وسنكون عندها من بين البلدان التي تسير بوتيرة متوسطة وتعيش من يوم لآخر بدون أوهام التنمية ولكن بدون مخاطر الانهيار. نحن نعيش هذا السيناريو بعد منذ 1998. ومن مزاياه أننا في خط مستقيم مع طرق تسيير من الماضي. فلا تزال المؤسسات والهيئات أساسا منقوصة التسيير والسياسات القطاعية غير ملائمة وتنظيم الدولة عاجز وخائر.

ج/ سيناريو الصعود

لهذا السيناريو صلة محدودة بالوضعية الدولية لسوق الطاقة، بل يخضع للقرارات الداخلية على الخصوص. فلا تفصلنا غير بضعة سنوات فقط لإنجازه، يغير خلالها صناع القرار بصورة جذرية الأدوات والطرق، يضعون مخططا جديدا يستهدف العوامل الرئيسية للنجاح، بخلق شروط الصعود والتأسيس للمؤسسة الاستراتيجية(المخ) باعتماد نظرة جديدة ونشرها وتجنيد الشعب حول الأهداف التي تمكنه من العزة وحوافز العمل : الجزائر بلد ناشيء في حدود سنة 2025. سترى استراتيجية التنمية النور بمشاركة أغلبية الجزائريين ولن نكون في حاجة

إلى إعادة انتهاج نفس المسلك الذي انتهجته البلدان المتقدمة. ويمكن للجزائر الانتقال بسرعة نحو أنشطة المستقبل : النانوتكنولوجي والصناعات الخضراء والطاقات المتجددة الخ. إن مسارات الاستدراك سريعة في أيامنا هذه. وستعطى الأولوية في توزيع موارد المستقبل للمحاور التالية :

1. تنمية بشرية نوعية : علاوة على تحديث النظام التربوي، القيام برسكلة جميع المستخدمين العاملين، ووضع هندسة بيداغوجية من أجل الارتقاء بالجامعات ومراكز التكوين المهني إلى المستوى العالمي قصد لعب دورها كاملا. كما يتعين توأمتها مع أفضل الهيئات العالمية وتبنّي معاييرها كمراجع. وستقدم عمليات الرسكلة نتائج سريعة كما سيؤدي تحديث النظام التربوي إلى إعداد أجيال المستقبل والتموقع بين الأحسن.
2. عصرنة تسيير المؤسسات وجميع الهيئات الوطنية (الجامعات، المستشفيات، الإدارات، المؤسسات الخ) وسيكون لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال إسهام كبير، ويجب هنا أن يحظى الانتقال إلى تسيير عصري بالأولوية، كما تخضع الدولة ذاتها لإعادة التنظيم وفق نماذج البلدان الناجحة. ويمكننا عندئذ القيام بنقلة نوعية في جميع الميادين:

أن نكون من بين الـ 20 بلدا الأوائل في ظرف عشرة سنوات فيما يتعلق بمناخ الأعمال والتموقع بين أحسن البلدان في استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الخ.

3. توجيه الموارد نحو إنشاء وتطوير المؤسسات الخاصة والعمومية التي تحقق النجاح. كما يجب التوقف عن تمويل المؤسسات المتعثرة والعرجاء والقيام بتحرير المبادرات والانتقال من 000 .640 مؤسسة إلى 000 .500 .1 مؤسسة في ظرف عشرة سنوات، إلى جانب إنشاء المشاتل والمحاضن وتعميمها والتوجه نحو تمويل تنمية المؤسسات المنتجة بدلا من الاستيراد.

4. التمويل العقلاني للهياكل (تخصيص من 15 إلى 20 بالمائة من الموارد للهياكل) التي تبقى بالرغم من أهميتها أقل أهمية من العقول البشرية، إذ لا وجود لبلد تطور بموارد بشرية غير مؤهلة مع أننا نقوم بذلك، لذا يجب تغيير ترتيب الأولويات.

ويبقى هناك الكثير من التفاصيل التقنية يجب وضعها، فليس هناك ما يسمو فوق تطوير بلد لقدراته وحرية مبادرات مواطنيه. سنحقق نموا برقمين ونخفض نسبة البطالة إلى حدود 3 بالمائة. وستكون المشاكل الاقتصادية والاجتماعية (السكن والعلاج والمدارس والنقل) بصدد التسوية. كما سيكون لاستغلال المجال شأن آخر (مدن جديدة، بناء مساكن مضادة للزلازل الخ)

وسيكون الشعب فخورا بالمشاركة بمثل هذه الانجازات. فبدلا من العيش من يوم لآخر في ظل نظام اقتصادي – سياسي يراوح مكانه، سيكون بصدد بناء بلد سيصبح تنينا إفريقيا مرغوبا فيه ومحترما، تلك هي الخيارات المقبلة التي يتعين علينا القيام بها : الانهيار والاستواء أوالصعود. إنه لمن دواعي الاعتزاز أن ندرك أننا سنبقى أسياد مصيرنا. فلا تزال لدينا بعد موارد قليلة وقليل من الوقت، ولكن لدينا الكثير من أجل رسم ولفترة طويلة المسار التاريخي لبلادنا. لقد أخلفنا الكثير من المواعيد، لكننا نملك بعد الموارد لتمويل إخفاقاتنا في الماضي وليس لنا الحق أن نخطىء، فأمامنا ما سميته عدة مرات : عشرية الفرصة الأخيرة قبل انهيار محتمل. فالكلمات المفتاحية للنجاح تدعى : التنمية البشرية، تحديث التسيير، الاقتصاد المنتج والمتنوع، تحرير المبادرات، العدالة، الإصغاء واحترام المواطنين.

الفصل الثالث
إختيار الصعود : توصيات

سنقدم في هذا الفصل مختلف المواضيع المرتبطة بسياسات الصعود، حيث يبدو علم الاجتماع السياسي في صميم الآليات المرتبطة بنجاح استراتيجيات التنمية والانتقال.

• علم الاجتماع السياسي والتنمية

يسمح تحليل تجارب النجاحات في البلدان الناشئة حالة بحالة، برسم حدود سلطة سياسية تخلق شروط النمو المستدام.

إن ضرورة وجود مشهد سياسي ملائم للتنمية الاقتصادية من الخاصيات الأكثر تميزا للأمم الناجحة. فمن المسلّم به عموما أن السلطة الديمقراطية تملك حظوظا أكثر لخلق الشروط الخاصة بالتنمية، مع أن المسار الديمقراطي شرط ليس بالضروري ولا بالكافي.

لقد عرفت الهند الركود لعقود مع أنها بلد ديمقراطي، إلا أنها انطلقت مؤخرا بقوة إلى مصاف العالمية، بينما نجحت بعض الديكتاتوريات في إرساء قواعد نمو مدعم : كوريا الجنوبية، إسبانيا والشيلي والصين مؤخرا. وفي جميع هذه الحالات نجد علم الاجتماع السياسي في قلب أنظمة التنمية. فعندما يكون هناك إجماع سياسي من أجل خلق ديناميكية نمو مستدام، يصبح التنظيم السياسي والآليات الواجب وضعها مسألة تقنية يكون حلها في متناول الخبراء. بيد أن

الاقتصاديين غير مسلحين لخلق هذه الحالة الفكرية، إن هذا التسلسل في الأولويات هو باختصار مهمة الهيئة السياسية العليا التي تجعل التنمية ممكنة. فالاقتصاديون معفون من التفكير حول المسالة، كون العلوم السياسية لا تملك مفاتيح الإدراك الكافي لهذه الظاهرة. لقد فشلت النظرية الماركسية لكونها أقصت جميع إمكانيات التنمية خارج خيارات الاقتصاد المخطط مركزيا وحسب هذه العقيدة، لا يمكن لاقتصاديات السوق إلا أن تؤدي إلى التبعية المتزايدة أكثر فأكثر وإلى ركود أكيد. ففي مقابل انحراف جميع البلدان السائرة في طريق النمو التي انتهجت الخط الاشتراكي، نجد في المقابل نجاح البلدان الآسيوية وكمشة من الاقتصاديات الليبرالية بطريقة مرضية في إختبار النمو المدعم.

إننا لا ندري كيف نخلق التوافق السياسي للشروع في تنمية مدعمة، لكنا نعرف ماذا يتعين التأسيس له من أجل النجاح، أي بمعنى الأولويات الاقتصادية التي يتوجب وضعها من أجل تكريس التنمية. سنقدم المعالم الرئيسية للنجاحات مع مواءمتها مع سياق بلدنا. وبالفعل، ولكي ننقل التنمية المستدامة إلى نقطة اللاعودة، يجب أن نتوفر على تنظيم ملائم للدولة إلى جانب ضمان عدد من الشروط الضرورية. نحن هنا في قلب مسألة التنمية، فهناك بطبيعة الحال محاولات اقتحام متواضعة في هذا النقاش. لقد أنتجت الهيئات الدولية مفهوم (الحكم الراشد)، وهو موضوع جد مفيد يتطرق للخاصيات الأساسية التي يجب أن تتغلب داخل هيئات بلد من أجل ترقية الفعالية الاقتصادية والشفافية والمسؤولية والمشاركة الخ. لقد تم التوصية بهذه التوصيفات في جميع الأحيان من طرف دعاة المقاربة التي تحكم تسيير التنمية. ويقول كلاهما اليوم نفس الشيء : لا يمكن تحقيق تقدم اقتصادي كبير بدون تسيير مؤسساتي عالي المستوى. إنها هذه الفكرة الرئيسية التي غالبا ما يتم القبول بها كبديهية أو كتفاهة، غير أن العديد من البلدان تستمر ببلاهة في البحث عن الازدهار بدون تصحيح عميق لطريقة حكمها. وهكذا ستنطلق في برامج استدانة أو نفقات عمومية وهي تعتقد أنها ستعوض عدم الفعالية بحجم كبير من التمويلات لكن مع استمرار وضعية

التخلف. ومع ذلك يبقى السؤال الحقيقي الذي نحاول الإجابة عليه بلا طائل هو التالي : ما هي العوامل التي تسمح بتوافق وطني لتطبيق سياسات التنمية الفعالة ؟. بواسطة أية ميكانيزمات يتوصل الفاعلون إلى خلق الشروط المادية والبيئية لمسار التنمية ؟ بماذا يفسر قيام الحزب الشيوعي الصيني بسن قوانين وأدوات من شأنها تحسين بيئة الأعمال وتطوير البلد في حين يضع السياسيون في زيمبابوي قوانين وآليات تعمل على تدمير إقتصادياتهم ؟. لدينا بعض الدروب والمسالك عن هذا السلوك وقليل من المعالم الصلبة حول هذه الأسئلة. يخفي الحد الفاصل بين عوالم الاقتصاد والسياسة الكثير من مناحي طرق تفسيير ظاهرة التنمية، غير أن هذه الثروات لا تزال غير مستغلة بشكل كاف. وبالفعل، فإننا نحتاج إلى أحد فروع علم الاقتصاد المتخصصة في هذا الميدان، على غرار تحليل (نظرية الخيارات العمومية public choice theory) المطبقة على سياقات البلدان الناشئة والسائرة في طريق النمو. ويبقى هذا الجانب الفكري واجب الخلق بالرغم من المحاولات الهزيلة الموجودة بعد.

• معالم التنمية

ندرك لا محالة، أنه يشترط بداية وجود طبقة سياسية نزيهة وكفؤة، تحترم القوانين وتستمع إلى جميع مواطنيها الخ. فكيف نخلق هذه الطبقة ؟ لا نملك جوابا على هذا السؤال، كون علم الاجتماع السياسي معطل عندما يتعلق الأمر بتوضيح ميكانيزمات التنمية، غير أن هناك ما يعوض الجهل بعدم امتلاك الجواب، وهو وجود حد أدنى من المعرفة حول طريقة توصل السياسيين إلى الاتفاق على سقف معين حول الطرق المتبعة وهناك على الأقل خمسة محاور يمكن اعتبارها.

1. الأولوية الممنوحة للتنمية البشرية وتسيير الذكاء.
2. الفصل الكامل بين القرارات السياسية و(التقنية).

3. تنظيم الدولة وضرورة التوفر على هيئة (تفكير) يجب عليها إشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين من أجل تطوير نظرة مشتركة ومخطط عمل وكيفيات تطبيقه.

4. شروط تسيير مؤسساتي على مستوى عال.

5. تحرير المبادرات العمومية والخاصة وتجنيد الموارد من أجل تمويل الأنشطة المنتجة للثروة.

فلكل دولة أولوياتها واستراتيجياتها وسياساتها وقراراتها، تقوم مراحل مخططات عملها على فرضيات ضمنية أو واضحة بناء على علاقة الأهمية والاستعجال. فالمسيرون الجيدون معتادون على هذه المفاهيم وعلى ترتيب المهام الواجب تنفيذها وفق دفتر علاقة الأهمية / الاستعجال. وعلى سبيل المثال نجد على مستوى الخيارات الاقتصادية الكلية نفس المعطيات.

لقد أعطت الصين الأولوية للتنمية البشرية في استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية، سواء من حيث الأهمية أو الاستعجال. ويتوقع المحللون أنه في ظرف عشرين إلى ثلاثين سنة سيكون للصين عشرة جامعات مصنفة من بين أحسن ثلاثين جامعة في العالم. فالصين تخصص حاليا 2 بالمائة على الأقل من الناتج الداخلي الخام من أجل تحسين النوعية (خارج جوانب نوعية) البحث العلمي والتربية. ففي الثمانينات استثمر البلد بكثافة في تحديث نظامه التربوي والمهني وأعطى الأولوية للتنمية البشرية في استراتيجيته للتحديث الاقتصادي، وها هو اليوم يحصد الثمار. لقد أوفت الصين بالشرط الأول المشار إليه أعلاه، كما هو الشأن بالنسبة لكوريا الجنوبية وماليزيا وسينغفورة وغيرها. ويتعلق المبدأ الثاني بالفصل بين الأدوار. لقد أدركت البلدان الناجحة كيف تفصل القرارات السياسية عن التقنية منها. يقوم كبار صناع القرار بتحديد الأهداف السياسية في شكل معدلات النمو المنشودة، الاستقلال الغذائي، التوازن الجهوي، السياسات الاجتماعية ومجموعة أخرى من الأهداف ذات الأولوية. إنها على سبيل المثال،

القرارات التي يتخذها أعضاء اللجنة المركزية للجزب الشيوعي الصيني، لتتولى لجنة التخطيط الصينية لاحقا تصميم القرارات التقنية مع قليل من التدخل السياسي في طرق البرمجة والتنفيذ. وعندما يتم تسييس القرارات التقنية لا يمكن للنظام إلا أن يصاب بالإنقباض. إن تجنيد الموارد من أجل تقليص البطالة قرار سياسي، وتوزيع هذه الموارد من أجل الحصول على أكبر قدر من الفعالية هو قرار تقني. فالقرار الأول يجب أن يتخذ من طرف السلطة القائمة والثاني من طرف الخبراء بالتشاور مع المواطنين. وعندما يتم اتخاذ هذا النوع من القرارين من طرف السياسيين سيسفر عن الفوضى. تحتمل هذه الملاحظة الكثير من التفسيرات لحالة الفشل والنجاح في عمليات الانتقال والتنمية. فلا وجود بطبيعة الحال لحدود فاصلة بين الاثنين، فالحدود الفاصلة منها تستدعي الاتصال المكثف فقط، لكنه من الحكمة الفصل بين هذين النوعين من النشاط كمبدأ.

إنه لمن المتعارف عليه جدا، أن التنظيم السيء للمؤسسة من شأنه العمل على انحراف استراتيجية كاملة صممت بفعالية. وينسحب نفس هذا المبدأ على هيكلة الدول. إن هيكل تنظيمي سيء التصميم يؤدي لا محالة إلى اختلالات خطيرة يمكن أن تقلب القرارات السياسية الأكثر حكمة وتصميما رأسا على عقب. وعلى سبيل المثال، ماهية وطبيعة الهيئات التي تقوم بالتدقيق ؟ وتلك الهيئات التي تقوم بالتوفيق بين القرارات القطاعية وطرق سير الدولة على مختلف المستويات ؟. إن تطبيق مبادىء الحكم الراشد داخل جميع هيئات الدولة مهما كان مستواها في السلم التصاعدي، معطى لا مفر منه في معادلة التنمية. فكثيرا ما نميل خطأ إلى اعتبار المؤسسات الاقتصادية بمثابة الناقل الوحيد للفعالية الشاملة. غير أن الهيئات الإدارية هي الأخرى هامة، إن لم تكن أكثر من طريقة تسيير القطاع المنتج. ففي كثير من الأحيان ينتج علم الاجتماع السياسي تطوره أو تخلفه. إن أغلبية المدارس الاقتصادية (بإستثناء الليبرالية الخالصة منها والمتشددة) وبدون الادعاء بالإجماع، تتفق إجمالا على السياسات التي تنتج

النمو والتنمية. وبطبيعة الحال يجب معرفة كيفية تعديل المبادىء القاعدية وفقا للحقائق الملموسة لكل بلد، وإجمالا هناك الخطوط العريضة للمخططات التي تنجح، فلم نقدم في هذا العرض سوى عينة من المبادىء الموجودة من بين أهمها والأكثر تجاهلا في الميدان.

وتجدر الملاحظة إلى أن تحليل هذه المعالم، يفسر لنا لماذا بالرغم من الموارد الكبيرة التي نتوفر عليها والتي تم ضخ جزء منها في الاقتصاد لانزال جد بعيدين عن التحكم في التنمية.

- **تنظيم الدولة والتنمية**

اهتمت نظريات التنمية الاقتصادية بالتحليل المستفيض للعديد من أوجه الظاهرة. وجرى تركيز التحليل على تخصيص الموارد الطبيعية، رأس المال، التمويلات، السياسات الاقتصادية وروح المؤسسة. ففي ميدان التنظيم لدينا دروسا ممتازة نستخلصها من الكمياء. وبالفعل فإن نفس التركيبات المنظّمة بطريقة مختلفة تعطي نتائج جد متباينة. ولنأخذ مثالا صارخا. يتكون الفحم والماس من نفس الذرات : الكاربون وتنتظم عناصره بشكل مختلف ضمن هذه المواد، بينما نجد ذرات الكاربون والفحم متناثرة ومتباعدة الواحدة عن الأخرى وغير متضامنة، في حين نجد ذرات كاربونات الماس جد متراصة ومتلاحمة وتتدعم بصورة متبادلة ويصنع تنظيم الجزئيات الداخلية فيها كامل الاختلاف. هذه الدروس معروفة جدا من طرف الخبراء في التنظيم. ولفترة طويلة تصنع طريقة تنظيم وتسيير مؤسسة ما هذا الإختلاف. ومن ثم، فإذا كانت مهيكلة ومسيرة بطريقة عقلانية نحصل على مؤسسة من الدرجة العالمية، بينما يؤدي إهمال المبادىء القاعدية إلى الحصول على مؤسسة تحتضر وعرضة لعمليات تطهير متتالية بدون أن تتحسن قيد أنملة أو تختفي.

وينسحب هذا الدرس أيضا على تنظيم الدول. ففي ميدان التسيير يعتبر الإله أفضل ديمقراطي، لأنه يقوم بالتوزيع العادل للذكاء بين الشعوب. غير أن التنظيم وحكم الدول يصنعان كامل الاختلاف. عندما تكون لدينا دولة منظّمة بشكل جيد جدا، بها هيئات مسيرة بعقلانية من طرف أحسن الكفاءات، سنكون بصدد التحول إلى تنين اقتصادي. وعندما تكون هيئات الدولة مفككة، تسيّر بالحدس أكثر وبدون مسار للذكاء والانسجام، سنكون عندئذ بصدد دولة غير فعالة ومفككة الأوصال بدلا من أن تكون منتجة للثروات تتحول الى مستهلكة لها. إنها صورة الفحم والماس.

وسنذكر على مستوى الدول حالتي كوريا الجنوبية وزيمبابوي، حيث توجد بين هذين النقيضين عدة درجات من الفعالية في الدول وفقا لطريقة التنظيم والحكم فيها. وسنتطرق بصورة موجزة للموضوع المركزي لتنظيم الدول. وسنقتصر على عرض المواضيع الرئيسية نظرا لضخامة المحتوى بهذا الخصوص. ما هي طريقة التنظيم الفعالة للدول ؟ ماهو نمط التنظيم الأكثر ملاءمة للبلدان السائرة في طريق النمو وفي حالة انتقال ؟ إنه لمن النادر مناقشة هذه الأسئلة ذات الأهمية الكبيرة لدينا، نظرا لما لها من انعكاسات كبيرة حول فعالية السياسات الاقتصادية الكلية. وهكذا، يمكن لسياسات الإنعاش أن تنجح أو تفشل حسب طريقة تنظيم وتسيير الدولة. إن ضخ موارد في اقتصاد زيمبابوي ستكون له انعكاسات ضئيلة على الأمد القصير وبدون أثر مستدام، في حين تخلق نفس تلك الموارد التي تنفقها الدولة الكورية أثارا مضاعفة ومستدامة. فالبنسبة للبلد الأول سيكون إنفاق المال على تحسين تأهيل الموارد البشرية ونوعية الهيئات أكثر فعالية مما يجعل البلد قادرا على التكفل بالتنمية، الأمر الذي لم يتم تفهمه من طرف العديد من الاقتصاديين الجزائريين الذين ساندوا مخططات الإنعاش الدائعة الصيت. لقد وضعوا الفرضية الضمنية التي مفادها أن هيئاتنا ومؤسساتنا فعالة ولم يكن ينقصها غير الاعتمادات في حين أن فعاليتها هي التي تنقص في الواقع.

وكان يتعين بداية، استثمار الموارد لتحسين إنتاجيتها قبل أن تكرس لها الاعتمادات. فكل المؤشرات الاقتصادية الكلية تشير إلى نقائصها. ويشمل المبدأ الأول لتنظيم دولة ما الفصل بين السلطات السياسية والتقنية. فالنموذج الفعال هو جعل الدولة المزود والحامل للأهداف الاجتماعية الاقتصادية ولمسار الرقابة. وبعبارة أخرى، تقوم السلطة بتحديد الأهداف السياسية ومراقبة مسار التنفيذ، وتترك تصور الاستراتيجية وميكانيزمات تطبيقها (للتقنيين)، ويتعين على هؤلاء أن يعرفوا كيفية الاستفادة من ذكاء مجمل الشعب. ويمكن للسياسي أن يحدد الأهداف من نوع (نريد على المدى الطويل (على مدى 20 عاما) أن نصبح اقتصاد سوق ناشيء بفوارق اجتماعية أقل، وأن يرتفع الناتج الداخلي الخام في السنوات الخمسة المقبلة بـ 10 بالمائة في السنة وأن تنخفض نسبة البطالة بـ 2 بالمائة سنويا حتى تصل إلى أقل من 5 بالمائة، وبلوغ الصادرات خارج المحروقات 10 مليار دولار. نريد أن يشارك جميع المواطنين في مشروع التنمية وأن يتبنوه وكأنه مشروعهم وأن يتحقق مسار مراقبة نتائج المرحلة في كل سنة، في حين أن تصور تنظيم هيئات الدولة الذي يحقق هذه الأهداف هو عمل تقني. فمن الذي سيتولى هذه المهمة ؟ من يجب أن يتولى إنجاز هذه التصورات الاستراتيجية ووضع ميكانيزمات التنفيذ ؟ وبصورة عامة، لدينا ثلاثة متغيرات فعالة والرابعة عديمة التأثير على الإطلاق. وتتجه البلدان المتقدمة الآن نحو النظام الأنجلوساكوني، حيث تقوم هيئة جد مصغرة من الخبراء بتنسيق شبكة ثقيلة من الهيئات ونماذج المحاكاة. إنها حالة الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتولى (مجلس المستشارين الاقتصاديين) (the council of economic advisers) بتنسيق مساهمات العديد من هيئات الذكاء والتصور :

على غرار (brookings institutions american enterprise، rand corporation) ومخبر المحاكاة الكبير fbr-mit. ويعتبر برنامج الرئيس نقطة الانطلاقة لمخطط استراتيجي، في حين سيتولى هذا النسيج من الهيئات مع مستوى كبير من مشاركة الكيانات المكلفة بالتنفيذ تفصيل ميكانيزمات التنفيذ.

وتتجه فرنسا التي تتوفر تاريخيا على محافظة للتخطيط نحو هذا التصميم. لقد بلغت هذه البلدان درجة جد عالية من التنمية والانسجام المؤسساتي، ولم يبق لها خاصة غير القيام فقط بالتعديلات الطفيفة من أجل تحسين فعاليتها. فالأزمة العالمية بصدد إعادة النظر في هذا التصميم الذي أصبح أكثر فأكثر معيبا وباطلا والذي قد يستولي عليه العديد من الفاعلين لفائدتهم. لقد وضع اللوبي المالي الذي يقف وراء الأزمات المتواترة تحت وصايته العديد من المؤسسات العمومية من أجل جمركتها وابتزازها. وسيكون النظام فعالا بدون أخد هذه الهيئات كرهائن. سيقول لنا المستقبل ما إذا كان النظام ديمقراطيا وأن الشعوب ستنتصر في النهاية على اللوبيات وعلى ممثليها أو ما إذا كان الداء خطيرا وسيدمر الاقتصاد العالمي نفسه كلية. وها هي كوريا الجنوبية تملك تصورا على قدر كبير من الأهمية، حيث يلعب المعهد الكوري للتنمية الذي يضم أفضل الخبراء في جميع القطاعات دور الوسيط المحفز في تصور الاستراتيجية وميكانيزمات التنفيذ. لقد جرى استلهام هذا التصور من وزارة الصناعة والتجارة الدولية (miti) اليابانية. ويوجد في المعهد الكوري للتنمية أفضل الخبراء الوطنيين في جميع الميادين، حيث يتم إنجاز التصور والتنسيق من طرف مؤسسة واحدة بمستوى تشاور عال جدا. وقد أضيف إليه مؤخرا مهمة تكوين الإطارات العالية للدولة، الأمناء العامون والمدراء المركزيون الخ. لقد اختارت البلدان النامية وفي طور الانتقال دوما وزارة كبرى تضم زبدة الذكاء في البلد وفي جميع الميادين، وهي غالبا ما تتبع مباشرة للرئاسة أو الوزارة الأولى. وتهتم بالحوار الدائم مع المنظمات غير الحكومية، الوزارات، الخبراء والمواطنين من أجل تحويل البرنامج السياسي إلى استراتيجية وسياسات قطاعية. وتصبح الوزارات على الخصوص هيئات للتنفيذ بالرغم من ضرورة مساهمتها في القرار. يوجد هذا التصور على سبيل المثال في الفيتنام وفي تونس قبل الثورة. فقد اختارت البلدان في طور الانتقال هذا التصور لكون التحولات المؤسساتية التي تقوم بها أبعد من أن تنتهي، ويتعين إدماجها في مسار ديناميكي. ويرتبط المبدأ الثاني بآليات التشاور الدائمة. فالدولة القوية

هي تلك التي تكون دائما في الاستماع إلى الأطراف المعنية : النقابات، أرباب العمل، المنظمات غير الحكومية، مراكز الذكاء والمواطنين العاديين. فالتدفق الدائم للمعلومات يفضي إلى التكييف المستمر من أجل الإبقاء على النظام في حالة انسجام وتحسين متواتر. كما تسمح التصورات الثلاث المشار إليها أعلاه بالإبقاء على انسجام النظام وتزيد من فعاليته.

ويرتبط المبدأ الثالث بالتحسين الدائم. فالاستراتيجية لا تساوي شيئا مقارنة بنوعية الرجال والنساء الذين يشرفون على تطبيقها. إنه لمن المستحيل ربح معركة العولمة بفيلق من الموظفين الفاقدين للحوافز وغير المؤهلين ويتقاضون أجورا زهيدة ومسيرين بطريقة معيبة. فكل إنعاش اقتصادي كلي سيتعرض للأذى من طرف هذا الجيش الإداري الذي يلعب ضد معسكره، عندما تكون الشروط الضرورية لازدهاره وفعاليته غير موجودة.

هناك تصور تنظيمي فشل هو الآخر بصورة نظامية تقريبا. ويكمن هذا التصور في التوفر على برنامج حكومي تقوم كل وزارة أو مجلس أعلى انطلاقا منه بتصور منفرد للإصلاح. وهكذا عهد باصلاح التربية إلى وزارة والمالية إلى أخرى، وذلك بسبب تفكير هرم الدولة في هذا النموذج بتلك الطريقة، ولعدم وجود هيئات خبراء للتنسيق والتصديق. لقد عهد بهذه الوظائف إلى موظفين مشتتين يفتقدون للتأهيل وبدون إمكانية للتصديق من طرف أدوات للأمثلة مثل المحاكاة وغيرها. فقد نتج عن ذلك توفر الدولة على عدة مخططات قطاعية تفتقد إلى الانسجام. وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية البلدان التي اختارت هذا التصور قد أضاعت انتقالها بصورة محزنة. لقد أنجب هذا الانتقال على الدوام الحماقة والبلاهة والرشوة وغياب الأخلاق والفعالية في جميع القطاعات وتثبيط عزائم شعب بكامله.

ويشمل المبدأ الرابع تسيير هيئات الدولة، إن اختيار تصور فعال ليس إلا بداية الانتقال من الفحم إلى الماس. وتبقى هناك الكثير من الشروط التي يجب توفرها : تأهيل الموارد البشرية، تحديث نظام المعلومات، إدخال آليات التسيير الإداري

في هيئاتنا، ترقية الكفاءات، تصور لوحة قيادة لمختلف الكيانات، خلق أدوات القيادة (المحاكاة) الخ. فنحن هنا أمام عينة أولية فقط. ويتعلق الأمر بكل بساطة بتنفيذ خطة تسيير عالية المستوى داخل هذه الهيئات.

ما هي الصلة الوثيقة لهذا العرض بالجزائر ؟ لقد كان من الفائدة التي لا يمكن تصورها. فمنذ أكثر من 25 سنة قمت بتشخيص حالة عشرات المؤسسات والهيئات، وأشرفت على العديد من أطروحات دكتوراه الدولة التي وصلت إلى نفس الخلاصة، والتي مفادها أن النموذج الجزائري للتنظيم هو أقرب بكثير إلى التصور الفاشل. ففي كتاب بعنوان (أزمة الاقتصاد الجزائري) خلصت في تحاليلي إلى القول (أن الجزائر بلد منظّم بطريقة لكي يبقى متخلفا). فالطريقة التي يتم بها تنظيم مسارات اتخاذ القرار، تدفق المعلومات، خيارات ونماذج التأهيل البشري، وكذلك مجمل المسار التسييري لهيئات الدولة، تسمح لنا بالتأكيد بكثير من اليقين، أننا لا يمكن إلا أن ننتهي إلى الانحرافات وحتى في حالة وجود برنامج حكومي فعال. لقد خلقنا في أسفل الهرم التسلسلي للدولة جيشا كاملا من الهيئات تجعله ينحرف لا محالة، نظرا للتداخل الكبير بين القرارات السياسية والتقنية. قالعقلانية في التسيير شبه غائبة. ويبقى هناك عمل جبار يتعين القيام به من أجل الحصول على دولة قوية وفعالة.

لقد فهم الاقتصادي الشهير شومبيتر، بشكل جيد، العلاقة بين فعالية الدولة وفعالية الإنعاش الاقتصادي، غير أن درسه قد تم تجاهله لفائدة سياسة التسهيلات. وكخلاصة يجب علينا أن ننظم أنفسنا بشكل آخر، ويجب أن تكون الدولة أقل مركزية وخاصة توزيع الأدوار المحددة بوضوح، على أن تقوم السلطة السياسية بتحديد الأهداف، وتقوم هيئة مختصة بلعب دور الوسيط من أجل جمع الأفكار والتظلمات وتصور السياسات القطاعية. لقد أصبحت الوزارات التي يعتبر إسهامها حاسما في مسار إتخاذ القرار مجرد هيئات للتنفيذ. غير أن هيئة ذكية تعتمد على الذكاء وقدرات جميع المواطنين، تشكل هيكلا للتشاور الدائم بين جميع

الفاعلين من أجل إنتاج تصور يتعرف السكان من خلاله على أنفسهم وينخرطون فيه، سيكون موضع فخر واعتزاز وحافز كبير لهم من أجل السير إلى الأمام معا.

- **مرافعة من أجل هيئة استراتيجية**

يبرز تشخيص تنظيم الدولة بعض مؤهلات النجاح وبصورة خاصة العديد من النقائض. فلا يمكن أن نسمح لإنفسنا بالاسترسال أكثر خارج العناصر التأسيسية للمعاينة. وتجدر الملاحظة هنا إلى وجود نقطتي ضعف كبيرتين يتعين التعامل معهما تحت طائلة الاستمرار في العمل بخطورة دون الطاقات الكامنة. وتتعلق نقطة الضعف الأولى بالتمركز الشديد، لكون ديناميكية التطور الحديث تقوم على تفاعل ثلاثة مستويات : المحلي، الجهوي، والوطني، السبب في وجود مخططات للتنمية على الأصعدة الثلاث. تقوم أغلبية البلدان بتصور وتنفيذ مخططات على هذه المستويات الثلاث. بولونيا بلد متوسط اللامركزية، اختيار الصين لتنمية أكثر لا مركزية وها هي أكثر من 50 بالمائة من صادراتها متأت من المؤسسات المحلية. لقد اكتشفت البلدان المتقدمة مبكرا قيم اللامركزية وتحصل الأمم التي تطبقها (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، البلدان الإسكندنافية) في المتوسط على 1.5 بالمائة من النمو اكثر من البلدان التي تعتمد المركزية. إنه لمن الوهم محاولة القيام ببعث ديناميكية اقتصادية شديدة التمركز، لكون الاقتصاديات المحلية أو الجهوية لا تكتفي بتوزيع بعض الرسوم والأنشطة، فالأمر يتعلق بوضع وتنفيذ استراتيجية حقيقية للتنمية المحلية والجهوية وجعلها ممكنة التحقيق. وسنعود لاحقا إلى هذه المسألة. وتكمن نقطة الضعف الثانية على مستوى تصور وانسجام الاستراتيجية والسياسات القطاعية. لقد تمكنت البلدان المتقدمة بعد العديد من التجارب ونقل أفضل الممارسات، من هيكلة طرقها في التصور وتنفيذ ومراقبة مختلف البرامج والمخططات القطاعية. وفي بلادنا لعبت وزارة التخطيط هذا الدور خلال سنوات السبعينيات والثمانينات، فقد كانت مكلفة بإعداد مخططات جميع القطاعات وضمان الانسجام فيما

بينها. ونشير هنا إلى أننا كنا بعيدين عن الكمال في جميع الميادين، وكنا نقوم بالتخطيط من أجل إنجاز تنمية شديدة التمركز، الأمر الذي كان يستحيل بلوغه، لأننا كنا نحاول خلق مجتمع خيالي. فالطريق الذي تم إختياره كان غير سالك، غير أن تنظيم الدولة وفقا لمنطقها الخاص بها، كان منسجما بعض الشيء. فالبلد السائر في طريق النمو أو قيد الانتقال يحتاج إلى الدولة أكثر مما يحتاج اليها بلد متقدم. لقد عرفت البلدان المتقدمة كيف تسير الهيئات والآليات القادرة على إنتاج السياسات المنسقة بشكل غير متزامن. فقد كانت التحولات الواجب القيام بها هامشية ومجرد لجنة على مستوى هيئة عليا (الوزارة الأولى أو الرئاسة) كافية. ففي مرحلة التنمية أو الانتقال نكون في حاجة ماسة أكثر للدولة، الدولة النزيهة والفعالة أكثر، الاستراتيجية واللا مركزية، الأمر الذي يصعب الحصول عليه، مما يفسر العدد القليل من البلدان التي تلتحق بنادي البلدان الناشئة. ففي بلد سائر في طريق النمو أو في طور الانتقال يكون تحدي التحولات المؤسساتية كبيرا، ويستدعي تثوير طريقة سير مجمل الهيئات. ويجب أن تسير المدرسة والجامعة والمؤسسة والمستشفى والإدارة بطريقة مختلفة جذريا. فالمجتمع برمته يجب أن يتعرض لهندسة شاملة.

ويحتاج البلد إلى تجنيد كامل الذكاء والتصور من أجل إنجاح مثل هذا التحدي. وعليه إنه لمن الضروري خلق هيئة استراتيجية تلعب دور (المخ) يعود إليها تصور الاستراتيجية الوطنية، والعمل على انسجام السياسات القطاعية. يوجد مثل هذا النوع من الهيئات في جميع البلدان التي نجحت في عملية الانتقال. فمن الواضح أن وجودها لا يكفي لتحسين فعالية السياسات الإقتصادية فقط، بل هناك الكثير من المعايير التي يتعين توضيحها. إن مثل هذه الهيئة الاستراتيجية، تركيبتها وطريقة سيرها وقدرتها على إحداث ردود الفعل، وقبول السلطات العمومية وتفاعلها مع بقية الهيئات والمواطنين، عناصر تشكل عينة غير شاملة لشروط النجاح. فالمجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي الحالي لا يمكنه لعب هذا الدور، نظرا للدور المنوط به والمتمثل في التدقيق وتقييم السياسات العمومية

والقيام بمراقبة التسيير في المؤسسة. وسيكون من المفيد جدا من أجل القيام بخبرة ما بعد تصور وتنفيذ سياسات التنمية وتحديد النقائص واقتراح التوصيات الرامية إلى التحسين. وفي المقابل يمكن للمعهد الوطني للدراسات والاستراتيجية الشاملة بعد إعادة تنشيطه أن يلعب دور االهيئة الاستراتيجية (المخ) التي تنقصنا كثيرا. ويقوم المعهد الكوري للتنمية بتنفيذ هذه المهام. وكانت وزارة الصناعة والتجارة اليابانية تقوم بنفس االدور في بداية مسار تنمية اليابان. وتقوم لجنة التخطيط الصينية بالضبط بنفس المهام التي أشرنا اليها.

وتقوم كل دولة بالتنظيم من أجل إيجاد التوازن بين الأهداف السياسية والقرارات التقنية. كما أنه من حق وواجب السياسيين المنتخبين من طرف الشعب القيام بتنفيذ البرنامج السياسي الذي قاموا بتزكيته. كما تنطلق أيضا التوجيهات الاستراتيجية من الأهداف السياسية. ومن جهة أخرى، يقوم السياسيون بصورة دورية بمراقبة إنجاز المخطط ويتوّلون رفقة مساعديهم القيام بالتعديلات الضرورية. فما هي بداية تشكيلة هذه الهيئة الاستراتيجية ؟ مبدئيا، تحتضن أفضل الذكاء المتعدد الاختصاصات في البلاد. نجد فيها أحسن علماء الاجتماع والتكنولوجيا والقانون والاقتصاد إلخ، فهؤلاء الأشخاص يتحكمون ليس فقط في ميادين نشاطهم بل يمتلكون أيضا خبرة ميدانية تسمح لهم بإجراء تشخيص ووضع مخططات عمل في ميدانهم. كما يمكن اللجوء في مساعدتهم للشتات الجزائري في الخارج. فمن خلال هذه الهيئة يمكننا الاستفادة أكثر من المعرفة لدى مهاجرينا في الشتات.

ما هو دور هذه الهيئة الاستراتيجية ؟ يمكننا تحديد أنشطتها الرئيسية في :

1. تحديث المعلومات حول ما هو معروف علميا وحول أفضل الممارسات التي تقف وراء تحوّل بلدان ريفية إلى قوى صناعية صاعدة.
2. التموقع كهيئة للتشاور الدائم بين الأطراف المعنية بمسار التنمية المستدامة : أرباب العمل، النقابات، المنظمات غير الحكومية، الوزارات،

مخابر البحث، الأحزاب السياسية والمواطنين الخ. تجدر الملاحظة أن خلق مركز للتشاور الدائم كان مطلبا ملحا ولا يزال من طرف رجال الأعمال.

3. تصور الاستراتيجيات والسياسات القطاعية وكيفيات التنفيذ، بناء على طلب السلطات العليا ووفقا للتوجيهات المتلقاة، الأمر الذي يضاعف من ضرورة حوار مستمر مع جميع الأطراف المعنية.

4. تصور نموذج (محاكاة) قصد تقييم ولو تقريبي لتكاليف وفوائد مختلف القرارات العمومية. ويبقى هناك القيام بعمل ضخم في ميدان تأهيل نظام الإحصاء والمعطيات المتوفرة وذلك قصد الوصول إلى نموذج محاكاة فعال، يبقى ضرورة ملحة من أجل تحسين نوعية السياسات العمومية. فالجزائر لديها خبراء في الاقتصاد الرياضي يملكون القدرة على وضع هذا النظام. وعلى سبيل المثال، لو كنا نتوفر على مثل هذا النظام، فإن محاكاة قرار تطهير جميع المؤسسات العمومية كان سيشعل جميع الإشارات باللون الأحمر ولكنّا عرفنا الانعكاسات الكارثية قبل ظهورها في الميدان. ربما ستغير السلطات العمومية موقفها ؟

غير أنه وفي غياب نموذج محاكاة فعال، يتموقع كل واحد كخبير اقتصادي في جميع المسائل المرتبطة بالسياسات العمومية.

وهكذا، يدافع كل واحد عن مصالحه أو موقفه الإيديولوجي بدلا من تشجيع تنمية البلد. إن نموذج محاكاة ليس ترياقا ولا أداة لحل جميع المشاكل، غير أن وجوده يساهم كثيرا في تسهيل تحسين مسار اتخاذ القرار وتجنيب الوقوع في الأخطاء الكبيرة في السياسات الإقتصادية. إن أكبر نموذج محاكاة في العالم هو وزارة الصناعة والتجارة الدولية اليابانية وfbr، وعلى الرغم من عدم توقعه قدوم أزمة الرهن العقاري، غير أنه جنّب الوقوع في العديد من الأخطاء في السياسات الاقتصادية.

5. ضمان إنسجام السياسات القطاعية : وبالفعل، عندما تتولى مؤسسة واحدة إعداد سياسات جميع القطاعات، يكون الخطر ضئيلا في حدوث تناقضات بين القطاعات. ويتم من جهة أخرى تصميم التنظيم الداخلي لهذه الهيئة، لتفادي تعارض البرامج ويتم لذاك تشكيل لجان عرضية في حال هيمنة قطاعية في مسألة معينة.

6. تنسيق الإصلاحات : الوصول إلى صيغة جاهزة لمسار التحولات المؤسساتية. وهنا يتعين علينا أن لا ننسى أن الأمر يتعلق بتعديل مجمل عناصر النظام والبدء بالأولويات : التنمية البشرية، نظام المعلومات، إعادة تنظيم الدولة، التسيير الفعال وغير ذلك. فلن تتولى هذه الهيئة تصوّر كل شيء انطلاقا من العدم، إذ يمكن لأفضل ممارسات البلدان التي نجحت أن تساعدها كثيرا.

7. اقتراح وتصوّر تعديلات في السياسات القطاعية عندما تلاحظ السلطات العمومية وجود حالات قصور وحتى من طرف الهيئة المكلفة بتدقيق مخططات العمل على غرار (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي).

فمن الأمور الحيوية إعادة النظر في تنظيم الدولة. لقد توصلت النماذج النظرية والتجارب العملية جميعها إلى نفس الخلاصات : حاجة بلد في طور الانتقال أو التنمية إلى هيئة للتفكير (المخ) تتولى تصوّر ومواء مة مختلف السياسات القطاعية والتأكد من مدى تعايشها مع الاستراتيجية، ذلك لا ينقص شيئا من أهمية وسمعة الطبقة السياسية، بل على العكس ينزع لها شوكة من الرجل ويساعدها لكي تكون فعالة في إدارة التنمية بطريقة منسجمة.

• أية استراتيجية للتنمية تصلح لبلادنا ؟

يعتقد الكثير من كبار مسؤولينا في عدم ملاءمة الاستراتيجية، بل يعتبرون أن اتخاذ قرارت حكيمة من يوم لآخر من شأنه أن يؤدي إلى تحسين السياسة

الاقتصادية والاجتماعية للبلد. لقد كانت سنوات السبعينات قابلة للنقد في العديد من الجوانب، غير أن صناع القرار كانوا يملكون نظرة استراتيجية عن البلد، ومنذ ذلك عرف البلد عمليات موائمة من يوم لآخر وفقا لمتطلبات اللحظة، وهي عملية مضرة على أكثر من صعيد. وأكثر من ذلك، كانت لنا مخططات استثمار متعددة السنوات يفترض فيها تحقيق النمو الداخلي ولو بنتائج محدودة على الأقل.

وقد تكون القراءة السيئة لما يجري في البلدان الصناعية قد أثرت على تجربتنا. فالولايات المتحدة، فرنسا وألمانيا لا يعلنون رسميا عن (استراتيجية) لفترة طويلة جدا. فهناك، آفاق الانتخابات هي من تحدد مدة التوقعات والأعمال الاستباقية. وعليه سنرتكب وقاحتين عندما نفكر على هذا النحو. فقادة الأحزاب الكبرى في هذه البلدان يعتمدون على مراكز البحوث (THINK TANK) وعلى سبيل المثال تيرانوفا بالنسبة للحزب الاشتراكي الذي يقوم بأعمال جبارة من أجل تحليل السياق والبدائل وتوضيح مسالك العمل. وقليلا ما يتم الكشف عن دور التحليل الاستراتيجي للجمهور العريض، ما عدا القيام بشرح الخيارات التي يتم التوصل إليها. ففي هذه البلدان، هناك هيئة تعتمد على العديد من شبكات البحث العلمي والاستشراف أي ما يسمى (بالتينك تانك) أي مراكز الأبحاث وغيرها. وهناك يتم تحويل المواد المنتجة من طرف عدد كبير من الهيئات إلى تحاليل وتوصيات موجهة لصناع القرار. وفي المقام الثاني، نحن بلد في طور الانتقال، لم نبلغ بعد نقطة اللاعودة، وفي طور التنمية ونسيجه المؤسساتي مدعو للتحول بصورة جذرية من نظام بيروقراطي إلى نموذج خبير. فالفرق كبير. فالنظام البيروقراطي مصمم لكي يسير في دائرة مغلقة ولفائدة من يعينون الموظفين وعلى حساب من يخلقون الثروة والوظائف، نظام يشل المبادرة ويجمد جميع القطاعات. وتقوم القرارات المتخذة من طرف نظام إداري خبير بتشجيع المبادرات وتسمح بالتنمية المنسجمة لجميع القطاعات الاقتصادية

والاجتماعية. فالاستراتيجية هي بداية تنفيذ (حلم) على قدر كبير من الطموح لا يمكن تجاوزه، لكي نصبح في مرتبة اقتصاد بلدان جنوب شرق آسيا. فلكل من كوريا الجنوبية، ماليزيا، البرازيل وأندونيسيا نظرة مشتركة على المدى الطويل، كون الأمر يتعلق بهذه الاستراتيجية. وتعني هذه الأخيرة أن نطلب من إنسان متبصر أن تكون له (استراتيجية) أي أن يحلم الآن بما سيقوم به في المستقبل. مثل أن نطلب من طفل أن يبدأ بالتفكير في مهنته المستقبلية وفقا لقدراته ولحوافزه الذاتية، والطلب من مؤسسة إعداد مخططها الاستراتيجي وتوزيعه على مجمل أعضائها بهدف إنجازه. فإذا كان هناك إنسان وقضية صغيرة يستغرقان الكثير من الوقت لكي يحققان النجاح، فماذا عن بلد يتعين عليه بالضرورة الاتفاق على مسار طويل ومعقد للتنمية ؟

لا محالة، هناك الكثير من المرونة يتعين إدخالها على مثل هذه النظرة وقبل ذلك يجب تطويرها. فمنذ أكثر من عقدين من الزمن، طالب الخبراء والمحللون الجزائريون بتصور وتوزيع نظرة على المدى الطويل حول عما سيكون عليه بلدنا.

لقد شعر رجال الأعمال بضرورة ذلك، ولم تنكر السلطات العمومية رسميا أهمية مثل هذا المسعى، غير أن الضرورات العديدة الملحة، التسيير اليومي المتبخر والراحة المالية النسبية يؤجلان أحيانا إلى ما لا نهاية نشاطا معينا. وبدت هذه النظرة غامضة للعديد من صناع القرار. ومع ذلك، سنواجه في ظرف سنوات ربما عشرة أو أكثر المزيد من التحديات الأكثر تعقيدا والأكثر غموضا وخطورة منذ استقلالنا. هذه هي بعض العينات من التهديدات التي يمكن أن تزيد من هشاشتنا، إذا لم يتم تصور وتنفيذ استراتيجية مواجهة في أقرب وقت ممكن.

1. تصبح الأزمة العالمية أكثر اتساعا وأكثر تواترا عما كانت عليه في الماضي.

2. سنتجاوز عتبة الـ 50 مليون نسمة وبالتالي يجب خلق أكثر من 10 ملايين وظيفة في ظرف 20 سنة من أجل تثبيث البطالة.

3. لم يسبق وأن عرف سوق الطاقة العالمي مثل هذا الغموض : يمكننا تخفيض الكميات المصدرة إلى النصف من أجل تلبية الطلب الوطني عندما تنخفض الأسعار ب 60 بالمائة (السيناريو الأكثر تشاؤما).

4. ينتظر المواطنون من الدولة تسوية جميع مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي تنخفض فيه الإنتاجية الإجمالية للعوامل. لقد قمنا بصورة طوعية بوضع سيناريو أسود، الوضعية الأكثر سوادا، كون استراتيجية جيدة تكمن في استباق الحالات السيئة من إجهاضها وتقليص الأكثر سلبية.

5. ليس في نيتنا على الإطلاق تقديم درس في استراتيجية المؤسسة ولا حتى في تنمية الأمم. فالكتابات حول هذين الموضوعين كثيرة. وفي المقابل، فإن تطبيق بعض المبادىء الاستراتيجية على السياق الخاص لبلادنا أمر يفرض نفسه.

6. ففي المقام الأول، لم نقم بعد بخلق الهيئة (المخ) التي تتوفر على كفاءات ووسائل وسلطات للتشاور والتصور الضروري لمثل هذا المسعى. وتكمن المرحلة الأولى لهذا المسعى في تعريف الأولويات السياسية الكبرى التي ستقود قرارات التصور والتنفيذ. ويمكننا ذكر البعض منها. الرغبة في بناء اقتصاد سوق اجتماعي يكرس اقتصاد منتج وفعال ومتنوع خارج المحروقات خلال العشرية المقبلة. التطلع لكي تصبح الجزائر بلدا ناشئا في غضون 2025 وأمة متطورة في 2050. استهداف السياسات العمومية تحقيق التوازن الجهوي وتثمين جميع القدرات قدر الإمكان. تفوق الخيارات السياسية على القرارات التقنية. تحدد الطبقة السياسية التوجيهات العامة وتراقب النتائج عبر مختلف الهيئات. ففي العديد من النقاشات الوطنية، كثيرا ما قفز هذا السؤال إلى الواجهة الأولى : ما هي القطاعات التي يجب تطويرها ؟

هناك ملاحظتان جوهريتان تفرضان نفسهيما وتتعلق الأولى بما إذا كانت الشروط المسبقة (أعلاه) لم تلب، فإن أي اختيار للأنشطة سينتهي إلى الفشل مثلما هو شأن التنمية عبر الهياكل القاعدية، فلاوجود لبلد تطور بموارد بشرية منقوصة التأهيل. وفي المقام الثاني، تخلق العديد من البلدان هذه الشروط للتنمية وتحسين مناخ الأعمال وتترك للمقاولين حرية اختيار القطاعات التي ستكون أكثر تنافسية. وتكمن طريقة التصرف هذه في تحرير المبادرات التي تعقبها الديناميكية والتنمية لاحقا. وفي المقابل، تفضل بعض البلدان تصور سياسات اقتصادية تعيّن القطاعات المستهدفة بالتطور. وبالنسبة لبلدنا، فإن مسعى مماثل يحظى بقبول أوسع، ويمكنه أن يحقق الغرض منه في حال تلبية الشروط المشار اليها أعلاه مسبقا. وعليه يتعين البدء عندئذ بالنظر لميزان المدفوعات، والبت في الأنشطة التي ازدهرت والتي يمكن لأجلها توجيه استثمارات تعويضية : القمح، الحليب، الأدوية، والخدمات (البناء). وفي المقام الثاني، تلك الأنشطة التي يسمح لنا الاستغلال العقلاني لمخصصاتها الطبيعية بإستعادة حصة لا يستهان بها من الأسواق العالمية : البواكير، الفلاحة البيولوجية، السياحة، الأنشطة المنجمية الخ.

وفي ميدان الطاقة، يتعين أن نتوفر على تشكيلة متنوعة تضم الطاقات الجديدة والغاز الصخري (إذا ما ثبث عدم إضراره بالبيئة في مواقعه) بيد أن هناك العديد من الأنشطة يمكن تعيينها من طرف الهيئة الاستراتيجية (المخ) التي تنقصنا كثيرا. وعليه يجب ترك القطاعات الاقتصادية العمومية الفعالة والخاصة القيام بحساباتها الاقتصادية، والإستثمار في أنشطة غير متوقعة من طرف الموظفين. فلا يجب إغلاق اللعب. فالأعوان الاقتصاديون يقومون بالحساب أفضل من الموظفين ويمكنهم تعيين الأنشطة حيث يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تعيد ترتيب المؤسسات القديمة. ففي سنوات مضت كان يستحيل إنتاج الزجاج في الجزائر وبيعه في أوروبا. وها هي سيفيتال تقوم به الآن على إثر تحسينات تكنولوجية،

وعندئذ سنصبح تنافسيين أكثر في ميادين كانت مغلقة علينا. ويملك مسيرو المؤسسات كفاءة أكثر من الموظفين للقيام باختيار الأنشطة. غير أن وجود توليفة للممارستين في العديد من الحالات يمكن اعتمادها في بلادنا. وفي المقام الثالث، يجب تشجيع صناعات المستقبل : النانو تكنولوجي، تكنولوجيا الإعلام والإتصال، الصناعات الخضراء والطاقات المتجددة إلخ.

يجب أن تكون هناك جرعة قوية من الإرادة السياسية من أجل وضع تنظيم مؤسساتي وآليات كفيلة بتصور وتنفيذ استراتيجية متشاور عليها منسجمة ومفتوحة. إنه بهذا الثمن وحده يمكن لبلد بمستوى تسيير رديء أن يصبح متوسطا ثم ناشئا وفي الأخير متطورا.

• تنمية الموارد البشرية في الجزائر : تكاليف عدم الفعالية

قليلة هي المواضيع التي تحقق حولها الإجماع كتلك التي تتناول دور وأهمية التنمية البشرية في (الحالات الناجحة) للمؤسسات والبلدان المتطورة والناشئة. ويكمن القاسم المشترك للنجاحات في توظيف أفضل العناصر وتطويرها بلا توقف والإبقاء عليها في حالة تحفز عالية والاستخدام العقلاني لقوتها في العمل وخاصة ذكاءها. فالعاملان الرئيسيان لنجاح وتفوق الشركات والأمم هما الذكاء الإنساني والمعلومات. يعالج هذا الجزء الجوانب الكمية والنوعية للتنمية البشرية في الجزائر. ويظهر بقوة الأرقام أن الموارد الوطنية المخصصة للتنمية البشرية وكذا إدارتها النوعية بعيدة عن المستوى المطلوب.

ويفسر هذا الواقع في جزء كبير منه بضعف وركود الإنتاجية في بلادنا.

فإذا لم يتم إدخال تعديلات في العمق وبسرعة، سيكون مصير السياسات الاقتصادية الكلية التي تستهدف العرض هي الأخرى الفشل، بدون الحديث عن سياسات الطلب التي لم تسفر عنها نتائج إطلاقا في البلدان السائرة في طريق

النمو. وعليه يجب علينا وضع أولويات حقيقية : التنمية البشرية، التحديث التكنولوجي والتسييري وكذا تمويل اقتصاد منتج وفعال ومتنوع.

ويسمح إعادة بيع تجهيزات مؤسسة (عمارات، براءات، مصانع الخ) بمفرده بالحصول تقريبا على قيمة تقل تسعة مرات عن قيمة رسملتها في البورصة (قيمة المؤسسة في البورصة) ويشكل الفرق خاصة قيمة مواردها البشرية. ويمكننا أيضا العودة إلى الدراسات التجربية من أجل تقييم قيمة المستخدمين الأكفاء والمحفزين. وتظهر الدراسات الاقتصادية أنه ضمن نفس مؤسسات بلد ما فإن حجم اليد العاملة المستخدمة في شكل رأسمال يفسر تقريبا حوالي 60 بالمائة من الإنتاج، وعندما نقوم بالمقارنة بين البلدان فإن هذه النسبة تنخفض إلى 40 بالمائة، ما يعني أن 40 إلى 60 بالمائة من إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاديات الحالية لا يعود مرده إلى كمية رأس المال والعمل المدمج (وظيفة الإنتاج الشهيرة). فالعاملان المقدمان معا لشرح هذه البقايا هما نوعية الموارد البشرية وطرق التسيير المستعملة. ولدينا هنا مدخل هام يفسر سبب تموقع نسبة استخدام الطاقات الموجودة خارج المحروقات منذ بداية السبعينات إلى غاية اليوم بين 45 و55 بالمائة. فبإمكان الخاصيات الأساسية لتسيير الموارد البشرية أن تنير لنا الطريق حول الفوارق في الأداء مقارنة مع بلدان أكثر فقرا منا في الموارد الطبيعية.

ففي 1964 كان الناتج الداخلي الخام للجزائر يعادل ناتج كوريا الجنوبية. وفي 2011 قارب 175 مليار دولار في حين بلغ ناتج كوريا الجنوبية 1100 مليار دولار. ففي الفترات العادية تقترب نسبة استخدام الطاقات 95 بالمائة في كوريا الجنوبية، في حين تشير التحاليل الاقتصادية الجزئية والكلية في الجزائر إلى ثلاثة خرافات يتعين بالضرورة إعادة النظر فيها وإحتواؤها وتجاوزها، وذلك لكي نطمح إلى الوصول إلى تحسينات جوهرية. وتكمن الخرافة الأولى في القول أن الجزائر بلد ينفق كميا الكثير من أجل تنمية الموارد البشرية، وتدّعي الثانية قيامنا بتكوين موارد بشرية نوعية بدليل وجود العديد ممن نجحوا في الخارج، وتقول الثالثة

بخسارة كل شيء لأن إعادة التأهيل البشري يستدعي عقود من الزمن أوأكثر من قرن. وعن حجم النفقات لدينا إحصائيات اليونيسكو وعدد من الهيئات الدولية مفادها أن فرنسا والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ينفقون أكثر من 6 بالمائة من الناتج الداخلي الخام على مختلف قطاعات التعليم واذا ما أضفنا النفقات الخاصة فإننا نصل بسهولة إلى 8 بالمائة، في حين تكرس الجزائر 5 .4 بالمائة من ناتجها الداخلي الخام للتعليم. وهكذا تنفق هذه البلدان 15 مرة على الأقل أكثر منا على كل تلميذ أو طالب بالقيمة الحقيقية. وتبتلع الأجور جزءا من الفارق، في حين يستثمر الباقي في التكنولوجيا والهندسة البيداغوجية الخ. إنه ليتعين علينا بذل جهود جبارة كما ونوعا لكي يتسنى لنا أن نكون بلدا ناشئا. وتستثمر مؤسسات البلدان المتقدمة اكثر من 2 .9 بالمائة من كتلة الأجور على مختلف برامج التكوين والرسكلة وغيرها. لقد بلغت كوريا الجنوبية اكثر من 5 .3 بالمائة من كتلة الأجور في حين لانزال نحن عند 0.4 بالمائة. لهذا فا لمقارنة مع البلدان الناشئة مؤثرة وصارخة.

فالخرافة التي يتقاسمها أغلبية الجزائريين والتي مفادها أن نفقاتنا على التربية كافية، ليست في الواقع إلا خداعا بصريا.

فالمزحة التي تكمن في التصريح بكون مستوى النوعية عندنا ملحوظا هي الأخرى مزحة يجب أن تسحب من التداول. فأثناء مختلف الدراسات التي أجريت لدى الشركات الدولية المتواجدة لدينا والتي قامت بدراسة بيئة الأعمال من أجل الإقامة، تبين أن العامل الأكثر إثارة كمنفر للقدوم إلى الجزائر هو نوعية الموارد البشرية (مدراء، محاسبين ومهندسين وخاصة التقنيين والعمال المختصين).

فالذين ينجحون في الخارج هم أقلية تتلقى تكوينها في الغالب خارج المؤسسات التربوية الرسمية، ولن يصبحوا تنافسيين في الخارج إلا بعد عمليات رسكلة شاقة. وفي مقام آخر، تعتبر إنتاجية العمل بمثابة مؤشر على نوعية الموارد البشرية. فالمردودية عن ساعة عمل هي 38 دولار في كوريا الجنوبية و20 في

المكسيك و32 في البرتغال و12 في تونس و2 .6 في الجزائر. إنها حقيقة حال خرافة الموارد البشرية المكونة في الجزائر. وتكمن الخرافة الثالثة القائلة أن كل شيء ضاع وأنه يلزمنا ربما قرون من أجل إعادة بناء كل شيء، وهذا لا ينسحب على حالتنا. لقد قدمت لنا بولونيا، الصين، وبلدان أخرى درسا جيدا في هذا الميدان.

لقد قاموا بصورة عملية تقريبا برسكلة جميع الموارد البشرية العاملة في ظرف عدة سنوات، علاوة على التحديث السريع والعميق لأنظمتهم التعليمية من أجل تكفل أفضل بالأجيال الصاعدة. ولقد سار المشروعان بالتوازي وبفعالية كبيرة. إنه لمن الممكن القيام بإعادة إصلاح شامل لطرق تسيير هذا القطاع الاستراتيجي. وعليه، يجب أن تعتمد الهيئات العمومية والمؤسسات أساليب جديدة للتسيير. فلا شيء يفيدها في تأهيل عال لمواردها البشرية إذا تم ضخها في هيئات سيئة التسيير. سننتج عندئذ حالات من الحرمان ونزاعات بدلا من تحسين الأداء، ننفق قليلا وبطريقة سيئة في التأهيل البشري. فأداء مؤسساتنا وهيئاتنا غير ذات الطابع الربحي واضح للعيان وهو ما يفسر بعض التناقضات. فعندما ندرس عدد من مؤشرات التنمية البشرية مثل نسب التمدرس، عدد الأطباء بالنسبة لكل ساكن، استهلاك الكهرباء والغاز الخ، نجد أن أداءاتنا مقبولة. فمن الناحية الكمية فإن ترتيبنا ليس سيئا، لكن عندما يتعلق الأمر بالموارد البشرية نجد النوعية تتصدر الكمية. وعليه من الأفضل تكوين 10 مهندسين أكفاء يبتكرون ويخلقون الثروة والوظائف ويصدرون بدلا من 100 غير مؤهلين، يتحولون إلى حالات اجتماعية وعالة على البلد. وعليه يجب أن ندفع للمؤسسات من أجل تشغيلهم. ننفق قليلا ولكن الموارد الضيئلة يتقاسمها عدد كبير من المواطنين : فالنوعية محسوسة من الجميع. فنحن بصدد دفع ثمن باهظ مقابل عدم نوعية التنمية البشرية، إنها فاتورة فلكية. يجب أن يكون لدينا ناتج داخلي خام ب 1500 مليار دولار بالنظر لقدراتنا الاقتصادية. لقد قمنا بضخ 500 مليار دولار في الهياكل من أجل تحفيز الاقتصاد، غير أننا أسأنا استهداف الأولويات. لقد كان علينا لا محالة، القيام

بالاستدراك في ميدان الهياكل، غير أن الفرق كبير في ميدان الموارد البشرية. ومادام هذا الفرق قائما فلا يمكن لأية استراتيجية اقتصادية أن تسمح لنا بالإقلاع. سيكون لدينا دائما مضاعفا سلبيا.

لقد توصل الخبراء الصينيون بعد عملية حساب إلى أن كل دولار يضخ في اقتصادهم (مخطط الإنعاش)، ينتج 5 .3 دولار في الناتج الداخلي الخام. في حين نقوم نحن في السنوات الأخيرة بضخ 30 بالمائة سنويا من الناتج الداخلي الخام (خارج المحروقات) من أجل نسبة نمو في حدود 5 بالمائة. إننا لا نزال بعد بصدد اقتصاد لا يعرف كيف يحول الريع إلى ثروات وطنية مستدامة. فهناك بطبيعة الحال ظاهرة الاستيراد (leakage) ولكن هناك أيضا سوء تسيير الموارد وخاصة الموارد البشرية.

ففي الاقتصاد تسمح ظواهر الاستدراك بتسريع رائع للوتيرة. فقد تداركت كوريا الجنوبية في ظرف أربعين سنة أكثر من قرن من التأخر، ويبقى هذا ممكنا غير أن الشروط المسبقة كثيرة. إنه لمن الضروري والعاجل تصور مخطط مارشال لإعادة تأهيل مواردنا البشرية يكون موجها في اتجاهين : رسكلة مجمل المواطنين العاملين وتحديث الهندسة البيداغوجية، وذلك بهدف رفع معايير التكوين الطويل الأمد إلى المستوى العالمي. إن هذ ليس بالأمر البسيط كون جميع الأشياء الجدية ليست سهلة بتاتا. ويلزمنا هنا برنامج واسع للتشاور حول المسألة، وتزويد المختصين بالتوجيهات الاجتماعية السياسية من أجل القيام ببناء الأدوات والبرامج التقنية، وفقا لمشروع المجتمع المعتمد.

وعلينا أن نبدأ بالجامعة من أجل دورها المضاعف، وتطوير شراكتها وبرامجها وسياساتها للرسكلة وتنمية الكفاءات والهندسة البيداغوجية. ويحتاج التكوين المهني هو الآخر إلى استراتيجية تتماشى والحاجيات الحقيقية للاقتصاد الوطني. كما تحتاج التربية إلى إعادة النظر فيها : خلق أدوات تسييرها وتحديثها ورسكلاتها، كما يجب تحريض المؤسسات بقوة على تأهيل أفرادها.

وهناك الكثير من المظاهر التي تقع خلف هذه الاشكالية مثل المعطيات الجيوستراتيجية، ثقافة البلد، علم الاجتماع السياسي الخ. وبما أن مجمل هذه العناصر كل ملائم للتنمية، تبقى التنمية البشرية الشعاع الموجه والأكثر أهمية للمارسات العملية. فلا يمكننا إطلاقا الإلحاح بما فيه الكفاية حول هذا العامل، غير أنه لا شيء يفيد من البكاء على الماضي، بل يتعين علينا التعرف على ما يجب القيام به في المستقبل.

• خلق طموح كبير

يعرف المنظرون والممارسون لعلم التسيير أهمية صياغة نظرة مشتركة، استراتيجية، حلم يقول البعض، لأجل تجنيد المجموعات، بث الحماس في العقول والنفوس وإعطاء معنى ومفهوما لمجهودات النساء والرجال الذين يشكلون المؤسسة. ويتعلق الأمر بخلق طموح كبير ومشترك يوجه طاقات الجميع ويحدد الطريق الواجب إتباعه. لماذا من المفيد التصرف على هذا المنوال ؟

علاوة على الحافز المادي ــ المرتب، العلاوات ومختلف المزايا ــ تسمح هذه الطريقة في العمل بإعطاء مفهوم للأعمال وحتى لحياة مختلف الموارد البشرية التي تشكل مؤسسة ما. نسمي هذا مهمة مثمنة ولنأخذ مثالا. المؤسسة الأمريكية مارك التي اعتادت منذ العشرينيات على وصف مهمتها على النحو التالي : (المساهمة في تحسين الصحة عبر العالم). لقد اختارت عن طواعية طموحا غير محدود حتى يزدهر أعضاؤها ويتحسنون بدون توقف ويتأصلون ويتجندون على الدوام. وينطبق نفس الشيء على بلد ما. أن ترسم طموحات كبيرة فذلك من الصفات العظيمة للأمم وخاصة بالنسبة للبلدان السائرة في طريق النمو. ولنأخذ مثالا : خلال سنوات 1990 و2000 قام القادة في ماليزيا بتوزيع على نطاق واسع لطموح وطني يتمثل في بلوغ مرتبة البلدان المتقدمة في حدود سنة 2030. لقد كان الشعب الماليزي فخورا بالمشاركة في مثل هذا المسعى. فكل واحد كان يحدد أبعاد ومدى مجهوداته وتضحياته ومساهماته مقارنة بهذا الطموح.

لقد كان للبلدان الشرقية سابقا التي عرفت كيف تدير انتقالها بطريقة أفضل من الآخرين، هي الأخرى طموحات كبيرة : تلبية الشروط الاقتصادية والسياسية لكي تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي. ويمكننا مضاعفة الأمثلة بإفراط. إن كل أمة كبيرة تحتاج إلى طموح كبير، ذلك يعد عنصرا مسهلا، فالطموح ليس بترياق ولا بإقدام سهل المنال يمكن أن يوفر علينا العرق والعمل الشاق. فالمجهودات والصعوبات والتضحيات المبذولة لبناء أمة هي أكثر قبولا عندما يؤمن الذين يساهمون فيها بإنجاز عظيم هم جزء منه. لقد اكتشف علماء الاجتماع أيضا ظاهرة مرتبطة بمسار التنمية، وتتمثل في إطلاق الأمم الطموحة لمشاريع ضخمة ترمز إلى أحلامهم وعزمهم. لقد أنجزت الصين أكبر سد في العالم، والبرازيل شيدت عاصمة جديدة، وماليزيا بنت كوالالمبور على غرار نيويورك، وأفضل المطارات العالمية علاوة على العاصمة (putrajawa) العصرية جدا. وقبل ذلك بكثير، شيّدت الولايات المتحدة الأمريكية مدنا مستقبلية تعبّر عن طموحاتها.

فإرادة التخطي والسمو وبناء الذات والمصير، تظهر دائما من خلال إنجازات ومشاريع ضخمة. وعليه فإن الملاحظة السوسيولولجية الأخيرة هي أبعد من أن يتقاسمها الجميع. يمكن أن تكون لنا نظرة كبيرة ونقوم بإنجاز مشاريع متواضعة (البلدان الإسكندنافية). فلا نملك غير الاستغراق في تأمل النجاحات الموجودة، لمعرفة أن المستقبل ليس أكيدا، فهو ليس إلا طموحات معقولة. فالبلدان التي تطورت والاكتشافات التي طبعت أكثر قرننا والإنجازات العملاقة ليست إلا طموحات في الماضي.

ليس سدى التذكير ببعض الحقائق القائمة أحيانا وأخرى غير أكيدة. فبالصدفة أحيانا نجدها متناقضة حتى مع معتقداتنا التي لا جدال فيها. ذلك هو المشكل الإنساني مع المعرفة. نريد أحيانا إدراك بيئة نحن جزء لا يتجزأ منها وذلك عين الموضوعية.

فالأمر لا يتعلق بتحديد أهداف كبيرة من أجل إنجازها والحصول على ألقاب النبل في محفل الأمم. فاذا لم نتسلح بالوسائل والآليات الملائمة، يمكن أن يتحول الحلم ليس فقط إلى خيبة بل أحيانا إلى كابوس. ففي ميدان الخيبة لدينا تجربة سنوات السبعينات. لقد كان لدينا مشروع طموح وكان يجب أن يكون. لقد كنا نعتزم الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة في ظرف يستغرق بين عشرين وثلاثين سنة بعد إطلاق أول مخطط رباعي. ربما كان مشروعا طموحا جدا ؟ غير أن الشعب كان يؤمن ومنخرطا في المخطط. وكان تجنيد الموارد في الموعد. كنا نستثمر 45 بالمائة من الإنتاج الوطني وكانت هذه النسبة هي الأعلى في العالم. وكانت النسبة المخصصة للتنمية البشرية معتبرة. إنها هذه العوامل هنا التي دفعت الأغلبية الساحقة من المحللين إلى تملق تلك الفترة. ويعتبرون أن إهمال هذه النظرة هو مصدر مشاكلنا المعاصرة، في حين أن الوضعية أكثر تعقيدا مما يتصورون. وفي الواقع، فإذا كانت بعض الشروط قد توفرت فإن أغلبية المتطلبات الضرورية من أجل تحقيق مثل هذا الطموح كانت غائبة. ويمكننا أن نذكر المتطلبات التي تم توفيرها :

1. طموح كبير.
2. قبول أغلبية السكان.
3. تجنيد ملحوظ للموارد.
4. توجيه هام للوسائل نحو التنمية البشرية.

لقد كان لدينا بعد، بداية لوضع شروط نجاح طموح وطني كبير، غير أن الأهم كان غائبا. كان ذلك حال أغلبية البلدان التي اختارت تنمية تتدخل فيها الدولة بقوة. فالبلدان التي تدهورت هي التي أساءت تقدير أهمية العوامل الرئيسية للنجاح. فالفرص تحول الأحلام إلى حقائق وفي غيابها تتحول هذه الأخيرة إلى خرافات. ويمكننا أن نذكر العناصر التالية :

1. نوع التسيير المتجذر داخل المؤسسات الاقتصادية والهيئات الإدارية وذات الطابع غير الربحي.
2. درجة استخدام الموارد البشرية المكونة.
3. المكانة المخصصة لتنمية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
4. درجة اللا تمركز والمشاركة في مسار التنمية من طرف السلطات الجهوية والمحلية.
5. حد أدنى من استعمال القدرات الاقتصادية المنتجة.
6. تنمية روح المؤسسة وتحرير المبادرات الخاصة إلى جانب الأنشطة العمومية.

ولتبيان لماذا كانت طموحات سنوات السبعينات غير قابلة للتحقيق أمر ممكن ولكنه شاق. فأغلب الشروط لم تكن تسمح بإخراجها في الواقع بصورة تدريجية لعدة أسباب.

وخلال سنوات الثمانينات، تقلصت الطموحات بشكل جذري. وخلال سنوات التسعينات (العشرية السوداء) كان الطموح الكبير هو التمكين للعودة إلى الوضع العادي. فلم يكن بمقدرونا تخطيط مشاريع اجتماعية اقتصادية كبيرة. لقد كان الوضع في تلك الأثناء يختلف كثيرا عن أيامنا هذه. لقد قمنا بتجنيد موارد كبيرة من أجل تحديث هياكلنا. فالأمر لا يتعلق هنا بتحليل في هذا السياق لمدى ملاءمة هذه المقاربة. ولكن هل كان لدينا طموح يتقاسمه أغلبية المواطنين الجزائريين؟ مثل الحصول على نمو مرتفع، تقليص البطالة، تحسين مستوى المعيشة ومحاربة الفقر، هي أهداف جديرة بالثناء، غير أنها ليست كافية من أجل خلق (طموح وطني). فبلد بدون طموح مشترك يحرم نفسه من أداة قوية من شأنها تحسين الدوافع والحوافز لدي موارده البشرية، العامل الحقيقي الوحيد والرئيسي لنجاح مسار التنمية. وعليه فإن وجود مشروع ضخم يحمله

شعب برمته لا يضمن نجاحه، غير أن هذا الأخير يكمن على التوالي في توفير مرامٍ كبرى ومجموعة من الشروط الصعبة التحقيق. لكن يجب على الأقل البدء من أجل توضيح النوايا.

• ترتيب الاصلاحات

يعلم المواطنون الذين يهتمون بالاقتصاد والتسيير ولو بصورة تقريبية، كيف تتم إدارة مشروع داخل مؤسسة ما.

تكون البداية عادة بتعيين رئيس مشروع يكون مهندسا على العموم ويحمل شهادة الماستر في إدارة المشاريع. ويتم بموازاة ذلك أيضا تعيين المجموعة التي تقوم بإعداد المناقصة وتجنيد اكبر قدر من الذكاء من أجل إنضاج المشروع وكذا توزيع المهام وتحميل الأشخاص والكيانات المكلفة، مسؤولية التنفيذ وتعريف مستويات الرقابة الخ. وبدون تسيير صارم من طرف محترفين محنكين، سنواجه على الدوام معضلة الانجازات غير المكتملة والتكاليف الإضافية والعيوب في الشكل. وهكذا نحصل مقابل مشاريع بقيمة 100 مليار يتولى تسييرها محترفون، على قرابة 95 مليار هياكل من نوعية جيدة. وبدون تسيير عقلاني للمشاريع، نحصل مقابل الـ100 مليار التي جرى استثمارها على قرابة 33 مليار في شكل هياكل ذات نوعية مشكوك فيها. إن هذه الأرقام مستمدة من مختلف عمليات تشخيص وطنية للمؤسسات. وعليه يجب القيام بتكوين واحترافية وزيادة أداء مستوى الإدارات والمؤسسة قبل إطلاق المشاريع. ونفس الشيء بالنسبة لبلد ما، فإن مجمل الاصلاحات التي تؤدي إلى تحويل اقتصاد مخطط إلى اقتصاد سوق، هي مشروع عملاق وجد معقد. إن إحلال اقتصاد سوق محل اقتصاد مركزي التخطيط يعتبر بمثابة تحول كبير. فالمشروع أكثر تعقيدا من مخططات انجاز مؤسسة. ويتعلق الأمر هنا بتغيير مشروع المجتمع. كون التحولات ستشمل الأهداف الاقتصادية الاجتماعية والثقافات والسلوكات وطريقة أداء الأشخاص والهيئات وبالتالي جميع قطاعات المجتمع. وعليه يجب القيام بهندسة شاملة

ومتعددة الميادين. وفي مواجهة هذه التعقيدات الكبيرة، كان لعدد من البلدان مقاربات جد مختلفة بنتائج متناقضة. فخلال السبعينات والتمانينات اهتم الباحثون بالأحرى بانتقال اشتراكي. ولدينا بعض المسالك بهذا الخصوص. وعليه شرعوا في نهاية التمانينات في التفكير في انتقال عكسي : نحو اقتصاد سوق ولم تكن هناك غير توصيات فردية من أشخاص تنبع من تجربتهم وايديولوجيتهم.

ولم يكن هناك أي مسعى يحظى بإجماع. غير أن الانتقال نحو اقتصاد السوق بدأ يكشف عن أسراره الأكثر أهمية. وسنتطرق الى خطوطه العريضة فيما يلي. يجب عند ترتيب الاصلاحات إعطاء الأولوية للتأهيل البشري أولا. فالجزائر والهند يسمحان بموقعة الأولويات الإستراتيجية للقادة المسيريين. فالهياكل في الهند أكثر تخلفا عنها في الجزائر (السدود والكهرباء والطرق الخ) غير أن هذا البلد اختار الاستثمار بداية في تحديث الجامعات ومراكز التكوين المهني. وها هو يحصد الأرباح ويقوم بتحسين هياكله.

أما الجزائر، فقد إختارت ضخ مواردها في الهياكل الثقيلة (السدود، الطرق، الإسمنت الخ غير أننا لا نملك الهياكل الناعمة من أجل جعلها أكثر مردودية... وستتدهور... ونحن هنا بصدد نظرتين متعارضتين.

• إستراتيجية إحتلال المجال

لفت المختصون في تهيئة الإقليم انتباهنا في جميع الأوقات إلى أمر واقع، أصبح معروفا لدى المواطن العادي، مفاده تركيزنا لأكثر من 85 بالمائة من السكان على مساحة 10 بالمائة من الإقليم. يبدو هذا الأمر عاديا لأسباب جيولوجية ومناخية وغيرها، لو لم يكن لدينا الخيار. فالبلد عليه أن يستفيد من جميع قدراته وتثمين جميع موارده، لكي يأمل في أن يكون ضمن نادي البلدان الناشئة. وكان هناك سببان رئيسيان يدفعان الجزائر إلى احتلال فضاءاتها المفقودة. ويتعلق السبب الأول بالمشاكل المتعلقة بالطبيعة الزلزالية للإقليم.

فأكبر المدن الجزائرية في الشمال مهددة بقوة بالزلازل وتزداد وضعيتها خطورة. فالخبراء يملكون المؤشرات ولكن ليس الأشياء المؤكدة وليس لديهم بالتالي الأدوات الموثوقة للتوقع. ولنتصور لحظة وقوع زلزال بقوة 8 درجات على سلم ريختر، يضرب الجزائر، وهران أو عنابة. إنه زلزال يحتمل أن يخلف مئات الالآف من الضحايا بالنظر لهشاشة المساكن وضيق الشوارع التي تجعل الإسعافات عملية جد معقدة. إن مثل هذا المشكل لا يمكن حله على المدى القصير. وعليه يجب من الآن إطلاق الورشات والأشغال التي تسمح لنا بالسيطرة عليه : تشكل استراتيجية احتلال الأراضي أو بالأحرى المجال الأداة المثلى. ويكمن السبب الثاني وهو الأكثر مدعاة للدعابة : في استعمال جميع قدرات البلاد من أجل خلق المزيد من الثروات، القضاء على البطالة والفقر والتواجد بين البلدان الناشئة. ويجب القول بهذا الخصوص، أن الجزائر قد وضعت بعد ما يسمى اختصارا بـ snat (الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم) . وتشكل هذه الوثيقة بداية ممتازة للتفكير في حل مشاكل تموقع الأنشطة والسكان. ويتعين بطبيعة الحال إعادة النظر فيها وفقا للطموح الجديد للاستراتيجية الجديدة للتنمية، ومع ذلك يتم الانطلاق من مكسب محقق بعد جهد شاق.

إن استراتيجية احتلال الأراضي هي جزء لا يتجزأ من المخطط الاستراتيجي للبلاد. لذا يجب أن تكون الهيئة المكلفة بإعداد السيناريوهات الاقتصادية والمخطط المعتمد على المدى الطويل، مسؤولة على تحيين الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم. ويبقى هناك عمل تنسيقي كبير يستوجب على مجمل القطاعات القيام به، ومثلما هو الشأن بالنسبة لجميع أنشطة التصوّر، يجب أن يكون هناك نشاط تشاوري مكثف بين مختلف الفاعلين : مسؤولي قطاعات النشاط، النقابات، أرباب العمل، المنظمات غير الحكومية، الباحثون والمواطنون إلخ. لقد تمت مثل هذه المشاورات بصورة واسعة في الماضي من أجل إعداد الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم. لقد شاركت في جلسات التقديم والمشاورات، ولا تزال هناك ملاحظتان رئيسيتان سارية المفعول أولهما : يجب أن تتأتى التوجيهات

الكبرى من المسؤولين السياسيين المنتخبين. فالمبادىء العامة التي يجب أن تقود المخططات هي بالفعل من مشمولات الفضاء السياسي. ويمكننا التطرق للتوازن الجهوي ولامركزية التنمية المحلية والأولويات القطاعية الخ، التي تخضع جميعها للتوجيهات السياسية، لذا يجب أن يبرز مبدأ التشاور كقيمة رئيسية في جميع مسارات الإصلاحات. لقد كانت لنا على الدوام بعد جميع المشاورات المكثفة، العديد من المقترحات المتناقضة أحيانا، وكان عمل االخبرة يكمن بالتالي في القيام بالفرز واعتماد المقترحات المفيدة والمنسجمة وإعطائها طابعها العملي. وبدون تحليل معمق للانعكاسات الإيجابية لعملية مماثلة، يمكننا أن نلاحظ أن العديد من المشاكل الدائمة سيكون من السهل إيجاد حلول لها.

ستكون هناك أراضٍ وفيرة للاستثمار والتنمية الصناعية وبناء السكنات، وكافية أيضا لتوسع السياحة والنقل إلخ، وعندها يصبح انطلاق اقتصاد منتج خارج المحروقات حقيقة مستدامة. إن إعادة تمليك الفضاء الوطني لهو ضرورة ملحة لتنمية دائمة. وتبقى هناك العديد من المشاكل مطروحة عندما يكون هناك طموح كبير، ولكن قبل أن تكون على ما هي عليه اليوم، كانت البلدان النامية حلما لقادتها ولسكانها الذين تصوروا بقوة مستقبلا زاهرا لأولادهم ورسموا لأجلهم المخططات الضرورية من أجل إتمام هذه المرامي الأسطورية. ولنكن أكثر وضوحا، فالتصورات الأصلية ليست مثالية ولا بالتالي من البساطة من الناحية الإنسانية، بل كانت مصدر إلهام لأجيال كاملة شكّلت لاحقا بلدانها بعمق. فلا مناص بلا شك، من حد أدنى من الموارد لإنجاز هذه الطموحات الكبيرة. ويمكن لشعب مسيّر بشكل جيّد أن يصنع المعجزات، وبناء البلد الذي يحلم به بقليل من الموارد انطلاقا من عمله وذكائه. فماذا عن الجزائر التي تتوفر على ثروات وقدرات كبيرة ! لقد كان بإمكانها تحقيق إنجازات ضخمة. لقد كانت الفكرة الرئيسية تتمثل في إنشاء نسيج من المدن الجديدة في الهضاب العليا والتثمين الأفضل لتلك الموجودة في الجنوب من أجل جعلها أكثر جاذبية. إننا نتطلع إلى سياق

مختلف تماما. فلا وجود لتحليل جدي يعتقد بقدرتنا على الشروع بفعالية في مثل هذا العمل في ظل الإدارات والبنوك والتأهيل والتنظيم الحالي. إننا ندعو إلى إعادة هندسة شاملة للاقتصاد الجزائري، ويجب أن يتضمن المخطط الاستراتيجي الذي تمت صياغته هذا البعد. فلم تتطرق مختلف مخططات الإنعاش الأخيرة للمسألة إلا بصورة هامشية. فقد خصص هذا المخطط حيزا صغيرا لإعادة الهندسة والاهتمام بالموارد. وكان بإمكاننا أن نطلق مخططا جديا بأقل من 10 بالمائة من الموارد المستعملة أي 50 مليار دولار.

ولكي تبرز عزمها على إنجاز هذا المشروع الطموح، كان يتعين على الدولة أن تكون أول من يبادر بتحويل إدارتها ومختلف هيئاتها نحو هذه المدن الجديدة، والشروع في تلك الأثناء في إنجاز المشروع الشهير المتضمن خلق عاصمة جديدة ستتبعها حركة سكانية ينجر عنها أثارا مضاعفة. نحن أكبر بلد في إفريقيا وعاشر أكبر بلد في العالم ومن الطبيعي احتلال المساحات الشاسعة غير المستغلة في صناعات ملحقة يمكن تطويرها : السكن، الفلاحة، السياحة، النقل والصناعة التقليدية الخ وستتاح لنا الفرصة لإنجاز شيئين هامين :

1. خلق مزايا مقارنة : تجهيزات عصرية، مناطق صناعية، تشجير، بحيرات إصطناعية، قرى سياحية موضوعاتية، مدن بيئية.
2. تطوير صناعات المستقبل : الطاقات المتجددة، تكنولولوجيا النانو، الصناعات الخضراء، الطاقات الجديدة.

وبالفعل، لا يحتاج البلد إلى إعادة إنتاج مسار الأمم المتقدمة لكي يكون في المستقبل من بين دول مقدمة الترتيب.

ويمكن للبلد من الناحية الاستراتيجية قطع خطوات نوعية والتموقع في النشاطات المستقبلية. فهناك العديد من الشروط للوصول إلى ذلك وأهمها التنمية البشرية (تكرار طوعي) غير أن إعادة تمليك الفضاء الضائع سيمنحنا الفرصة للقيام بخطوات ملحوظة إلى الأمام في العديد من الميادين.

• ماذا عن عصرنة التسيير ؟

لقد أصبح من اللغو القول، أنه لا وجود لبلد يستطيع التطور إذا كانت جميع هيئاته ومؤسساته لا تمارس التسيير من الدرجة العالمية. عندما نتطرق الى هذا المبدأ لا نجد أي اعتراض من طرف صناع القرار عندنا، بل بالتأكيد تثير هذه المعالم القبول والحماس لديهم. فجميع هذه النوايا الحسنة تنتهي بنفس الطريقة : خلق مدرسة جديدة للتسيير مزودة بقليل من الموارد وبدون استقلالية ومسيّرة بطريقة بيروقراطية. بيد أن عالمنا الحقيقي يستمر في معرفة القليل من التقدم الملحوظ. ويبقى التكوين والرسكلة دون الآمال المعلقة وأداء البلدان الناشئة. لقد عشنا للتو مثل هذه التجربة الكبيرة في بلادنا : ضخ الأموال في اقتصاد سيء التسيير. لقد تحققت توقعات الخبراء، تبذير فرعوني، فماذا يقول إذن خبراؤنا الإقتصاديون الأشاوس ؟ لا يهم، لقد أنجزنا الهياكل الضرورية ويتعين الآن معرفة كيفية استخدامها. فإذا ما قمنا بتحليل عميق لموقفهم، يمكننا أن نتبيّن شيئين أولهما قولهم : لا يهم، لقد أنفقنا 500 مليار دولار وحصلنا مقابلها على 100 مليار دولار من الهياكل (إخفاء الثقافة الاقتصادية الجزائرية الدائم للتكاليف) وثانيهما : يقولون لنفس هذه الهيئات : كنت غير فعالة ومسيّرة بطريقة متخلفة لكن سيروا من فضلكم هذه المرة بطريقة جيدة واستخدموا (بأعجوبة)الهياكل المنجزة. وفي الواقع يجب أن تكون هناك إرادة سياسية قوية وتجنيد كبير للموارد من أجل جعل هذه الهيئات فعالة. وحده الوعي الذي لا يوجد على الاطلاق لدى أغلبية الاقتصاديين الجزائريين -بأهمية المشاكل والأولويات، الذي من شأنه أن يشكل بداية الحل. فبدلا من تقديم موارد لهيئات سيئة التسيير على أمل وهمي في استخدامها بفعالية، كان يتعين استخدام جزء كبير من هذه الوسائل من أجل جعل هذه الكيانات فعالة. وبعدها سنكون واثقين من أنهم سيستخدمون هذه الموارد بفعالية. وعلى سبيل المثال : لو كرّست برامج الإنعاش المقبلة 500 مليار دولار في ظرف عشر سنوات، يجب استخدام 300 مليار دولار على الأقل من أجل التأهيل

البشري وعصرنة التسيير، إنها الأولوية والعنصر الرئيسي للنجاح. وستكون أية أفضليات أخرى غير صائبة. فلا يمكننا شرح مجمل التفاصيل المرتبطة بهذه العملية، غير أن تنفيذها مسار تقني من اختصاص الأشخاص المؤهلين الذين يستطيعون بسهولة إخراجه في الواقع. ويبقى مشكل اختيار الأولويات من صلاحيات صناع القرار. ومن بين الإجراءات الملحوظة التي يتعين اتخاذها، يمس الإجراء الأول منها، الدخول إلى مناصب المسؤولية في المؤسسات والهيئات العمومية. ويجب أن تشمل معايير الدخول الشفافة التكوين والخبرة والنزاهة، لكن وخاصة النتائج المؤكدة في ميدان مجاور : الانتقال من تسيير بالمهام إلى تسيير بالأهداف.

ويقوم المسيرون للهيئات الإدارية بتوقيع عقود نجاعة أيضا. لن يطلب من والي ولاية القيام بتسيير الولاية بل يطلب منه تخفيض نسبة البطالة بـ 2 بالمائة سنويا وتحسين نسبة النجاح المدرسي بـ 1 بالمائة سنويا وتقليص وفيات الأطفال بـ 2 بالمائة كل سنة. وعلى سبيل المثال ستكون المزايا والترقيات وفقا للنتائج المحصل عليها. ومن أجل جذب القطاع الإنتاجي نحو الأعلى، يجب أن يقتصر منح الصفقات والقروض على المؤسسات التي تحترم معايير التسيير المعتمدة (التأهيل البشري، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، التثبيت الخ) ويمكننا وضع إجراءات لأغلبية الأنشطة الإدارية بالآجال والمعايير القابلة للفحص الخ.

إن ورشة تحديث التسيير ورشة كبيرة وتعميم تكنولوجيا الإعلام والاتصال مقرونة بإستعمال عقلاني، من أجل التحكم في التكاليف وتحفيز الفعالية مما يؤدي إلى رفع محسوس لأداء هيئاتنا. وتجدر الاشارة إلى أن الإصلاح لإداري يعرف شبه ركود تام، وتحسين تسيير مؤسساتنا الإقتصادية يتم بوتيرة أكثر بطءا من الوثيرة المطلوبة لكي نكون تنافسيين على المستوى العالمي.

يجب أن يكون تحديث التسيير كما دعونا إلى ذلك مرارا : (أولوية الأولويات).

● **استراتيجية : الجزائر 2012- 2022 عشرية الفرصة الأخيرة**

حاولت جميع الحكومات المتعاقبة على مدار خمسة عقود إقامة اقتصاد منتج خارج المحروقات. هذا وكانت الجزائر حقلا كبيرا لتجريب العديد من النماذج الاقتصادية. غير أن المؤشرات الأساسية (معدل استعمال الطاقات، الإنتاجية، الابتكار، البحث والتنمية، المضاعف إلخ)، تظهر، أن أية استراتيجية من الاستراتيجيات التي وضعت، لم تكن بصدد النجاح في أي وقت من الأوقات. أعلم أن الكثير من الجزائريين يفكرون أننا كنا على الطريق الصحيح خلال سنوات السبعينات، غير أن ذلك لم يكن سوى مجرد خداع بصري. ففي الاقتصاد قليل من المعارف معارف خطيرة. نحن البلد الوحيد في العالم حيث يعتقد أغلبية الاقتصاديين أن الإشراف المكثف للدولة والتخطيط الممركز، يمكن أن يؤدي إلى اقتصاد منتج وتنافسي. فلم نقم بعد بتأبين تلك الفترة، الأمر الذي يفسر الانحرافات الأخيرة الغارقة في المركزية. ولا يزال اهتمامنا الكبير والأكثر أهمية يوجود في مكان آخر. فقد كانت لنا على مدار خمسة عقود من الزمن فسحات للتأجيل تسمح لنا بإرجاء النجاح وتمويل الإخفاقات. غير أن الوضع زاد خطورة ولم يبق لنا غير الإرجاء الأخير وبالكاد عشرية من الزمن، وذلك من أجل إحداث القطيعة مع لعنة الإخفاقات والدخول في مسار مختلف عن الدروب التقليدية. فهل سننجح في إحداث القطيعة ؟ كل شيء سيخضع للسياسات الاقتصادية لعشرية الفرصة الأخيرة. إن تحليل مختلف المعلومات المرسلة من طرف أفضل خبرائنا في الطاقة تبعث على القلق الكبير. بيد أن هناك فكرة مقبولة ومنتشرة في بلادنا تكمن في القول أنه (من الأفضل لو تنقصنا الطاقة لنكون عندئذ مجبرين على الاعتماد على أنفسنا وتطوير قطاعات أخرى (الفلاحة، الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة الخ، مما سيكون له انعكاسات لن تنقطع. إنها حالة هامشية جدا. يفرغ هذا التحليل الشعبوي الثقافة المؤسساتية وتوقعات المواطنين من محتواها. فعندما نعوّد شعبا على سلوك معين وعلى دولة توزع الريع بدلا

من خلق الثروات، فإنه لمن الصعب جدا القيام بالتحولات في الوقت المطلوب، وبالتالي سيستدعي الانتقال المباغث والوعر إلى اقتصاد منتج على الأقل فترة تأقلم تتراوح بين 4 إلى 6 سنوات. فإذا تم الانتقال في فترة الحمية (إنخفاض عائدات المحروقات) ستكون هناك اضطرابات اجتماعية كبيرة، وسيكون من الصعب توقع المسار الاجتماعي السياسي والاقتصادي للبلاد، أي القول كذلك، أنه إذا لم ينطلق بناء اقتصاد منتج في الأربع سنوات اللاحقة، فإننا سنجازف بشكل جدي بمستقبل البلاد. وما تجربة بعض البلدان إلا دليل قاطع بهذا الخصوص. لقد بنت أندونيسيا وخاصة ماليزيا في الوقت المحدد قطاعات اقتصادية تنافسية حلت محل الطاقة. وقامت بالضبط بما قامت به البلدان التي نجحت في الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد سوق. وسنقدم هنا الخطوط العريضة لإصلاحاتها. وبعبارة أخرى إنه ليس من السهل ولا من الأكيد أن يؤدي اقتصاد مجرد من الريع بصورة تلقائية إلى تصور سياسات اقتصادية جيدة، حيث يتحول الأشخاص إلى مواطنين صناعيين وتجاريين. فالثقافة الاقتصادية المتجذرة لدى مواطنينا وهيئاتنا، ثقافة غير ملائمة لخلق اقتصاد تنافسي خارج كل أشكال الريع. غير أن تحوّل هذه الثقافة لم يبدأ ولا تزال الدولة تسيّر بعد الاستعجالات. إننا نحتاج إلى صنّاع قرار يتمتعون بالنزاهة والاستقامة والكفاءة، ويؤمنون باللامركزية ويجسدون قيم التشاور واحترام المواطنين، كما يلزمنا قادة يؤمنون بعبقرية شعبهم وليس أولئك الذين يخدرونه بالقرارات الشعبوية. فرجل العلم ليس بمتفائل ساذج ولا بمتشائم بالحدس، فهو يحتاج الى معالم ومؤشرات واضحة من أجل التموقع. وبما أننا نملك فرصة أخيرة، فلماذا لا نستكشفها ؟ كونها ستعرف إتخاذ قرارات ملائمة، وعليه سيكون من حقنا الحلم بالجزائر كبلد صاعد. غير أنه في الوقت الراهن، فإن جميع المؤشرات تدفعنا إلى الخوف. ولقد تم التطرق عدة مرات للمحاور التي يجب تشجيعها. فلا يمكن لبلد أن يتطور بموارد بشرية قليلة التنافسية، ومواردنا البشرية ليست موارد تنافسية، لكنها تملك قاعدة (تكوين) ملائمة من أجل التحسن بسرعة من خلال الرسكلة. ويجب أن نوجه الحد الأقصى من الموارد

في هذا الاتجاه. كما يجب أن يحظى نشاط إعادة هيكلة الدولة بالأولوية، وعلى سبيل المثال، تقترح العديد من الهيئات إنشاء وزارة عليا للاقتصاد ستكون خطوة في الاتجاه الصحيح لكنها غير كافية تماما. ففي المرحلة الراهنة، سنستفيد أكثر من إنشاء الهيئة الاستراتيجية (المخ) التي ستجمع أفضل الخبراء في الجزائر، ستتولى التشاور مع جميع الأطراف المعنية ومدّها بجميع الأدوات الكفيلة بتصور استراتيجية مفتوحة ومنسجمة للتنمية، وكذا بكيفياتها العملية. نحن بصدد بناء أسس تنظيم الدولة التي ستشجع الجوانب التقنية بدلا من المسار الإداري. فلا يمكننا هنا الخوض في تفاصيل مختلف أوجه برنامج التصحيح، فالأهم هو البدء في الإدراك والوعي والتشاور مع مجمل مكونات الأمة من أجل إنقاذها. يجب أن تكون لنا نظرة شاملة من أجل بناء بلد صاعد، وهذا أمر ممكن، غير أن الاستمرار في السياسة الاقتصادية الحالية سيجعل من الجزائر بلدا منحطا.

• التنويع داخل قطاع الطاقة

قطاع الطاقة من القطاعات الأكثر تعقيدا التي يصعب تحليلها من الجانب الاستشرافي. لقد قام مكتب دراسات أوربي بطرح أسئلة على 20 (هيئة وشخصية)، من الذين قاموا في الماضي بأفضل التوقعات حول مستقبل أسعار البترول، وكذا عن شعورها إزاء سوق الطاقة في آفاق 2022. لقد كان معدل السعر عند التسليم 110 دولار، في حين تتراوح التقديرات بين 60 و170 دولار. فالمعايير المؤثرة على مستقبل القطاع معقدة ومترابطة : الجوانب الجيوسياسية، التكنولوجيات الجديدة، قوة الاقتصاد العالمي، التنظيمات البيئية وعوامل أخرى من بين التي يصعب توقعها. فقبل خمس سنوات، كان النقاش يتمحور حول الدور المستقبلي الذي ستلعبه الطاقة النووية والطاقات الجديدة في إختيار التشكيلات الطاقوية لمختلف البلدان. غير أن هذه المسألة أبعد من أن يتم الفصل فيها، في حين وجهت التكنولوجيات الجديدة لإنتاج الغاز والبترول الصخري، النقاش في إتجاه مختلف تماما مع ظهور النتائج الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية

التي تبدو ظاهريا مقبولة : ماهو الدور الذي يجب أن تلعبه هذه المواد في سلة الطاقة لبلد ما ؟ إنه لا يمكننا تفادي طرح مثل هذا السؤال من أجل المستقبل الخاص بنا. فلو كان هناك جواب عادٍ لكنا قد وجدناه بسرعة. وحسب مجلة الغاز والبترول، تتوفر الجزائر على احتياطات بترولية مؤكدة تقدر بـ 12.2 مليار برميل و4502 مليار متر مكعب من الغاز. ويتراوح الإنتاج اليومي حول 1.27 مليون برميل من البترول و87 مليار متر مكعب في السنة. ويمثل الإنتاج الوطني 19 بالمائة من إنتاج البترول و17 بالمائة من الغاز، بزيادة قوية تتراوح بين 11 و15 بالمائة سنويا. وهناك نقاش لا ينتهي حول نسبة الاستعادة الحقيقية لهذه الثروات، الأمر الذي يطرح أسئلة هامة حول مستقبل هذا القطاع الذي لا يزال بعد ودائما قطاعا لا غنى عنه لتمويل الاستثمارات وبكل بساطة السير اليومي للاقتصاد الوطني. ولا تزال الصادرات خارج المحروقات لا تتجاوز بالكاد نسبة 2 بالمائة وتمويل الميزانية من المحروقات في حدود 69 بالمائة واكثر من 70 بالمائة من السلع والخدمات التي نستهلكها مستوردة. وبكل بساطة، بدون المحروقات ينهار اقتصادنا.

ويدوم النقاش حول بناء اقتصاد منتج وتنافسي خارج المحروقات منذ أكثر من أربعة عقود، لكن وإلى غاية هذه للحظة لم نكن نتحكم في مجمل العوامل الرئيسية للنجاح والانتصار، فكل شيء يتطلب إعادة بنائه أو بكل بساطة القيام به من جديد. ويمكن أن نواجه مشكلا خطيرا في العرض من الطاقة في المستقبل. وسيؤدي الطلب الذي سيتضاعف في كل سبعة إلى ثمانية سنوات إلى تقليص الأحجام الموجهة للتصدير. وبهذا الخصوص، ليست لدينا محاكاة حول مختلف السيناريوهات المحتملة.

أما المشكلة الثانية التي يمكن أن نواجهها، فهي مسألة الأسعار. فحسب بعض المحللين الذين تم (مناقضتهم من طرف آخرين) سيتم تلبية الطلب المتزايد من الطاقة بواسطة عرض وفير أكثر فأكثر. وعليه ستتجه الأسعار نحو الانخفاض. وهناك تحاليل متشائمة تتحدث حتى عن 40 دولار للبرميل مع

(اتجاه الكلفة الهامشية لاستخراج البترول الصخري نحو الانخفاض) فإذا ما عملنا على السيناريو الأكثر تشاؤما في ظرف عشرة سنوات : 60 دولار للبرميل وتخفيض الكميات بـ 50 بالمائة ستكون لنا عائدات تتراوح بين 16 و 20 مليار دولار في وقت سيقترب فيه عدد السكان من 50 مليون نسمة. إنه هذا السيناريو المتشائم الذي يجب أن ينكب حوله منذ الآن رجالات الاستراتيجية عندنا. ماذا يجب عمله ؟ وكيف يجب التصرف لتفادي اضطرابات اقتصادية واجتماعية خطيرة ؟. ماذا لو استفدنا من دروس وتعاليم الاستراتيجية ! في فترات الاضطرابات الكبرى في بيئة تنافسية معقدة. يجب أن تكرس القرارات الحذر لكن بالرهان على المستقبل. ستستثمر الجزائر 80 مليار دولار خلال السنوات الخمسة المقبلة من أجل تحفيز الطاقات الإنتاجية لقطاعها. وتتمثل أولى عناصر الرهان في تجنيد الموارد. وسنقوم إذن بالخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح.

وسيشمل العنصر الثاني في المعادلة، الطلب الوطني الذي يجب تلبيته في المقام الأول، الأمر الذي يستدعي أن نترك في باطن الأرض احتياطي يكفي لثلاثة او أربعة عقود من الإستهلاك الوطني وتصدير الباقي. ويتعين على واضعي الاستراتيجية عندنا أن يكرسوا أنفسهم لهذه الأولوية في مخططات تنمية هذا القطاع. وفي سياق آخر، وفي مواجهة المخاوف، فإن أفضل استراتيجية ستكون تلك التي تعتمد الحذر : يجب أن تكون لنا تشكيلة متنوعة من المصادر الطاقاوية : المواد التقليدية، المتجددة، الصخرية (مع التأكد من التحكم في انعكاساتها البيئية) مع ترك المؤسسات الخاصة تغامر أيضا مع ضمان ضبط ملائم.

لقد انطلقت الجزائر في استغلال مواد مشتقة من البترول الصخري وهو ما يعتبر خطوة أولى نحو تنويع المصادر الطاقوية.

يجب فتح نقاش مكثف وحر بين خبرائنا وصناع القرار العموميين قصد التوصل إلى أرضية مشتركة. إن أفضل طريقة لإنتاج عقيدة لاستراتيجية طاقوية يجب تصورها ضمن الهيئة الاستراتيجية (المخ) التي ستتحاور مع جميع الفاعلين. فلا أحد يملك بعد الحقيقة حول التكنولوجيا ومستقبل الغاز والبترول الصخري. ويجب بداية الفصل في استغلال الحقول التقليدية أولا، ثم الانتقال للطاقات الصخرية التي لن تكون بالضرورة الأفضل. فالتغيير دوما ما يكون صعبا من حيث التكنولوجيا والتنظيم والتسويق الخ. أقول بكل بساطة أن النقاش لا يجب أن يكون مغلقا اليوم. إننا نتوفر على احتياطات كبيرة من الغاز الصخري، لكن مع قليل من المعرفة في هذا الميدان. وللخبراء في هذا الميدان، الحق في القول أن الجزائر لا يمكنها أن تكون فاعلا كبيرا من خلال احتياطاتها. غير أنها تستطيع التموقع بتلك الصفة من خلال تنمية المعرفة على الطريقة الدولية. إنه المدخل الذي يجب أن تشجعه استراتيجيتها، كما يتوجب علينا تحسين خبراتنا من أجل استغلال أفضل لمواردنا واعتماد الخيارات في المواقع الدولية.

لكن ويبقى بلا شك، أن أولى درجات الحيطة الكبيرة تكمن في تطوير اقتصاد منتج وفعال خارج المحروقات من خلال تنويع مدروس للأنشطة. وتجدر الإشارة إلى إخفاق جميع المساعي التي تمت لحد الآن. لقد أصبحنا نعرف الآن لماذا فشلت جميع تلك المحاولات : غياب سياسة نوعية وغياب الاستعمال العقلاني للقدرات البشرية، وتمويل الاستيراد على حساب اقتصاد منتج وطني، وغياب استراتيجية للتنمية وتنظيم غير ملائم للدولة (مركزية عالية وبيروقراطية خارقة للعادة) وغير ذلك. ويشكل إزالة جميع هذه المعوقات الطريقة المثلى للخروج من الكل بترول. فالحلول معروفة أيضا للخبراء وقد سبق وأن قدمنا جزءا كبيرا منها في هذا السياق.

فهناك خبراء اقتصاديون وطنيون مرموقون سيكملون اللوحة. لدينا الإمكانيات وقليل من الوقت للخروج من هذه التبعية القاتلة. ولم تبق لنا غير عشرية الفرصة الأخيرة.

● حل للقطاع العام : مرافعة من أجل صندوق لإعادة هيكلة المؤسسات

لم نتمكن من إحصاء مختلف الصناديق التي أنشئت من طرف قوانين المالية السابقة. فالكثير من المحللين يفكرون أننا نملك منها فوق اللزوم. إنه لمن الممكن جدا أنهم محقون جدا في هذه النقطة بالذات. وعليه، وبما أن هناك وفرة في الصناديق، فليس هناك ما يترتب إطلاقا عن اختيار الأفضل والأكثر فعالية من بينها للقيام بترقية التنمية الاقتصادية. ويمكن لتدقيق معمق أن يكشف عن الأداء النسبي لمختلف الصناديق، وتنشيط البعض وإلغاء غير المفيد منها والمكلفة جدا وغير ذات أثر على الأهداف المنشودة. غير أن هناك صندوقا ضروريا لتنمية منسجمة لاقتصادنا الوطني لم يتم إنشاؤه بعد، صندوق يعاقب غيابه الإصلاحات الاقتصادية بشكل كبير، غياب مسؤول في جزء كبير منه عن انحرافات الخوصصة وتطهير المؤسسة العمومية التي يفترض أن تكون فعالة : إنه صندوق إعادة هيكلة المؤسسات ولهذ الغياب ثمن عال. فالكثير من المحللين والأحزاب السياسية يقومون بتحاليل مغلوطة بسبب تخلفهم. وسنقوم بالدرجة الأولى بشرح طريقة سيره، ثم إظهار آثاره الإيجابية ومدى مردوديته وإنتاجيته بالنسبة للاقتصاد الوطني

يجب أن تكون صناديق إعادة هيكلة المؤسسات ممولة منذ البداية من طرف الصناديق العمومية فقط، كونها لا تهم المجال الخاص، وإلا سنكون بصدد خبر غير سار نظرا لانتشار الدولة في كل مكان، علاوة عن تمركزها الشديد. فالدولة ترغب في تسيير جميع القطاعات بصورة مركزية، بما فيها الأنشطة الاقتصادية من اختصاص القطاع الخاص في بلدان أخرى (الفنادق، التوزيع، البناء الخ) إننا نقوم بهذا العمل تحديدا من أجل تقليص مجال الدولة في الميادين التي ليست

من اختصاصها. ويجب أن يدعم هذا الصندوق نوعين من العمليات : الخوصصة وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية العاجزة. فلا يتعلق الأمر في هذا التحليل المقتضب بتعميق النقاش في موضوع الخوصصة المعقد. وعليه يمكن إبداء ملاحظتين أساسيتين حول المسألة في المقام الأول. لقد أظهرت الأبحاث الأولى التي تمت وهي رسائل دكتوراه الدولة، أن خوصصة المؤسسات لفائدة القطاع الخاص الوطني أعطت بالأحرى نتائج جيدة. وفي المقام الثاني، سيكون الرأي العام مع خوصصة لفائدة إطارات وعمال المؤسسات، وفي غياب ذلك لفائدة القطاع الخاص الوطني. ويمكن للخيارين أن ينجحا وفق شروط خاصة. فلم تكمل الجزائر مسار الخوصصة ويجب أن تستأنفه وتنتهي منه.

إننا نشهد أيضا بذل مجهود ضخم من طرف الدولة من أجل تطهير وعصرنة وإنعاش القطاع العام، وهو جهد في حالة أغلبية المؤسسات مجرد تضييع للوقت وهدر للأموال. فكل خبير في التسيير يفهم طريقة تسيير هذه المؤسسات وكذا الثقافة التسييرية التي تتطور في ظلها المؤسسات، يستخلص بسرعة أن القرارات المتخذة هزلية مقارنة بالمتطلبات الأساسية لتصحيح مستدام. إن نفس الآليات ونفس الهياكل لا يمنكها إعطاء نتائج مختلفة حتى لو تم غطسها في الأموال. وعليه، يمكن لبعض المؤسسات القليلة، النجاة والإفلات ويتعلق الأمر بتلك التي اعتمدت تسييرا للتغيير قادرا على تكييفها مع متطلبات الأداء العصري، كون عمليات التطهير لن تسفر عن نتائج في فئة قليلة من المؤسسات وبموجب بعض الشروط الجذرية جدا. ونقصد هنا عمليات التشخيص وإجراءات المرافقة. ومن بين قرارات التصحيح الأكثر استعمالا، نجد على الدوام أجور العمال. ففي بعض الحالات يجب التخلي عن بعض العناصر من أجل إنقاذ المؤسسة وبقية أنشطتها. إنها عملية مؤلمة وصعبة لكنها أحيانا ضرورية من أجل نجاة المؤسسة وبقية الأجراء. وهناك الكثير من الاحتياطات التي يتعين اتخاذها من أجل تسيير الانتقال من مؤسسة مفككة التنظيم إلى مؤسسة أكثر أداءا. ففي غالب الأحيان يجري

التركيز على المؤسسة ونسيان المصير المخصص للأفراد الذي تعرضوا لتسريح اقتصادي. فليس من الطبيعي ولا بالإنساني معاملة هؤلاء الأشخاص مثل أشياء قابلة للصيانة. وسيكون الأثر على العمال الذين أبقي عليهم مدمرا. وسيقولون على وجه التقريب ما يلي : مؤسستنا تعامل مواردها البشرية مثل المناديل غير القابلة للصيانة وخلال الأزمة المقبلة سيكون الدور علينا) وسيؤدي إضعاف الحافز لديهم والشعور بالظلم والرغبة في الانتقام في غالب الأحيان إلى تفريخ سلوكات ستدمر المؤسسة وهنا يجب أن يتدخل صندوق إعادة الهيكلة.

وسيعمل مسيرو الموارد البشرية للمؤسسات المرشحة لإعادة الهيكلة أو الخوصصة بالاشتراك مع مسيري صندوق إعادة الهيكلة على ترتيب فائض العمال والإطارات في ثلاث فئات :

1. الذين يتوفرون على الكفاءة في أنشطة ذات القدرات العالية وقادرين بعد الرسكلة على خلق وتطوير مؤسسات مصغرة أو مؤسسات أو صناعات صغيرة ومتوسطة. سيتمكنون بفضل القروض ودعم (مؤسسات الاستشارة) من إقامة كيانات إنتاج للسلع والخدمات وسيصبحون مستقلين.
2. وتحتاج المجموعة الثانية إلى تكوين أكثر عمقا لكي يتم إلحاق أعضائها بعد تأهيل جيد بوظائف في مؤسسات أخرى. إنه التكوين من أجل العودة إلى الوضع السابق الذي يسمح لهم باستئناف الحياة النشيطة وأحيانا في وظائف أخرى.
3. وتشمل المجموعةُ العمال الذين يصعب تأهليهم ويحظون بمعاملة اجتماعية إلى غاية إعادة رسلكتهم والتحاقهم بوظائف إنتاجية. ويضمن صندوق إعادة الهيكلة عدم تعرض أي إطار أو عامل للطرد ضمن تقليص الأعداد بدون أن يجدوا له حلا بديلا. فلا أحد يفقد عمله بدون أن يضمن الحصول على عمل آخر بأجر معقول أو يتم التكفل به إ لى غاية الحصول على عمل آخر. لا أريد الدخول في التفاصيل التقنية للحاضنات وتكوين

الأشخاص المسنين والسلوكيات غير الاقتصادية التي يمكن أن تترسخ بين المسيرين في هذا الصندوق إلخ، نظرا لحجم التسيير المعقد لهذا الكيان. لذا يجب أن يتوفر على خبرة كبيرة. لم نقم باختراعه إذ يوجد تحت مختلف الأشكال في بولونيا والصين إلخ. وجود هذا الصندوق يجعل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية عملية سهلة التسيير. فلن يكون للأشخاص المعنيين الحق في رفض هذه العمليات الضرورية للتطور الإقتصادي. فلا وجود لعامل أو إطار يتمتع بالجدية، سيتعرض لتهديد فقدان المرتب الذي يتوقف عليه بقاء عائلته. عندها يمكننا القيام بعمليات إعادة الهيكلة في ظل الهدوء الكامل، ونحن على يقين من أن الموارد البشرية الجدية لن تدفع ثمن أخطاء التسيير والسياسات الإقتصادية غير المسؤولة عنها إطلاقا. وسيكون لهذا الصندوق على المدى الطويل مردودية كبيرة. وستأتي الأرباح التي ستعود على الأمة من المصادر التالية :

1. من المؤسسات التي أنشئت، المنتجة للقيمة المضافة والوظائف والرسوم.
2. من الوظائف المنشأة بعد إعادة التكييف التي تنتج السلع والخدمات وعائدات للدولة.
3. توقف المساعدات الموجهة للمؤسسات المهيكلة أو المخوصصة (إقتصاد للخزينة) بل على العكس ستدفع الضرائب وتخلق ثروات أكثر. وسيكون لهذا الصندوق مردودية كبيرة على المدى الطويل. وسيسمح للإصلاحات بالذهاب بسرعة وبتجذر وسيكون العمال والإطارات في مأمن، فإن لم يكسبوا في العملية فلن يخسروا. وسيكون لهم على الأقل نفس مستوى المعيشة الذي كان لهم قبل الهيكلة، غير أن احتمال تحسن أوضاعهم سيكون أكثر. من الخاسر في هذه العملية ؟ الجواب لا أحد. ومع ذلك لم تقم الدولة بإنشاء الصندوق الوطني الأكثر مردودية اقتصاديا والأكثر

عدلا اجتماعيا. أما اليوم فما من خوصصة أو إعادة هيكلة إلا وتخلف موجة غضب لدى الأحزاب السياسية والنقابات. ويشمل الاعتراض الأول، التشغيل الذي سيطوي مثل هذا الصندوق النقاش حوله نهائيا. ويمكن أن يشمل الاعتراض الثاني، مستقبل أداة الإنتاج وسنتناول هذه المسألة لاحقا. وسنرى أن عملية خوصصة أو إعادة هيكلة جيدة، ستحفز نسبة استخدام القدرات بشرط توفير بعض الشروط. وفيما يتعلق بالتشغيل، فقد ساهم غياب صندوق لإعادة الهيكلة في شل الإصلاحات الاقتصادية علاوة على اختراع حلول خاطئة. خوصصة أرغمت المستعيدين للمؤسسات على الاحتفاظ بكامل الأعداد حتى ولوكان ذلك يضر بهم اقتصاديا. لقد تم الترخيص للمؤسسات العمومية بالتسريح مع تعويضات هزيلة ومهينة للعمال، فلم يكن أيا منهم راضيا، لا أرباب العمل ولا العمال. لقد أنفقت الدولة مليارات الدينارات من أجل الحفاظ على الوظائف غير المفيدة والمضرة للاقتصاد الوطني. فقد كانت تعلم أنها لا تستطيع القيام بخوصصة وإعادة هيكلة تلك المؤسسات في العمق، في الوقت الذي كانت تغرقها في الأموال التي سرعان ما تتعرض للنهب. فلا يمكن لأي أثر مستدام أن يترتب عن مثل هذا السلوك بالرغم من وجود الحل. نأمل في خلق صندوق لإعادة هيكلة المؤسسات بمناسبة صدور قانون المالية المقبل إذا ما أرادوا التقدم بسرعة في الإصلاحات ووقف تبذير أموال ضخمة.

• القضاء على البطالة ممكن

يعتبر ضعف نسبة التشغيل الآفة الأولى في المجتمع الجزائري وفي أغلبية بلدان العالم. فهو مصدر جميع الكوارث الإنسانية : الجنوح، المخدرات، سوء المعيشة (الحرّاقة) الانتحار حرقا للذات وغير ذلك، بالرغم من أن الجزائر بلد قادر على الذهاب نحو نمو بأكثر من 8 بالمائة والقضاء التدريجي على هذه الآفة التي يتوقف عليها الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. لدينا مجموعة من المخارج

التي يمكن أن تسمح لنا آنيا من التغلب على هذه الظاهرة. وعليه يتعين القيام بأعمال صارمة على النحو التالي : مشاتل ومحاضن : تزود البلديات، الجامعات، مراكز التكوين المهني ودور الشباب بالمشاتل والمحاضن للمؤسسات. يتعين القيام بهذا العمل بصورة تدريجية، بدءا بتكوين المكونين على سبيل المثال في إطار برامج التعاون الدولي. إنه لمن الأ فضل وضع جميع الطرق الموجودة في حالة تنافس (الفرنسية، البلجيكية، الألمانية والأمريكية الخ) ومضاعفة تلك التي تتكيف بصفة أكثر مع وضعيتنا.

– التمويل : يجب تضمين الأهداف المنوطة بالبنوك العمومية ضرورة توجيه 80 بالمائة من القروض نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبرى التي تخلق الوظائف، كما هو الشأن مع تمويل السكن في حدود 10 بالمائة على الأقل.

– الاستراتيجية البنكية : يجب أن يقوم بنك عمومي بتمويل برامج استراتيجية على سبيل المثال (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / والصناعات الصغيرة والمتوسطة). إنه لمن غير المستساغ أن تتوفر الدولة على مؤسسات بنكية لتمويل الاستيراد في الحالة الأولية (و هو ما يعني أن الاستيراد في الحالة الأولية عملية استراتيجية بالنسبة للدولة).

– روح المؤسسة : إدخال دروس خلق المؤسسات للمتخرجين من الجامعات ومراكز التكوين المهني علاوة على ترتيبات اليقظة المبكرة حول روح المؤسسات في المدارس.

مخططات التنمية المحلية : تمكين البلديات التي تتوفر على محاضن ومشاتل محلية من استخدام مكاتب الدراسات من أجل تصور مخططات تنمية محلية وجهوية وتشجيع استخدام القدرات المحلية والقيام بالربط مع الترفيه (حديقة للترفيه لكل بلدية أو تجمع للبلديات) يسمح بخلق وظائف في ميدان الترفيه والتسلية على سبيل المثال.

– مكاتب الدراسات المتخصصة في خلق وتطوير المؤسسات : التشجيع من خلال القروض والضرائب على خلق مكاتب دراسات متخصصة ومصنفة في ميدان إنشاء وتنمية المؤسسات.

– بنوك للقروض المصغرة : لقد تطورت صيغة القروض المصغرة بصورة فعالة في العديد من البلدان. ولدينا آلاف المجالات التي يمكن تمويلها من خلال هذا النوع من القروض. ومن جهة أخرى يتعين تطوير الإيجار المالي لتفادي إجبار الأشخاص الذين لا يرغبون في العمل بنظام الفوائد التقليدية لأسباب دينية على القيام بذلك، نظرا لإهمال الكثير لمشاريعهم بسبب هذا الشرط.

– صندوق إعادة هيكلة المؤسسات : نحتاج بالنسبة للمؤسسات العمومية لخلق صندوق لإعادة هيكلة المؤسسات بدلا من القيام بالتطهير إلى ما لا نهاية. يستخدم هذا الصندوق للقيام بعمليات تفريع وإنشاء المؤسسات لفائدة الموارد البشرية الداخلية والقيام بالتكوين والتحول وإعادة موقعة العمال حتى لا يتعرض أحد للتيه في الطبيعة بدون تكفل حقيقي. وفي المقابل القيام بخصوصصة المؤسسات غير الاستراتيجية والقيام بتفليس أخرى.

– تخريج أنشطة المؤسسات عديمة الأداء : ويشمل هذا النشاط المؤسسات العمومية : ويسمح بالتخريج والبيع الجزئي للأصول الضعيفة الاستعمال وخلق العديد من الوظائف والثروات للبلاد.

– تحرير المبادرات : دعم العمليات الناجحة. يتعين أن تستفيد المؤسسات الجزائرية التي تحقق النجاحات من الإهتمام الخاص في ميدان القرض وتسليم تراخيص الدعم الإداري بدلا من التجميد الحالي.

– تكنولوجيا الإعلام والاتصال : تعيين الإدارات التي تتولى التجميد : هناك عشرات الآلاف من المشاريع المجمدة، ولا نملك أية وسيلة لمواجهة ذلك، غير أنه من الممكن توجيه تنمية تكنولوجيا الإعلام والإتصال قصد تحديد جميع المؤسسات التي تقوم بالتجميد، إذ بمجرد عدم احترام الأجل يشتعل ضوء أحمر

في نظام الإدارة المعنية، وكذا في إدارة مراقبة الاستثمار (الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار) على سبيل المثال، وهي عملية ممكنة تقنيا وسيكون لدينا عنصرا رادعا لمراقبة المعرقلين.

– الاتصال : تثمين النجاحات. يمكن استعمال وسائل الإعلام العمومية من أجل تثمين الأشخاص الذين يحققون النجاحات (خلق المؤسسات) والذين يخلقون وظائف أكثر (أفضل المسيرين، ومنشئي الوظائف الخ).

– معايير الأداء : إدخال معيار خلق الوظائف في مناصب عمل الأشخاص والهيئات المكلفة بالملف. ويجب أن يتم تقييم الولاة في جزء كبير من مهامهم على أساس عدد الوظائف المنشأة.

• إحترافية الفروع

نقرأ يوميا في الصحافة ونسمع حتى من خلال الملتقيات (العلمية) إدعاءات ليست فقط خالية من الصحة، بل أيضا جد خطيرة على مستقبل بلادنا. فكرة خطيرة وشعبية جدا متداولة في الثقافة الاقتصادية الوطنية، تنتشر شيئا فشيئا وبوقاحة. وتكمن هذه الفكرة في شيطنة القطاع الخاص الجزائري من خلال تأكيدات من هذا النوع (لنا قطاع خاص لا يبحث سوى عن الربح السريع قدر الإمكان) يبدو هذا الإدعاء صحيحا وحدسيا لكنه مملوء بالمكائد لغير العارفين.

هناك دائما فرضيات ضمنية وصريحة وراء كل اعتقاد، إن حكم قيمي غالبا ما تترتب عنه سلوكات بالضرورة. فإذا ما قمنا بشيطنة القطاع فإن ذلك لا يشكل حلا. فالحل يكون في مكان آخر : القطاع الخاص على سبيل المثال. إننا لا ندرك أخطاء الاستنتاجات الكبيرة المرتبطة بهذا النوع من الادعاءات. فماذا تعني : الخواص الجزائريون يبحثون عن الاغتناء بسرعة ؟

يفترض هذا أن بقية الأشخاص الخواص على سبيل المثال في البلدان المتقدمة لا يبحثون عن الثراء وإذا ما قاموا بذلك فإنهم يحاولون القيام بذلك على المدى

الطويل. فإذا كان هناك شخص في ألمانيا يستطيع استيراد عشرة بواخر من الموز ومضاعفة ثروته في ظرف ثلاثة أشهر ويرفض. سيقول (أنا مستورد خاص من ألمانيا ولا يجب علي الاغتناء على المدى القصير. أرفض استيراد الموز ومضاعفة ثروتي بسرعة. سأختار الاستثمار في بناء السفن من أجل مضاعفة ثروتي في ظرف عشرين سنة فقط.)

الملاك فقط يمكن أن يفكر على هذا النحو ولكن ليس البشر. المسألة عادية من الناحية الأخلاقية : جميع الكائنات البشرية على وجه الأرض تبحث عن الحد الأقصى من الثراء وفي أقرب وقت ممكن سواء في الهند أو الصين، في الولايات المتحدة الأمريكية أو العربية السعودية، فأغلبية الناس يتصرفون بنفس الطريقة. واعتقاد العكس سيكون من باب الخداع. لكن أين المشكلة عندئذ ؟ إنها تكمن في طريقة سير الاقتصاد (أي ما نسميه بالنظام). فالخاص الألماني لا يمكنه الشروع في استيراد الموز لأنه سيجد أمامه مؤسسات جد تنافسية ومهيكلة بقوة، لن تترك له أية فرصة للقيام بعملية مماثلة. فالأمر لا يتعلق بعدم الرغبة بل بعدم القدرة. ففي هذه البلدان هناك احترافية كبيرة للفروع.

ولنأخذ مثالا من نفس البلد حتى نفهم هذا الجانب : في ألمانيا يتلقى صاحب المتجر تكوينا في : النظافة، التسليع أو التسوق والرسوم الخ كما هو الحال بالنسبة لسائق التاكسي. فعمليات التكوين والمراقبة على قدر كبير من الصرامة، وأن كل فرع يحتله محترفون حقيقيون. وسيبرز الأحسن من بينهم في جميع الميادين ويتطور. فهناك يتم تنظيم الدخول لمختلف المهن من أجل سد الطريق أمام الفوضى والترقيع، وعندئذ سنكون بصدد قطاع خاص محترف. وهذا الأخير لا ينزل من السماء، إنه ثمرة سياسات اقتصادية للدولة. ولأجل هذا أصبحنا نؤمن بالحكمة الشهيرة القائلة (لكل بلد القطاع الخاص الذي يستحقه). فلو كانت لنا سياسة احترافية للفروع، لكان لنا قطاع خاص ديناميكي وعالي الأداء. فهناك ارتباط بين السياسات العمومية دون المستوى وبين ظهور قطاع خاص غير فعال. وفي حال البلدان المتخلفة يعكس

مفهوم هذا الاستنتاج، حيث يصبح القطاع الخاص جوهريا جيدا كان أو سيئا خارج السياسات العمومية التي أنجبته. فأي استنتاج هذا !

فإذا ما سلمنا بارتباط طريقة تسيير القطاع الخاص ارتباطا وثيقا بالسياسات العمومية بالدرجة الأولى، فإننا نتوقف عن شيطنة هذا القطاع. وسندرس في مقام ثان، ما يتعين القيام به على مستوى السياسات الاقتصادية، لكي يعمل البلد على دفع قطاع خاص ديناميكي وفعال وهو ما يعتبر من الأهمية بمكان. لقد كان القطاع الخاص على الدوام المحرك الرئيسي لتطوير اقتصاديات السوق. وعندئذ، فإذا ما أردنا أن نعمل على احترافية الفروع فماذا يتعين علينا القيام به ؟ لدينا تجارب عالمية على قدر كبير من الأهمية كثير منها قابلة للنقل وفق الطريقة التقليدية المتبعة : التنمية البشرية، تحديث التسيير، انسجام السياسات الإقتصادية إلخ، ويمكننا التطرق إلى الإمكانيات التالية :

1. وضع معايير الدخول إلى مجمل المهن الاقتصادية بإعطاء مهلة للمتعاملين الموجودين للمطابقة (يمكننا وضع مقاييس للحصول على هذه العايير)
2. الدخول إلى القروض البنكية العمومية وفقا لمعايير السير الجيد الملحوظ من طرف شركات الاستشارة المتخصصة والمؤهلة، وعلى سبيل المثال : حصول محل إطعام سريع على التصنيف (محترف)، على جميع التسهيلات المساعدة على تطوره بعد التدقيق في حالته.
3. استخدام أداة الضريبة : تنزيل التكوين، التصديق، التأهيل أو المطابقة.
4. تعيين هيئة مكلفة بالتشاور الدائم مع الأطراف المعنية (المنظمات غير الحكومية، النقابات، أرباب العمل، مراكز البحث) من أجل الرفع الدائم لمستوى التأهيل والأداء للكيانات العمومية والخاصة.

ففي هذا النوع من النقاش، تترك الأسئلة والتفاصيل معلقة على الدوام، إنه أمر لا مفر منه من أجل القيام بالتركيز على الأهم.

إنه لمن المهم الاعتراف أن الكثير من الأفكار المتلقاة من طرف المحللين المحليين وصناع القرار هي أفكار متفاوتة ولا تعكس الحقيقة، مما ينتج عنها سياسات اقتصادية خاطئة. غير أن التسليم بفكرة خضوع القطاع الخاص لبلد ما للسياسات العمومية على الخصوص، سيؤدي عندئذ إلى بذل جهد من أجل بناء هندسة مؤسساتية لترقية قطاع خاص من الدرجة العالمية.

• أية عقيدة اقتصادية كلية يجب لبلادنا ؟

تعدّل السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق العديد من الأهداف : من بين أهم هذه الأهداف، محاربة البطالة، التحكم في التضخم وتوازن ميزان المدفوعات، أهداف يجب أن تكون محل متابعة صارمة. فكل بلد يهدف إلى تحقيق حد أدنى من النتائج في هذه الميادين. لكن كيف الوصول إلى ذلك ؟ يلزمنا لذلك، التوجيه والانضباط للوصول إلى تلك النتائج. ولسنوات عديدة وبمناسبة آخر مخططات الإصلاح، تحدث العديد من الاقتصاديين على تحديد القطاعات ذات الأولوية. إنها ليست اللحظة المناسبة للقيام بهذه الخيارات. لقد تمكنا في حالتنا من التعرف على العوامل الرئيسية للنجاح. فهناك تركيبة من السياسات الاقتصادية الكلية كانت في الخدمة إلى وقت قصير : محاربة التضخم. تهديد الانفجار الأخير في الأجور بجدية بإحياء التوترات التضخمية، وقد نصل أو نتجاوز نسبة 10 بالمائة بالرغم من عدم التقاط النظام الإحصائي جيدا للظاهرة. لقد كان للبنك المركزي لحد الآن موقفا سليما إزاء التضخم. ففي عقيدتنا، يجب إذن الاستمرار في تفحص الكتلة النقدية لكي لا تبتعد كثيرا عن النمو الاقتصادي. وهكذا قمنا بتوجيه توقعاتنا التضخمية نحو ارتفاع معتدل. فنحن بلد متخلف وفي حاجة إلى تمويل العوامل الرئيسية للنجاح ويمكننا السماح بحد أدنى من التضخم بشرط القيام بتمويل عوامل النجاح، وهكذا كنا نميل إلى قبول هذه الممارسة التي تسمى (تضخم التنمية). ففي ميدان العقيدة الاقتصادية الكلية، لا تليق بنا

السياسات الصارمة على الإطلاق من النوع (اليوناني)، ليس فقط لأنها تساهم في انهيار اقتصادي بل أيضا في تفكيك التوازنات الاجتماعية الهشة بعد. وعندها يعرف الاقتصاد خارج المحروقات هبوطا نحو الجحيم، ونحتاج في السنوات العشرة القادمة (عشرية الفرصة الأخيرة) إلى القيام بإنعاش خاص :

1. تحديد العوامل الرئيسية للنجاح وتفعيل لا مركزية مسار حلول المشاكل. ويجب على الدولة إنفاق المال من أجل تأهيل الموارد البشرية وفق المعايير الدولية (التكوين والرسكلة واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال) وتحديث الممارسات التسييرية. وإعادة رسكلة الموارد التي يتم ضخها من طرف الاقتصاد لاحقا في الشبكات المنتجة (المضاعف).
2. سيتم توجيه قروض الاقتصاد من أجل تمويل الاقتصاد المنتج، إذ نادرا ما نجد في العالم بنوك حكومية تهتم بالاستيراد في الحالة الأولية. يجب ضخ الموارد في الاقتصاد وربما بين 7 الى 10 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، لكن من أجل استهداف العوامل الرئيسية للنجاح. وهكذا تتحسن القدرات البشرية وتتجدد الهيئات العمومية والخاصة وينشط الاقتصاد المنتج.

إنها أولويات الإنعاش إلى جانب بعض الهياكل الهامشية. وسيكون الشعار (نعم للإنعاش، لكن من أجل جعل هيئات الدولة والمؤسسات العمومية والخاصة أكثر فعالية وتنافسية) في حين كان إنعاش السنوات الماضية يكمن في إعطاء موارد مالية لهيئات ومؤسسات غير فعالة لكي تبذر 80 بالمائة منها وعليه يجب علينا تغيير العقيدة.

• روح المؤسسة بين الحقيقة والطموح

يجمع العلماء على شيء واحد وهو: أن إحدى متغيرات التنمية تكمن في نوعية وكمية المقاولين الموجودين في البلد. إنها على سبيل المثال الأطروحة المركزية للبريطاني لويس الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد. إنه أيضا الموقف

الرئيسي لأحد الاقتصاديين الأكثر شهرة في القرن الأخير النمساوي – الامريكي جوزيف شومبيتر نحن بصدد شرح بعض الأشياء المقبولة وليست موضوع أ ي خلاف : لا يمكن لبلد أن يتطور بقليل من المقاولين أو المستثمرين من نوعية رديئة.

تشكل درجة روح المؤسسة عنصرا أساسيا في ترتيبات التنمية إلى جانب مجموعة من العوامل تشكل الترتيبات االرئيسية للديناميكية الاقتصادية. ويرتب خبراء الاستشراف هذا العامل من بين المؤشرات الأولى المؤدية للازدهار المستقبلي لبلد ما. وبعبارة أخرى، إذا ما قام بلد ما بخلق عدد من المؤسسات أكثر بمرتين في السنة لكل 000 .100 ساكن، أكثر من بلد آخر، ستكون للأول فرص أكثر لتحسين ازدهاره ومجمل أداءته الاقتصادية من الثاني. ولأجل هذا نقوم بتمحيص دقيق للمعطيات في هذا الميدان. فكل اتجاه نحو الانخفاض يصيب صناع القرار بالقلق، وعليه يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية على الفور. ويقوم اقتصاد السوق على إنشاء عشرات الآلاف من المؤسسات، يتطور البعض وتصل حزمة منها إلى مصاف الشركات المتعددة الجنسيات. فإذا كان عدد المؤسسات المنشأة كل سنة كافيا يكون البلد عندئذ في الطريق الصحيح. وهكذا ستتوفر الثروات والوظائف ويتحسن البلد وينتشر الازدهار.

فكل المؤشرات تتجه صوب نفس الاتجاه ولدينا مشاكل كبيرة في هذا الميدان. نخلق مؤسسات أقل بأربع مرات عما تفعل البلدان ذات مستوى التنمية المماثل. وكان بإمكان هذه الوضعية أن تثير اهتمام المسؤولين على أعلى مستوى. غير أنها لا تبدو موضع اهتمام كبير. فالكثير من صناع القرار الاقتصادي يفضلون الاختباء وراء صيغ إيديولوجية تجعل من المؤسسات العمومية منطلقا لإعادة التصنيع والتنمية. وعليه، فإن مسألة خيار التنمية الاستراتيجية من خلال قطاع عام مزود بثقافة تسيير في تنافر مع الفعالية المقبولة، يجب أن يعاد النظر فيها بطريقة جد معمقة. وسيعاد النظر في هذه الإشكالية التي تم التطرق إليها عدة مرات. ومن

جهة أخرى، يتعين علينا تحديد الإبداعات في ميدان إحلال الواردات. لدينا ثلاثة أهداف متوازية : تقليص الواردات، خلق الوظائف وتجذير التنمية. سنحقق ثلاثة أهداف بنفس العمل : مضاعفة وتيرة النمو وخاصة ميلاد المؤسسات. وستكون لدينا تقريبا 40 بالمائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تقليص البطالة إلى مستوى مقبول لكي يمكننا التطلع نحو الارتقاء إلى مستوى البلدان الناشئة. ولا يزال هناك طريق أمامنا علينا عبوره وهو ملء نقص المؤسسات بالاستيراد. إن تطوير روح المؤسسة عمل طويل النفس، بيد أن هناك أعمال يجب القيام بها على المدى القصير من أجل تحسين الوضع، وبالدرجة الأولى، ضرورة إدماج برنامج العمل ضمن إعادة الهندسة الشاملة للاقتصاد. وها هي مخططات العمل التي أعدت في حلقات مغلقة لا تطبق إلا بصورة جزئية في الميدان وبتكاليف إضافية ضخمة. فلا نملك إلا أن نفكر في عدد الهيئات المعنية بهذه المشكلة : التربية، القطاع المالي، الإدارات إلخ. فالأعمال الواجب القيام بها تبدأ من الأمد القصير إلى الأمد الطويل جدا وستكون في الإتجاهات التالية :

1. تكوين المكونين لمسيري المشاتل والمحاضن و(سنحتاج هنا إلى المساعدة الأجنبية).
2. تكوين مسيري المشاتل والمحاضن وخلق هذه الهيئات في كل بلدية وجامعة ومركز تكوين مهني إلخ، وسيستدعي هذا لا مركزية التنمية المحلية.
3. تكييف القطاع المالي وخاصة مضاعفة بنوك الاستثمار والقرض المصغر والايجار المالي (من أجل مساعدة المواطنين الذين لا يرغبون في العمل بالفوائد الكلاسيكية).
4. إدماج ثقافة تنمية روح المؤسسة في التربية (عمل من إختصاص الخبراء في علم النفس التربوي).

5. تحميل المسؤولية لمسيري الهيئات العمومية (عمداء الجامعات، مسؤولي مراكز التكوين المهني، الولاة الخ) بإدماج مؤشر قياس عدد المؤسسات المنشأة وكذا نسبة النجاح في عقودهم للنجاعة.

6. تحرير مبادرات المؤسسات الكبرى وكذا مسيري الهيئات العمومية.

سأوافق تماما مع من يقول أنه (من السهل القول أكثر من العمل) ومن جهة أخرى، يمكننا الذهاب بعيدا مع الهيئات وطرق التسيير الحالية وسيكون من الوهم الاعتقاد أننا نستطيع بلوغ معدل متوسط من معايير خلق وتنمية المؤسسات.

فالمهمة التي تنتظرنا هي بالتالي مهمة شاقة، غير أننا لا نملك الخيار مع الأخبار السيئة المتراكمة حول آفاق سوق المحروقات، إما أن ننجح في خلق هذا الاقتصاد المنتج خارج المحروقات وإما سنعرض مستقبل الأجيال الصاعدة لمشاكل اقتصادية واجتماعية من حجم غير مسبوق لم نعرفه من قبل.

• أزمة السكن : تعقيدات المشكلة والحلول

قليلة هي الميادين المليئة بالحساسيات والانفعالات مثلما هو شأن قطاع السكن، وحتى في نقاشات الخبراء تطرأ الكثير من الخلافات. ويبدو أن هناك العديد من الحلول أكثر من عدد المختصين الذين تم استنطاقهم. كما تختلف أسباب الاختلالات بين العرض والطلب من متدخل لآخر، فهناك من يقدم كثافة االخرسانة في البناءات، سوء توزيع السكنات المبنية، طاقات مصانع إنتاج مواد البناء وغيرها، لكن لا أحد قام بتحليل شامل يدمج جميع العناصر المرتبطة بالمشكلة. وللقيام بذلك يجب ترتيب الأسباب. ويبقى أهمها تقديم التوصيات العملية قصد الخروج من هذا التداخل في ظرف زمني معين.

وتتمثل الحقيقة الأولى في الإحصائيات وهي أنه مع أكثر من 700. 000 حالة ولادة في السنة وأكثر من 300. 000 حالة زواج وبالتالي (طلبات جديدة)، نعلم بعد أنه يجب على الأقل بناء 300. 000 سكن في السنة من أجل تفادي تفاقم

الوضع. لكن مع الأسف يجب بعد إضافة رقم يتراوح بين 000 .250 إلى 000 .280 لمواجهة تدهور مخزوننا من السكنات. ويعتبر هذا الفارق ضئيلا إذا ما تمسكنا بتصريحات الخبراء. وبالتالي فإن التحليل الديناميكي للظاهرة، يجب أن يشمل أفق امتصاص العجز. وإذا ما إنطلقنا من الفرضية المتفائلة والتي يقع حسبها العجز الإجمالي من السكن في حدود 000 .400 سكن والذي يجب سده خلال فترة تمتد إلى عشرين سنة، فإنه يتعين إضافة هذا الاحتياج الإضافي. إن جميع هذه التقديرات تقريبية وتعتمد بالأحرى على صيغ تفاؤلية وهو ما يؤدي بنا إلى الخلاصة المؤسفة التالية : حسب سيناريو تفاؤلي، يجب علينا لكي نحل مشكلة السكن في ظرف عشرين سنة وإنجاز 000 .700 سكن في السنة. فكل المحترفين في البناء يعلمون أن هذا الرقم يتجاوز جميع إمكانياتنا. إن رفض هذه الحقيقة الإحصائية يقود الناس إلى الاحتماء باعتبارات هي لا محالة حقيقية، غير أن أثرها ضعيف مقارنة بحجم المشكلة. وقبل اقتراح بدائل حلول، تعالوا لننظر بداية في الأسباب المقدمة كشرح (عقلاني) لمشكلة السكن. ويتعلق السبب الأول بالتوزيع. فهناك من يقول أن التوزيع العادل للسكنات كان بإمكانه أن يحل المشكلة. ألا نلاحظ أن آلاف السكنات شاغرة في حين أن العديد من العائلات متراصة في الأحياء القصديرية وتعاني بدون أمل ؟. إن هذا الشرح معبأ ويصف الحقائق المنظورة لجميع المواطنيين العاديين الذين نساندهم بقوة ومن صميم قلوبنا، غير أن الحقيقة العنيدة شيء آخر، إنه شرح سطحي يرفضه جميع الاقتصاديين الذين يتحكمون في تعقيدات وعمق الظاهرة. بداية، إن إنجاز السكنات في الجزائر يوتيرة تتراوح بين 000 .140 و000 .200 شقة (حسب الإدارات) هي تقديرات غارقة في التفاؤل. فلنكن ساذجين لكي نفترض أن الجزائريين اكتشفوا وصفة عجيبة للتوزيع العادل لسلعة (السكن) بدون التحكم في آليات السوق، ويتعين بالتالي القيام بتسجيلها بسرعة كون بقية الإنسانية في حاجة ما سة إليها) ومع ذلك تبقى هناك حاجيات حقيقية بأكثر من 000 .500 سكن في السنة يتعين تلبيتها. وبإمكان التوزيع الأكثر عدلا بلا شك أن يساهم في التخفيف من حدّة

المشكلة. وقد تخضع نسبة 80 بالمائة من عمليات التوزيع للنزوات، النسبة التي بإمكانها المساهمة في تخفيف الغبن عن مواطنين في أشد الحاجة للسكنات، وبذلك نكون قد خففنا المعاناة عن آلاف العائلات في حاجة كبيرة للسكن. غير أن جوهر المشكلة لا يزال قائما ولم نقم سوى بحل 15 بالمائة من المشكلة بدلا من القضاء عليها. وتتعلق ملاحظتنا الثانية بالجانب الاقتصادي. تفيد المبادىء الاقتصادية أن التحاق أية سلعة أو خدمة بسوق المعاملات السياسية والإدارية بمجرد خروجها من قانون العرض والطلب، يجعلها موضع مساومات الكواليس واستغلال النفوذ والمحاباة والمحسوبية التي تحل بلا شك مكان الأحقية. إن خلق لجان وتحديد معايير الحصول على السكن الاجتماعي لا يحل بالتأكيد المشكلة. وبما أن طلبات السكن أكثر بكثير من عدد السكنات المتوفرة، فإن المواطنين الأقرب إلى مراكز صناعة القرار، أو القادرين على تقديم خدمات في المقابل هم من ستكون لهم الأولوية في الحصول على السكن. فلا وجود لبلد استطاع إيجاد وسيلة لمنع سوق استغلال النفوذ وتعويضه بالسوق الاقتصادي. غير أن المواطن غير الواعي سيرد لا محالة بحجة أخلاقية على غرار (يفترض أن تمنح السكنات للمحتاجين إليها بالدرجة الأولى) نعم، ولكن الحقيقة المرة ببساطة هي، أن التوزيع لا يتم على هذا النحو. تعلّمنا البرغماتية أن القوانين الاقتصادية تتعالى على الحجج المثالية. لقد كان بإمكاننا أن نخفف بقوة من أزمة السكن (لو كان صناع القرار أكثر إنسانية واكثر حساسية فقط) لكن لن نغير شيئا في حقيقة الوقائع : باستثناء توزيع نسبة ضعيفة من السكن الاجتماعي بالفعل على المحتاجين، في حين توزع النسبة الكبيرة من السكنات في سوق استغلال النفوذ، إذ لا شيء ولا أحد بإمكانه مواجهة ذلك : إنه القانون الاجتماعي والاقتصادي موضوع الرهان، فالأخلاقيون يجهلون أن الأغلبية من بينهم يتصرفون بنفس الطريقة على غرار صناع القرار لو كانوا مكانهم. إن اختيار شخصين يمنح لهم سكنين من بين عشرة أشخاص في حاجة ماسة، واحد منهم هو والد صانع القرار نفسه، والثاني شخص قادر على توفير العلاج في الخارج لزوجته المصابة

بمرض خطير، لهو قرار سهل نسبيا. إنه لمن العادي جدا أن يصدر مواطن عادي مثل هذا الرأي، لكنه يصبح من غير المقبول عندما يقوم (خبراء) بإصدار مثل هذه الأراء خلال النقاشات الجدية. عندها نفهم بسرعة أننا لم نلمس بعد عمق الهاوية. ويتعلق الجانب الثاني من المشكل بهيكل العرض. وجب القول أن طاقات إنتاج شركات صناعة مواد البناء وإنجاز السكنات غير مستعملة بصورة كاملة. وبمجرد أن يصبح تسيير هذه المؤسسات فعالا وحقيقيا، ستنتقل الإنجازات من 140. 000 إلى 180. 000 أو إلى 200. 000 سكن في السنة، الأمر الذي سيساهم في تخفيف محسوس من حجم الأزمة والمعاناة. يبدو هذا أمرا بسيطا لغير العارفين بمشاكل التسيير، غير أن كامل إشكالية الاقتصاد الجزائري هي التي تطرح من خلال هذا الاهتمام. إن الاستعمال الكامل والفعال لقدرات الإنتاج يتطلب بيئة ملائمة وأنظمة للحوافز والرقابة الأكثر ملاءمة، والعمل بالآليات والأدوات التي تجاهلتها المؤسسة الجزائرية منذ 1962. ويمكن تصور كل هذا في مخطط شامل للتصحيح الاقتصادي : خوصصة، إعادة هيكلة فعالة للمؤسسات العمومية، برنامج للانفتاح الاقتصادي والهندسة الشاملة. غير أنه من غير المعقول عزل قطاع السكن عن سياقه العام والرغبة في تسييره بعقلانية في بيئة غير ملائمة ومناوئة للفعالية. سيكون ذلك بمثابة تسرع لا طائل من ورائه وإضرار بالقطاع لا فائدة منه. فلن يكون مستوى استعمال الطاقات مختلفا عنه بشكل كبير في بقية القطاعات. وعليه فمن الأفضل الابتعاد عن الوهم حول المسألة، ومواجهة التحدي بكثير من البرغماتية وبتقديم بدائل مقبولة وهادئة.

إن إشكالية السكن تكمن في عرض قليل المرونة وفي مختلف الحوافز التي يتعين تصورها، وفي جزء من طلب لا يمكن تلبيته (السكن الاجتماعي) الذي يجذب أفضليات صناع القرار الإداري والسياسي. هناك اختلال مرده ضعف آليات الحوافز من جهة العرض، وقوة شرائية ضعيفة نسبيا مقارنة بهيكل السلع المنتجة (السكنات المعتدلة الكراء). إن أغلبية المؤسسات الوطنية مجهزة للقيام ببناء سكنات متوسطة النوعية (السكنات المعتدلة الكراء)، في حين يتكون الطلب

أساسا من عد يمي الدخل وعائلات تتوفر على أجور جد منخفضة : هناك فارق كبير بين هكيل العرض والطلب. وستكون هذه الملاحظة على قدر كبير من الفائدة لنا في التوصيات التي ستتبع، لكون أية سياسة للسكن يجب أن تكمن بالضرورة في إيجاد المواءمة الضرورية بين هياكل العرض والطلب. وبالنظر لهذه الاعتبارات، هل يجب التخلي عن السكن الاجتماعي ؟ وأية سياسة للسكن يتعين علينا اتباعها ؟. تصر السلطات العمومية بعناد على الحفاظ على الخيارات الاجتماعية بدون القيام في نفس الوقت بالتحويرات العميقة داخل هياكل العرض والطلب. ويمكننا أن نتوقع بدون خوف من انعكاسات هذا التوجه أمام تزايد الاختلالات. لذا وجب علينا عدم نسيان الحقيقة الإحصائية : يجب أن يكون هناك على الأقل : 700 .000 سكن في جانب العرض لكي يمكن امتصاص العجز في ظرف 20 سنة. وتعتبر هذه الأرقام بالأحرى متفائلة. إن سياسة سكن تستمر في التعاطي مع الأعراض وتخفيف العجز بدون أن تستهدف آفاق التوازن، ستنتهي حتما إلى طريق مسدود.

فلا تزال السلطات العمومية مستمرة في إنتاج وتوزيع سكنات متوسطة الجودة مجانا، وذلك بفرض رسوم على المواطنين حتى ولو أن أغلبهم لا يتوفر على السكن لكنهم دفعوا ثمنه بطريقة غير مباشرة لآخرين. إنه لصحيح أيضا أن هذه السكنات تساهم جزئيا في تخفيف معاناة آلاف المواطنين المعوزين، بالرغم من أن أغلبيتهم يحصلون على سكانتهم في سوق المساومات الإدارية والسياسية، غير أن هذه السياسة تنطوي على ثلاثة مخاطر أساسية مرتبطة بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

1. الخطر الأول ويتعلق بالحرمان من الحقوق الذي تم التأسيس له وبالتوقعات الخائبة للمواطنين. فالبرنامج لا يتضمن أية آفاق للتوازن علاوة على تزايد الهوة اتساعا من عام لآخر : تزايد الطلب بـ 700 .000 وعرض ينتج من 140 إلى 200 .000. ولكل سكن يوزع إلى محتاج هناك أربعة لا يمكنهم الطمع

في الحصول على سكن. فالمواطن الذي يسكن حاليا بفضل مجهودات الدولة سينسى بسرعة المزايا التي يتمتع بها : إنه مكسب، وسيقوم بتنمية عقلية الاتكال والمطالبة بالعلاج المجاني والتعليم لجميع أطفاله، وبوفرة مواد الاستهلاك بأسعار معقولة، بدون أن يخطر على باله طرح السؤال : ماذا فعلت لكي أستحق هذا ؟ فهو لن يغفر للدولة أي تهاون لها في الميادين المذكورة. فالدولة التي تسلم سكنا مجانيا لا تعلم أنها تساهم في تضليل المواطنين في طريقتهم للعيش والتصرف، غير أن هذا يخضع لنظام تحاليل السلوكيات الذي يمكن أن يغيب بعد عن تفكير البيروقراطيين عندنا. ولنعد إلى المواطنين الأربعة الذين لن يحصلوا إطلاقا على السكن. سيكون إحباطهم وسخطهم كبيرين. فلن يقبلوا أبدا بنظام التوزيع حتى ولو تم من طرف ملائكة. سيكونون فئة كئيبة ومضربة من المواطنين وعرضة لجميع الضغوطات، ويتحول كل ما يتلقونه إلى أمل خادع لأنهم يعتبرون أن مرد فشلهم يعود بكل بساطة إلى الدولة. ويمكن لعمال بوليفيا والشيلي العيش بسلام مع أنفسهم في العشوائيات وهم يجترون الإخفاقات وعلى دراية من أنه لكي يتمكنوا من الحصول على سكن لائق، يتعين عليهم بذل مجهودات اكثر (العمل في العطل الأسبوعية)، شراء مواد البناء وإقامة مسكن أكثر قبولا بامكانهم إعادة بيعه إذا ما حصلوا على سكنات الكراء المعتدل في المستقبل. لدينا سياسة سكن منتجة للحرمان والبؤس ولا تملك أية آفاق للتوازن وتستمر في إعطاء الوعود التي لا يمكن الوفاء بها. إن حقيقة الأرقام أكثر عنادا من التأكيدات المتفائلة والمبالغ فيها من طرف البيروقراطيين الجزائريين. فهناك مخاطر وقوع اضطرابات مردها مشكل السكن، اضطرابات ما انفكت تتكرر وتزداد خطورة. لقد أرادوا حل مشكل اجتماعي بطرق غير ملائمة ليحصلوا على العكس : اضطرابات اجتماعية خطيرة.

2. العامل الثاني، ويطرح مشكل الإنصاف من خلال سياسة السكن. كيف يمكن أن نبرر دفع مهندس يتقاضى عائدا صافيا قدره 000 .39 دينار شهريا، لرسوم يتم استخدامها في تمويل وتسليم سكن مجاني للمواطن الذي يتقاضى مرتبا قدره 000 .24 دينارا في الشهر على سبيل المثال. قد يجد المهندس نفسه ضمن هذه الفئة من الجزائريين الذين لن يكون لهم الحق إطلاقا في السكن، ومع ذلك لا يمكنه الحيلولة دون استخدام جزء من رسومه في تمويل ومنح سكنات مجانية إلى مواطنيه. إنه يدفع بصفة شخصية إلى الآخرين بدون أن تكون له إمكانية الحصول على سكن.
3. الجانب الثالث والأخير من سياسة السكن ويرتبط بنظام المحفزات على العمل. حيث أن مواطنا يتوفر على عائد يقدر بـ000 .24 دينار شهريا والثاني يتقاضي 000 .38 دينار شهريا. يحصل الأول على سكن مجاني و(بإيجار زهيد) أما الثاني فيقوم بتمويله في حدود 000 .4600 أو 000 .5200 دينار بالإضافة إلى الفوائد، وسيكون عائد الأول بصورة آلية أعلى بكثير عن عائد الثاني الذي عليه من الآن فصاعدا تخصيص نصف مرتبه على الأقل لدفع مستحقات منزله، إنه اعوجاج إضافي يدخل على نظام المحفزات الداخلية المفككة بعد بصورة جوهرية. لقد قدمنا عينة من مناطق الظل المرتبطة بإشكالية السكن ولا تزال هناك غيرها. لقد أردنا فقط لفت انتباه صناع القرار إلى المخاطر المحتملة لوضعية هشة مرتبطة بسياسة غير ملائمة، لوم نقدم صورة شاملة غير أنه لم يبق لنا غير اقتراح بدائل لسياسة السكن وهو ما سنقوم به بصورة مختصرة.

يتوجب علينا العمل على تناغم هياكل عرض وطلب السكن بطريقة يجد فيها الواحد امتداده ونتيجته الطبيعية في الآخر، بدون خلق المزيد من المظالم وحالات الاعوجاج والحرمان المترتبة عن السياسة الحالية. وعلينا أن نضع نصب أعيننا وجود ثلاثة أصناف من السكنات : عالية الجودة (الفيلات) المتوسطة

الجودة (السكنات المعتدلة الكراء) والعادية (من النوع الجاهز الصنع أو البناء الذاتي). ويتضمن كل صنف بطبيعة الحال العديد من الأنواع، غير أننا لانحتاج إلى التعمق في هذه التفاصيل ضمن هذا السياق. تكمن السياسة السليمة للسكن في فرض رسوم على المساكن العالية الجودة، أعلى من الرسوم التي تفرض على السكنات المتوسطة الجودة من خلال تعاملات الأراضي ورخص البناء ومواد البناء الخاصة بها. وهكذا يمكننا تنظيم تضامن فعال إزاء السكنات ذات النوعية العادية (البناء الذاتي والجاهز). وهكذا أيضا سيتم منح السكنات العالية الجودة بواسطة ميكانيزمات السوق للمواطنين الذين يتوفرون على عائدات عالية (رجال الأعمال أساسا)، وبيع السكنات المتوسطة الجودة بسعر السوق بالإضافة إلى رسم صغير للتضامن لمساعدة السكنات العا دية. ويحتمل اكتساب هذا النوع من السكنات من طرف الموظفين من ذوي الدخل المتوسط. ويمكن للنظام المالي على غرار جميع البلدان تنظيم قروض لتمويل عمليات الاكتساب. ويبقى اهتمامنا الأساسي الآن يكمن في تصور أنواع السكنات المريحة لكنها غير المكلفة والتي يمكن التنازل عنها لمواطنينا الأكثر عوزا. ففي هذا الميدان بالضبط حيث يجب أن تستخدم عبقرية خبرائنا في مجال البناء بشكل مفيد. إنه يتعين على مهندسينا تصور نماذج لمساكن متكيفة مع حقائقنا وغير مكلفة وسهلة البناء بأعداد كبيرة. وسيجد فيها جزء كبير من مؤسساتنا للبناء التي توجد حاليا في وضعية سبات مخرجا للعرض الميسر والقدرة على إعادة الهيكلة وفقا لهذا الفرع الواعد من السوق. ومن جهة أخرى إرساء سياسة تشجيع وترقية صارمة للبناء الذاتي. وهكذا لن تكون أنواع السكنات المشمولة والمستفيدة من دعم الدولة من خلال التضامن المكرس بواسطة هيكل رسوم نظام السكن ذي النوعية العادية محل أطماع الطبقة المتوسطة والعليا. ويمكن بناء هذه المساكن بعدد اكبر لأنها غير مكلفة ولا تحتاج إلى حجم عمل أكثر تخصصا. وعلى المستفيدين أيضا بذل أدنى حد من الجهد المالي باستثناء ربما المواطنين من عديمي الموارد. فالكثير من البلدان تتوفر على مثل هذه السياسات السكنية وعلى سبيل المثال تونس التي

نقترب منها. ولا تزال هناك العديد من الإجراءات والكيفيات تحتاج إلى توضيح. إنه لا يمكننا الدخول في تفاصيل الجوانب التقنية والعملية بل سنتطرق فقط لبعض المحاور الكبرى. فبدلا من منح سكنات اجتماعية (متوسطة النوعية) معتدلة الكراء، نقترح سكنات جاهزة ذات النوعية العادية، مما يتيح لنا بناء أربعة أضعاف أكثر من السكنات. وهكذا سيتفادى الأشخاص الذين يتوفرون على مداخيل مريحة التوجه نحو هذه السكنات، وسينتهون إلى تمويل سكناتهم من خلال البنوك. سيكون لدينا عرض أكثر (أربعة إلى خمسة مرات أكثر) مما سيؤدي إلى تراجع كبير للطلب على السكن الاجتماعي. وتعتبر مثل هذه السياسة أكثر إنصافا. بحيث تجعل الأغنياء والمواطنين من ذوي الدخل المتوسط يساهمون في تمويل سكنات لائقة أكثر للسكان الأكثر عوزا، خارج نوع السكن الذي يرغبون فيه والذين قد لا يسكنونه بتاتا. وفي المقام الثاني، فإن الرغبة في تسوية مشكل السكن لجميع الجزائريين من خلا ل السكنات المعتدلة الكراء، هي مجرد وهم خيالي لايمكننا تحقيقه على الإطلاق. وتساهم مثل هذه السياسة ببساطة في تغذية أوهام مستحيلة وتزيد في النهاية من حدة المرارة والحرمان والحقد وتشكيك المواطنين في السلطات العمومية. إن سياسة نزيهة وصارمة ومتشاور عليها تتمثل في القول (أننا لا نملك القدرات الإنتاجية لتقديم سكن متوسط النوعية لجميع الجزائريين، لكنه بإمكاننا مساعدة مواطنينا الأكثر حرمانا على الحصول على سكن لائق من صنف البناء الذاتي أو البناء الحاهز). فالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا العظمى، ألمانيا وفرنسا، لا يملكون سياسات سكن مجاني متوسط النوعية بصورة نظامية لجميع مواطنيهم. وسكنات الإطارات الفرنسية أكثر ضيقا من تلك التي نمنحها مجانا إلى جزء كبير من الأغنياء والمحتاجين عندنا في شكل سكن اجتماعي. لقد كانت سياسات السكن الديماغوجية المعتمدة لحد الآن، إحدى المصادر الرئيسية للتذمر والانفجارات الاجتماعية التي عرفناها، ولا تزال مستمرة في الوهم الذي سيقود لا محالة إلى اضطرابات أخرى. لقد حان الوقت للقيام بمراجعة جدية وعميقة، حيث يجب

القيام بإعادة هيكلة العرض الذي سيمكن جهازنا الإنتاجي من التحول نحو أنواع السكن البسيط الإنجاز والأقل كلفة، وضمان تغطية جزء من تكاليفه من طرف السلطات العمومية. ويقع على عاتق خبرائنا في التهيئة والبناء والجباية تنظيم ووضع الترتيبات النهائية المرتبطة بهذا المشروع، لذا وجب القول بداية، أن مؤسسات البناء ستتعرض للتطهير وسيتم تزويدها بمخططات استراتيجية ملائمة وإعادة تنظيمها وتسييرها بالتالي لهذا الغرض. فالجوانب الديمغرافية أبعد من أن يتم تجاهلها، من ذلك أن اتخفاض نسبة نمو السكان من شأنه المساهمة في تقليص أفق التوازن بين العرض والطلب. وبالعمل على عدة مسارات إلى جانب انتهاج سياسة مماثلة للسكن بموازاة مخطط تصحيح اقتصادي شامل، سنكون بصدد امتلاك المؤهلات الكفيلة بالمساعدة على الخروج من الأزمة. فالاستمرار في التعاطي مع السياسات التي سادت لحد الآن سيقودنا مباشرة إلى كوارث إنسانية واقتصادية واجتماعية أكثر فأكثر.

لقد قدمنا فقط بعض التوجيهات العامة من أجل حل مشكلة معقدة تسببت بعد في العديد من الخسائر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أصبحت تشكل خطرا متفجرا بمرور الوقت. لقد تسبب التفكير في الحلقات الضيقة في الكثير من الخسائر للنقاش الدائر حول الأزمة في الجزائر. ولقد تم إخفاء الكثير من التجارب الإنسانية، ولدينا الانطباع أن أي حل يظهر سيكون حلا حصريا جزائريا محضا، وأن نفس الصنف من الاستنتاج والتفكير لا يزال سائدا في قطاع السكن. انهم يحاولون إعادة إحياء الوصفات القديمة مع بعض التعديلات غير المقنعة، وإدامة الوهم والرغبة في تحقيق المستحيل، ويبدو أن التجربة الأكثر أهمية هي تلك التي قادها المهندس المعماري الهندي شارلس كوريا من أجل بناء سكنات عادية ومتواضعة وغير غالية، قابلة للتوسع ومدروسة بطريقة تستهلك مساحة أقل مع توفير تجهيزات اجتماعية وجماعية ملائمة للسكنات (فضاءات للألعاب). إنها بالضبط هذه الأنواع من التهيئات والبناءات المكيفة التي من شأنها تمكين الجزائر من القضاء على البيوت القصديرية ذات الكثافة الديمغرافية الكبيرة. ففي

الجانب الجزائري، لم نقم أيضا بسبر جميع الإمكانيات المتاحة من طرف العبقرية الجزائرية من أجل إنتاج سكنات غير مكلفة وبعدد كاف.

- **الإتصال أو كيفية تفادي خلق حالات حرمان بلا فائدة**

لا يمكن للسلطات العمومية تجاهل أهمية التسيير الفعال للاتصال. لقد أصبحت الأنظمة الاقتصادية معقدة أكثر فأكثر. والمواطنون يقومون بتعديل سلوكاتهم جزئيا وفقا لتطلعاتهم المعبر عنها انطلاقا من مواقف المسؤولين.

فلا يمكن لصناع القرار التهرب من مسؤولياتهم في التسيير الفعال للاتصال. إن مواقف وسلوكات المواطنين هي في جزء كبير منها نتيجة للرسائل الضمنية والصريحة المرسلة من طرف السلطات العمومية. إن إدخال عنصر جديد سيقلل لا محالة من انعكاسات اتصال سليم يتطلب احترام عدد من المبادىء االقاعدية. فالاتصال السيء الذي ينطلق من أفضل النوايا الممكنة، يؤدي إلى الحرمان وإلى تصرفات تتنافى مع النتائج المأمولة. وعليه يجب أن لا تغيب عن أبصارنا بعض القواعد الأساسية للإتصال وهي :

1. إن الاتصال فن أكثر منه مسار يتعين تسييره، نشاط يكمن في نقل فعال لرسالة أو عدة رسائل مكيفة للمتلقين من أجل إنتاج سلوك مرغوب فيه. ويكمن تسيير الاتصال في تصور نموذج الرسالة، كما تكمن الوسيلة المستعملة في التثبث من مدى إنتاج السلوك المطلوب. يتم تسيير الاتصال بالأهداف من خلال عمليات مراقبة النتائج. فعلى الرئيس المدير العام الذي يبعث بمذكرة خدمة إلى مدير الإنتاج من أجل تحسين معدل استخدام الطاقات، أن يحدد نوع التحسينات المنتظرة في كل وحدة زمنية والقيام بعمليات تثبث دوري، علاوة على إضافة نظام المكافآت والعقاب وفقا للأداءات المحققة.

2. نظرا لوجود تناقض بين الرسائل المرسلة من طرف المسيرين وبين سلوكاتهم، فإن الرسالة المتلقاة من طرف القاعدة تكون أكثر تشبعا بالسلوكات. فالأفراد أكثر تأثرا ب (العمل) أكثر من (القول). فالرئيس المدير العام الذي يقدم المواعظ بالجملة ويدعو للمشاركة ويتصرف بشكل مركزي، تستقبل مواعظه كما هي، كما يحتمل أن تتعرض مؤسسته إلى الهيكلة وفقا لمزاجه. فلا طائل من تقديم مواعظ للآخرين لا يعتمدها هو شخصيا. لقد كان أصحاب الامتيازات الاستثنائية في البلدان الشرقية سابقا يحثون دائما على ترفّع الرجل الإشتراكي وبموجب ذلك تم جمع ثروات ضخمة، كما أن قدامى الشيوعيين في صربيا كانوا دائما يعلنون عاليا وبقوة عن تعلقهم بالدولية العمالية قبل تبني مشروع التطهير العرقي بعد تفكك يوغسلافيا سابقا. ويمكن للاتصال إنارة وتعميق رسالة تتناسب مع سلوكات المرسل (السلطات العمومية) غير أنه لا يفيد في شيء عندما يكون في تناقض مع التصرفات الحقيقية.

3. يكمن تسيير الاتصال في تفادي تقديم وعود وتوقعات لا يمكن تلبيتها. فالرئيس المدير العام الذي يقدم وعودا بزيادات في الأجور لا تتناسب مع الإمكانيات المالية للمؤسسة، يسيّر الاتصال بطريقة سيئة، فهو بذلك يخلق جوا من الحرمان وتصرفات لا تتناسب مع مطامحه الأصلية (تحسين ظروف معيشة عماله).

4. الاتصال وسيلة هائلة للهندسة التنظيمية للميكانيزمات الاقتصادية والاجتماعية، يساهم في ترقية الطرق التي يجب أن تكون عليها وجعلها في حالة تناسب، مع ترقية التوازنات الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح لبلد ما بالازدهار، والتفاوض بدون عقبات كبرى على مشاكله وخلافاته. ويعلم خبراء الاتصال أن مقدارا ذكيا من الاتصال المنسق على جميع المستويات (المدرسة والعائلة والمؤسسة والسلطات العمومية) يكون

مدعوما في الواقع من خلال ممارسات يومية، ينتج توقعات وسلوكات تتناسب مع الاستقرار والأمن والازدهار.

وباختصار يجب أن يكون الاتصال :

1. مسيرا بالأهداف

2. يتناسب مع التصرفات اليومية للذين يستخدمونه.

3. سليم ونزيه

4. منسق على جميع المستويات

إنه لمن الغريب أن نلاحظ أن الإنسان يتواصل بطريقة أسوأ من الوسائط التكنولوجية التي عرفت تحسنا كبيرا. فالمجتمعات العصرية تسير نحو التعقيد وتحتاج إلى الكثير من الإحترازات والتخطيط في ميدان الاتصال الهام والحساس.

وهكذا، تقوم أمة ببناء نظام للقيم ونمط للسلوك والوعود التي ترسل من خلالها الرسائل إلى مختلف المستويات (المدارس والبيوت والإدارات إلخ)، وأيضا من خلال سلوكات العديد من الفاعلين في مواقع إجتماعية وهرمية مختلفة : الأولياء، المعلمين، المسؤولين السياسيين وغيرهم. وحدهم الخبراء من ذوي التجربة من يملك القدرة على تسيير هذا التداخل المعقد للرسائل وتخديد نقاط الاختلال والمكان حيث يجب التحرك والقيام بالتعديلات الضرورية. وسنولي المزيد من الإهتمام لنظام الاتصال في بعده الاقتصادي. لقد أخطأت الجزائر كثيرا في تسيير نظامها للاتصال التي طورته من خلال سلوكات وتوقعات لا تتناسب مع التنمية. إنه لمن اليسير فهم لماذا أساءت الاستخدام، إذا ما وضعنا نصب أعيننا المبادئ الأربعة المشار إليها أعلاه.

وفيما يلي بعض الاختلالات الناجمة عن إتصال غير متحكم فيه بفعالية.

خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي أعقبت الاستقلال، كان جميع المسؤولين ملتزمون شفهيا بمبدأ (الرجل المناسب في المكان المناسب) ويعلنون على الملأ

عن عزمهم على تكريس المبدأ في الواقع، وكجميع الناس الذين يستخلصون العبر من العالم المحيط بهم بدون اللجوء إلى سبر الأراء المتطور، كانت قرارات التعيين والترقية في جميع مستويات السلم التصاعدي متشبعة بالمحاباة والتعسف والظلم. وبالرغم من كل الضجيج الإعلامي وجميع الضمانات الشفهية والأهمية الممنوحة للمسألة من طرف السلطات العمومية، فلا أحد من المواطنين مهما كان من الغباء بمكان يصدق ذلك. فقد كانت هذه الصيغة من الاتصال في تناقض تام مع المبدأ الثاني المعلن عنه أعلاه. وانطلاقا من وجود تباين بين الرسائل المرسلة والوقائع الملحوظة، أصبح الأفراد يصدقون بإصرار السلوكات التي يلاحظونها. فالمسؤول السياسي الذي يعين رئيس مدير عام غير كفء، لا يزن ربما حجم الضرر الذي تسبب فيه للاقتصاد الوطني. فهو يتصرف بذلك عن جهل بالانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لقرار مثل هذا. وفي مكان آخر، ولحد الآن لم تكن لأية حكومة جزائرية شجاعة تحديد المعالم والمواصفات الدقيقة للتعيين في منصب المسير والمسؤوليات العليا في الدولة. ولاحقا، تكرم نفس هؤلاء المسؤولين بإبلاغ العمال رسائل الوطنية ونكران الذات والإخلاص لقضية التنمية واحترام القيم المتوارثة. غير أن الرسالة المتلقاة شيء آخر، إنها من نوع (نحن على علم بهذه الردة، لكن في الواقع نحن نساعد غير الأكفاء ونمنح مرتبا تابثا مهما كان الجهد المبذول، نمارس المحاباة ونوزع المزايا الاجتماعية الاقتصادية وفقا لمعايير الانتماء لأصحاب الامتيازات الاستثنائية). ولا يجب أن ننسى نظرية الجزاء المأمول لكل من لوين و فروم وهكذا أصبحت تصرفات العمال والموظفين نوعا من العقاب للمسؤولين. وهكذا أصبح التسامح والكسل ولا مسؤولية العمال الجزائريين التي غالبا ما تمت الإشارة إليها، تشكل مجرد رفض ونوعا من التصويت والثأر ضد المسؤول. هذا ما وصل إليه اتصال يقوم بإرسال رسائل لا تتناسب بل وتتناقض مع الوقائع. يجب أن يدمج كل مجهود للتصحيح الجدي، الاتصال كمتغير استراتيجي هام في الترتيبات المعتمدة، مع احترام مبادئه الكبرى كونه سلاح ذو حدين، في حين أن الاتصال السيء يطور

الشكوك والكسل ويفقد الدوافع لدى الطبقات الاجتماعية العريضة، وكما هو الشأن بالنسبة للقطاعات الأخرى يجب العمل على احترافيته وإدماجه في الهندسة الشاملة (1) للتصحيح الاقتصادي.

• البيروقراطية : المشكل الأساسي

لن نكتب بما فيه الكفاية أبدا حول ظاهرة الدول المفرطة في التمركز والبيروقراطية الزائدة عن اللزوم. لقد وقعت تلك الدول في الفخ بدون أن تدرك وهي تلاحظ أن كل ما تقوم به يؤدي إلى نتائج هزيلة ولا تستطيع بالتالي حل أية مشكلة : السكن، الصحة، التربية والتشغيل، قطاعات مجتمعة تتسبب لها في انشغالات لا يمكن تجاوزها، لتلجأ عندها إلى أحد الحلين أو كليهما معا : ضخ المزيد من الأموال أو إعطاء المزيد من الأوامر للبيروقراطية لحل مشاكل البيروقراطية. وحتى عندما تحاول إيجاد حل للوضع فإنها تعتمد على البيروقراطية للقيام بإصلاح ذاتها بذاتها. فلا حل من منظورها يمكن أن يرى النور خارج دعم مسار المركزية. وللقضاء على الرشوة يجب خلق هيكل بيروقراطي جديد من أجل تقليص الاستيراد وإدخال إجراء بيروقراطي (القرض المستندي على سبيل المثال). ومرور جميع الحلول عن طريق نفس الآلة. ولتخفيف مشكل البطالة، يجب إعطاء المزيد من الأموال للبيروقراطية لتسييرها وخلق ميكانيزمات بيروقراطية جديدة. وبصورة فردية، البيروقراطيون هم في الغالب أشخاص رائعون، هؤلاء الأشخاص هم في نفس الوقت جلادون وضحايا. أجورهم زهيدة وغير مثمنين وغير مكونين، ويذيقون المواطنين عذاب النظام ليتحملوه هم أنفسهم في مجالات أخرى. فكل واحد منهم تعيس في مكانه ويعاقب بقية المجتمع بآفات البيروقراطية، بينما نحن جميعا سجناء نظام منقبض ومهيكل لكي يراوح مكانه. إنه لمن الصعب اجتثات البيروقراطية من نظام لأنها بالأحرى أكثر تجذرا في نفوس المسؤولين أكثر منها في الممارسات. إنها ثقافة المسؤولين، مجموعة من المعتقدات توجه سلوكيات وقرارات من هم في أعلى السلم التصاعدي. يصير بلد بيروقراطيا عندما يعتقد

قادته في قرارة أنفسهم أن مواطنيهم (عاجزين). لذا يجب أن يقرروا مكانهم. إنهم لا يملكون لا المعلومة ولا المعرفة ولا حتى بعد النظر وذكاء القادة، ومن أجل هذا يعتقدون أنه يجب عليهم أن يقرروا كل شيء. فالمواطنون غير صالحين وبالكاد للتنفيذ. فبقدر ما يعتقد هؤلاء القادة أن شعوبهم عاجزة، بقد ر ما ينحون نحو المزيد من المركزية. هناك العديد من البلدان في طريق النمو تتعامل بنوع من (الأبوية المذلة) مع شعوبها، من ذلك تعمد إلى الإفراط في بقرطة الحياة الاقتصادية. ونجد على هذا المستوى بالدرجة الأولى سوء فهم رهيب. وتظهر الدراسات التي تدور حول الذكاء الإنساني، أن هذا الأخير يتوزع أيضا على مختلف الطبقات الاجتماعية، الأمر الذي يترتب عنه وجود رؤساء مدراء عامين ومدراء مركزيين لمؤسسات ليسوا اكثر ذكاء من عمالهم. فالوزراء ليسوا أكثر ألمعية من عمال النظافة ونحن الباحثون لسنا أكثر عبقرية من باعة الجوارب. فالذين ساعدهم حظهم فقط كان لهم مسار حياة مختلف جراء تمكنهم من تلقي تكوين واكتساب تجربة ومعلومات أكثر ولكنهم ليسوا أكثر ذكاء. يجب أن يترتب عن هذه الملاحظة موقفين :

الأول وهو التواضع، نكون فعلا متواضعين فقط عندما نعتبر أن الآخر يستطيع أن يحقق ما نقوم به نحن وربما أفضل ولكن ضمن شروط جيدة، وفي المقام الثاني، يتعين علينا إقامة نظام يستفيد من ذكاء جميع المواطنين، يعرف أفضل منا مشاكلهم ويمكّن من المساهمة بفعالية في حلها. إنه ليس من مهام نظام مركزي القيام بهذا المسار. وعليه يجب القيام بالتكوين والتبسيط واللا مركزية ومدّ الأفراد بالأدوات من أجل تمكينهم من حل مشاكلهم الخاصة بهم بأنفسهم.

عندما نكون في مواجهة مشكلة على قدر من التعقيد، يجب البحث عن حلول لها في المعارف العلمية وتجارب البلدان التي نجحت. فما الذي جعل من بلدان ذات أنظمة مختلفة مثل الولايات المتحدة، والصين وماليزيا وغيرها تنجح في أن تكون لها اقتصاديات فعالة ؟ إن إحدى الخاصيات الرئيسية لهذه

البلدان هي لا مركزيتها القصوى، . فالقرارات تتخد حيث توجد المشاكل مع الاستفادة من ذكاء الجميع. ولنأخد حالة الصين كمثال، إنها مخططات التنمية المحلية (مستوى البلديات) التي تصنع قوة هذا البلد، حيث تمثل صادرات المؤسسات العمومية أكثر من 50 بالمائة من إجمالي المبيعات نحو الخارج. لقد وجه البلد مؤخرا عبر الإنترنت نداء إلى المواطنين من أجل إرسال الأفكار إلى المسؤولين قصد الحد من الهجرات الرمادية (داخل البلاد). لقد قامت الصين بعد رسكلة مجمل السكان بلا مركزية مسار اتخاد القرار من أجل حل مشاكلهم الوطنية. وتقوم الولايات المتحدة بنفس الشيء منذ اكثر من قرنين. وبطبيعة الحال، يتحجج صناع القرار من دعاة الى المركزية بعجز شعوبهم، ولكنهم لا يعلنون عن ذلك صراحة وعن وعي، وكثيرا ما يكون الخطاب متناقضا بقوة. فهم يدعون بتكوين البلد لعدد كاف من الإطارات الكفؤة والقيام باستثمارات في ميدان إعادة الرسكلة. لكن لماذا لا تعطى الفرصة لهؤلاء الأشخاص لتسوية مشاكلهم الخاصة ؟. بين سنة 2000 و2014 نكون قد أنفقنا 500 مليار دولار بطريقة جد مركزية. وكان بإمكاننا أن نترك على الأقل الثلث للتنمية المحلية والجهوية. لكنه من الملاحظ، أن الشروط غير ملائمة للقيام بذلك وهذا أمر صحيح، لكنها غير متوفرة أيضا على المستوى الوطني، فالإنفاق في غياب استراتيجية ونظرة يعني التبذير. ومما لا شك فيه، أن دولة لا مركزية تسير وفق ميكانيزمات وهيئات مختلفة : التدقيق، القياس (المعايرة) التأهيل، المهام الجديدة، مهام وهياكل مختلفة للكيانات اللامركزية. ونظرا لاختلاف العوامل الرئيسية للنجاح، وجب إذن إعادة النظر بعمق في الهياكل والآليات.

فنموذج التنمية الشديد التمركز والغارق في البيروقراطية مثل نظامنا، إنما هو نموذج مرادف لعدم الفعالية. فالمشكل المركزي المطروح في نظامنا البيروقراطي هو كالتالي : لكي تحصل على قرار أو موافقة عليك بالحصول على سلسلة من الموافقات والتراخيص من طرف العديد من الشركاء، لا أحد بمفرده يستطيع حل المشكل في مجمله، لكن يستطيع كل واحد أن يجمد المسار دفعة واحدة.

فإذا ما كنت تريد الاستثمار من أجل خلق مصنع صغير، ستواجه البنك والولاية، البيئة وإدارة الغابات وشركة الكهرباء الخ، ولا أحد من هؤلاء المتدخلين يستطيع تسوية جميع المشاكل، لكن يستطيع كل واحد تجميد المشروع لمدة عقود (فالشباك الوحيد حاليا وهم وخرافة). فالتخلص من البيروقراطية مسار يبدأ بالوعي. فالبيروقراطية لا تصلّح أبدا من تلقاء نفسها. يجب أن تكون هناك إرادة سياسية قوية تؤدي إلى لا مركزية القراررات والإجراءات. ولأجل هذا، علينا بتوفير الشروط الضرورية : التنمية البشرية، تحديث التسيير وإعادة هيكلة الكيانات الإدارية، وجميع هذه العناصر هي مسارات تقنية.

وعليه يجب بالتالي إرادة سياسية تضع الثقة في الخبرة الوطنية التي ستتولى تحديد المسار والعمل مع مؤيدي التغيير من أجل إعادة تشكيل المسارات الإدارية. فلا يمكن القيام بذلك إلا إذا كنا مقتنعين. وسنفشل إذا ما كنا نرغب في إقامة اقتصاد سوق بثقافة وسلوكات نظام مخطط ومركزي. إن تحسين إدارة ما يقوم على إنجاز الأعمال التالية :

1. التخفيف : نتوفر على مئات الآلاف من المراكز ذات الإنتاجية التسييرية الفاشلة والسلبية. فمن الطبيعي إلغاؤها وتحويل شاغليها نحو وظائف في مؤسسات إقتصادية. فالأشخاص أبرياء لكن النظام ليس بريئا. لذا وجب التكفل بهم إلى غاية موقعتهم في وظائف إنتاجية جديدة.
2. التبسيط : تكمن المهمة الرئيسية للقائمين على إصلاح النظام في تصور أنظمة اكثر بساطة باستلهام جزئي لنماذج تسيير بلدان أخرى. ويمكننا بسهولة تطبيق إعادة هندسة المسارات من طرف مكاتب للدراسات.
3. الخبرة :يجب أن تكون الإدارة خفيفة وخبيرة، وتتكون من الخبراء في رقابة البيئة، النوعية، المعلومات، السياسات الاقتصادية الكلية وغيرها ويساعدهم حد أنى من الموظفين.

4. يجب أن تسيّر الإدارة بالنتائج. ويجب أن يتوفر كل كيان (الولاية، الدائرة، البلدية، الإدارة المركزية، الجمارك الخ) على مؤشرات للأداء. وسيكون للمسؤولين عقود نجاعة بأهداف وأيضا الوسائل والسلطة اللازمة للحصول على نتائج.

● **التربية : من أين نبدأ ؟**

نشير في البداية إلى عدم وجود أي شيء في بلد ما أهم من نظامه للتكوين، نظرا لما له من أثر مضاعف على بقيةالقطاعات، وبالتالي على الاقتصاد برمته. إنهم ملايين التلاميذ اليوم الذين سيصيرون عمالا وسياسيين وإطارات ورؤساء مؤسسات في المستقبل، فإذا لم يكتسبوا قيم العمل والانضباط والتضامن واحترام الآخر وأخلاقيات أخرى كفيلة ببناء أمة عصرية، سنصل حتما إلى اضطرابات اجتماعية وإلى تدهور وضعية البلد التنافسية. وسيكون التصحيح أكثر صعوبة ومستوى التأهيل والكفاءة أقل بكثير عنه لدى شركائنا الإقتصاديين. سنكون عندئذ بصدد مواطنين سيئي التكوين يتولون تعليم أطفالنا وينقلون لهم أقل من القليل مما يعلمون بعد، كما ستزدهر الرداءة وتتسع دائرتها التي ستزيد من تدهور المستوى العام لمنظومتنا من سنة لأخرى.

فليس هناك من طريقة أفضل لتدمير أمة غير إفساد منظومتها التربوية. وسيكون ذلك بإطلاق رصاصة الرحمة عليها كون الإجراءات التصحيحية أكثر تعقيدا وموضوع تجاذبات ومحاربة حتى من طرف المعنيين بها الذين سيستغرقون عقودا قبل أن يتوصلوا إلى تحقيق نتائج ملموسة. يبدأ الخبراء في علوم التربية أولا بوضع مجموعة من الأهداف للقطاع قبل توضيح الوسائل الواجب توفيرها وآليات مراقبتها وتتمثل مهامهم عموما في المحاور التالية :

1. نشر عدد من القيم والمعايير (اللغة، الاخلاق، الثقافة، الدين، التاريخ...) تسمح للمجتمع بقاسم مشترك يتفق حوله المواطنون. ويجب أن تكون

هذه القيم المشتركة جد ملزمة بحيث تسمح بالاختلاف حول مشروع المجتمع الواجب تجسيده وتجذيره وتوسيعه، بحيث يعطي الإمكانية للأعضاء من أجل التأثير في مستقبل الأمة بإنضاج واحترام أدنى حد من القواعد.

إنه هذا الحد الأدنى من القيم المشتركة الذي يسمح للأمم العصرية بالعيش وتجاوز تناقضاتها الذاتية ببعد نظر ونضج. ولأجل هذا يجب أن يستمد نظام التربية أهدافه الميدانية من الوئام القائم، من نظام يتولى تسييره من طرف محترفين قصد تفادي انحرافه عن مهامه.

2. الانفتاح على العالم الحديث قصد إكتساب االعلوم والتحكم في التكنولوجيا والمعرفة الضرورية من أجل الارتقاء بالأداء الاقتصادي والاجتماعي إلى مستوى التنافس العالمي. ويشكل التحكم في العلوم الحديثة إحدى المقومات الأساسية لنظام تربوي يتعين تقييمه بصفة دورية قصد الحد من انحرافات مساره.

ويعتبر تطوير حد أدنى من القيم المشتركة ورفع مستوى الكفاءات العلمية لمواردنا البشرية من الأهداف على قدر كبير من الأهمية. وعليه، تبقى القيم المشتركة من اختصاص المجتمع برمته ويتم تحديدها من خلال مسار تشاروي، على أن تكون لكل مواطن ومواطنه كلمة يقولها، فلا يجب أن يتنازلا عن مواطنتهما للبيروقراطيين ولا حتى للخبراء. وبما أن القيم معرّفة ومحددة وموّضحة من خلال مسار تشاركي (الجمعية الوطنية التمثيلية، أولياء التلاميذ الخ) يكون تجسيدها من اختصاص المهنيين. ويتولى المواطنون مراقبة النتائج، غير أ نهم لا يملكون الكفاءات الضرورية للحكم على الطريقة المستخدمة في الحصول عليها.

لقد تطورت علوم التربية والاتصال بما فيه الكفاية لإنتاج الخيارات الوطنية الكبرى في ميدان التربية، وكذا الأهداف والوسائل التي يتعين تنفيذها بواسطة نظام تسيير متكامل وفعال للقطاع. وهكذا سيكون تخطيط وتنظيم أنظمة الحوافز

والمراقبة المرتبطة بالتكوين من اختصاص خبراء التربية. وسنتولى كمواطنين تقدير مختلف مراحل مسار التسيير المعد من طرف خبرائنا (الكلفة السنوية للتكوين، تطور الجانب النوعي إلخ) وتشير أولى المعاينات التي تفرض نفسها إلى : أن النظام التربوي لا يزال أبعد من أن يوحّد النسيج الإجتماعي، بل ساهم في تفاقمه بدلا من تقليص انقساماتنا. فكل زمرة صغيرة، كل منطقة وكل جماعة يتولى عرش قطاع التربية برزمها على هواه. وهكذا، يمكننا القول أنه لم تكن لنا إطلاقا سياسة تربوية منسجمة. لكن دعونا نترك هذا الجانب للمختصين في علوم التربية والاتصال من أجل التركيز على الجانب الثاني : امتلاك الكفاءات العالية من خلال هذا القطاع.

إن دراسة متأنية لاستراتيجيات التنمية في البلدان التي حققت أداءات اقتصادية مرغوب فيها (اليابان، كوريا، تايوان وغيرها) تظهر وضع النظام التربوي في مقدمة الترتيبات التي تم وضعها من طرف السلطات العمومية. إنها أنظمة مفتوحة، عالية الأداء ومسيّرة وفقا للديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية التي أنتجت الكفاءات المطلوبة، والتي جرى تثمينها في الميدان. إنه التكافل النشيط بين التكوين وهياكل الاستقبال الذي سمح بهندسة هرميات الكفاءات الضرورية للتنمية. إنه لا يمكننا الحصول على مساحات استقرار في محيط هائج كما لايمكننا أن نسيّر بفعالية قطاعا مهما كانت أهميته، عندما تكون بقية القطاعات في حالة تفكك متقدمة. ومن ثم، فلن يكون من المستغرب أن نلاحظ أن سياسة العدد تخفي بصورة سيئة الخسائر الكبيرة والمستدامة التي ألحقت بالقطاع وبالأمة برمتها. لكن وكما يقول مثل شعبي صيني لاشيء يفيد في البكاء على الجرة المكسورة ولا على الماء المسكوب. إنه لمن الواجب علينا إنتاج بدائل وهو ما يشكل هدف هذه المحاولة. لكن فلنحاول بداية إدراك بعض الجوانب السلبية التي تفسر في جزء منها تدني النظام قصد إدماجها في ترتيباتنا الجديدة بطريقة تمكننا من تفادي استنساخ الأخطاء و(حتى الطرق). ويكمن الخطأ الأول الشائع من بين غيره ويعتبر بمثابة الخاصية التي تميز جميع الأمم المهيكلة لكي تبقى متخلفة،

في إسناد التسيير التقني لجهاز إداري لا يتمتع بتوجيهات عامة محددة أو بالكاد. فالنظام الإداري لم ينتج وهذا أمر طبيعي، التوجيهات الضرورية في ميدان القيم المشتركة القابلة للتطوير، ولا بالتالي ساهم في بعث تسيير محترف للقطاع. لقد حملته بيروقراطيته المفرطة على الانحراف الخطير نحو الميادين الشعبوية والجانب الكمي على حساب النوعية والفعالية والإنسجام مع بقية الأمم. لقد أدى تسييره الإداري إلى إيجاد غموض خطير بين ديمقراطية التعليم ودمقرطة النجاح.

ففي عهد الصناعة (المصنّعة) تم تسجيل بذل مجهودات للتنسيق بين جهاز التكوين والتنمية الاقتصادية من وجهة النظر الكمية. وكان يتوجب على معاهد مختلف القطاعات إنتاج الإطارات الضرورية من خلال المجهود المكثف للاستثمار. وبالتأكيد، لقد كان قطاع التكوين أكثر ميلا للإطارات السامية على حساب التقنيين، وخاصة في التخصصات اليدوية، ومع ذلك يجب تقدير محاولة التزامن المبذولة. وعليه، وفي سنوات الثمانينات وأثناء إهمال مسار التصنيع المكثف وغير المتحكم فيه، كان من الضروري مراجعة هيكل النظام الوطني للتكوين الذي كان يتميز بخاصيات مرتبطة ارتباطا وثيقا بنظرة السبعينات، غير أننا واصلنا إلى حد الآن التكوين من أجل استراتيجية لا سند لها في الواقع. إنه لمن العاجل إذن الاهتمام بقطاع يرهن مستقبل الأمة الجزائرية لا يزال يعاني من سوء تسيير وإندماج صارخ، ويشكل سلسلة من العقبات الجدية أمام جميع المحاولات الجادة للتنمية. لقد حولته البيروقراطية إلى عبء ثقيل على أكتاف الأمة. ويشكل وزن المقاومة السلبية والجمود وعدم الانسجام والتقاليد المتجذرة، إحدى العقبات الكؤود أمام الإصلاح الشامل. وبدون مبالغة حول حقيقة الركود الذي يعرفه القطاع وحول أزمته ومدى تجذرها، يحتاج قطاع التكوين إلى برنامج طويل الأمد بالتنسيق مع مجمل القطاعات الأخرى، يتولى الإشراف عليه أهل الخبرة ومدعوم بإجراءات الإنعاش الاقتصادي، البرنامج الذي يملك وحده بعض الحظوظ في النهوض بالقطاع. لقد ساهمت عدة عوامل داخلية وخارجية في

إفلاسه، فكل مهنة وعلى وجه التحديد كل وظيفة، تستدعي قدرات وسمات شخصية جد متميزة وهذا من الأهمية القصوى وخاصة بالنسبة للتعليم الإبتدائي والثانوي الذي يتطلب قدرات وصفات محددة : الصبر، حب العمل، الإخلاص نحو الآخر والقدرة على الإتصال. ويكتسي مسار التوظيف أهمية قصوى في حين يتم اختيار المدرسين منذ سنوات طويلة انطلاقا من الإخفاقات المدرسية وخاصة على مستوى البكالوريا. وعلى عكس كوريا الجنوبية التي تقوم بتوظيف أوائل الدفعات بالنسبة لقطاع التربية، نكتفي نحن بسد العجز بأول القادمين علاوة على تنظيم المسابقات التي كانت توحي بتوظيف أحسن العناصر في حين لم تكن في الواقع وفي أغلب الأحيان غير عملية اختيار تلاميذ متوسطين أو ألمعيين كانت لهم عقبات في مسار إجتياز البكالوريا، إنهم في الغالب أشخاص يعانون الخيبة، ويحلمون بالجامعة ولم يقبلوا بالتعليم سوى كمخرج بديل، علاوة على غياب التكفل التام بمشاكلهم النفسية. وقد بلغ الأمر إلى غاية إعطاء مناصب لمدرسين ليست لهم القدرات والملامح الشخصية المطلوبة لها. وبذلك إنتهك المسؤولون مبدأين أساسيين في تسيير الموارد البشرية وهما :

– ضرورة تعيين الأشخاص وفقا لقدراتهم (الاستعدادات وملامح الشخصية)

– عدم توظيف عنصر يحمل طموحا أكثر من سلّم مسار مساو لوظيفته.

وكان من شأن احترام المبدأين المشار اليهما، أن يؤدي بصناع القرار إلى توظيف تلاميذ من مستوى متوسط حتى لو استدعى الأمر إعادة تأهيلهم، بل كان يتوجب عليهم بالأحرى التأكد من مدى توفرهم على الصفات الذاتية التي تسمح لهم بالتحسن والرفع المتواصل لكفاءتهم ضمن مهنة التعليم أو في ميدان تقنيات الاتصال. وكان من الأحرى بهم أيضا محاكاة الكوريين : توظيف الأحسن ممن لهم الاستعدادات الضرورية لمهنة التعليم، وإعطائهم أجورا مجزية جدا وتثمينهم اجتماعيا.

لقد ساهمت القطاعات المستخدمة أيضا في انهيار النظام التربوي. لقد بدأ التوظيف في المؤسسات والإدارات يبتعد عن منظومة التكوين. فالدخول إلى مناصب المسؤولية منفصل عن الكفاءة وإستعدادات الأفراد. وحده الانتماء إلى فئة المزايا الاستثنائية الذي كان ملائما لهذا النوع من القرارات. لقد انتهى إقتصاد التوقيعات إلى القضاء على قطاع التربية. فالمواطنون الذي يزدهرون هم الذين يتمتعون بالفعالية في اقتناص توقيعات فئة ذوي الامتيازات الخاصة (السكنات، القطع الأرضية الخ، فلا فائدة ترجى من اللمعان والتألق في قطاع التربية، فلم يعد بتاتا وسيلة للاندماج وهندسة هرميات الكفاءة. لقد تحول تدريجيا إلى ميدان للمخاوف والمقاومات السلبية. ومع ازدهار الرداءة، وبمرور الوقت تدهورت الوضعية الاجتماعية للمدرس. وكانت الرسالة التي تلقاها التلميذ والمدرس هي التالي :

(لا تساوون شيئا، ما تقومون به لاقيمة له في أعيننا، لكي تنجحوا في ظل نظامنا ليس هناك غير بديل واحد :الانتماء إلى فئة أصحاب الامتيازات الاستثنائية. إن تسوية هذا الملف الشائك ليست مسألة داخلية فقط، بل تشمل سير جميع القطاعات الأخرى. وأكثر من ذلك، فكل مقاربة تهدف إلى وضع أي قطاع على السكة مهما كان بمعزل عن الآخرين، سيكون مصيرها الفشل. فالمخطط الذي يحمل بذور الأمل هو مخطط شامل ومركب ويضم مجمل القطاعات في البلاد. لقد أصبحت الأمم المتقدمة تتقبل أكثر فأكثر المنافسة بين العام والخاص في قطاع التعليم على جميع المستويات. فمن شأن قطاع نشاط خاص منظم وفي إطار قانوني محدد بالاشتراك مع الجمعيات التشميلية (أولياء التلاميذ، مسؤولي المدارس الخاصة) وخبراء يمثلون السلطة العمومية، المساهمة لا محالة في إقامة منافسة نزيهة يجب أن تستهدف معايير وشروط الدخول إلى المهنة (احترافية) القطاع وإدخال الحد الأدنى من الشفافية على الميدان من خلال إجراءات مراقبة النوعية.

إنها عديدة هي حالات التردد إزاء النشاط الخاص في ميدان التكوين وخاصة العالي غير أنها في غالب الأحيان غير متحزبة.

وهكذا، وحسب المعايير، كان يجب أن يكون لنا نظامان للتكوين بسرعتين، واحد للأغنياء والثاني للبسطاء.

غير أن هذه الملاحظة ليست كافية. بداية، لماذا يجب بإسم مساواة بدائية أن تمول الدولة مجانا تمدرس آلالاف من أبناء المليارديرات بأموالنا ؟ لسنا في وارد الحصول على جواب مقنع، بما أن التهرب الضريبي أكثر شيوعا لدى هذه الفئة من المواطنين. وفي مقام ثان، عندما يبدأ العديد من المواطنين في استخدام المدارس لخاصة سيخف العبء على ميزانية الدولة التي ستخصص المزيد من الموارد المالية لرفع المستوى المادي للمدرسين ولنوعية التعليم المقدم. وفي مقام ثالث، يمكننا تنظيم منافسة نظيفة بين القطاعين لفائدة المجتمع برمته. إنه لمن الممكن وحتى من المحتمل جدا أن تكون المدارس الخاصة ذات مستوى نوعي عال، بيد أن الأداء الشامل سيبقى الأساس بما في ذلك تحسّن أداء الهياكل العمومية. إننا لا نبحث عن رص من الأسفل : أن نكون متساوين وحتى ردئين وحتى غير متساوين بما أنها تنتج الازدهار للجميع، وحتى لو استفاد بعض المواطنين أكثر من الآخرين، يجب تشجيع هيئات التكوين هذه على جميع المستويات : الابتدائي، الثانوي والجامعي. نخن متأخرون بعد مقارنة ببلدان في طريق النمو. فالمدارس الخاصة تعمل بعدد محدود في بلادنا لكنها مكبوحة وملزمة بتعليم البرنامج العام مائة بالمائة. وحتى التحسينات التي يمكن أن تدخلها ستكون محدودة بالتالي. ويمكننا أن نتصور وضعية حيث المدارس الخاصة يجب أن تدرّس 50 بالمائة من البرامج العمومية (نماذج الامتحانات، دروس في التاريخ والدين إلخ) ويمكن للخاص أن يبتكر ويطور ويحسّن الهندسة البداغوجية. لقد فتحت كوريا الشمالية أولى جامعاتها الخاصة، ولا نزال نحن البلد الوحيد على الكرة الأرضية الذي يرفض فتح التعليم العالي للقطاع الخاص.

سيكون التسيير الحديث ذا فائدة كبيرة لنا من أجل تنشيط هذا القطاع الحيوي بموازاة القطاعات الأخرى. وستكون المحاور الكبرى التي يتعين علينا قياسها على جميع المستويات والمناطق الجغرافية هي :

الكلفة السنوية لكل تلميذ أو (طالب) ومؤشر نوعية التعليم المقدم. إنهما العلامتان الرئيسيتان اللتان تسمحان لنا بالمتابعة اللصيقة لمسار تصحيح هذا القطاع. إنه لمن الغريب أن نلاحظ الشروع في حوار طرشان بين المواطنين الذين يتهمون النظام التربوي بتقليص نوعية التعليم والإدارات التي تدافع عن أداءات القطاع، إنه لمن المحزن أن لا نتوفر على نظام للاختبار يسمح بمتابعة متأنية ودقيقة لمستوى ونوعية التعليم، وهو ما تقوم به الأمم المتقدمة : وسيكون أخذ عينات من التلاميذ من جميع المستويات وإنجاز الاختبارات التقنية من طرف هيئات مستقلة ذات مساهمة معتبرة من أجل متابعة سنوية للمستوى العام.

فلدينا الكفاءات البشرية والمعلوماتية للقيام بذلك، وتوزيع النتائج على جميع المستويات. فالامتحانات الوطنية (البكالوريا وشهادة التعليم المتوسط) لا يمكن أن تكون مقياسا للأداء، كونها مسيرة من طرف هيئات التربية ويمكن أن تكون موجهة عن بعد. ويكمن النمط الجديد لتسيير القطاع في الانتقال من تسيير يدور حول المهام الروتينية إلى نمط لتثمين النتائج الملموسة، من حيث التكاليف والنوعية المحصل عليها على جميع المستويات : الوطني، الولاية، الدائرة، البلدية، المدرسة وحتى من طرف المعلم.

فنظام المراقبة من طرف المفتشيات غير كاف، بل وتجاوزته الأحداث كونه عمل يركز على الأساليب وليس على النتائج المحققة.

إن أفضل رقابة هي تلك التي تتم على مستوى التلميذ، ولقد سمحت لنا العلوم الحديثة حتى بتقييم كل معلم بالنسبة للآخرين، والتحسينات المحصل عليها بصورة فردية وعلينا أن نذهب نحو هذه الأنظمة، غير أن هذا يحتاج إلى مراجعة عميقة للتسيير الحالي للقطاع : إدخال المزيد من الفوارق في الأجور وأشكال أخرى

من العلاوات بين المدرسين من نفس المستوى وفقا لمجهوداتهم في التحسين ومعارفهم وخاصة بالنسبة للنتائج المحصل عليها.

فالمدرّس له الحق في التحسن في تخصصه وفي تقنيات الاتصال، وفي أن يكون له مسؤولون سامون في السلم التصاعدي أكثر كفاءة منه، وفي تحسين ظروفه المادية وتحقيق أفضل النتائج. لقد تم التطرق إلى مسألة لغة التعليم بشغف كمصدر للعديد من آفات النظام التربوي. فالانتقال من لغة تعليم إلى أخرى مسار طويل يستدعي تخطيطا شاملا وحكيما : يشمل جميع القطاعات، غير أن طريقة إدخال لغتنا الوطنية وتنظيم القطاع التربوي كانا الضامن الأكيد للفشل وضعف صلة اللغة بالتنمية.

إنها إجراءات المرافقة : درجة الانفتاح على اللغات الأخرى، إدماج العلوم والتكنولوجيا، الوسائل المادية (الوثائق) نظام الحوافز وغيرها التي تتوج نجاح نظام للتعليم. لقد تطور اليابان باللغة اليابانية وكوريا الجنوبية بالكورية والأرجنتين بالإسبانية وتايوان باللغة الصينية. وقد ينجح نظامنا التربوي بأية لغة من اللغات لكن ليس بنفس الطريقة ربما، لكونه منظما لكي ينتج مستوى تأهيل رديء. ويخضع التصحيح لانعاش اقتصادي يسمح بتوفير المزيد من الموارد، وبهندسة تنظيمية شاملة تجعل من التربية عاملا للاندماج الاقتصادي والتموقع في الوظائف الأولى. إنه يتعين علينا إعادة التفكير في المواءمة بين التكوين/ الوظائف، وبالتالي إعادة النظر في أبعاد جهاز التكوين وفقا للاستراتيجية الجديدة للتنمية والاحتياجات الجديدة المترتبة عنها. وتخفي هذه المحاور الكبرى للتدخل بصورة خاطئة العمل الكبير الذي ينتظر خبراءنا في التربية.

- **الصحة : ايجاد المزيج الملائم**

تشكل الصحة الميدان حيث لا يمكن ترك قوانين العرض والطلب تحدد بصورة كاملة وحصرية مستوى العلاج وتوزيعه بين مختلف فئات المواطنين،

كما لا يجب الامتناع عنها إلى درجة تتطور معها عدم الفعالية والتكاليف والتبذير ولا محالة المظالم.

يجهل البيروقراطيون في الجزائر إحدى الميكانيزمات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية وهي أنه : حيث يتم إبعاد السوق بصورة كاملة باسم الفقراء والمحتاجين والأكثر حرمانا، سننتهي إلى دعم أفضل السلع والخدمات لفائدة المرفهين والمترفين وإعطاء الفتات للفئات المحرومة. فلا نعرف بعد القوانين الاقتصادية الكفيلة بتفادي هذه الحالة، بينما يستطيع المدافع المستميت عن هذه الاختلالات تقديم مبررات أخلاقية ونماذج استدلال سائدة على غرار (لو كان فقط) أو (يفترض أن) فان ذلك لن يغير شيئا على مستوى الواقع : مرضى السرطان التعساء يموتون بسبب نقص عتاد العلاج الكيماوي، والنخبة تعالج مجانا على حسابنا في الخارج من أجل خدمات توجد في مستشفياتنا. وكما جرت العادة على تقديم الاهتمامات الاجتماعية كغاية في حد ذاتها بدون معرفة ماذا كانت ستنتهي إلى التدمير الذاتي في نهاية المسار، نقدم في البداية المبادىء التي يجب أن تقوم عليها منظومتنا الوطنية للصحة من أجل تغطية الإحتياجات الصحية :

1. تحميل الهياكل الصحية من خلال نظام وطني للمنافسة، مسؤولية تحفيزه على تقديم أفضل الخدمات باستخدام حد أدنى من الموارد وبالتالي التخفيف على ميزانية الدولة.
2. دفع المواطنين بمساعدة ميكانيزمات اقتصادية إلى الاعتدال وبالتالي تفادي التبذير وحالات انعدام الفعالية التي ميزت نظام (مجانية العلاج).
3. ضرورة عدم إقصاء النظام لأي مواطن بحجة عدم توفره على موارد كافية من أجل علاجه.

ومادام المسؤولون عن قطاع الصحة لم يقوموا بمسعى شامل ينطلق من سياسة الصحة إلى غاية تفصيل الأهداف المحددة الواجب بلوغها على جميع

المستويات : الدوائر الوزارية، الولايات، المستشفيات، العيادات المتعددة الخدمات وحتى أصغر مصالح هذه الأخيرة، ستكون الاختلالات كبيرة. فمن الواضح أنه بدون نظام للجزاء والعقاب يقوم حول هذه الأهداف، ستبقى هذه الأهداف مجرد وعود فارغة.

وهكذا يجب أن يضم المخطط الشامل ما يلي :

1. محاولات توقع ولو من خلال سيناريو لمستوى الموارد التي يمكن أن تتوفر للقطاع وفقا للإمكانيات المالية للبلاد.
2. تحديد سياسة شاملة ومندمجة للصحة من أجل استعمال عقلاني للموارد، بعد عملية فحص للهياكل المركزية وخاصة عينة من هياكل التنفيذ (المستشفيات، العيادات المتعددة الخدمات)، مما سيشكل بالفعل بداية تحديد استراتيجية قطاعية.
3. تحديد الأهداف التي سيتم تحليلها على مختلف المستويات.
4. إعادة تنظيم جميع الهياكل وفقا للسياسة الجديدة للصحة.
5. تحديد التخصصات المرغوب فيها ومعايير أداء الأشخاص والهياكل على جميع مستويات القطاع وتصور نظام للجزاء والعقاب قادر على تحقيق هذه الطموحات.
6. وضع أنظمة رقابية شفافة وعادية ومتكيفة مع السياسة الجديدة.
7. وضع سياسة للتكوين والرسكلة.
8. تمكين المواطنين الأكثر احتياجا من التوفر على أدنى تغطية صحية.

ويكمن المسعى المنسجم للإصلاح الشامل في استخدام ترتيبات السوق واللجوء إلى تدخلات السلطات العمومية. إلحاق مجمل أنواع العلاج بالقطاع العام أوترك تسييرها للسوق مما سيودي إلى الكثير من الإعوجاجات. لقد أدت التجارب المعاشة إلى إثقال كاهل الميزانيات (بريطانيا العظمى) أو إلى تعرض

الطبقات الأكثر حرمانا من السكان في (الولايات المتحدة الامريكية) إلى مخاطر صحية. فلا هذه ولا تلك تشكل مثالا يحتذى به. إن كل مجهود للإصلاح الوطني يجب أن يدمج سياسة الصحة في أبعادها الاقتصادية والإنسانية. فالنظام الصحي الحالي لا يرضي أحدا، فهو ذا نظرة سخية ومثالية لكنه ساذج وديماغوجي. من سيكون ضد مجانية العلاج كمبدأ خارج سياقه الإقتصادي ؟ غير أن القوانين الاقتصادية كانت دائما الصخرة التي يتحطم فوقها الكثير من حماس القلوب. ويمكننا تجاهلها لبعض الوقت غير أنها تنتهي على الدوام بالثأر. فليس من العبث أو سوء الإرادة من طرف المسؤولين عن قطاع الصحة أن نحصل على خدمات رديئة مقارنة بالنفقات الكبيرة المكرسة. فحالات التذمر شبه معممة :

1. أطباء الطب العام يتلقون أجورا أقل من أجر رئيس مصلحة وأحيانا أقل من أجر سكرتيرة في بعض المؤسسات الوطنية الكبرى.
2. رداءة نوعية الخدمات المقدمة من طرف المصالح للمواطن المتوسط مقارنة بالموارد المجندة من طرف الدولة.
3. افتقاد العمال والممرضين وسلك الأطباء (العامون والمتخصصون) للمحفزات على العمل بسبب الإحباط من وضعيتهم الإجتماعية والبيئة التي يعملون فيها : نقص الأدوية والعتاد والقلق الإنساني الذي يرونه يوميا، انعدام الأمن في أماكن عملهم وآفات اجتماعية أخرى تؤرقهم بدون أن يملكوا أدنى الوسائل للتخفيف منها قدر الإمكان.

ولنبدأ أولا بالتفكير في السبل والوسائل الكفيلة بإصلاح هياكلنا الصحية. يقوم هذا الإصلاح بالتأكيد على تسيير المستشفيات وحول غيره من الإصلاحات التي ستتم بالموازاة في قطاعات أخرى. ويتعلق الأمر بمنح مستشفياتنا وجميع هيئاتنا الصحية إمكانية الخروج من نظام يحكم عليها بالرداءة : مراقبة حصرية للنفقات المالية، أجور زهيدة وجامدة، الإدارة بأشخاص لا يستجيبون لمتطلبات التخصص المطلوب للتسيير الحديث للمستشفيات وغير ذلك. ففي مرحلة أولى

يتعين إعداد ترتيبات تسمح لنا بالخروج التدريجي من النظام الحالي والدخول الكامل في نظام مغاير تماما وأكثر فعالية. ويبقى أنه يجب خلق وترقية نوع من المرونة ولامركزية تقترب نوعا ما من الاستقلالية في التسيير في سياق من التنافسية بين المستشفيات والهياكل الخاصة الموجودة في البلد.

وتكون البداية بإدماج تدريجي لهذه الهيئات في السوق، ومن أجل هذا ستكون الخدمات الصحية للمستشفيات مدفوعة من طرف المواطنين أو مؤسساتهم للتأمين الصحي. وسيحاول المسّير الفعال للمستشفى أن يعمل من أجل أن يسمح حجم الخدمات المقدمة من طرف الهيئات من العيش بصورةمستقلة عن ميزانية الدولة. غير أن هذا يستحيل تحقيقه خلال السنوات الأولى وعليه، فإن فترة انتقال طويلة يرافقها تحفيز المستشفيات على الاقتراب من الاستقلال المالي تفرض نفسها. كيف يكون ذلك ممكنا ؟

يمكن للترتيبات المالية الجديدة اعتماد مبدأ يحول دون دخول أي مستشفى الاستقلالية أو السوق من غير دعم يضمن ديمومته وقيام الدولة بتشجع الهيئات الصحية على القيام بعملها على الوجه الأحسن. وهكذا تبقي الدولة على ميزانية التسيير الأصلية لمستشفى معين، على أن تسحب الدولة عن كل دينارين من العائدات الناجمة (عن الخدمة) دينار من الميزانية الممنوحة للمستشفى. وهكذا، فإن مستشفى يتلقى مخصصات بمبلغ مليار سنتيم من الدولة ويتمكن من تسويق خدماته بمبلغ 800. 000. 000 ستكون ميزانيته النهائية 600. 000 كمساهمة من الدولة (2/ 000. 000. 000 - 800. 000. 000 .1 + مداخليه) بإمكانه أن يتوفر إذن على 1. 400. 000. 000 دينار، وعندها سيتاح له تحسين أجور مستخدميه (مع فرض حدود في مرحلة أولى) في الحصول على عتاد أكثر وأدوية وفي الأخير تحسين رفاه مرضاه وبالتالي كسب المزيد من الزبائن (المرضى). ففي نظام مماثل، تقتصد الدولة في نفقاتها المالية والمستشفيات تدار من طرف محترفين في الصحة وتزيد من مجال مناورتها وستكون لديها قدرات أفضل لحل

مشاكل مستخدميها ومرضاها. وعندما تكون الآليات في حالة اكثر مرونة وسيولة، تنتج أغلب المستشفيات عائدات تسمح لها بالاستغناء عن ميزانية الدولة. وكذا نفس الشيء بالنسبة لجميع الهياكل الصحية التي ستدخل بصورة تدريجية في الاستقلالية ثم في السوق. لا يمكننا الخوض في المزيد من التفاصيل الضرورية لقيادة العملية غير أنها تبقى قابلة للإنجاز مع مسعى موازٍ لاقتصاد السوق. وستقوم الدولة على المدى المتوسط بتشجيع مكاتب الدراسات المتخصصة في التسيير الاستشفائي و(الهيئات الخاصة) من خلال سلسلة من الإجراءات على تقديم خدماتها الاستشارية للمساعدة على تصور وتنفيذ مخططات التصحيح في حالة وجود صعوبات كبرى.

وفي مرحلة أولى تتجه أعمال صناع القرار نحو وضع هيئات الصحة على السكة. وستؤدي الترتيبات الجديدة لا محالة إلى عمليات رسكلة وتحديث التجهيزات وكذا رسكلة الشبه الطبي. إن عملية إعادة التأهيل هذه مكلفة وتستدعي المجهودات والصبر من أجل استدراك التأخر في الميدان. وبوضع مختلف هياكل العلاج في حالة تنافس وتوسيع مجال مناورتها والسماح لها بإقامة عمليات ربط ذات صلة قوية بحجم ونوعية العلاج المقدم من جهة والجزاء والعقاب للمستخدمين من جهة أخرى، يمكننا أن نزعم بوضع اللبنات الأولى لسياسة صحة فعالة وذات مصداقية. لقد أظهرنا ضرورة تحرير العرض مع ضمان دعم مالي للمنتجين خلال مرحلة الانتقال. ماذا عن الطلب ؟ يتعين على المواطنين دفع خدمات علاجهم وهناك البعض ممن لا يستطيعون. فهناك في المقام الأول

مختلف الفئات الاجتماعية المهنية حيث يجب أن تسمح ميكانيزمات التغطية لجميع المواطنين بالعلاج وذلك بفرض انضباط واعتدال في استهلاك الخدمات. وبالنسبة لفئة السكان الميسورين والمتوسطي الدخل، فإنه من السهل نسبيا تنظيم هذه التغطية الاجتماعية لهم. فالأشخاص ملزمون بالتأمين وحتى في حالة وجود خطر لن يكون من حق الأمة التخلي عنهم وسيكون من الضروري وجود ترتيبات إضافية تتضمن :

– شركات تأمين تنافسية

– تحديد نسبة أقصى من عائد الأشخاص ستخصص للعلاج المتلقي من طرف الأفراد.

وكما في جميع البلدان ذات اقتصاد السوق، تخضع شركات التأمين (علاوة على الضمان الاجتماعي الإجباري العمومي) إلى قوانين وعمليات تدقيق صارمة. ويؤدي عجز التامينأت العمومية عبر مختلف بلدان العالم إلى إعادة نظر جد صارمة قد تصل إلى إعادة التفكير في المكاسب في ميدان العلاج. ففي بعض البلدان تحمل منظومتها المسؤولية للمستهلكلين مما يندر بالسقوط بسرعة في هذا النوع من المشاكل في مرحلة لاحقة مما يستوجب توقعها وإدماجها منذ الآن في الترتيبات النهائية قصد تفادي العجز المتزايد لشركات التأمين الذي لامفر منه وبالتالي اللجوء إلى الرفع المتزايد للاشتراكات، ولمواجهة ذلك سيكون هناك نظام للمنافسة بين الشركات (العمومية والخاصة) يوضع على قدم المساواة، كما سيتم إقرار شراء التأمينات بكل حرية بالتشاور بين المستخدمين وممثلي العمال. وتضمن الدولة استمرارية إتاوات التأمينات في حالة الإفلاس، كما ينص كذلك قانون القرض والنقد على إنشاء هيئة للتأمين على الإيداعات المصرفية للمواطنين في حالة العجز المصرفي.

ويكمن الاقتراح الثاني في تحميل المسؤولية للمستهلكين على مستوى استعمال خدمات العلاج. فالجمهور العريض يشتكي من حالات التبذير والتسرب خارج الحدود لأطنان من الأدوية التي تم دفع ثمنها بسعر عال. ولتفادي كل هذا، تتم مساواة أسعار الأدوية بالأسعار العالمية، وتحميل المسؤولية للمستهلكين حتى يتم التكفل بالاهتمام الثاني بصورة جدية. وسيقوم المواطن بدفع في حدود نسبة مئوية سنوية معينة من عائده 10 بالمائة على سبيل المثال (1) من مجمل كلفة خدمات العلاج. ويتم التكفل بالباقي بصورة آلية من طرف شركته للتأمين. إن شخصا يبلغ دخله 100. 000 دينار في السنة ويستهلك 30. 000 دينار سنويا لا

يدفع سوى 10 بالمائة الأولى من عائده الذي يبلغ 100.000 دينار في السنة. في حين يتم التكفل بالباقي بصورة آلية من طرف عقد التأمين. لكن هل يعكس عقد التأمين بالفعل هذا التحميل للمسؤولية ويكون في حده الأدنى أرخص قليلا لكون الترتيبات النهائية لا تدمج غير الأعباء الأولى للاستهلاك التي ستدفع من طرف المستعملين ؟. وسيكون لتسقيف نفقات الصحة لكل مواطن الذي يتم بالرغم من وجود نظام وطني للتأمين عدة أهداف :

1. تحميل المواطنين مسؤولية صحتهم ومستوى استهلاكهم من الخدمات والأدوية.
2. السماح للمجموعة بالتكفل بتكاليف علاج رب عائلة لا يستطيع تحملها بدون التضحية بمستوى معيشته واستقلاله المالي
3. يتم التكفل بالعلاج الوقائي بصورة كاملة من طرف شركات التأمين من أجل جعل سياسة الوقاية فعالة.
4. إعفاءالأجور المتدنية أقل من 40.000 دينار على سبيل المثال، من التذكرة المنظمة (دفع 10 بالمائة).

وهناك ميل كبير اليوم للعودة إلى نظام تغطية صحية يتولى التكفل بواسطة التأمينات بإجمالي كلفة العلاج، مما سيؤدي لا محالة إلى استهلاك مفرط للخدمات سيدفع السلطات العمومية إلى رفع مستوى الاشتراكات أو زيادة المخصصات المالية لهذا القطاع.

ففي الاقتصاد لكل شيء مقابله وليس هناك وجبات مجانية. وعليه سيتم دفع هذا الاستهلاك الجائر من خلال رسوم إضافية تقلل من الحافز على العمل أو الاستثمار. لذا يجب على مسؤولينا تطوير مقاربات وتصورات شاملة في ردهم على الحلول القطاعية، وإلا فإننا سنصل إلى وجهات نظر حيث سيصبح كل شيء ضروري ويجب أن يحظى بالدعم، وهكذا يتم تدمير جميع الحوافز على العمل والاعتدال. ويبقى هناك بعض الأشخاص بدون عمل أو من ذوي المداخيل التي

لا تمكنهم من شراء بوليصات التأمين. فقد شرحنا في الفصل المخصص لتسيير البرامج الاجتماعية أنه يقع على عاتق الدولة إنشاء مؤسسات ممولة لتشغيل هؤلاء الأشخاص من الراغبين في العمل كمؤقتين (من 3 إلى 4 أيام في الأسبوع). وقد تم شرح الكيفيات والآليات في القسم المخصص لذلك. أما فيما يخصنا، فإن هذه الوظائف المؤقتة التي يجب العناية بتسييرها من أجل تحويلها إلى مناصب دائمة، يجب أن تسمح لشاغليها من الحصول على الكفاءات التي تمكنهم من الوصول بسهولة لشغل مناصب مجزية أكثر وتمكن المستفيدين منها من الحصول على أجر كاف. ففي هذا الإطار بالضبط يجب وضع بوليصات تأمين بنسبة مخفضة وحتى رمزية تحت تصرف هذه الفئات. واعتبارا لكون عائداتهم مبتورة بعد بسبب عدم قدرتهم على الدخول إلى وظائف دائمة مما سيقلل من مستوى مسؤولياتهم حول استهلاك الخدمات إلى درجاته الدنيا. فإذا كان المعدل الأقصى للاقتطاعات من الأجور في حدود 10 بالمائة بالنسبة للفئات العاملة، سيكون من 1 إلى 2 بالمائة بالنسبة لهذه الفئة. وتعتبر هذه الصيغة معتدلة وشبه رمزية بالفعل وأقرب إلى (الإجراء الملطّف)، ففي كل المجتمعات توجد فئات من الأشخاص غير القادرين على التكفل بذواتهم مؤقتا (مثل كبار المرضى المعطوبين) أو بصورة دائمة (المعوقين، المرضى عقليا إلخ) لا يمكن التخلي عن الواجب الإنساني إزاءهم. إن سياسة حقيقية للصحة هي تلك التي تتكفل بصورة أفضل بهذه الفئات، بدلا من إرسال طبقتنا المحظوظة للاستفادة من فترة للاسترخاء (العلاج بمياه البحر والحمامات) مدفوعة من طرفنا إلخ. إنه مآل سياسة علاج مجاني للجميع (تكفل رائع بالأغنياء وتغطية صحية رديئة للفقراء). أما المحرومون في المجتمع، فلا يجب أن يكونوا من مشمولات النظام الصحي وسيتم التكفل بهم من طرف الأمة وبالتالي من طرفنا جميعا. إن فرصة القيام باستثمار إضافي في مستشفي كبير أو عدة مستشفيات حيث تقدم جميع أنواع العلاج التي تقدم في الخارج في بلادنا، فرصة تحتاج إلى توضيح. إنها عملية تحتاج إلى دراسة التكاليف والآجال (التكوين والرسكلة لقدراتنا البشرية) ودراسة الأثر الاقتصادي

والنفسي على السكان. ومن جهة أخرى، ستكون مثل هذه المستشفيات مكانا للتمرين والتمهين من أجل تحسين الممارسات التسييرية والصحية في كافة ربوع البلاد. فالشعب لا يفهم كيف أن نخبته تذهب للعلاج في الخارج لمجرد عارض صحي بسيط في حين هو عرضة لنظام هزيل الأداء. يجب أن تكون لنا بعض المستشفيات من الأكثر عصرنة في العالم، تستخدم في نشر الجديد في ميدان العلاج على المستوى العالمي. وستكون في البداية مسيّرة بالشراكة مع هيئات دولية ذات شهرة كبيرة.

وهكذا، لن يعاقب النظام الصحي المعوزين، بل على العكس سيجند إمكانيات هامة لتحسين ظروف التكفل بهم. وفي المقابل، ستلزم الفئات المتوسطة والميسورة بالاكتفاء بالخدمات الضرورية فقط، كما ستحث المحترفين في قطاع الصحة على تحسين وتحديث تجهيزاتهم والتموقع أكثر فأكثر كأرباب مؤسسات ملزمة بتحقيق نتائج. وستكون المستشفيات أيضا مسيّرة بالأهداف سواء على مستوى التكاليف أو الخدمات المقدمة، والمجسدة في رقم أعمال وهوامش ربح محققة (معدلة بواسطة التكاليف الاجتماعية). ففي بلد في طريق النمو، يبقى الاستثمار الأكثر مردودوية هو الوقاية في ميدان الصحة. وستسمح الصحة الوقائية عندما تكون مسيرة بفعالية وبأهداف واضحة ومزودة بالإمكانيات الضرورية باقتصاد موارد معتبرة في المستقبل. وبالنظر لأهميتها ولاقتصاد الموارد التي توفرها ستكون جميع ترتيبات الوقاية مغطاة ببوليصات تأمين : التطعيم وغير ذلك. ويميل المواطنون إلى إهمال الوقاية والاستخدم المفرط لاحقا لهياكل العلاج. إنه يتحتم علينا إذماج هذا المتغّير الأساسي في الترتيبات المتعلقة بالحوافز. وكما في جميع الميادين الأخرى، سيكون تسيير الوقاية بالأهداف وتحميل المسؤولية للأفراد والهياكل المعنية وبناء أنظمة للمكافأة والعقاب حول النتائج المحصل عليها. ويتطلب هكذا تسيير، إعادة تنظيم جذري متبوع بعمليات إعادة رسكلة وتكوين مكمّل لصناع القرار المستقبليين. إن تسيير الوقاية عملية تتطلب الكثير من الجدية والتعديل اليومي بدون التوفر على نظرة ولا على استراتيجية في

الميدان. ويسمح التخطيط الصارم والمنهجي من إقتصاد الكثير من الموارد في ميدان العلاج. فكل سياسة للصحة تبدأ من التسيير والوقاية. فلا يمكن التحكم في تكاليف تسيير جهاز الصحة بدون تسيير صارم للوقاية.

ففي هذا الميدان بالضبط، يكون للاستثمار الحكومي مردودية بشرط معرفة تسييره. فالتسيير الإداري لهيئاتنا تسيير عاجز على أكثر من صعيد. فليس بالطريقة التي نسير بها اليوم النظام الوطني للوقاية، يمكننا أن نطمح إلى تحقيق نتائج ملموسة كونها معنية بالتالي بالقواعد الجديد للتسيير : قواعد اختيار محددة للمسؤولين، قياس النتائج، سياسة تثمين الموارد البشرية ونظام للمراقبة (التحكم في المسار). فلا يمكن تسيير الوقاية بفعالية بدون إعادة النظر في مقارباتها وطرقها الحالية وردّ الإعتبار لها.

إن ميدان البحث الطبي هو الآخر عنصر أساسي في السياسة الوطنية للصحة، يتطلب التفكير وتحديد الأولويات وتوضيح دقيق للأهداف. فلم نبلغ بعد مرحلة النضج كتلك التي يمول فيها جزء هام من البحث من طرف المواطنين والجمعيات المعنية، الأمر الذي لا يعني بتاتا، أن الدولة وحتى على الأمد الطويل ستتخلى عن هذا الجانب بل على العكس، إن برنامجا موجها نحو التكفل بميزانية البحث الطبي من طرف الجمهور والهيئات والجمعيات سيخفف من ثقل الموارد المالية التي ستخصص لهذا الغرض. فلا أحد سيعرف حجم التخفيف بل الأهم هو تشجيع الجمهور العريض وتربيته على القيام بمجهودات في هذا الاتجاه وحتى في حال تنازل الجمهور الكبير والجمعيات عن مسؤولياتهم، فإن الدولة لن تقوم بذلك وستكون بالضرورة مجبرة على تسيير البحث الطبي في إطار وسياق البرنامج الوطني للبحث العلمي. فالملف بالتالي كبير، ولا يمكن معالجته بطريقة شاملة في هذا السياق بل يجب أن يعطي البحث الطبي في الجزائر من الناحية الاقتصادية الأولوية لمحورين :

1. الوقاية.

2. الأمراض أو الآفات الخاصة ببلادنا.

إنهما الميدانان حيث يجب أن يكون لكل دينار يستثمر انعكاسات إيجابية على تكاليف العلاج وإزدهار السكان :الوقاية لأنها تقلص استهلاك خدمات العلاج، الآفات الخاصة (لسعات العقارب على سبيل المثال) نظرا لعدم التكفل بهما من طرف برامج البحث للبلدان المصنعة، لكونهما لا يشملان إلا عددا قليلا من سكانها. . وفي المقابل، إنه لمن غير المتصور في هذه المرحلة من التنمية، أن نكرس جزءا كبيرا من ميزانية البحث الوطني للسيدا والسرطان اللذين يتطلبان وسائل كبيرة من جهة، ويتم التكفل بهما جيدا من أخرى من طرف هيئات متخصصة في البلدان المتقدمة. غير أن البحث العلمي لا يجب أيضا أن يفلت من مراقبة النتائج، وسيكون مسيرا من طرف خبراء مكونين ليس فقط في تخصصاتهم الأصلية بل أيضا على الطرق العصرية لتسيير الهيئات البحثية. ويبقى هناك الكثير من عمليات الرسكلة التي يجب القيام بها في هذا الميدان الثاني وذلك قبل وضع الترتيبات النهائية لتسيير مراكز البحث في بلادنا.

لكن لا مجال للوهم، هناك عاملان أساسيان يدخلان في الاعتبار بخصوص نوعية العلاج الذي نتلقاه :

1. العقلانية التي يسير بها قطاع الصحة : التكوين، اختيار الرجال، الحوافز ونظام المراقبة وخاصة مراقبة (النتائج).
2. النمو الاقتصادي وبالتالي مبلغ الموارد المكرسة للصحة.

فمن غير الممكن الاحتفاظ بمستوى خدمات العلاج مع تزايد سكاني في ارتفاع ومع اقتصاد في تدهور و(حتى في حالة تقلص نسبة الزيادة تدريجيا). ومع ذلك فلا وجود لقطاع آخر (التربية، السياحة والفلاحة) يمكن التكفل به بجدية بدون تصحيح اقتصادي مستدام. فهل علينا أيضا أن نتوقع تراجعا في نوعية وحجم العلاج اللذين سيقدمان لنا، ما لم يستأنف إقتصادنا طريقه على درب النمو والتشغيل الكامل. وبالفعل، فإن تحدي قطاع الصحة، يشبه تحدي بقية القطاعات الإدارية والاجتماعية : ويتعلق الأمر بالانتقال من تسيير يقوم على

مراقبة التكاليف (عبر بنود الميزانية)، احترام الإجراءات والقيام بالمهام اليومية إلى تسيير عصري يقوم على أهداف يتعين القيام بها. فكل الإشكالية تكمن هنا. وبما أن النظام الجديد لا يدمج النتائج التي يتعين بلوغها كعنصر أساسي، فإن أي تحسين لن يكون سوى هامشيا وعابرا، بل سيكون بمثابة إعادة نظر في كامل الثقافة القطاعية التي تجذرت من خلال خمسة عقود من الممارسات غير المنتجة، ولسوء الحظ جد سلبية، سواء من وجهة نظر الموارد المستهلكة أو من حيث النتائج المحصل عليها. وعليه إذن يجب العمل على احترافية وتأهيل المسيرين للقطاع وتحمليهم المسؤولية. لذا فإن شهادة الماستر في تسيير قطاع الصحة هي أدنى ما يمكن اشتراطه في مسير الصحة علاوة عن التجربة والنتائج المحققة سابقا. فلا يمكننا سوى التطرق إلى المحاور الكبرى لما نعتقد أنه السياسة الصحية المتكيفة مع سياقنا الاجتماعي والاقتصادي.

• نوعية الحياة والنمو الاقتصادي

أ/ أي مستقبل للشباب، الثقافة والبيئة ؟

يبعث تحليل متاعب الشباب من ضيق وإنزعاج وإنحراف في المزاج وركود ثقافي، على الأعتقاد أن تصحيح الإقتصاد الوطني يجب أن يكون الشرط الضروري لكنه غير الكافي لبداية الحل. إنه لمن الغرابة، أن نلاحظ وجود وضعيات في الجزائر لا يمكن تجاوزها، وضعيات تتعايش ظاهريا مع الفرص الهائلة المتاحة للتخلص منها. وهكذا يصبح التصحيح الشامل مسألة إرادة ونظرة وشجاعة عند الشروع في تطبيق هذه الثلاثية (إرادة ونظرة وشجاعة)، التي يصعب الجمع بين عناصرها وتسييرها. إن إمكانية القدرة على العمل والصعوبة في الانجاز يولدان بدورهما التفاول والشكوك في الآن وهذا أمر يمكن تفهمه. وتؤكد التحاليل التي تم القيام بها من قبل حول مشاكل الشباب والثقافة والبيئة وجود : إمكانية قائمة للتصحيح بشرط أن تكون في إطار شامل.

ويشكل التحكم في الاختلالات المرتبطة بمشاكل الشباب تحديا كبيرا لمسار الإصلاح. وتظهر حقيقة المعطيات الإحصائية بالرغم من عدم دقتها، حيرة الشباب ومدى حجم المهمة التي تنتظر السلطات العمومية :

– وصول 500.000 وافد جديد كل سنة على الأقل، يطلبون مقاعد جديدة في المدارس (ما يعادل 10.000 قسم على الأقل).

– وصول 380.000 شخص جديد سنويا على الأقل إلى سوق العمل.

– 80 بالمائة من الحاجيات الجديدة من السكن تشمل الشباب.

قائمة حاجيات متزايدة وطويلة : أسّرة المتشفيات، مقاعد النقل، أنشطة ثقافية، الترفيه والتسلية وغيرها.

اختلالات متزايدة في جميع الميادين وما من سنة تمر إلا وتزيد من تعميقها بإستثناء السنوات من (2004 إلى 2014)، مما يجعل من التصحيح أكثر تعقيدا وأعلى كلفة ويفقد بالتالي السلطات العمومية إمكانية إمتلاك الخيار الذي يجعل من تدخلها ينحصر في ثلاثة محاور :

1. الإتصال وتطوير الحياة الجمعوية.

2. الإنعاش الاقتصادي للأنشطة المنتجة للوظائف.

3. الجانب الديمغرافي.

فالإنعاش الإقتصادي والتحكم الديمغرافي محوران لا مناص منهما في أية سياسة في إتجاه الشباب.

ومع أكثر من 700.000 ولادة جديدة في السنة ونسبة نمو سكاني بأكثر من 2.6 بالمائة سنويا، وشبه ركود هو في غالب الأحيان تراجع إقتصادي (بدون النفقات العمومية)، نفهم أن الإستثمار المنتج وأعمال صارمة بإتجاه تحديد المواليد أمران ضروريان.

إن شروط إنعاش سليم وتحكم ديمغرافي عديدة ومركبة. وقد جرت معالجتها بتفصيل أكثر ضمن خلايا متخصصة، الأمر الذي يظهر مدى الأهمية التي أعطيت لها. فلا يمكن معالجة مشكل الشباب بدون حد أدنى من الهياكل : المدارس، المستشفيات، السكنات والتشغيل، مما يستدعي وجود إقتصاد ديناميكي ونمو ديموغرافي متحكم فيه. فليس هناك من مخرج للحل بدون التغلب على الواقع الراهن والقيام بأكثر من ذلك. علينا أن لا ننسى أن الأمر يتعلق بتنظيم وتحفيز إنقاذ مستقبل الاقتصاد. هناك رغبة كبيرة في هذا الميدان بخصوص تعويض القرار البيروقراطي بقرار السوق والجمعيات المعنية بالدرجة الأولى. ويخشى هنا من إنحراف سياسات الاعلام والتوجيه والإستشارة نحو النظام الموجه، البالي والقائم على المغالطات. فالتخطيط بالحدس غالبا ما يحث صناع القرار على تصور بدائل مبسطة. فالتكفل بالشباب بإستثناء الجانب الاقتصادي، يبدأ بتحسيس الأولياء وتكوين المعلمين وتنظيم روضات الأطفال، المدارس ومجمل الأوساط التربوية والثقافية والرياضية. إنها جميع هذه السلسلة التي يتعين تحضيرها وذلك بالتركيز خاصة على الأفكار والتوصيات الصادرة عن المختصين. إنها برامج عمل مصممة من طرف خبراء متعددي الاختصاصات (علماء النفس، الاجتماع وخبراء التنظيم ورجال الثقافة وأساتذة الرياضة إلخ)، تم إختبارها وإنتقادها ثم إخضاعها لتحسين متواصل بنية إدماجها في مخطط من أجل التكفل بها بما ينسجم مع لإمكانيات المالية للبلاد. وتستدعي أغلبية مخططات التصحيح القطاعية نفس التوصيات : وحدها دولة حكيمة ومتواضعة، تستمع إلى رجال العلم فيها وتستخدم بطريقة أفضل جميع القدرات البشرية التي تتوفر عليها، تستطيع أن تتطلع إلى التنمية عندما تتسلح بمثل هذه القناعة بعد التفكير المطول في المسألة والتشاور مع مختلف المختصين، حيث يمكننا عندئذ إقتراح مخارج وحلول من شأنها أن تكون محل تحويرات كبيرة. وتكمن قيمتها الكبيرة في نظرنا في الشروع في نقاش خبراء حول هذه المسائل المعقدة.

فالشباب الجزائري يعيش وضعا خاصا مرده آليات التعبئة لسنوات السبعينات والتمانينات. ففي تلك الفترة كانت الخلية العائلية وخاصة الأجهزة الحكومية (المدرسة ووسائل الاعلام) تقوم بتحضيره لمجتمع الوفرة، العمل، السكن، الوسائل المادية وحتى الإقامات السياحية في الخارج كانت تضمنها له سواء عن طريق عائدات البترول أو من خلال دولة قوية صاحبة رؤيا وموضع إحترام وتقدير من طرف البلدان الأجنبية التي كانت تغار من قدرات اللحظة ومن إزدهارنا في المستقبل.

لقد زرعت في الشباب عزة خارقة للعادة وثقة لا تتزعزع في المستقبل. وهكذا أصبح النظام التربوي متسامحا أكثر فأكثر. وعلى غرار بقية المواطنين، ساهمت الاجراءات المتخدة في تحويل الشباب عن قيم الإعتماد على الذات والعمل والتواضع والمسؤولية الشخصية نحو مستقبله. لقد كانت الرسالة المتلقاة في الغالب، أنه مقابل الخضوع السياسي لن يقوم الشباب بالإحتجاج على حياته المادية لا محالة. لقد كان شبابنا حساسا ومتقززا وحتى مجروحا من الممارسات الإحتيالية وقلب سلم القيم والمحاباة وغيرها من الممارسات التي كانت تتم على مرأى منه، غير أنه كان إجمالا أكثر تسامحا مع هذه (االمنغصات) كون مستقبله قد تم رسمه بطريقة جيدة. غير أن حيرته وتدمره كانا كبيرين عند ما تم إبلاغه بصورةمباشرة أو غير مباشرة، أن التوازنات الاقتصادية الكلية الحالية (البطالة وضعف إستخدام القدرات وغيرها) لاتسمح بمنحه ما وعدوه به مرارا !

نحن بصدد حالة ملموسة رفع من أجلها نظام الاتصال مستوى تطلعات الشباب إلى أبعد مما يمكن للأمة أن تقدمه له. وكانت النتيجة جد معروفة من طرف علماء النفس : حالات كبيرة من الكبت والانعكاسات المتعددة وغير المتوقعة، الأمر الذي يفسر لماذا يجب علينا اليوم تسيير خاصيات متناقضة. لدينا شباب فخور ومحروم وغير قادر على التكفل بنفسه (في ظل الظروف الحالية) شباب

قليل التواضع وطموح، ضعيف المثابرة يعيش إرهاصاته في ظل سوء الحياة وموت الروح والحلم بمستقبل سهل ويسير.

يساعد التطرق إلى ممارسات الماضي على تحديد الأخطاء والمسؤوليات، لكن لا يلقي الضوء بالضرورة على البدائل وخاصة القرارات الواجب إتخادها. إن عدد الأخطاء الممكنة يكاد يكون غير محدود والقضاء على بعضها سيكون محدود الفائدة لنا، ولذلك فإن الدروس المستخلصة من التجارب االسعيدة والنجاحات، هي أكثر أهمية من تلك المرتبطة بالأخطاء الواجب علينا تفاديها قبل صياغة الحلول. لقد تعلمنا بالدرجة الأولى، أنه بدون توفير شروط الإنعاش والتحكم الديمغرافي التي عولجت (في مكان آخر) فلا يمكن أن تكون هناك حلول، غير أن تسيير الاعلام في إتجاه هذا الجزء من السكان لا يزال أيضا جانبا أساسيا للخروج من الأزمة بأدنى حد من الخسائر. إن اتصال سليم ونزيه يزرع قيم العمل والاعتماد على الذات وقبول المخاطر، النجاح والتواضع لمن الأمور الضرورية أيضا التي لا تقل أهمية عن الإنعاش الإقتصادي. ويتعلق الأمر بجعل التوقعات في مستوى يتناسب مع الإمكانيات المتاحة من طرف الاقتصاد الوطني. إن سياسة تشغيل الشباب الحالية ليست حلا خاطئا فقط لمشكل حقيقي، بل تشكل مثالا لسوء الاتصال الذي يشوه التوقعات والسلوكيات. فلا محالة أن البطالة تشكل أكثر فأكثر ظاهرة اقتصادية لم تستطع حتى البلدان المصنعة إحتواءها، إذ يبدو أن الوصفات الكينيزية القديمة والعادية قد مضى زمانها. فالعولمة الاقتصادية والاستثمارات ذات المحتوى التكنولوجي القوي تجعل من الإنعاش لا يحل مشكلة البطالة بفعالية. إننا نشهد إطلاق تشكيلة من البرامج في هذه البلدان بهدف إحتواء هذا الداء : عقود التشغيل، معالجة ضريبية مشجعة للتشغيل، تشجيع الحركية، التكوين المهني في المؤسسة الخ. . غير أن لا أحد من هذه البرامج بل مجملها جرى الترويج الاعلامي لها إلى درجة تجعل منها (الحل الأمثل) لداء أكثر تعقيدا.

إن أهم محاور العمل باتجاه الشباب وعددها ثلاثة هي :

– إنه لمن الواضح أن الإنعاش الاقتصادي، التشغيل والسكن، يشكلان مقدمة لا يستهان بها للتحكم في إهتمامات الشباب، إذ أنه بدون بلوغ التوازنات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الميادين، لن تكون هناك آفاق ممكنة للخلاص.

– ترقية الإعتماد على الذات: في اقتصاد السوق، تكون الرسائل الموجهة عن طريق وسائل الاتصال ذات طبيعة مختلفة، فمن خصائصها تشجيع المبادرة، روح المؤسسة، والابداع وفي الأخير التميّز وينعكس هذا في الأدبيات المدرسية والأنشطة الجامعية. وعلى سبيل المثال فإن درسا يدور حول إنشاء المؤسسة يعد أكثر من ضروري بالنسبة لجميع التخصصات الجامعية وعلى مستوى معاهد التكوين المهني. وسيكون من مهام وسائل الاتصال تلقين روح الاعتماد على الذات.

– الارتقاء بالتوقعات إلى مستوى الامكانيات الاقتصادية للبلاد والقدرات الشخصية ويشكل هذا الجانب مبدئيا المهمة الأكثر صعوبة. لقد أصبح من الصعب اليوم الاعلان عن الأخبار السيئة. ويتعلق الأمر على سبيل المثال بشرح مفاده، أن برنامج تشغيل الشباب لا يستطيع تقديم العمل للجميع على الفور وأن السكن الاجتماعي سيكون أبعد من أن يلبي حاجيات الأغلبية في الآجال المحددة. وبالتالي على كل واحد أن يتعرف على نقاط قوته وتثمينها في ميدان ما (الفن، الرياضة، الفلاحة، الميكانيكا الخ) وهكذا نعلّم شبابنا سبر قدراتهم وبناء مستقبلهم كما يجب، على أن لا ننسى أنهم مسؤولون على مستقبلهم كغيرهم. ويتعين هنا على المسؤولين توجيه وتسهيل المهمة للشباب، فلا يمكن عزل الأعمال المقترحة للشباب عن التوصيات المقدمة، ففي النهاية وحده الاقتصاد المزدهر الذي ينتج السلع والخدمات والتجهيزات والوظائف الضرورية للتحكم في الاهتمامات الكبيرة لهذه الفئة العريضة من السكان الأكثر تهميشا وعرضة للخطر.

ولعالم الثقافة والفنون أيضا تطلعات ورغبات إزاء مخطط التصحيح الاقتصادي الشامل، تطلعات ذات صلة بسياسة الترقية والموارد المخصصة وبمجال المناورة المسموح به وغير ذلك. ففي فترة االتباطؤ الإقتصادي تعرف هذه القطاعات التي توصف بعد بالأولوية إقتطاعات ملحوظة من الموارد المخصصة لها، بالرغم من أن رجال الثقافة والفن يرفضون وصف عدم الأولوية مما يجعل السلطات العمومية وأغلبية المواطنين يفكرون وغالبا ما يقومون برد فعل ملائم. فالبراغماتية تفرض أن لا شيء يمكن أن يغير الكثير من الأشياء. ويبقى أننا لا نملك سياسة ثقافية واضحة. فالولايات المتحدة الأمريكية التي تملك سياسة ليبرالية جامحة في هذا الإتجاه : تترك للسوق والجمعيات على وجه الخصوص تنظيم الحياة الثقافية، ودعم الدولة لا يعتد به في هذا الميدان، بينما تتباهى مختلف الحكومات الفرنسية بإمتلاكها لسياسات ثقافية جديرة بمستوى تنمية البلاد. وتجدر الإشارة أن هذا البلد يخصص موارد مالية اكثر نسبيا لهذا القطاع. ففي فرنسا يكتسي قطاع الثقافة بعدا إقتصاديا لا يستهان به. إنه سوق واسع وقادر على تشغيل عشرات الآلاف من الأشخاص علاوة على قدرته على التصدير : غالبا ما ننسى هذا البعد. ويقع على كاهل الدولة هنا مسؤولية خلق شروط إزدهاره. وبالنسبة لدولة فتية تسعى إلى التحكم في السياسات القطاعية، هناك مسؤولية كبيرة في ميدان خلق الشروط الملائمة للإزدهار الثقافي مثل التكوين وبناء الهياكل القاعدية (المسارح، أروقة الفن، قاعات السينما) وهي هياكل ذات مردودية على المدى الطويل. فليس بامكان القطاع الخاص التكفل بفعالية وعلى الفور بجميع هذه الأنواع من الإستثمارات وخاصة منذ الخطوات الأولى نحو اقتصاد السوق. هناك رغبة كبيرة لدى السلطات العمومية في التسيير المباشر لهذا القطاع بإعطائه ديناميكية وفقا لنظرة جد مسيسة. ولكي يتمكن هذا القطاع من الازدهار والارتقاء بمستوى أدائه بلا توقف، يمكن إستغلال مؤهلين كبيرين : الحياة الجمعوية وآليات السوق على أن يكون مجال المناورة المتروك للجمعيات والسوق كبيرا.

وهنا سيكون لنا الفن والثقافة الذي يريده المواطنون وليس الإيديولوجية السياسية. فالتكوين وبناء الهياكل القاعدية من إختصاص الدولة ولا يمكنها التهرب من مسؤوليتها، في حين تقوم السوق والجمعيات بعمل الباقي في ميدان إختيار أنواع النشاط الثقافي الواجب ترقيته من أجل ازدهار المواطنون. وعندما يكون الاقتصاد ديناميكيا والبعد الاجتماعي موضوع تكفل جيد (أنظر القسم الخاص بالتسيير الاجتماعي) سيكون للفاعلين الثقافيين طلب هام وقابل للوفاء به وهدوء اجتماعي كبير. وفي حالة إخفاق إدماج اقتصادي، ستتولى هندسة البرامج الاجتماعية الجاري تنفيذها التكفل بهم.

وستكون التكاليف المستقبلية للتسامح البيئي في تزايد مستمر. فلنفكر لحظة في مشكلة طبقة الأزون على المستوى الدولي. فنحن لسنا بصدد الاهتمام الجدي بمشكل خطير يهدد بقاء كوكبنا. فإذا ما اتضح الخطر وأصبحت الحياة على كوكبنا مهددة فعلا، سنكون قد فشلنا لا محالة، عندها سيكون الموقف الحالي للدول والمواطنين بمثابة تصرف غير مسؤول ومدروس.

وعليه يجب تلقين ثقافة محاربة الآفات البيئية المستقبلية في الجزائر. فهناك العديد من الحالات المشابهة لـ (تشيرنوبيل) تهدد البلد بقوة. وها هي عينة موجزة للكوارث الحقيقية والمحتملة التي يمكن أن تكشف عن كونها كوارث طبيعية، إذا ما استمر تمادينا في تجاهل وجودها :

– أواني الزئبق التي لا تزال بالرغم من الضجيج الاعلامي الذي أحيط بها، تشكل خطرا كبير يهدد بتلويث كامل الشاطيء العاصمي لعدة سنوات.

– مصنع الزئبق في عزابة الذي غالبا ما تكون أنظمة مراقبته معطلة إذ سبق وأن تسبب في تسمم منطقة عمرانية كاملة إلى جانب إرتفاع نسبة الإصابة بالسرطان وفقر الدم بصورة ملحوظة بالعين المجردة نسبة للمعدل الوطني.

– النسيج الصناعي لعنابة القريب جدا من المناطق الحضرية وانتاجه للتلوث الجد مخيف الذي يعرض كامل السهل للخطر.

– تهديد الحرائق وإعادة التشجير غير الكافي لمواجهة تصحر بلادنا على المدى الطويل.

– زحف الصحراء الذي لم يتوقف بعد بواسطة إجراءات فعالة.

ويمكننا مضاعفة الأمثلة بسخاء بدون أن ندرك المخاطر المحتملة التي تهدد إقليمنا. إن تصحر مساحات واسعة يعني ضرورة وقف قطع الأشجار مهما كان السبب ولو تطلب الأمر دفع الثمن غاليا. وضمن هذا المنظور، يجب أن يكون تطوير برنامج طموح لمواجهة هذه الحالة إحدى الأولويات الوطنية. فالجزائر بلد ذو مخاطر بيئية عالية من جراء تطوير العديد من المشاريع الاقتصادية بدون إنضاج كاف لدراسات الأثر على البيئة. فكل سياسة للتنمية غير مرفوقة بترتيبات بيئية فعالة تنتج آثارا سلبية لا يمكن للفائض القليل الذي تم تحقيقه إصلاح الآثار المترتبة عنها وبعضها لا مفر منها. تبدأ أية سياسة لحماية اليبيئة بأعمال تحسيس وتكوين في سن صغيرة بالمدرسة. وللحياة الجمعوية الحقيقية أيضا قدرات للتأثير الايجابي على القرارات العمومية من أجل حملها على تقدير الانعكاسات البيئية للقرارات العمومية، فهل لن نسقط في الإفراط العكسي (الإرهاب البيئي) الذي يستهدف الدرجة صفر من الأثر على البيئة !

أمام خبرائنا تركة ثقيلة يتعين التخلص منها في هذا الميدان ونحن ننتظر منهم مخططا بيئيا شاملا يهدف إلى :

–تصحيح الاختلالات القائمة قدر الإمكان.

– وضع المعايير والمبادىء ومحاور التدخل المستقبلي.

– إدماج المشاريع الجديدة والترتيبات الواجب احترامها في مناطق التنمية المستقبلية بهدف تحكم بيئي أفضل.

غير أنه يصعب إنجاز ذلك بسهولة بسبب وجود عائقين مرتبطين بالموارد الاقتصادية وبالممارسات التسييرية. ففي ميدان البيئة تكون الوقاية أسهل من العلاج بكثير. إن مشاكل الجزائر البيئية، مشاكل متفجرة علاوة على تدميرنا

لجمال العديد من المواقع السياحية وتهديد ثراتنا الثقافي والتاريخي بسبب الاهمال الذي لا يغتفر. إنها جميع هذه الاختلالات التي يجب التكفل بها في فترة ندرة الموارد. لقد جعلت البناءات الفوضوية وغابة التنوع الهندسي للبنايات الجديدة من مدننا الجميلة، تشبه اكثر فأكثر ميادين واسعة من (الأحياء القصديرية الأسمنتية) .

إن كيفية إستعادة الجمال والأسلوب النموذجي لمدننا، مسألة تقنية يجيب عنها خبراؤنا في العمران والهندسة المعمارية والديكور التجميلي الحضري. وتجدر الملاحظة هنا، أننا منحنا بعد الكلمة وسلطة القرار للبيروقراطيين من أجل حل مشاكل تقنية. فبإسم الدفاع عن المكاسب الاجتماعية تم لجم كل اصلاح جدي وعميق. أقترح نظاما فعالا لتسيير المدارس والمستشفيات والمصانع والسكن والإدارة. وسنلاحظ بدون تأخر رفع الرايات في جميع الجهات للمطالبة بوقفه واتهامه بالوقوف ضد المساواة في الفرص والفئات المحرومة والمقصيين والمهمشين. ففي ميدان البيئة، لا يجب على الاطلاق اخفاء العمل المنجز من طرف العديد من الهيئات. لدينا آفاق جد هامة، غير أن المشاكل الدائمة للموارد والتنسيق تؤخر أو تجمد التنفيذ.

• تسيير البرامج الإجتماعية

لا تزال البطالة هي الآفة الإجتماعية الأولى والكبيرة لكل أمة، فلا يجب أن ننسى أنها تعبّر في الأساس عن فشل السياسة الاقتصادية وأن العلاج الأكثر جدية يوجد في جانب الإنعاش. فالاقتصاد الديناميكي هو وحده الكفيل بحل جزء من مشاكل التشغيل.

وعليه إذن يجب البحث عن الحلول الأكثر ملاء مة في استراتيجية التنمية والسياسات المالية والنقدية. فاقتصاد السوق ينتج دائما حالات من سوء التشغيل ونسبة بطالة ضعيفة في الاقتصاديات العالية الأداء (أقل من 3 بالمائة في ماليزيا

والسويد) لكنها تبقى مرتفعة في البلدان ذات النمو الضعيف (أكثر من 22 بالمائة في إسبانيا) . فلا يمكن للدولة البقاء بدون رد فعل أمام وجود ملايين المواطنين لا يزالون خارج التقدم والازدهار . غير أن الخطر يبقى كبيرا في هذا الميدان جراء التوجه نحو تقليد برامج البلدان المتطورة واخفاء البعد الثقافي للمشكلة . فهناك اقتراح خطير يجري تداوله الآن ويتعلق بمنحة البطالة . وتشكل هذه الأخيرة علاجا خاطئا لمشكل حقيقي وأكثر من ذلك خلقها للكثير من الأوهام علاوة عن عدم قابليتها للتسيير في السياق الاقتصادي الجزائري حيث سينظر إليها على أنها حق . وستنتظم حولها مصالح من أجل المطالبة بالمزيد بدون مقابل . فلم نبلغ بعد مرحلة النضج الاجتماعي الذي يسمح لنا بالتحكم بفعالية، ولعلنا نتذكر الشبكة الاجتماعية . لقد سجل بها ثلاثة أضعاف من المواطنين أكثر مما كان متوقعا وبدأوا في المطالبة بالمزيد . لقد سجل اكثر من 6 ملايين مواطن أنفسهم للإستفادة من موارد هزيلة كتعويض عن تحرير الأسعار . وكانت الصحافة في حينها تنقل أخبارا عن الإستياء العام من عدم كفاية المبلغ . فالدولة التي تختار اللجوء إلى منحة البطالة مباشرة وبدون مقابل، تقوم بتدمير مبرر البحث عن العمل وبالتالي (التحسّن) وتقود البلد إلى مأزق مالي بالرغم من ضرورة مساعدة البطالين .

ويخفي البديل الذي نقترحه هذه النقائص أمام عدم وجود حل يساوي عرض الوظائف الدائمة في مؤسسات ذات مردودية، زيادة عن كونه مخففا مؤقتا على المدى القصير . وعليه يجب تثمين الاقتراح في هذا الاتجاه حيث تقدم الدولة هذه المساعدة مقابل عمل منتج أمام وجود أعمال يجب إنجازها على الدوام : إعادة التشجير، استصلاح الأراضي، حفر الآبار، السدود، إعادة الرسكلة، جمع وتحليل الاحصائيات، أعمال يمكن للدولة إنجازها بمساعدة مؤسسات مسيرة خصيصا لاستعمال البطالين من ثلاثة إلى أربعة أيام في الأسبوع من خلال شبكة، على أن تدفع لهم أجرا معينا وفقا لمستوى التأهيل . وسيكون تسيير هذه المؤسسات نوعا

ما معقدا ولا يمكن أن يعهد به إلى المبتدئين في التسيير. ويمثل تحفيز أشخاص وجعلهم منتجين بهدف وحيد هو مغادرة المؤسسة من أجل وظيفة دائمة وقارة تحديا كبيرا. وبالتالي فإن الهدف الذي سيحدد للمسيرين سيتمثل في جعل مؤسساتهم قابلة للحياة وبالتالي لديها القدرة على الأداء والمردودية والتنافسية وقريبة من أسواقها. فاذا ما أصبحت مؤسسة مهيئة سيحصل موظفوها بصورة نظامية على منصب دائم، لكن عندما تعيش على مساعدات الدولة ويستخدم عمالها وإطاراتها بصورة جزئية، فذلك يحفزهم على البحث الدائم عن وظيفة قارة في مؤسسة اقتصادية. وهكذا يتم إمتصاص نسبة 50 بالمائة من وقت كل بطال من طرف هيئة عمومية بشرط أن يخضع لشروطها وانضباطها وأن يقوم بعمل مفيد. إن مواطنا نزيها يرمى خارج الدائرة الاقتصادية لأية أسباب كانت (إفلاس، تقليص المستخدمين) سيجد بصورة آلية وظيفة لمواجهة حاجيات أسرته (مهما انخفض مستوى المعيشة قليلا في انتظار امتصاصه من جديد من طرف النظام الإنتاجي بواسطة وظيفة قارة على أن يستحق المساعدة التي يحصل عليها. لقد تم تحديد أيام العمل بثلاثة أيام بصورة طوعية في مؤسسة غير مهيأة قصد حث العمال على المغادرة. إن مدة كاملة (خمسة أيام في الأسبوع) تنزع مبرر البحث عن العمل وتساهم في الحاق الأدى بالأشخاص داخل النظام ودفعهم إلى اعتباره كعامل دائم وبالتالي المطالبة بزيادة في الأجر لكي يكون في تطابق مع القطاع الاقتصادي. فهناك العديد من التوازنات يجب احترامها في تسيير المؤسسات التي تتولى تشغيل من هم بدون عمل بصورة مؤقتة، لذا يجب أن تتوفر على أفضل الكفاءات حتى يمكن لها إستعادة القدرة على الحياة والتنافسية. إنه لمن الواضح أن العديد من التفاصيل لا تزال معلقة ولا يمكن إلا أن تكون كذلك. فلا يمكننا غير اعطاء المحاور الكبرى لعملية جد معقدة. فالأمر يتعلق بحماية البلد من الشلل مهما كان الثمن ومن تثبيط العزائم وكسر الجهاز الاقتصادي وفي نفس الوقت حماية المواطنين النزهاء والماهرين ضد المفاجآت والمخاطر الاقتصادية. إن خيار منحة البطالة من النوع الغربي سيكون عملا غير مسؤول كونه يشكل دعوة إلى

الكسل وتبديد لموارد الدولة بدون مقابل مفيد . فالترتيبات الاجتماعية التي تطرقنا اليها تغطي أغلبية حاجيات المواطنين . إننا لا نزعم بشموليتها غير أننا نشير في نفس الوقت أنه في حال طرح مشكل اجتماعي، فإن نفس التفكير المنهجي الذي ساد مسعانا هو الذي سيطبق أي :

– استنفاد ترسانة الإجراءات التي تحول دون تدخل الدولة أولا .

– استعمال الجمعيات والقيام بإعادة الرسكلة الضرورية .

– حماية المواطنين النزهاء والماهرين .

– تفادي تدمير محفزات العمل والأداء العالي .

هناك فئة من الوطنيين يمثلون عبئا دائما على خزينة الدولة : الأشخاص المسنون في حالة اهمال، المصابون بأمراض عقلية وذوي الاعاقات الشديدة، ستخصص لهم هياكل استقبال عادية ومتواضعة وفقا لمستوى تنميتنا . إنه لمن غير الإنساني تركهم عرضة لأنفسهم يؤطرون الشوارع . فهناك اجماع وطني واسع قائم حول هذه المسألة . يجب أن توفر الدولة مجمل حاجياتهم من الغذاء والدواء والملبس والصحة غير الملبى من طرف الجمعيات الخاصة . فهناك عموما ثلاثة أنواع من الأخطار يجب تفاديها :

– الأول ويكمن في بناء مراكز ا ستقبال جد مكلفة ولا تتلاءم مع امكانياتنا المالية علاوة عن كونها منسوخة على أنماط بلدان متقدمة (السويد والدنمارك) .

– الثاني ويتعلق بكلفة بنائها وتسييرها : بدون الترتيبات العملية التي سنتطرق إليها من خلال مختلف الذرائع، سيتم تحويل الأموال العمومية إلى مصالح خاصة بدون مقابل مفيد : تكاليف بناء مبالغ فيها، أسعار المواد الغذائية والدواء مفرطة (لايخدم جزء منها حاجيات المعوزين) .

– سوء المعاملة والتعذيب الجسدي للنزلاء عمليات مألوفة في هذا النوع من المراكز .

ضرورة القيام بإجراءات الرقابة بواسطة الهياكل العمومية، كما يجب تحديد كيانات الرقابة والتدقيق وعدم الاكتفاء بهذا الحد الذي يعتبر من باب الوهم. لقد فهم القاريء المصلحة االمشتركة التي تظهر آنيا بين بعض المسيرين لهذا النوع من المؤسسات وجزء من القطاع الخاص الذي يفضل العيش متطفلا. وهناك ثلاثة ترتيبات من شأنها تقليص مخاطر الفشل وتحويل مهام هذه الهيئات :

1. الشفافية إزاء الجمهور العريض : ضرورة ضمان النصوص الرسمية والاجراءات المعتمدة وتمكين الوصول إلى المعلومة (الطلبة والرقابة غير الرسمية (الجمعيات الخيرية) على سبيل المثال ومساهمة تقارير الجمعيات وأعمال البحث التي تقوم بها الجامعات قدر الإمكان في تحسين تسيير هذه الهيئات.
2. الشفافية إزاء وسائل الإعلام : تساعد النصوص والإجراءات بصورة اكثر على التحكم في تسيير هذه الهيئات إذا كانت تضمن عمليات رقابة منظمة وغير معلن عنها لوسائل الإعلام. وللمواطن الحق في الإطلاع على إستخدام الرسوم التي يدفعها.
3. تسيير هذه الهيئات بالأهداف : يعتبر السماح في أيامنا هذه لمثل هذه الهيئات بالسير بدون تحديد أهداف التكاليف والنوعية والتكفل وغيرها بمثابة الحكم عليها بالرداءة. إنه لمن الصعب بلا شك، لكن ليس من المستحيل تسييرها هكذا، نظرا لقدرة خبراء التسيير على ذلك. وتتوفر الجزائر على القدرات البشرية القادرة على تصور نظام للتسيير من شأنه رفع مستوى أدائها واقامة منافسة بين المراكز : يمكننا تحديد العلاقة بين كلفة كل واحد منها ثم القيام بالجزاء والعقاب الملائم.

ونفس الشيء بالنسبة للمواطنين من الدرجة الثانية (الذين يمكن استعادتهم). فلا يحتاج بعض المعاقين المصابين ب (اعاقات طفيفة) إلى تكفل تام بل إلى مساعدة مؤقتة من أجل تعلم حرفة والزج بهم في دائرة الإنتاج. كما لا يستطيع

البعض الإقامة المؤقتة في هيئات الاستقبال. وسيكون الهدف النهائي جعلهم منتجين وضروريين ومستقلين عن الإرادة الحسنة للدولة، الأمر الضروري لتوازنهم الجسمي وللتحكم في النفقات العمومية. وتنطبق الترتيبات الثلاثة المقترحة أيضا على اطار تسيير هذه الفئات :الشفافية ازاء الجمهور العريض ووسائل الاعلام وتسيير بالأهداف يتولى تقييم تنفيذ المهام اليومية. إنه لمن السهل قياس عدد حالات الأفراد الذين نجحوا في اذماج أدائهم وانجازاتهم في عالم العمل.

ويتوفر التسيير الحديث على الأدوات والتقنيات من أجل التكفل الجيد بهذه الهيئات. ويحتاج هذا النوع من المراكز إلى الضغط الخارجي والحوافز الداخلية (الأجور المعدلة وفقا للنتائج وغيرها) فقد لا توجد الإرادة والنظرة بعد ! غير أن إرادة بدون نظرة من شأنها خلق مراكز جد قذرة يصبح فيها فقدان المواد الغذائية والأدوية مسألة مألوفة علاوة على سوء معاملة مواطنينا التي تضاف إلى ضيقهم الشديد بعد. ويبقى علينا أن نختار أي نوع من التكفل نريد تمويله من جيوبنا. بيد أن الاشكالية الأساسية في الميدان الاجتماعي تكمن في معاجة البطالة، من خلال حجمها وانعكاساتها على المالية العمومية، كون ظاهرة البطالة تشكل بالفعل التحدي الأكبر لجميع مشاريع المجتمع. لقد تطرقنا سابقا إلى اختلالات سوق التشغيل وافرازاتها وكذا لمتطلبات التحكم فيها. غير أن اقتصاد السوق قد يتعرض لاختلالات ظرفية لا يتم تصحيحها في غالب الأحيان من تلقاء نفسها وبسرعة. فقد استأنفت اقتصاديات بلدان منظمة التعاون والتنمية بسرعة مع عودة البطالة بالرغم من السياسات الكينيزية التي ساهمت بشكل محسوس في إحتواء الظاهرة بنسب معقولة نسبيا ولغاية نهاية الستينات. لقد ظهرت البطالة من جديد كحجر عثرة لسياسات الاستقرار بعد أن أخذت محتوى جديدا بالكامل. فمن المحتمل جدا أن الآلة الاقتصادية الوطنية وحتى في حال تخليصها من نقائصها ومحددات فعاليتها، لن تستطيع احتواء الظاهرة بشكل كامل خاصة إذا ما أدمجنا البعد الديمغرافي. وستتنظم البرامج الاجتماعية عندئذ بهدف مساعدة المواطنين النزيهين الباحثين عن العمل عبر المراحل الصعبة.

إنه لمن واجب السلطات العمومية تنظيم تضامن اجتماعي فعال لدواعي التوازن والانسجام الاجتماعي وكذا الجانب الانساني. وبما أن االمعارف الاقتصادية التي نتوفر عليها لا تسمح لنا بالقضاء على الظاهرة، فانه لا يمكننا لوم الذين وجدوا أنفسهم في فخ البطالة، غير أن البرامج الاجتماعية يجب أن تكون ملجأ اللحظة الأخيرة عند ما يتم استنفاذ كل المحاولات: الإنعاش الاقتصادي، الحوافز على الاستثمارات وإعادة الرسكلة وغيرها.

- **سياسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م)**

ظاهرة المؤسسة الكبيرة، ظاهرة منتشرة بكثرة حتى داخل الأمم. ولدينا ميل للتصديق أن الشركات الكبرى هي المنتج الرئيسي للثروة !، في حين أن أكثر من 65 بالمائة من القيمة المضافة للبلدان المتطورة تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونفس الشيء نجده بالنسبة للتشغيل. إن سياسة اقتصادية موجهة لخلق وترقية ونشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصبح لا مفر منها عندما نطمح إلى التنمية. إن حل المشاكل الاقتصادية يمر حتما من خلال دينامية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة (ص ص م).

فلا يمكننا حل مشكل التشغيل في الجزائر فقط بـ650.000 م ص م / ص م ص وبأكثر من 50 مليار دولار من الواردات.

فالمغرب يملك أكثر من ضعف هذا النوع من المؤسسات. ولا يزال قطاعنا الانتاجي صغيرا جدا مقارنة مع حجم السكان.

يقوم تمفصل سياسات التنمية على مختلف المستويات التصاعدية على النحو التالي: استراتيجية التنمية ذات المخططات (المؤشرات) والأهداف الاقتصادية الكلية، السياسات القطاعية وعلى سياسات التنمية الجهوية ذات مخططات التهيئة المحلية. يسمح هذا التمفصل المنسجم للمجموعات

الصناعية الكبرى بتحديد استراتيجيتها وللمسؤولين المحليين بإدماج أعمالهم في إطار حركة جماعية محددة بوضوح. تنشأ سياسات التنمية المحلية عن استراتيجيات السلطات العمومية وعن إعادة انتشار الشركات الكبرى والبحث عن تثمين القدرات المحلية. فكيف يمكننا تصور مخططات للتنمية والتهيئة المحلية بدون التوفر على توجيهات اقتصادية كلية واضحة أو حتى تلك التي تتغير كل سنة ؟. سوف لن يكون من السهل هندسة هذا الانسجام، كون هذا الأخير يستدعي هندسة تنظيمية كاملة والكثير من التجارب والكفاءات والدوافع ومسؤولية القطاعات الاقتصادية على جميع المستويات بالضرورة. ومن الضروري بلاشك أيضا، القيام بالتحسيس والتكوين وتكثيف الاتصال بين جميع الفاعلين. بيد أن اهتمامنا الرئيسي في هذا السياق يبقى الـ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبوضع اجراءات وآليات من شأنها حث الفاعلين المحليين (السلطات المحلية والمقاولين) على التشاور والتعاون والتفاعل الملموس مع التوجيهات الشاملة، نقترب من الأهداف المرسومة. وبنسج مصالح الفاعلين موضوع الرهان نصل إلى هذا الانسجام المنشود. ومن شأن تسيير الهيئات المحلية بالأهداف وادخال شفافية كبيرة وتحديد معايير الأداء للمجموعات المحلية ومجمل التسلسل الهرمي للهيئات، خلق بعض المحفزات التي يتعين تدعيمها. وسيكون من الوهم الاعتماد فقط على النوايا الحسنة وارادة الأفراد. وتبقى هناك ضرورة إقامة نظام للانسجام الوطني، كون أي نموذج اقتصادي واجتماعي وسياسي لا يتمفصل فجأة من تلقاء نفسه. وتتولى ترقية هندسة هذا الانسجام مجموعة من الرجال الناضجين والخبراء المتواضعين

الذين يعرفون مجال مناورتهم وحدودهم ويمنحون للأسواق الاقتصادية والسياسية ما يخضع لمعارفهم، يعملون بمساعدة أدوات تبقى تحت تصرفهم لتمكين صناع القرار من ممارسة التأثير الضروري للحصول على النتائج المرجوة. ولأجل هذا، يتعين على الخبراء في التسيير على سبيل المثال، تنظيم الفضاء وايجاد الانسجام المحلي وترقية مخططات التنمية اللامركزية المنسجمة مع

استراتيجية التنمية وضرورة إضفاء جرعة من التواضع والمرونة. فالأمر لا يتعلق بإحلال استبداد التهيئة محل استبداد المخطط. فعلى السلطات المحلية سواء بإقتراح قائمة جد ثرية بالأنشطة التي تعتزم القيام بها أو بتحديد المشاريع التي لا تتناسب مع المنطقة لأسباب محددة (التلوث، عدم وجود الماء) ويبقى مجال المناورة في ميدان اختيار المشاريع وتحديد حجم المؤسسات في جزء كبير منه من صلاحيات المقاولين وإلا لكان علينا ببساطة القيام بلامركزية المركزية.

فالمسؤول المحلي الحقيقي هو الذي يسيّر بفعالية مستقبل منطقته، أي ترقية الاستثمار المحلي وتوسيع الأنشطة الاقتصادية، لكن ليس ذلك المتسرع فقط لتسوية المشاكل اليومية، فالعديد من المسؤولين المحليين يهملون اهتماماتهم على المدى الطويل. وهكذا لا تزال العديد من مخططات التهيئة المتضمنة للجهود والمقترحات الجيدة ترقد في الأدراج، ويمكننا مضاعفة الاستثناءات لكي نصل إلى ديناميكية فوضوية وغير مراقبة لانتشار الأنشطة، كالبطء الإداري وغياب التنسيق بين هياكل ترقية الاستثمار للحصول على الحد الأدنى الضروري لإنطلاق الأنشطة (الماء، قنوات الصرف، الكهرباء والهاتف وعقد ملكية الأراضي، القروض وغيرها) مما يثبط عزيمة المقاولين الأكثر حماسة. فالشباك الوحيد لم يغير شيئا كبيرا. إننا نعلم أنه ليس بمدّ إدارة مريضة بهيكل إضافي سنصل إلى نتائج ملموسة، بل نحتاج إلى إعادة تنظيم إداري عميق من طرف خبراء في التسيير من ذوي الكفاءة والخبرة ممن يؤمنون بقيم السوق : فهناك إطارات تتوفر بعد على هذه الصفات، غير أن ثقل وزن الإدارة يخنق ويقلص توصياتهم إلى العدم. وللتذكير هناك العديد من جمعيات التنمية المحلية واقلاع المؤسسة تقوم بالنشاط، حصل البعض منها على نتائج مرضية بالنسبة للعراقيل التي أشرنا إليها. وعليه لدينا بعد خبرات محلية يجب البناء عليها ورسملتها.

فالتصور الذي تقوم عليه التنمية الذي أطلقه وأنتجه صناع القرار الاقتصادي الكلي، بإستعمال المؤسسات الكبرى تصور مبالغ فيه كثيرا. إن ديناميكية

التنمية المحلية تحمل آمال التنمية، لذا يتعين علينا التوعية بالمسؤولية وتشجيع الجماعات المحلية على ممارسة الاعتماد على الذات وكذا ترقية نوع من المنافسة لجلب الاستثمارات الوطنية والدولية. لكن يجب أن تكون هناك استراتيجية للتنمية تجد إمتدادها في الترتيبات البنكية. ويمكن للشركات العمومية الكبرى أيضا أن تساهم في تخفيف هياكلها الثقيلة جدا وأن تكرس بنفسها نشاطها القاعدي وذلك بالتوسع وتخريج أنشطتها غير الأساسية. ويمكن لعمليات التفريق والتخريج أن تساهم في الخوصصة وذلك بحل مشكل الفائض في عدد العمال، بشرط أن يتبع ذلك بالتنظيم. ويمكننا أن نتصور مؤسسة كبرى تقوم بتأجير أو بيع ورشتها للصيانة للإطارات والمستخدمين التابعين لهذه الهيئة والذين سيشكلون مؤسسة محلية صغيرة كانت أم كبيرة، سيتولون ضمان الصيانة للشركة الكبرى مع محاولة بيع خدماتهم للآخرين. إنه الإتجاه الذي تنحو نحوه حاليا الشركات العالمية الكبرى.

فالجزائر تتوفر على شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة التي يمكن أن تكون عاملا رئيسيا للتنمية، مؤسسات تعرف مشاكل داخلية وخارجية كبيرة. إنه لمن السهل أيضا التعرف عليها : مخطط الأعباء، التموين، التمويل، الثقل البيروقراطي والتسيير الداخلي المهمل وبالتالي فهي ضحية نسيان وتهميش دام طويلا. إن انشاء وزارة تخصها يشكل بداية للتحسيس بخاصياتها. فلا يمكن القيام بتصحيحها بدون إنعاش اقتصادي والتخلص من البروقراطية وتوضيح اسراتيجية التنمية.

• التنمية المحلية : الشروط الأساسية للنجاح

ماذا لوحاولنا الرد على سؤال من نوع : ماذا فعلت البلدان الاشتراكية سابقا التي نجحت في بناء إقتصاد سوق فعال وديناميكي ؟ مثل الصين، بولونيا، الفيتنام وجمهورية التشيك وغيرهم ممن يدخلون ضمن هذه الفئة. نحن نقوم

على الدوام بتحسين تحاليل مؤشرات النجاح والفشل. إنها عديدة المؤشرات التي تلعب أحيانا أدورا من الصعب إدراكها. غير أن هناك جانبا ملحوظا ومشتركا بين أغلبية هذه النجاحات إنه : اللامركزية والتنمية المحلية. فهناك الكثير من الأفكار الخاطئة متداولة في بلادنا حول التجارب الناجحة في البلدان الاشتراكية سابقا. وعلى سبيل المثال، تنسب النجاحات الصينية إلى التكاليف المنخفضة للإنتاج ولا مركزية التنمية. إن هذه التصورات منافية لحقيقة النجاحات الصينية التي يعود مردها للتأهيل البشري وخاصة لمسار اللامركزية. فالبلدية الصينية آلة لامركزية جيدة، مزودة بالموارد البشرية المؤهلة تتولى تخطيط التنمية الخاصة بها وتتفاوض حول الإستثمارات الدولية وتخلق المؤسسات والوظائف وتضاعف الثروة والازدهار. فاكثر من 50 بالمائة من الصادرات الصينية متأت من المؤسسات المحلية الشديدة اللامركزية. إنه لمن النادر في أيامنا هذه، أن يقوم بلد بتحسين تنافسيته وتطوير حضوره في نظام اقتصادي شديد التمركز. فلا يمكننا أن نشكل الاستثناء. فالاقتصاد الذي يسير على هذا النحو إنما يحرم نفسه من طاقات وعقول ملايين المواطنين، كان بإمكانهم المشاركة بفعالية في تشييد بلدهم. فكيف لبلد يجند مائة من العقول المغيبة عن الحقائق المحلية والجهوية، أن ينجح بصورة أفضل من بلد آخر يضع ملايين العقول في اتصال مع البيئة المباشرة للمشاكل التي عليه أن يجد حلولا لها ؟. لقد ارتفعت أصوات الكثير من الاقتصاديين في أيامنا هذه مطالبة بمخططات للتنمية المحلية والجهوية. مثل هذا الأمر يتطلب وضع ورشة كبيرة لإعادة هيكلة الدولة. وللتكيف مع المسعى الجديد يجب بالضرورة مراجعة واقع الجباية، حلقات القيادة والمسار التسييري. وبالفعل فإن مجمل التوجيهات الاستراتيجية والعملية مدعوة للتغيير وذلك ليس بالأمر الهيّن ونحن بصدد معالجتها بإستخفاف محيّر. فعند الكثير من المحللين يجب تغيير التشريع، الترخيص لصناع القرار المحليين بخلق مؤسسات وإقامة بنوك محلية، السماح بتحصيل المزيد من الرسوم المحلية من أجل اكتمال الدور. لقد تعلمنا القليل من دروس الماضي، فالكثير من الاقتصاديين لدينا يعتقدون

أيضا أنه بضخ 500 مليار دولار على مدار خمسة عشرة سنة من أجل تحديث الهياكل، سنتمكن من اللحاق بنادي الدول الناشئة. لقد تفادينا طرح السؤال الرئيسي : ما هي الشروط الأساسية للنجاح ؟ لقد تعلم مسيرو المؤسسات منذ زمن طويل، أن طريقة التفكير والعمل هذه هي في غالب الأحيان خاطئة. لقد اصبحت المتلازمة (التسيير هو المقارنة) مقبولة اليوم من طرف جميع المنظرين والممارسين للتسيير.

فإذا كانت انتاجية مؤسساتنا تتحسن بنسبة 3 بالمائة، فإننا سنكون في وضعية مريحة إذا ما تقدم المنافسون ب 1 بالمائة، لكنهم سيضعونها في خطر إذا خطوا خطوات بـ 6 بالمائة. إننا نرى جيدا أن معطى يأخذ بصورة معزولة وغير مقارنة يعني شيئا قليلا. إن هذا لصحيح في سياق تسيير الاقتصاد الكلي عندما يتعولم الاقتصاد أكثر فأكثر، يجب أن تدعم التنمية المحلية وتتحسن وتجري مقارنتها باستمرار. ولنفرض أن الترتيبات التي يطالب بها خبراؤنا سيتم وضعها غدا : تشريع متكيف، جباية ولا مركزية، فهل ستكون لنا تنمية محلية مدعومة بما فيه الكفاية من أجل حل مشاكل التشغيل وضعف استعمال القدرات المحلية ؟ إن برنامج عمل من هذا النوع يستدعي الاهتمام منذ البداية بتوفير كامل الشروط الضرورية لنجاحه. فالشرط الأول والأكثر أهمية يخص التأهيل البشري. ويجب أن يتوفر المنتخبون والموظفون المحليون على المؤهلات الضرورية مما يتطلب إعادة النظر في قوانين الترشح للإنتخابات المحلية. ويبقى تصور هندسة بيداغوجية لرسكلة الأشخاص الشاغلين لتلك المناصب وكذا طريقة استعمالها ومراقبتها وهو ما جرى بعد التعامل معه باستخفاف من طرف المحللين، في حين كان في صلب الاصلاحات الصينية ووالبولونية على سبيل المثال. ويتمثل العائق الثاني القائم في التسيير المحلي في أبعاده التنظيمية والعملية وفي الطريقة التي نظمت بها المجالس الشعبية البلدية وهي عملية لا تملك حظوظا كبيرة للنجاح. إننا نحتاج إلى تكفل بالبلديات النموذجية التي يجب توسيع طريقة سيرها إلى بقية الهيئات المحلية الأخرى. ويمكن لتكنولوجيا الاعلام والاتصال أن تقدم خدمة كبيرة في

هذا الإتجاه. ويتعلق الجانب الثالث بالمحاضن والمشاتل التي يتعين ايجاذها. وتشارك هذه الهيئات المتخصصة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع اللجان الاستراتيجية المحلية في تحديد مؤهلات وقدرات البلديات وتثمينها. ويبقى هناك عمل كبير يجب القيام في هذا الإتجاه. ففي حدود علمي، لا توجد بلدية في الجزائر تتوفر على مثل هذه الكفاءات بالرغم من ضرورتها لنجاح التنمية المحلية. وفي الأخير يجب تغيير طريقة سير البلديات ومراقبتها بهدف تشجيع أنظمة التسيير بالأهداف ووقف التدخلات السياسية والإدارية. فالكل يتذكر الـ 1500 مؤسسة بلدية المهدمة البنية في الثمانينات والتسعينات. لقد كان تفكك أغلبها بسب التدخل في مسار التسيير الذي كان غير صالح في حد ذاته. إن أخلاق التاريخ تقول بإستحالة ارتقائنا إلى مصاف الدول الناشئة بدون القيام باللامركزية وانجاح تنمية الفضاءات المحلية، غير أن نجاح هذه الأخيرة يتطلب هندسة تنظيمية شاملة ولم نقم لحد الآن بتصور مقدماتها.

• الشرط الديمغرافي

يجمع أغلب المحللين وصناع القرار على القول، أن التصحيح الإقتصادي المستدام سيكون طوباويا بدون التحكم في النمو الديمغرافي. إنه لمن السهل الدفاع عن الأطروحة القائلة، أن نسبة نمو ديمغرافي متدنية تسهل تحقيق توازنات اقتصادية كلية كبرى. إن هذا لصحيح كون الاقتصاد الوطني غير مهيكل كما يجب أن يكون من أجل استعمال عقلاني لجميع موارده. وفي هذا السياق يصبح النمو الديمغرافي المتزايد عبئا اضافيا يزيد من تجزئة الريع البترولي. ومع إنهيار هذا الأخير والزيادة السنوية المفرطة للسكان تتدهور الحالة الاقتصادية لكل واحد بشكل كبير وسريع. إننا لا نعرف بالضبط عدد السكان الأمثل لوكانت كانت الجزائر مهيكلة على نحو مغاير وبتنظيم آخر ونظام تحفيز اكثر ملاءمة، لكنّا ربما استطعنا تحقيق تنمية منسجمة مع 55إلى 70 مليون نسمة. لن نعرف ذلك أبدا.

إن عدد السكان الأمثل سيكون ذلك العدد حيث ينتج المواطن الاضافي ما يحتاجه فقط لكي يعيش على نحو ملائم. ويمكن لبلد ما استقبال سكان اضافيين مادامت الموارد متوفرة والتنظيم الاقتصادي يسمح بإنتاج الوافدين الجدد من الثروات اكثر مما يستهلكون. إنها بالفعل حالة بعض البلدان اليوم التي تشجع الهجرة :كندا، استراليا وبلوغ البعض الآخر سقفا من الانتاجية حيث يمكن للأشخاص من ذوي التأهيل العالي فقط الاستجابة لهذه القاعدة وتعتبر الولايات المتحدة مثالا جيدا بهذا الخصوص.

ومما لا شك فيه، أن الظروف الحالية للبلاد لاتسمح لها بإمتصاص فعال لأي ازدهار ديمغرافي وحتى الانتقادات الأكثر دفاعا عن (المبرر الديمغرافي) تقر بعدم سماح الظروف الحالية بإستقبال أكثر من 900 .000 نسمة إضافية سنويا. إنه لمن المؤسف حقا أن أية حكومة لم تفكر في وضع برنامج خاص وعاجل من أجل التحكم في النمو الديموغرافي ونعني بذلك مخطط عمل شامل ومنسجم ومزود بأهداف وشروط النجاح وبالهياكل والأشخاص المحملين للمسؤولية. سنكون في حاجة ماسة إلى هذا المخطط من أجل تلبية متطلبات أخرى وليس لمشاريع بلا رجع صدى والخالية من العوامل الأساسية لنجاحها. وحتى مع تراجع نسبة النمو الديمغرافي الذي انتقل من 3.2 بالمائة في السبعينات إلى 2.8 بالمائة في بداية التسعينات، تبقى مع ذلك مرتفعة بشكل خطير مقارنة مع وتيرة نمو البلاد. ويمكننا أن نستلهم من تونس هذا البلد القريب منا الذي قام بوضع برنامج ناجح للتحكم الديمغرافي ولو جزئيا، غير أننا نلاحظ غياب الإرادة في مواجهة الظاهرة التي يتعامل معها الحكام بإستخفاف من خلال اعتماد سياسات قصيرة الأمد لا تدمج البعد الديمغرافي. ويخفي ارتفاع نسبة التعليم المتزايدة في بلادنا الأثار الديموغرافية الشافية والتي قد تفسر ربما إنخفاض نسبة المواليد، غير أنها ليست كافية بمفردها لاحتواء الظاهرة، وهناك محاور أخرى ضرورية للعمل هي الأخرى. وهناك مبدآن رئيسيان يجب أن يقودا أعمال التحسيس والتحفيز :

1. التحفيز من خلال (توعية) ملائمة للعائلات الجزائرية لتخطيط سليم في الميدان الديمغرافي.

2. تفادي معاقبة العائلات الكبيرة ذات الولادات السابقة عن البرنامج. إن الهدف من هذين المبدأين الرئيسيين هو حث الناس على الانخراط في هذا البرنامج، فلا هو بعادل من الناحية الأخلاقية ولا بمسموح به من الناحية الاقتصادية أو مشجع في السابق. فهناك عمل تحسيسي يجب القيام به في العمق. وسيكون خبراؤنا في الاتصال مدعوين لتصور الوسائط والرسائل الأكثر فعالية بما يتلائم والنمط الثقافي الخاص بنا، ومهما يكن البرنامج مكثفا فلن يكون كافيا في حد ذاته. بل يجب أن يكون هناك نظام للحوافز والجزاء لدعم مؤثرات التحسيس. ويمكننا أن نفكر في توزيع منح عائلية على عدد محدود من الأطفال (ربما ثلاثة) وتشجيع المواطنين الذين يحترمون التخطيط العائلي في البرامج الاجتماعية بدلا من السياسة المتناقضة التي يجري تطبيقها منذ سنوات والتي تشجع اللآمسؤولية. وعلى سبيل المثال دعم السكن الاجتماعي للذين يتعاونون فقط. وإذ يبدو هذا غريبا، فإن دعم نمط معيشة العائلات الكبيرة هو تشجيع للامسؤولية في هذا الاتجاه. غير أننا نلح على ضرورة عدم معاقبة المواطنين على الانجاب قبل إطلاق البرنامج.

نحن بصدد إطلاق إشارات متناقضة ازاء العائلات الجزائرية. فمن جهة نتباهى بتباعد الولادات والتخطيط العائلي ومن أخرى نشجع العائلات الكبيرة بمناسبة منح المزايا الاجتماعية : السكن وغيره. ويترجم عدم الانسجام هذا في توقعات وسلوكيات المواطنين المتناقضة تماما مع أهدافنا. ويتطلب تحديد الولادات برنامجا شاملا ومنسجما ووسائل كافية ونظام اتصال متكيف مع قيمنا الخاصة. فالأعمال الظرفية لا يشعر معها المواطنون بالمسؤولية ولا تنتج بالتالي غير أثار

عكسية. ويتعلق الأمر بتجسيد برنامج على قدر من الأهمية من أجل مستقبل البلاد. سنقدم في القسم الموالي أهم الجوانب المنهجية لإدارة برنامج عمل.

• كيفية إدارة برنامج عمل ؟

وضعت الجزائر على غرار العديد من الدول السائرة في طريق النمو العديد من برامج العمل قيد التنفيذ على مختلف المستويات : وطنية، جهوية، قطاعية وحتى داخل المؤسسات. فالبرنامج هو مجموعة من الأعمال الموجهة إلى تحسين الأداءات على المستوى الوطني (التسيير الاشتراكي للمؤسسات، القانون العام للعامل) القطاعية (الثورة الزارعية، الاستراتيجية الصناعية) أو على مستوى إحدى المؤسسات (مخطط التصحيح). كيف يمكن القيام بمثل هذه الأنشطة الهامة واتخاذ قرارات تخص مستقبل الاقتصاد الوطني وإعطائها إمكانيات عالية للنجاح ؟ فالأمر لا يتعلق هنا بتحريك السكين في الجرح، بل يتعلق ببساطة بتعريف بعض أسباب الفشل من أجل فهم عميق لها في ظل إستمرار نفس الميكانيزمات ونفس الآفات.

إننا نعلم اليوم الكثير عن شروط نجاح برنامج عمل ومع ذلك نواصل إرتكاب عدد من الأخطاء. إن مواصفات برنامج فعال وقابل للإنجاز هي :

1. وجود أهداف سنوية ومتعددة السنوات، واضحة وقابلة للتثبث.
2. تفكيك الأهداف الإجمالية إلى أهداف جزئية لكل هيكل وأحيانا لكل شخص.
3. بناء نظام لمراقبة التسيير مع طريقته للجزاء والعقاب يقوم على النتائج المحصل عليها.
4. وضع قائمة تحتوي على شروط نجاح مخطط العمل التي يتعين توفيرها قبل الانطلاق واختيار الاختبارات التي يتعين القيام بها على أساس قاعدة محدودة (مؤسسات، ولايات).

5. توضيح البرنامج قبل اطلاقه للنتائج السابقة التي ستكون محل مراجعة عميقة ستسفر عن إعادة صياغته أو إهماله.

ولنأخذ كمثال، إعادة الهيكلة في بداية التمانينات ومحاكاة هذه الشروط الخمسة قصد معرفة إلى أي مدى تم إحترامها.

لقد قيل لنا في البداية، أن الهدف كان تحسين أداء المؤسسات الوطنية، لكن لا أحد كان قد حدد المتطلبات الدقيقة، الأهداف الواضحة أو المعايير الكمية التي تسمح لنا بتسيير البرنامج.

لقد كانت الأهداف السنوية والمتعددة السنوات في شكل معدلات استخدام الطاقات، الانتاجية أو النتائج النهائية غائبة. نحن هنا بصدد برنامج بدون أهداف قابلة للتثبث ومعروفة من طرف المتعاملين الاقتصاديين : برنامج لا يمكننا قيادته ولا أحد يعرف بعد سنتين أو ثلاث سنوات ما إذا كنا نتجه نحو تجسيد الأهداف المنوطة به أو كنا بصدد الابتعاد عنها.

فلوكانت أهداف إعادة الهيكلة معروفة وتم الابقاء عليها في (في السر) لماذالم يتم تفكيكها حسب كل مؤسسة، (الشركة الوطنية للسيارات الصناعية ومجموعة سيدار) وغيرها في شكل نتائج يتعين بلوغها أوعلى الأقل في شكل أجور أو ترقيات : لم يسمح لنا إطلاقا بمعاينة مكافأة أو عقاب أي مسؤول اداري أو اقتصادي على أساس النتائج الملموسة المحصل عليها في الميدان، فالنتائج القاضية بمراجعة البرنامج هي على قدر كبير من الأهمية. لقد كان بالإمكان اتخاذ بعض الإحتياطات من نوع (في حال انخفاض الانتاجية بأكثر من 2 بالمائة في السنوات الثلاث الأولى التي تعقب البرنامج، سنقوم بمراجعته في العمق) وعندما تكون مثل هذه التريبات غائبة، يصبح مخطط العمل الذي كان مفخرة المجموعة التي أعدته غاية في حد ذاته. فالثورة الزراعية هي تجسيد حقيقي للسلطات العمومية غير الواعية التي تصر على الاستمرار في الخطأ بالرغم من إنذار جميع المؤشرات القطاعية بالخطر.

فلم نفكر في أية لحظة في مراجعة الترتيبات المعتمدة : لقد شرع في الثورة الزراعية بدون التفكير في النتائج التي يمكن أن تسفر عن مراجعتها : لقد أصبحت عندئذ غاية في حد ذاتها. وهكذا، يجب تعريف شروط النجاح والتأكد منها قبل انطلاق البرنامج. وكان بإمكان اعادة الهيكلة استهداف نوعية التسيير وبالتالي التكوين والمعايير المحددة لاختيار المسيريين كشرطين من شروط النجاح. وكان يجب حماية المسيرين الأكفاء وذوي النظرة وادماجهم في برامج العمل. وهكذا رد العديد من الرسميين على سبيل المثال، فشل التسيير الاشتراكي للمؤسسات إلى غياب التكوين وضعف تحسيس العمال بمسؤولياتهم الجديدة. ربما، بيد أن العذر غير مقبول في التسيير. ويمكننا على الدوام تفسير الفشل بعد ظهوره، وتبقى مسؤولية صناع القرار هنا كاملة. فإذا كان التكوين والتحسيس مسلمات لا بد منها، فقد كان يجب بالأحرى تعريفهما وتفعليهما قبل اطلاق برامج التسيير الاشتراكي للمؤسسات على نطاق واسع والتي كانت سترهن مستقبل المؤسسة والاقتصاد الجزائري. لقد كان يتعين منذ البداية تلبية هذين المطلبين (التكوين والتحسيس) قبل اطلاق البرنامج وليس التطرق إليهما كعذر بعد الفشل. فالنقاط الخمسة التي تم التطرق إليها من أجل اعطاء برنامج عمل فرصة كبيرة للنجاح، نقاط لا تزال مثار حيرة. فلنفكر حاليا في الاصلاحات الاقتصادية وفي مختلف مخططات تقويم المؤسسات. فهناك على الأقل أربعة من خمسة نقاط غائبة. فلم نذمج بعد في مخططاتنا للعمل الصرامة المطلوبة لنجاحها. فعندما نضع نصب أعيننا هذه المنهجية الجدية لتصور وتنفيذ برامج العمل، عندها نستطيع قياس حجم الاستخفاف الذي رافق تسيير مختلف المخططات. فإذا كان هذا هو ثمن التمرين، فإننا نكون على الأقل قد اكتسبنا تجربة وخبرة ملائمة في هذا الميدان، غير أنه تجدر الملاحظة هنا، أننا لم نستخلص الدروس الضرورية من فشلنا ولا تزال مختلف مخططاتنا للعمل تعرف حاليا نفس النقائص.

لقد وعدتنا جميع الحكومات المتعاقبة في برامجها للعمل بمحاربة صارمة وفعالة ضد الرشوة. فهل هذا ممكن ؟

• محاربة الرشوة ! حلول حقيقية ونقاش مغلوط

لنبدأ أولا بوضع الأمور في سياقها، ليس هناك بلد بإمكانه أن يدعي استطاعته القضاء كليا على ظاهرة الرشوة.

فقد وجدت عبر العصور ولا تزال بدرجات متفاوتة في كل مكان. ويمكنها أن تبقى كظاهرة اجتماعية هامشية ما دامت لا تخل بالميكانيزمات الاقتصادية موضوع الرهان.

ففي البلدان التي لم تتخذ الاحتياطات الكافية ضد هذه الآفة، نجد الرشوة تهيمن على الحياة الاقتصادية والسياسية وتتحول إلى هيئة عليا لتوزيع السلطات والثروات. إنه لمن السهل جدا الدخول في هذا المستنقع. ويمكن للعديد من كبار صناع القرار مقت الرشوة ومحاربتها بكل قواهم، لكن عندما يقوم النظام القائم بتعميمها في الأخير كقاعدة للسير الاجتماعي، يتقلص مجال مناورتهم ويصبح ضيقا جدا. الرشوة تفسد العقول وتصيب المجتمع بالغنغرينة وتتسرب بعمق في أوساط أعلى الهيئات المكلفة بمحاربتها وتبدأ بمضاعفة الاستثناءات حولها. ففي أغلب الحالات، يخلصون بصورة رسمية إلى محاربة سلوكيات يعتمدونها هم بالذات في حياتهم الخاصة. ويفقدون المصداقية في أعين المواطنين عندما تتضخم الظاهرة وتصبح مهيمنة، يترفعون عن بقية الأعمال، عن النوايا الحسنة، عن الأماني التافهة وبرامج العمل التي تبدو ذات مصداقية. عندها يكون مصير المجتمع قد ختم عليه وديناميكية التنمية قد توقفت. عندما تصبح الرشوة ظاهرة مجتمعية، يعتمد المواطنون بالرغم منهم (استراتيجية للمواجهة). يعبرون عن احتقارهم وكراهيتم للمرتشين، يحاولون الاستجابة لطلبات الرشوة بطريقة تبدو ملائمة. وهكذا، سيقول الفلاح والعامل والموظف والاطار بصوت خافت ولربما عن غير وعي (انهم لا يحترمون لا الأداء ولا القيم الذاتية، وحده فعل الرشوة الذي يأتي بالنتائج الملموسة. إننا نمقت رشوة صناع القرار لكننا لا نملك الخيار، هكذا وإلا فلن نحصل على شيء على الاطلاق، فلم يتركوا لنا أي بديل ولا

نملك غير أن نرشي. فهناك أكثر من 90 بالمائة من المواطنين يتخذون مواقف (سلبية) بمنح الرشوة وقبولها. (عرض وطلب الرشوة). لقد قامت الجزائر بترقية جميع الترتيبات التي تشجع على الرشوة : توزيع السكنات مجانا، منح القطع الأرضية، التكفل الطبي، الدخول إلى مناصب المسؤولية العليا وأشياء أخرى تشكل موضوعا للرشوة وفي بعض الأحيان على مرأى ومسمع من الجميع. ويتم التنازل أو التولية سواء بمقابل مادي أو بالرضوخ لقواعد المحاباة والمحسوبية. إنه لمن السهل جدا ترك هذه الآفة تنتشر بدلا من محاربتها. (فالإخوة في السلاح) الذين توحدهم قضية حقيرة تتمثل في الدفاع عن مصالح ناجمة عن الرشوة، يمثلون مجموعة موحدة وجدّ متضامنة قابلة للإنكماش والتمدد وعلى إستعداد للمناورة وإستخدام جميع وسائل الدعاية وتحويل الأنظار والعنف من أجل الحفاظ على الوضع القائم، وحالما تنتشر الظاهرة، يتضاعف عدد هؤلاء الأشخاص ويصبحون بمئات الآلاف. إنهم لا يتعارفون جميعا فيما بينهم، لكنهم يدركون فقط عن وعي وبدونه، إن قطيعة عميقة مع الميكانيزمات الاقتصادية هي الكفيلة وحدها بفصلهم عن مصادرهم الحيوية. وهكذا نجدهم يحاربون البرامج الحقيقية للقطيعة بجميع الوسائل التي يتوفرون عليها، . فالعلماء الذين درسوا ظاهرة الرشوة يوجدون في حالة ذهول من جراء ملاحظة مدى تجذرها العميق في المجتمعات. ويبقى سلاحها الفتاك بلا شك، التحالفات ضد الطبيعة القائمة بين فئات واسعة من المجتمع. وهكذا، فالأوساط المصممة على مناهضة الرشوة : النقابات، أحزاب اليسار ومختلف الجمعيات التي ترفض خوصصة العديد من الأنشطة الاقتصادية ووضع حد لاحتكار الدولة للعديد من الأنشطة، لا تعرف أنها تلعب نفس لعبة الأوساط التي تحاربها. إنها تدافع عن الميكانيزمات التي تعطي الحياة للرشوة. وبطبيعة الحال يبقى اطارهم المرجعي دولة ورجال ذوي مصداقية، نزاهة ونظافة. لكن لا وجود لأمة مأهولة بالملائكة. إننا نعلم أن الأغلبية الساحقة من الأفراد يتبنون سلوكا يشكل ردا على النظام وليس رد فعل ناجم عن قيم ذاتية بل تطاول في نطاق ضيق. ومن جهة أخرى، لا نعرف بلدا استطاع أن يسيّر بشكل

جيد نسبيا هذه الظاهرة، وفي نفس الوقت الحفاظ على شروط صعوده. وهكذا، فالعلوم الاجتماعية والحقيقة في حالة إنسجام كامل : يمكننا محاربة الرشوة بدون القضاء بصورة راديكالية على أسباب ظهورها. ما هي الوسائل الأكثر استخداما من طرف الأمم الحديثة للوصول إلى هذه الغاية ؟. سنقدم هنا آليات الوقاية الأكثر فعالية. تكمن الوسيلة الأكثر ضمانا لتقليص جذري للرشوة في أمة ما، في ترك السوق يقوم بتوزيع السلع والخدمات المتبادلة بتوازن. كون هكذا نظام لا يتضمن أية فوائد. ويمكن للدولة هنا أن تتدخل من أجل مساعدة المواطنين في أسفل السلم على تغطية أدنى حد من الحاجيات، غير أن هذه التدخلات يجب أن تدعم السوق وليس القضاء عليه.

كانت هناك القليل من الرشاوى في سوق الملح والذهب وغير ذلك من المنتجات حيث كان حضور الدولة قليلا مع وجود رفض أحيانا للمساواة من أجل الدفاع عن الوضع القائم. وسنجيب بتفاصيل أكثر عن هذه الإعتبارات في الأقسام المخصصة للسعر وتغطية الحاجيات الاجتماعية واشكالية السكن. ونذكر فقط أن السلع والخدمات الموزعة إداريا لا تصل إطلاقا إلى الموجهة إليهم من الذين يحتاجونها فعلا إلا بحوالي 10 إلى 20 بالمائة فقط، ذلك يعني أنه بالنسبة لكل سكن يوزع على محتاج هناك من 8 إلى 9 سكنات يتم التنازل عنها مجانا إلى أشخاص قادرين على الحصول عليها من السوق، في حين يتم دائما يتم تأبيد مثل هذا النظام بإسم الفقراء ونفس الشيء بالنسبة للشاليهات السياحية التي خفضت أسعارها في السنوات 84 و86 من أجل تمكين الطبقات العاملة من ممارسة حقها في الاسترخاء. غير أننا لم نر لا الفلاحين ولا العمال في المركبات السياحية، بل رأينا فقط أصحاب الامتيازات الاستثنائية الذين شرّعوا وفقا لمصالحهم، ولكي يتوجوا الكل خلقوا خدعة التنازل عن الممتلكات العمومية بأسعار قد تصل أحيانا الى 50 مرة أقل من قيمتها في السوق. وهكذا، قامت الدولة بمراخصة وتصفية تراث كبير مقابل مبالغ زهيدة وحتى بقايا أثار تاريخية وثقافية تم نهبها بجرأة لا تصدق.

إنه لمن المستحيل تقريبا القضاء على الرشوة في حال القيام بمنع السوق من تنظيم أغلب المبادلات بين المواطنين، إذ يمكن القيام بدعم مباشر لمادة أو أكثر، لكون التوزيع الإداري يؤدي دائما إلى الرشوة ولا أحد يستطيع فعل شيء. ويتمثل الإجراء الثاني في الشفافية التي يمكن أن تقلص الرشوة بعد السوق. وبقدر ما يستمر عدم تحديد معايير الدخول إلى إمتياز ما بصورة واضحة، بقدر ما تسود الرشوة والمحاباة بشكل مطلق في الميدان. ولنأخذ كمثال، مسار تعيين المسيرين والإطارات العليا للدولة. فلم يكن لأية حكومة شجاعة تحديد أدنى حد من المعايير ولو كانت غير كافية في البداية، على أن يجري تحسينها لاحقا من أجل الدخول إلى هذه الوظائف. إنه لمن الطبيعي ظهور نشاط إستغلال النفوذ بشكل كبير في هذه الأوساط. لقد رفضت سلطاتنا العمومية تعيين مدققين للتسيير البنكي في لندن ونيويورك لفائدة أميين إقتصاديين. ويتعلق الأمر بقطرة في محيط الرشوة والمحاباة. فالظاهرة آخذة في التفاقم والخطورة إلى غاية التكفل الجدي بها. ويتعلق العنصر الثالث والأخير في محاربة الرشوة بالدخوا إلى الإعلام.

فإذا ما صدقنا صناع القرار الاقتصادي في الجزائر، فإن جميع هيئاتنا تتوفر على معلومات سرية تهدد الأمن الوطني.

أن ترفض وزارة الدفاع الوطني الدخول إلى ملفاتها من طرف الصحافة والطلبة والجمعيات والباحثين فذلك أمر طبيعي. أما أن تملك أي مؤسسة إنجاز محلية معلومات سرية فذلك أمر يتجاوز المعقول. وقصد تقليص الرشوة، فإننا نحتاج ليس فقط إلى اجراءات واضحة وموضوع تحسين دائم من طرف الخبراء، بل أيضاء إلى ضمان الدخول إلى المعلومات من طرف الصحافة والباحثين والجمعيات. فالذي لا يخشى شيئا ينسب اليه، لن يخشى افشاء معلومة تحيط بأنشطته وهذا يجعله يكبر في أعين الجميع. ويمكن لنص قانوني أن يحدد ما هو سري في مؤسسة على أن يكون الباقي متاحا عن طريق التنظيم للأشخاص والهيئات المعنية.

ومن شأن اعتماد المعايير المحددة للدخول إلى المعلومة، التخفيف من حدة الظاهرة، غير أنها لن تقضي على الرشوة. فالاتصال والنظام التربوي يلعبان دورا كبيرا في هذا الميدان. وفي إنتظار ذلك، ليس هناك ما يدعو للذهول من أن الظاهرة مستمرة وأنها أخذت شكلها العادي في بلد حيث التقاليد العربية الاسلامية تدين وتبغض هذا الداء. ويعتبر استقلال القضاء أحد أعمدة محاربة الرشوة. وفي جميع الحالات فإن عدالة مستقلة ونوعية لا مفر منها في مسار التنمية الاقتصادية. سنترك لخبرائنا القانونيين مهمة تنويرنا حول الآليات الواجب ايجاذها بهدف الحصول على عدالة فعالة. فلا وجود لأية امكانية للتنمية ولا لمحاربة الرشوة بدون وجود هيكل قضائي عالي الأداء ويتمتع بالمصداقية.

• من أجل دعم تدقيق المؤسسات العمومية

الهيئات العمومية هي مصدر السياسات والممارسات الإقتصادية والإجتماعية لبلد ما، وبالتالي فهي السبب في النتائج التي تترتب عنها جيدة كانت أم سيئة. ويتعلق الأمر هنا بنسيج متنوع من الهيئات وبطريقة سيرها المعقدة. فنحن في مواجهة مؤسسات ذات طبيعة مختلفة : مستشفيات، جامعات، مراكز بحث وغيرها. ومن شأن سير فعال لهذا المجمع من الهيئات، أن يسفر عن نتائج ذات آثار ايجابية على العديد من القطاعات. لكن هل يمكن ايجاذ تسيير فعال ومنسجم لنسيج معقد وجد متباين من الهيئات ؟ هناك العديد من الترتيبات السارية في البلدان التي تمكنت من هندسة مؤسسات من الدرجة العالمية. ومن بين هذه الترتيبات هناك التدقيق الذي يحتل مكانة مرموقة. لقد لجأ المختصون في إدارة الأعمال منذ زمن طويل إلى استعمال هذه الأداة من أجل تحسين فعالية الهياكل الداخلية. فالتدقيق في حالة استخدامه الجيد، يشكل أداة ممتازة للرقابة وتحسين الأداءات. وهكذا، تبنته العديد من الدول من أجل التسيير الفعال لإداراتها وجميع الكيانات التي تقع تحت مسؤوليتها. وتقوم مختلف الهيئات التي نتوفر

عليها بما تستطيع القيام به. فهي تنشط كل سنة بالوسائل المتوفرة لديها، وفي نهاية السنة تقوم بوضع حصائل النشاط الخاصة بها والموجهة للمستويات الهرمية العليا، تقترح من خلالها مخطط عمل للمستقبل تضمّنه الوسائل التي تحتاج إليها. فمثل هذه الممارسة غير مفيدة، كون الهيئات التي تشرك أقصى عدد من أعضائها في التقييم الذاتي، تصل على اكثر من صعيد إلى خلق جو من التعاون وتجنيد طاقات الجميع، لكن تلك التي تعهد بهذا العمل إلى إداري معزول عن بقية الأعضاء تخسر وقتها ومواردها ولا تحصل إلا على تحسينات طفيفة. وعليه يجب مواصلة القيام بإنجاز عمل التقييم الذاتي بالشراكة ووضع الأدوات الحقيقية للتحسين، غير أن هذه العملية تنطوي أيضا على نقائص. إنه لمن المعروف حدسيا وعلميا، أن الرقابة الذاتية غير كافية وخطيرة أحيانا أخرى. فالهيئة التي تعلم أنها لن تتعرض للتقييم قد تغرق في الارتياح الذاتي. وستقوم برد جميع نقائصها إلى بقية الهيئات. ولنأخذ كمثال مستشفى يعمل على مدار السنة في ظل العديد من العراقيل : افتقاد الهيئة الطبية للأمن والحماية أثناء ممارستها لمهامها، الأعطاب والتوقفات المتكررة للعتاد، الندرة المواترة للأدوية، أجور مثبطة للعزائم ومسببة للإحباط، هياكل مكدسة بالمرضى الخ.

هذه المنغصات وغيرها معروفة لعموم الناس، بيد أنه عند وضع التقارير في نهاية نهاية السنة، يتم تضخيم العوامل وتحجيم النقائص الداخلية : تسيير المخزونات، اعادة رسكلة المستخدمين التقنيين والإداريين، غياب الاجراءات المكتوبة والمشروحة والمستعملة وتسيير تشاركي الخ. وقد تكون هناك العديد من المشاكل الداخلية اكثر من الإكراهات الخارجية، ففي غالب الأحيان يغطي التقويم الداخلي على نقائص الدار ويضخم العوامل الخارجية. ففي داخل الهيئات العمومية يوجد مستويان للتدقيق بإمكانهما تحسين الوضع. تدقيق الهيئات العليا المباشر : يفترض أن يكون هذا التدقيق البنسبة لمستشفى دوريامن طرف مديرية الصحة للولاية أو المفتشية العامة للوزارة. فالأمر لا يتعلق هنا ببسط التقنيات والممارسات الجيدة للتدقيق، بل بالقليل من المشاكل التي يجب تعليمها

وممارستها. وتلعب عملية إنجاز تدقيق من طرف هيكل تصاعدي دورا مزدوجا بإتجاه إدخال تحسينات تنتج بالدرجة الأولى ضغطا اضافيا من أجل مساهمة أفضل وفعالية اكبر في استعمال موارد الموطنين، وتسمح بالدرجة الثانية في غالب الأحيان بتعريف التغراث الكبرى وإقتراح كيفية معالجتها والمساهمة الذاتية في القضاء عليها. غير أن النوع الثاني من التدقيق الذي تقوم به هيئات مستقلة : مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية (الموسع إلى القطاع الإداري) هو الأكثر وثوقا وفعالية. فلا يجب أن ينظر إلى هذه الهيئات على أنها تلعب دورا قمعيا. وبالفعل هناك شيء من هذا القبيل، لكنه هامشي قي حالة سير هذه الهيئات بطريقة ملائمة. ويتمثل دورها في تقييم مساهمة كل هيئة مقارنة بمهامها والحكم على فعالية استخدام الموارد والتوصية بكيفية القضاء على الاختلالات وتحسين الأداءات. وهناك الكثير من الأدوات هدفها تحسين الأداءات مثل التسيير بالنتائج، مخططات العمل، مكآفات مرنة، التسيير التشاركي والتنمية البشرية والتدقيق الذي يعتبر جزء منها، غير أنه يجب توفير العديد من الشروط لكي ينتج النتائج المرجوة منه. وستكون نقطة الانطلاق، التدقيق الدوري والشامل للهيئات مع الإشارة بالأصبع إلى المكاسب وما تبقى إنجازه.

لكن وقبل هذا، تجدر بنا الإشارة إلى أن الشروط الخارجية غير الملائمة لكل هيئة، هي حقيقة لا مناص منها ولا يمكننا تجاهلها. فلو قامت كل هيئة بتحسين طريقة سيرها الداخلي وقضت على آثارها السلبية على الآخرين، ولو قام فرع الصيدلة بتحسين تسيير شبكة تموينه (تسيير جميع مسارات الشراء والتخزين والتوزيع) لأختفت ندرة الأدوية أو قلت حدتها وتحسّن عمل المستشفيات، ومن ثم يتطور كامل نسيج الهيئات وتتقلص الآثار السلبية الخارجية لكل هيئة، وهكذا أيضا تتحسن الفعالية العامة وتقوم الهيئات بتقليص آثارها الخارجية وتصبح مسؤولة اكثر فأكثر عن نتائجها. إنه لمن العاجل ترسيخ ثقافة التدقيق المستقل في اخلاقيات تسيير هيئاتنا. فالإصلاح الإداري ليس بالعمل المعزول،

بل يندرج ضمن مسار انسجام عام. فالجزائر لا تحتاج إلى اصلاح جزئي بل إلى (هندسة شاملة).

• الهندسة الشاملة

جرى تنظيم الأمم الحديثة بطريقة متناهية الدقة مثل قطعة إلكترونية جميلة، وذلك من أجل ترقية النمو الاقتصادي وتسهيل الحياة اليومية لمواطنيها، لكنها لا تحقق النجاح كل يوم. إن هدف كل هندسة تنظيمية شاملة هو تحرير الطاقات الخلاقة وهندسة هرمية وطنية للكفاءات الفعالة. قد يبدو مصطلح هندسة غير ملائم أو مبالغ فيه بعض الشيء، غير أن التعايش الاستثنائي لمختلف القرارات القطاعية في البلدان الصناعية التي تتقاطع جميعها مع نفس اتجاه الأهداف المشجعة للأداء الاقتصادي ونوعية الحياة، تعايش على درجة من الدقة التي تخرج عن المألوف. بيد أن ذلك لا يعني غياب وجود خلافات ومشاكل مختلفة. فالشركاء الاجتماعيون، النقابات، وأرباب العمل، في كفاح دائم وشرس من أجل الوصول إلى تحسين هوامش الربح على حساب النمو والتشغيل. وهكذا يصمد مشكل التشغيل أمام كل سياسة توسعية ويتموقع كتحد كبير للاقتصاد الكلي الحديث، كما تصاب الفوارق في الازدهار بالجمود أو تتقلص على الأكثر بصورة بطيئة. فمنذ عشرين سنة أصبحت اللامساواة في البلدان المتقدمة هيكلية. وتظهر الأزمة العالمية الأخيرة أن الميكانيكا الجميلة لا تعمل كما كانت في السابق. فقد أدى الافراط في الدغمائية الليبرالية بالنظام إلى الانحراف. وعليه يجب إعادة النظر في العوامل التي أدت إلى وقف السير إلى الأمام في السنوات المجيدة. فالمجتمعات المتقدمة لا تزال أبعد من أن تتخلص من العديد من الآفات التي تحاول قدر الامكان التحكم فيها، لكن ليس على حسابها، فلم تنتج العلوم الانسانية لتلك الفترة التوصيات الأساسية التي تسمح بالتحكم قدر الامكان في جميع هذه الاختلالات. لقد قدمت العديد من الأوساط مطالب وأفكار موجهة لإجتثاث هذه الآفات، غير أن لا أحد من التصورات الفكرية حصل

على الاجماع العلمي أو السياسي الذي من شأنه القضاء على تلك المشاكل العالقة التي تحولت إلى هيكلية مزمنة. لقد بدت الأسواق السياسية والاقتصادية أنها تعمل قدر الامكان بوجود صدمات قليلة ومخاوف كبيرة. فقد كان التأخر المتراكم والإختلالات المستدامة متأتيا بصورة أكثر من عدم قدرتنا على إدراك جوهر الآليات البشرية والإجتماعية والتأثير بالكثير من السعادة في نتائج النظام. وفي الختام لم تنتج بلدان منظمة التعاون والتنمية المخططات التصورية والإجماع المنشود من أجل تسوية مشاكل البطالة ومديونية الدول والفوارق في الأجور وغيرها. فلا أحد يعرف كيف سنخرج من هذا التحدي. فإذا ما كانت الرأسمالية الصناعية أكثر فعالية من الاقتصاد الذي يعيش على التمويل، عندها ستصبح الصين وغيرها من التنينات الأسيوية سادة العالم. إن ذلك أبعد من أن يكون حالة أغلبية البلدان السائرة في طريق النمو ذات النموذج التنظيمي للأسواق الاقتصادية والسياسية التي لا تتناسب مع الاستعمال الفعال لمواردها وخاصة البشرية. فلنترك السوق السياسي لرجال السياسة ونركز تحرياتنا على الجوانب الاقتصادية.

فالجزائر أمة منظّمة حاليا لكي تبقى متخلفة. فهي مهيكلة من أجل تبذير الموارد والطاقات والإرادات الحسنة وترقية اللأمسؤولية والقلق وتثبيط العزائم ولكسل. وها هي عينة من الوقائع المميزة التي تشكل مجرد معاينات للاقتصادي قليل الخبرة غير انها ذات دلالات بالنسبة لشخص مجرب في تسيير التوقعات والسلوكيات الخاصة بأمة في مرحلة التفكك السريع :

– تموقع الاجراءات والأسباب الإدارية كغاية في حد ذاتها، كأولوية الأولويات وليس كمجرد أدوات موجهة لتشجيع العمليات الاقتصادية وتسهيل حياة المواطنين.

– التعتيم السائد في القطاعات الإدارية والاقتصادية العمومية، غياب آليات التحفيز وتحمّل المسؤوليات، تنمية اللآعقلانية، اللاكفاءة والتراخي إلى أقصى درجة طاقاته التدميرية للنسيج الاقتصادي والاجتماعي.

– تقاطع آثار مختلف المخططات القطاعية وتضاربها وإفرازها لنتائج متناقضة أخرى :

تولي كل مسؤول التخطيط لقطاعه، لدائرته، لمؤسسته أو إدارته بصورة معزولة، لكونه لا يتوفر على مخطط مرجعي شامل.

– غياب شبه كامل لاستراتيجية للتنمية ونظرة مستقبلية للمجتمع تتطلب تنظيم جميع المنظمات (الوزارات، كتابة الدولة، جهاز التكوين، الولايات، الجامعات، المستشفيات وغير ذلك من الإدارات العمومية) لكي تسير من يوم لآخر. لقد أصبحت أنظمة الرقابة بوليسية واجرائية وبدون فعالية حقيقية. لقد تم تناسي بعض محاولات التنسيق على غرار (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم) من طرف القطاعات التي قامت بتخطيط شيء آخر بعد تعيين المسؤولين الجدد وحتى بعد أن تحول إلى قوانين.

– استخدام مؤسساتنا الاقتصادية وخاصة العمومية للموارد البشرية من 2 إلى 4 مرات أكثر من اللازم في كل وحدة مخرجات (إنتاج) مع ضعف صارخ في إستخدام القدرات.

– تزايد الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط بسبب عدم وجود توازن في الأفق، بل للتزايد في الفوارق بين العرض والطلب من يوم لآخر بالنسبة للقطاعات : أسرّة المستشفيات، السكنات، كراسي المدارس، الوظائف (وتشكل سنوات 2000 حالة إستثنائية). إلتهام النمو الديمغرافي لأية زيادة في الانتاجية إن وجدت والتي هي في الواقع في حالة تراجع. لقد أخرت مخططات الإنعاش المسار مما سيبقي على نفس الاتجاهات الثقيلة قائمة على المدى الطويل. إنه لمن النادر أن تتعرض هيئات أو مسؤولين للعقاب من أجل نقص الأداء الذي يستحيل تحديده كون أغلبية الهياكل مسّيرة من أجل البقاء والسير اليومي وليس من أجل بلوغ أهداف محددة في إطار استراتيجية شاملة للتنمية. وتكمن الهندسة

التنظيمية في تنظيم متناهي الدقة للهياكل والآليات مثل آلة معدلة بشكل جيد بما يمكّن من انجاز استراتيجية التنمية المعتمدة وتكمن في :

– تصور وانجاز مخطط تنظيمي عادي، فعال واقتصادي ومرن (وزارات، ادارات عمومية، هيئات قطاعية).

– تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى مخططات على المدى القصير والطويل والمتوسط لمختلف الهيئات القطاعية).

– تحقيق الانتقال من تسيير يومي للهياكل العمومية إلى تسييرها بالنتائج (أهداف الأداء).

– الاعتماد في التعيين والترقية والمكآفئة والعقاب على معايير أداء محددة قابلة للتثبث ومدمجة في مخططات العمل للهياكل الفرعية.

– ادخال الآليات الكفيلة بتحقيق مصالح الجهاز الاقتصادي (المؤسسة الاقتصادية العمومية، المؤسسات الخاصة، إنشاء مؤسسات جديدة) على أساس المنطق الإداري والبيروقراطي مع المزيد من ادخال الاتصال والشفافية في العلاقات : تحديد التكاليف، الآجال والاجراءات وتوزيع أفضل للمعلومات الشاملة وجمع واعتماد أراء المستخدمين وادخال طرق تقييم للأداءات الداخلية والخارجية بواسطة التدقيق المستقل بالنسبة للإدارة. وتستدعي هذه الملاحظات ضرورة مراجعة معمقة ودقيقة لأشكال وطرق السير الحالي للهياكل الحكومية.

– المساعدة على بعث قطاع خاص مهيمن من أجل أن تسود آليات السوق في مختلف القطاعات. وحدها نظرة واضحة ومتفتحة على التجربة الانسانية كفيلة بتفادي قيام السلطات العمومية بالتأمل في حلول شعبوية ومبسّطة.

– يجب اعادة النظر في العقيدة الحالية إزاء الخوصصة، فالصين التي تسير مؤسساتها العمومية أحسن من غيرها، بصدد تعميق خوصصتها بتطبيق مبدأ قديم وعاد لكنه فعال من أجل ايجاد التوازن المطلوب بين القطاع العام والخاص : غير مهم أن يكون القط أسود أو رمادي اللون، بل المهم أن يمسك بالفأر.

فلنترك الاثنين يتطوران على أساس منافسة سليمة، لكن لن نقوم بالتطهير المالي للمؤسسات غير الاستراتيجية بحجة كونها عمومية إلى ما لا نهاية.

توجد الجزائر اليوم في حاجة ماسة إلى إعادة نظر معمقة في هيكلها واستراتيجيتها ومبادئها. ويتعلق الأمر هنا بـ(هندسة تنظيمية شاملة). وسنتحدث هنا عن اعادة هندسة الاقتصاد الوطني.

إنه لمن الوهم الرغبة في تقويم الاقتصاد الوطني ببرامج عادية للإنعاش الاقتصادي الكلي في ظل وضعية يتميز فيها التنظيم العام بتفكك مفاصله وبقصور ذاتي ثقيل وثقافات متجدرة وفي تناقض تام مع الأهداف المرغوب فيها، لكي يستجيب النظام بصورة ملائمة لتقلبات السياسات والأدوات الاقتصادية الكلية. ويبقى على صناع القرار إعادة النظر في تسيير الهياكل الصغيرة من أجل السير الفعال للنظام في مجمله. وتعني الهندسة الشاملة إعادة النظر في كل شيء في بلادنا. إنه لمن غير مسموح بالترقيع أو بتصور سياسات قطاعية بصورة معزولة، بل يتعين علينا هندسة طريقة جديدة ومشتركة للسير بين مختلف القطاعات. فإقتصاد السوق لا يمكن أن يبنى على أنقاض التخطيط المركزي، بل على العكس يجب أن يقوم على أسس جديدة ومنسجمة. فالمسعى الجديد للهندسة الشاملة يكمن في تصور ثم تنفيذ المسار التالي :

استراتيجية التنمية ← السياسات القطاعية الشاملة (التخلي عن البيروقراطية، تهيئة الإقليم، الدخول إلى مناصب المسؤولية) ← السياسة والمخططات الجهوية ← مخططات التنمية المحلية ← نظام الرقابة.

ويجب القيام بتطوير وتجسيد هذا المسار المعقد في مجمله. فهناك العديد من المقترحات المبسطة قيد التداول من أجل اخراج بلادنا من هذا الركود الاقتصادي. ولا تزال أغلب هذه المقترحات غير كافية لكونها سطحية جدا. إننا نحتاج إلى إعادة بناء انسجام اقتصادي واجتماعي كون : الحلول المصغرة تنتج اخفاقات كاملة.

إن مقاربة شاملة ومتجدرة بعمق في تقاليدنا الاجتماعية والاقتصادية تنطلق من متطلبات العالم المعاصر، وحدها التي تملك بعض الحظوظ في النجاح. فليس من قبيل الصدفة عدم نجاح أغلبية البلدان السائرة في طريق النمو في اقلاعها الاقتصادي، كون الاكراهات الخارجية (معدلات التبادل) لا تفسر غير جزء من فشلها، بقدر ما تشترك جميعها في المعاناة من الركود بسبب عدم تصميم وتجسيد الهندسة الشاملة التي تتماشى مع التنمية.

• الدولة الجيدة، اللادولة، الدولة الكل

على غرار جميع البلدان السائرة في طريق النمو، نحن بصدد البحث عن نموذج، أومخطط وتوجيهات اكثر دقة في ميدان قواعد ومبادىء سير الهياكل الحكومية. ويعتبر هذا التأمل حاسما نظرا لم له من انعكاسات هامة على دور وميكانيزمات سير الهيئات العمومية. وفي سياق هذه الأفكار نكون بصدد ثلاثة حالات ممكنة : اللادولة، الدولة الكل والدولة الجيدة. اللادولة وتشكل متغيرا شاذا في الليبرالية. وينص هذا المتغير على ضرورة إقتصار دور الدولة أساسا على المهام التي تشكل علة وجودها فقط :حد أدنى من الإدارة للمواطنين، العدالة، الدفاع الوطني وأمن المواطنين. فالمجال الاقتصادي بإستثناء بعض المظاهر المحددة (الرسوم، التنظيم)، من إختصاص القطاع الخاص الذي يوجه من خلال قوانين السوق، توزيع الموارد وفقا للغايات التي يختارها بحرية الأعوان الاقتصاديون. كما تترك ميكانيزمات التغطية الاجتماعية للمبادرة الخاصة (الجمعيات) على أن ينحصر دور السلطات العمومية في هذا الميدان في حده الأدنى. ويذهب أنصار اللادولة بعيدا في توصياتهم القاضية بترك مجال واسع من النشاط لميكانيزمات السوق. وهكذا، يعهد بالتربية والصحة أساسا إلى المؤسسة الحرة وحتى في حال قيام السلطات العمومية ببعض الروتوشات أو تقديم مساعدات جزئية في هذا الميدان. وتجدر الملاحظة إلى أن الليبرالية الخالصة والصارمة حيث تكون الدولة

غائبة تماما عن القطاعات بإستثناء الدفاع والعدالة، لا تزال تصورا فضوليا ولا توجد في أي مكان.

وأبتداء من سنوات الثلاثينات وبالنظر لتوصيات الكينيزيين وأحيانا للوزن المتزايد أكثر فأكثر للسلطات العمومية، تحملت الدول الكثير من المسؤولية الاقتصادية. فقد تجاوزت نفقات الدولة الأمريكية التي كانت تمثل أقل من 1 بالمائة من الدخل القومي الخام في 1900، أكثر من 30 بالمائة في سنوات السبعينات. ففي كل مكان يتكرر نفس المخطط بكثافة اكثر من الولايات المتحدة الأمريكية. فالبلدان ذات السلوك القريب جدا من نظرة اللادولة هي هونغ كونغ، الشيلي، وبدرجة أقل الولايات المتحدة. لقد سجلت هذه البلدان أداءات اقتصادية مرضية نسبيا، غير أنها أبعد من أن تشكل نموذجا للآخرين سواء من حيث السياسات الاجتماعية التي تحرم جزءا يتزايد اكثر فأكثر من المجتمع، لأن التوازن لن يكون شاملا ومرضيا إلا إذا كانت الأداءات الاقتصادية مقبولة والسياسة الاجتماعية توزع أدنى حد من الموارد على المحرومين. ففي بداية التمانينات بدأ الاقتصاد العالمي يقترب من عقيدة اللادولة. وكانت النتائج مؤسفة : أزمات تزداد أكثر فأكثر خطورة وحالات عدم استقرار مزمنة تهدد بهدم الاقتصاد العالمي وظهور اللادولة عندئذ مجرد وهم لليبراللين المتشددين. فالدولة الكل تجربة عاشتها جميع البلدان الاشتراكية بما فيها الجزائر وتكمن في هيمنة الدولة على جميع قطاعات النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي. احلال قرارات البيروقراطيين محل آليات السوق الطبيعية :الاستثمارات، الأسعار والأجور، تعيينات المسؤولين، الواردات، نسبة الصرف وغيرها التي يتم إقرارها من طرف السلطات العمومية وفقا للمنطق الإداري مع السماح بوجود قطاع خاص هامشي (السياحة، الفلاحة، التجارة، الصناعة التقليدية) . هذا وتبقى الأنشطة الاقتصادية الرئيسية تحت الوصاية الإدارية للسلطات العمومية. ويفترض في البيروقراطيين أن يكونوا ليس فقط أكثر فعالية من السوق (الأمر المستحيل) لكن وخاصة : نزهاء ومخلصين وأكفاء ويفضلون مصالح الأمة على حساب مصالحهم. ويرى أنصار

الدولة الكل أ ن قطاع عام مخلص للمصلحة الوطنية هو وحده القادر على تنظيم الحياة الاقتصادية وفقا لمصالح التنمية.

لقد فصلت الحقيقة في الأمر، وأدرك أنصار الدولة الكل، الشيء القليل عن العلاقة القائمة بين الطبيعة البشرية وآليات السوق، كما فهموا القليل في الحوافز البشرية وانعكاساتها الكبيرة على الانتاجية والابتكار والتنمية الاقتصادية. ففي كل مكان حيث يسود القطاع العام الحياة الاقتصادية وحيث يتم تهميش السوق، تظهر طبقة من الناس تتولى النهب والاخلال بالهيئات والاستيلاء على القليل من السلع والخدمات التي ينتجها الإقتصاد. لقد وقعت نفس هذه الظاهرة في كل مكان وفي كل زمان. فهي ليست نتاج حوادث مسار عرضية بل هي نتاج آليات اقتصادية لا مناص منها. فالدولة الكل، لا يمكن إلا أن ينتج عنها كوارث اقتصادية، فهي تشكل انكارا للحقيقة ومحاولة لاحلال البيروقراطية محل آليات السوق الطبيعية غير المكتملة لكنها أكثر فعالية من القرارات البيروقراطية المحضة.، إن آليات السوق ليست بالترياق بلا شك ويترتب عنها آثارا سيئة (اللامساواة والبطالة) والتي يتعين تصحيحها، بينما تعتبر النية في تعويضها بقرارات بيروقراطية بدعة مخالفة للمألوف. ويبقى أن نعلم أن الدولة الكل مرادف لعدم الفعالية وتبقى الحلقة الأكثر جدية هي العجز في المعارف. فلم نخترع القواعد والمبادىء والطرق العملية لكي نجعل الاقتصاد يسير بطريقة صحيحة وقد نتوصل إلى اختراعها في العقود القادمة، غير أنه لا يمكننا أن نطلب من دولة متضخمة أن تكون لها فعالية مقبولة بدون أن تكون لها الأدوات لكي تكون كذلك. كما لا يمكن أن نطلب الآن من طبيب علاج مصاب بالسيدا، لكن بعد عقود سيكون ذلك ممكنا.

فالدولة الجيدة مادة نادرة وخاصة في البلدان السائرة في طريق النمو، ميزتها الرئيسية هي تطوير نظرة ومشروع مجتمع شامل ومنسجم ومتناغم مع الخاصيات التاريخية للبلد، تدمج النظرة الاستراتيجية والبعد الاجتماعي كإهتمام أساسي حالة (البلدان الاسكندنافية) حيث يشجع النمو الاقتصادي و(اليابان وكوريا)

حيث تشجع الهندسة التنظيمية للاقتصاد الوطني من خلال توجيه الموارد ودوافع الرجال عبر مخطط جرى اعداده بفعالية، مخطط يذمج الأولويات المعتمدة. فالدولة الجيدة هي تلك التي تقوم بالتخطيط (المؤشر) وتنظيم التربية والإدارة وفقا لمشروعها للمجتمع. ويمكنها الحصول على مساهمات (غالبا ما تكون أقلية) في المؤسسات الاقتصادية إلى جانب امتلاك مؤسسات ذات المنفعة العامة (الكهرباء والماء والنقل)، غير أنها لا تنسى ثلاثة أشياء على الإطلاق :

– وزنها في الاقتصاد الوطني الذي لا يجب أن يتجاوز حدا معينا اكثر من القطاع الخاص وأن تكون آليات اقتصاد السوق هي المهيمنة.

– تنظيم البلد (الإدارة، التربية، الصحة...) الذي يدور حول الحاجيات الأساسية من خلال ديناميكية تنمية القطاع الاقتصادي.

– أن تترك للقطاع الخاص تسيير المؤسسات التي تخضع لمهامه (السياحة، الصناعة الغذائية، البناء، النسيج والميكانيكا الخ.

وهكذا، تقوم الدولة الجيدة بنصح وارشاد وتوجيه الطاقات وتحديد استراتيجية ومشروع مجتمع، حالة دولة (اليابان الذي كان بصدد التحول إلى قوة اقتصادية كبرى في القرن الواحد والعشرين) والذي حقق جزءا من طموحاته من خلال آليات السوق. فالدولة الجيدة تعلم أنها إذا ما حلت محل آليات السوق فإن مشروعها للمجتمع سينهار مثل قصر من ورق، نجدها حكيمة ومتواضعة، تحدد بدقة نطاق حدودها. فليس هناك أكثر عجرفة وحماقة وعمى من الدولة الكل. فالدولة الجيدة تعرف حدودها وتثمن قدرات السوق : تقوم بإستخدامها لفائدتها. الدولة الجيدة تدرك أن التوازنات الاجتماعية ضرورية من خلال سياسة اجتماعية منسجمة تجعل الطبقات الأكثر حرمانا من السكان تستفيد من النمو الاقتصادي لكن بدون مبالغة وبدون تدمير للدوافع على العمل.

لقد قمنا بتجريب الدولة الكل عن قناعة وخرجنا من التجربة ونحن في حالة مزرية من الوهن والضعف. فحالات الكساد والبطء التي تم تطويرها في تلك

الفترة تقودنا دائما وتشدنا بصورة وثيقة إلى ماض نريد نسيانه. غير أن صناع القرار يفكرون بشكل مغاير. فهناك نوع من الحنين غير الواعي لسنوات السبعينات ضد سنوات التمانينات. فاللادولة غير ممكنة وغير مرغوب فيها بذات القدر. وعليه يبقى لنا بديل الدولة الجيدة. ويمنح هذا الأخير مختلف أوجه التقويم للخبراء الذين يتولون إعادة النظر في تنظيم جميع القطاعات واعداد مشروع مجتمع نهائي يتماشى مع قيمنا وخاصياتنا الثقافية. فلكل واحد الأمل في رؤيته ذات يوم يقود دار الجزائر. وحتى لا نكون ساذجين أيضا مثل دعاة الدولة الكل : فالدولة الجيدة أبعد من أن تترآى في الأفق. يجب أن يكون هناك مسؤولون نزهاء ومتواضعين يعرفون حجم قدراتهم وحدودهم. فليس هناك آليات أوتوماتيكية تقوم ببسطها. ويبقى عزاؤنا الوحيد أن الجزائر سهلة (التقويم) بواسطة هندسة شاملة تتولى قيادتها (الدولة الجيدة) لأنها في النهاية هي الوحيدة التي تفسر بقسط كبير قوة الأمة.

• سعر الصرف : إرتياح وحسرة

قلّة من الملاحظين الوطنيين من قاموا بتحليل معمق لسياسات سعر الصرف وإنعكاساتها على طريقة سير الاقتصاد الوطني. ويعود مرد هذا النسيان عن وعي أو بدونه ربما إلى ملاحظة هامة : عدم اعتبار سياسة الصرف كعامل معرقل للتنمية الاقتصادية. فهو لا يشكل عائقا أمام النمو والتنمية وحتي في حالة ادخال تحسينات تأخذ بعين الاعتبار هيكل الاقتصاد الوطني. ويعتبر ما يتم في ميدان تسيير سعر الصرف مقبولا نسبيا. لقد أتيح لي قراءة كتابات بعض المعلقين الذين يدعون إلى ضرورة تحرير سعر الصرف والسماح بتدفق رؤوس الأموال. لا أعتقد أننا وصلنا إلى تلك المرحلة من التحكم في التنمية الوطنية حيث يتعين علينا القيام بذلك. فهناك العديد من البلدان على الرغم من أنها أكثر أداء منا (أندونيسيا، تايلندا، كوريا الجنوبية الخ، قررت اهمال فكرة الحرية التامة لتدفقات رؤوس الأموال. وتقوم حجة هؤلاء الليبراليين المتشددين على المؤشرات الاقتصادية

الكلية واحتياطات الصرف. وتكشف التحاليل الأكثر سطحية عن الأسس الاقتصادية السيئة (الانتاجية، خلق المؤسسات، الصادرات خارج المحروقات) وعن إستفادتنا من وضعية دولية ملائمة. إنه الريع فقط من ينتج النمو خارج المحروقات ويساهم في تحسين إحتياطات الصرف. فالاقتصاد الجزائري على درجة كبيرة من الحساسية لتقلبات الأسواق العالمية للطاقة، ويكفي ثلاثة سنوات عجاف متتالية لكي تنهار احتياطات الصرف وتتحول تحويلات رؤوس الأموال إلى اشكالية. وعليه يجب عدم الخلط بين المؤشرات الاقتصادية الكلية والأسس الاقتصادية لاقتصاد ما. وهكذا تملك الجزائر مؤشرات جيدة وفي المقابل أسس سيئة.

لدينا سياسة سعر صرف تكمن في القيام بزحلقة موجهة لقيمة الدينار بهدف الحصول على توازن بين كمية النقود المتاحة في السوق من طرف البنك المركزي والكميات المطلوبة من طرف المتعاملين الاقتصاديين. لقد سمح هذا النظام للاقتصاد الجزائري بالسير دون صعوبات كبيرة تذكر جراء هذه الميكانيزمات. وبلا شك، فإن سعر الصرف الموازي هو الأقرب على الدوام للحقيقة الاقتصادية للعرض والطلب. ففي العديد من المرات وعلى مدار فترة طويلة، كان سعر الصرف الرسمي لا يختلف عن الموازي سوى بفارق يتراوح بين 5 إلى 10 بالمائة. وقد حدث أن عشنا حدثا استثنائيا ولمدة أسبوع حيث كانت قيمة الدينار مقارنة بسعر الأورو أعلى في السوق الرسمي. ففي الآونة الأخيرة فقط بدأنا نشهد فوارق في سعر الصرف تتراوح بين 30 و50 بالمائة بين السعرين، ولم نحصل على تفسيرات رسمية ولا بالتالي أكاديمية حول الظاهرة. وتصطدم قيمة الدينار بمشاكل أكثر تعقيدا كتلك المتعلقة بضعف الانتاجية وتوجيه موارد الأعوان الاقتصاديين نحو الاستيراد بدلا من انتاج السلع والخدمات. وعليه لدينا إذن ورشتان هامتان ين بإمكانهما دفع قيمة اقتصادنا : جعل المؤسسات اكثر تنافسية واقتصادنا أكثر انتاجية. إن سياسة سعر صرف لا تستطيع وحدها فعل الكثير لتحسين التنافسية الدولية لبلادنا وبذات القدر رفع قيمة الدينار. ففي هذه المرحلة من التنمية فإن

جعل الدينار قابلا للتحويل يعني مجازفة كبيرة بإقتصادنا الوطني. فعلى الليبراليين المتحمسين لهذا الحل، أن يعلموا أن تجارب مأساوية قد أدت بالهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) إلى مراجعة موقفهما من المسألة. فقد توقفا عن إرغام البلدان الناشئة على اعتماد مثل تلك المواقف ولا يزالان جد متحفظين بخصوص مدى ملاءمتها. إن اقتراح مثل هذا الموقف بالنسبة للجزائر والحالة التي توجد عليها الهياكل الاقتصادية الحالية سيكون عملا انتحاريا. وعليه ماذا يمكن عمله من أجل تحسين الوضعية ؟.

إنه لمن غير المقبول أن بلدا بحجم الجزائر على قدر كبير من الانفتاح يستطيع أن يسير بدون مكاتب صرف، كون الإدارة غير مزودة بالوسائل الكفيلة بتلبية جميع الحاجيات من التمويل بطريقة ملائمة، مما يجبر البعض على التوجه نحو مكاتب الصرف. وهناك الكثير من المسائل التي يتوجب تسويتها من أجل فتح هذه المكاتب، ولكن هناك أخرى لا يمكن أن تكون عقبة منيعة لا يمكن تجاوزها. فالكثير من البلدان التي تتوفر على موارد وكفاءات أقل أقامت هذه الهيئات، ولنا في هذا نقطة ضعف صارخة يستهجنها أغلبية الجزائريين من متعاملين إقتصاديين ومحللين من جميع الآفاق : يشكل غياب مكاتب للصرف نقطة ضعف صارخة للإقتصاد الوطني وثغرة في عمل السلطات النقدية، وعليه يتعين إقامة هذه المكاتب التي يجب تسوية الكثير من المسائل المتعلقة بالتفاصيل حولها. ففي مثل هذه الحالات، هناك على الدوام بدائل بمزاياها وعيوبها، غير أن الأسوأ سيكون إختيار عدم الفصل في المسألة. ويخدم رفاه الركود الكثير من البيروقراطيين، كون الإقتصاد يكمن في المخاطرة المحسوبة العواقب، لذا لا يمكن الإنتظار لغاية إزالة جميع العراقيل قبل التصرف. وتتعلق المشكلة الأولى بالفارق المسموح به بين سعر صرف العملتين في السوق. ففي سياقنا، يجب أن نأخذ الفارق الأكبر الذي يتناسب مع التزاماتنا الدولية قدر الإمكان. فلو إستطعنا الذهاب نحو 5 بالمائة و 10 و20 بالمائة، فلا يجب أن نمتنع كون الإصرار على الرغبة في الحصول على فارق 1 بالمائة يجعل العملية مستحيلة التحقيق من الناحية العملية. لكن ولكي

يكون هناك فارق أقل أهمية، يجب أن تتمكن مكاتب الصرف من الدخول إلى موارد مالية هامة. فهناك شبه إجماع وطني على عدم ضخ موارد الدولة المستمدة من المحروقات في هذا السوق وهي فكرة جد معقولة. فالمحروقات يجب أن تمول التنمية الاقتصادية والحاجيات الأكثر أولوية للسكان فقط، وعلاوة على المتعاملين الحاليين (المهاجرين، الأعوان الاقتصاديين المقيمين في الخارج الخ...) لدينا الكثير من المسالك من أجل تموين أفضل لسوق الصرف. وسيكون من الممكن الترخيص للمصدرين خارج المحروقات بتبديل 50 بالمائة من أرصدتهم في السوق، فبقدر ما يكون مصدرا للتحفيز على الصادرات خارج المحروقات بقدر ما يكون مشجعا للسير العادي لهذه السوق. إن هذه الفكرة ليست فكرتي. لقد تم وصفها من طرف خبراء ماليين جزائريين بالفكرة الجيدة في جوهرها حيث يمكن لمستوردي بعض السلع الكمالية أن يجدوا أنفسهم مرغمين على القيام بعمليات دولية عبر مكاتب الصرف. كما يجب أيضا ضمان حد أدنى من السرية مثلما هو الشأن بالنسبة لجميع مكاتب الصرف في البلدان الناشئة. ويكمن مجمل الإشكالية في تحسين العرض من العملة الأجنبية لهذه المكاتب حتى لا يكون الفارق في السعر كبير جدا.

ومن جانب آخر سيكون السعر الذي سيسود في السوق الحر مضبوطا وكاشفا للقيمة الحقيقية للدينار. وسيستخدم في توجيه سياسات زحلقة الدينار نحو سعر صرفه الحقيقي. وسيسمح توجيه القيمة الرسمية والسياسية لتموين السوق بالموارد غير المتأتية من سوناطراك، بتسيير هذا السوق بطريقة مقبولة. وفي جميع الحالات يتعين إيجاد حلول من شأنها تمكين الخبراء الجزائريين والأجانب من تقديم إضافات للتفكير والعمل، كما يجب الإستنجاد بذكاء الجميع أمام الركود غير المقبول. ومن جهة أخرى، نكون قد خلقنا فرصة تاريخية لإقامة فصل بين أسعار المواد الأولية الضرورية وقيمة الدينار والأسعار الدولية. وتقوم مختلف أشكال الدعم الإضافي للزيت والسكر وغيرها بتسهيل المهمة كثيرا. إن زحلقة الدينار لن تكون مرادفا لإضطرابات ومشاكل اجتماعية خطيرة. ويجب مناقشة

بعض المواد الأخرى فقط التي توضع في سلة المنتجات المدعومة بشكل مؤقت، فلا وجود لشيء لايمكن تسييره بإستثناء الجمود.

• اعادة تنظيم شبكات التوزيع

يعرف قطاع التجارة على غرار بقية الأنشطة بعض النجاحات، كما يعرف أيضا وضعيات صعبة. ويبقى تحت الرقابة الشديدة لما يملكه من خاصية التأثير في الأغلبية الساحقة من المواطنين وانعكاسات مفعوله المرئي والشفاف والسريع التأثير. ويشمل المشكل الأول متغيرات الأسعار، فلا يطرح تطور مستوى الأسعار على المدى الطويل إشكالات حتى لو أعاد الكثير من المعلقين النظر في طريقة حساب التضخم. وعليه يبقى مشكل متغير الأسعار مطروحا. لقد سجلنا إرتفاعا كبيرا في فترات معينة (رمضان، الأعياد الدينية، الدخول الإجتماعي) ويشبّه المواطنون هذه الزيادات الفجائية في الأسعار التي سرعان تنزل لاحقا، بالتضخم الذي يشكل زيادة دائمة. ونحن هنا بصدد إحدى أكثر المشاكل الشائكة بالنسبة للأغلبية الساحقة من السكان. ويتعلق الأمر بمعرفة كيفية صقل هذه المتغيرات خلال الفترات العصيبة. ويتعلق المشكل الثاني بالسوق الموازي الذي أصبح حجمه يهدد أسس الاقتصاد الرسمي. وتعرف جميع البلدان جزئيا هذه الظاهرة، غير أنها تهدد الأنشطة العادية عندما تصبح نسبتها كبيرة. فهناك عدة تقديرات، غير أن الفوارق بدت جد هامة، فهي تتراوح بين 17 بالمائة و30 بالمائة من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات. وهناك حلول متعددة القطاعات حتى لو أن التطلعات تبقى مشدودة على مستوى وزارة التجارة. ويبقى استقرار سعر المواد القاعدية إحدى التحديات الكبرى للأنشطة التجارية في الجزائر. وعلى مستوى الممارسات الدولية، نملك تجربة واسعة تمتد من تركه يعمل بالكامل إلى غاية تسيير عمليات من طرف هيئات عمومية. كما لدينا توصيات مفيدة نقدمها بهذا الخصوص.

يعد التحكم في الواردات، تطوير الصادرات وترقية الإنتاج الوطني الذي يعود في جزء كبير منه لإختصاص الفضاء التجاري، غير أن. تحقيق نتائج ملموسة لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال التنسيق بين مختلف القطاعات. فلا يمكن لتحسين الممارسات التجارية في الجزائر أن يتم إلا من خلال إحترافية النشاط إلى جانب الأعمال المستعجلة االتي يجب القيام بها يوميا (التعرف على المضاربين، محاربة التقليد الخ). يجب أن تعمل السياسات التجارية على بعث شبكات مهنية للتوزيع تغطي جميع أنحاء البلاد. إنها الآلية الرئيسية التي يمكن من خلالها ضبط وتهذيب التكاليف والتوعية وانتظام التوزيع في بلد ما. كما يجب استعمال تشكيلة من الحوافز (القروض والرسوم) وجعلها ذات أولوية. وحيث يتضاعف عدد المنتجين وينتشرون في كل مكان، تستهدف الأعمال تجميعهم حول أنشطة ذات مصلحة مشتركة ستكون في فائدتهم وفي مصلحة اقتصاد البلاد. وهكذا، إنه لمن فائدة الفلاحين والحرفيين الخ.

خلق تعاونيات عامودية من أجل عقلنة مشترياتهم وأفقيا من أجل الإستفادة من الظروف الملائمة للسوق. ويخدم الفراغ الموجود المضاربين الذين يستفيدون من أقصى هوامش الأنشطة الفلاحية على سبيل المثال، من أجل إعادة استثمارها في مكان آخر (العقار). ويسمح نظام التعاونيات للفلاحين بالإستفادة من هوامش ملائمة وبإعادة الإستثمار وتحسين الإنتاجية والإستقرار وحتى تخفيض الأسعار. فالنظام الحالي مهيكل بطريقة تخدم المضاربين وعليه يجب العمل مع الجمعيات المهنية من أجل تعميم على نطاق واسع لأنظمة تعاونيات الشراء والتوزيع.

ويشكل القطاع الموازي ظاهرة اقتصادية حقيقية علاوة عن كونها صمام أمان لتشغيل ملايين الجزائريين، لا يمكن للقطاع التجاري بمفرده القضاء على هذا الداء، لذا يجب بداية تشجيع الإستثمار في الإقتصاد المنتج. قالجزائر بلد جد متأخر. عندما تتضاعف فرص الأعمال والحوافز الكافية (الرسوم، الإدارة، بيئة الأعمال) عندئذ نحقق الإنتقال التدريجي إلى إقتصاد يكون فيه النظام الموازي

في مستويات مسموح بها. فلا يمكن لدولة ما لأسباب سياسية واقتصادية وتضامنية سوى دعم عدد محدود من المنتجات القاعدية. ففي حالة وجود نظام معلومات إقتصادية موثوق به، يتم إدماجها في الأجور والمساعدات الإجتماعية المباشرة. إنه النظام الأكثر فعالية، والا سنكون مجبرين على دعم الجميع وخاصة الأغنياء وتشجيع السوق السوداء وإعادة التصدير خارج حدودنا. فالنظام الأول هو إذن الأكثر وثوقا، إذ لا يتعارض مع بناء إقتصاد سوق إجتماعي. فعندما يكون لنا إنتاج وطني يغطي إحتياجات البلاد، ونعمل كمحولين، سيكون من غير المحبب دعم إستيراد هذه المواد النهائية (الزيت والسكر). وفي المقابل، يجب أن يشجع البلد الاستثمار من أجل خلق المواد الأولية التي نحتاج اليها كمدخلات بنفس طريقة تشجيع المنتجين الوطنيين عندما ترتفع الأسعار الدولية. وعليه يجب تحفيز المنتجين على الشراء بطريقة ذكية بمساعدة التقنيات العصرية (الخيارات والتوقعات الاستباقية وعدم تشجيع التفاهمات الدولية التي تتم على حساب موارد الدولة) ويوجد أمامنا بديلان متاحان:

1. الدعم من خلال (الإعفاء من الرسوم أو المقاصة) من خلال حساب سعر دولي متوسط وتعويض الجميع على نفس القاعدة (مع الأخد بعين الإعتبار الكميات المشتراة) وذلك لتفادي الإختلاسات وحث المنتجين على أمثلية مشترياتهم. كما يجب تفادي الحالة بحالة وبالتالي عدم الاعتماد على متغيرات سعر الصرف للقيام بهذه العملية: يجب تثوير القوانين والممارسات البنكية في بلادنا لكي نصل إلى ذلك (إعادة النظر في القانون حول القرض والنقد).
2. إنشاء مؤسسة حكومية متخصصة في شراء المواد القاعدية من أجل إعادة بيعها بسعر تابث للمنتجين.

لكل بديل عيوبه ومزاياه، غير أن البديل الأول سيكون أفضل بكثير. فالدعم العشوائي للمواد الضرورية الواسعة الإستهلاك يتسبب في خسائر جدية للمالية

العمومية. لقد بينت العديد من الدراسات أنه من أجل كل دينار موجه لدعم المحتاجين تدهب من تسعة إلى عشرة دنانير للأغنياء. كما يشكل خروج السلع المدعومة خارج الحدود مصدرا آخر للنزيف. وعليه، فمن الأفضل إنفاق بين 300 إلى 400 مليون دولار من أجل التوفر على نظام للمعلومات الموثوقة حول المواطنين حسب (تقدير مكتب دراسات) وإقتصاد من 2 إلى 3 مليار دولار في السنة في دعم الأغنياء وتهريب المواد خارج الحدود. سيسمح لنا نظام المعلومات هذا بتقديم الدعم مباشرة للمحتاجين. فالمواد المدعومة (القمح، الحليب، البنزين، الأدوية الخ) هي الآن محل إستهلاك مفرط. فالتصدير ميدان اكثر من غيره يتقاسم مسؤوليته العديد من الفاعلين. فالكثير من البلدان تضع على هذا المستوى مراصد لقواعد البيانات والإستشاريين لمساعدة المؤسسات على التصدير. ويمكننا أيضا اللجوء إلى دعم الدراسات المنجزة من طرف المؤسسات من أجل دخول الأسواق الخارجية (إلى غاية 80 بالمائة في ألمانيا على سبيل المثال).

ينتشر التقليد اكثر فأكثر في بلادنا. ولقد تحول هذا الأخير الى مأساة وطنية حقيقية عندما أصبح يمس ميادين حساسة مثل الأدوية والصناعات الغذائية الخ. . لهذا أصبح التنسيق بين القطاعات مطلوب في هذه الميادين. لقد عملت البلدان التي استطاعت الحد من هذه الظاهرة على زيادة على النشاطات التقليدية مع المنتجين المعنيين بالدرجة الأولى من خلال توفير المعلومات وأنظمة التعريف (الوسم). ويتعين وجود مخابر المراقبة الموثوقة بالعدد الكافي، قصد عدم مراقبة المتعاملين النزهاء والتعرّف بسرعة وفعالية على المزورين. ويمكننا تحسين نظام المراقبة بالأخذ بعين الإعتبار العناصر التالية :

1. التوزيع نشاط يحتوي على مختلف الحرف. يتعين على التكوين المهني الإستحواذ على الميدان من أجل تطوير مختلف الوظائف (الإستقبال، البضائع، تموين الشبكات، تسيير المخزونات الخ) مما سيسمح لاحقا من التوفر على رواد في الصناعات سيتولون تسيير هذا القطاع بطريقة مهنية.

2. تكمن أفضل طريقة لتقليص الواردات وحماية الموارد من العملة الصعبة، في إقامة مكاتب للصرف التي توجد النصوص القانونية الخاصة بها بعد. ويمكن للدولة تخصيص العملات القابلة للتحويل الناجمة عن المحروقات لتمويل التنمية والمنتجات القاعدية. وسيتولى إستيراد المواد الكمالية من طرف متعاملين بشراء العملات الصعبة من السوق الحر. وتتفق الأغلبية الساحقة من الإقتصاديين مع هذه المقترحات.

نحن على قناعة من أن العديد من العناصر الأخرى للمشكلة قد تم إبرازها. إن فتح حوار مسألة جيدة تسمح بحصد العديد من الأفكار. وبالكثير من التركيز والإصغاء والعمل المشترك يمكننا التقدم، لأن لا أحد يملك الحقيقة بمفرده.

● **ملخص التوصيات** :

– بعث مؤسسات للتوزيع على نطاق واسع (على غرار أوشان، كارفور الخ) من أجل ضبط السوق.

– مضاعفة تعاونيات الشراء والتوزيع لفائدة الحرفيين والفلاحين.

– محاربة التقليد : تطوير شراكات والاندماج في قواعد المعطيات الدولية للمؤسسات المعنية علاوة على الأعمال التقليدية.

– دعم أسعار المواد القاعدية : لدينا بديلان : إلغاء الرسوم أو خلق مؤسسات للتموين.

– التصدير : السماح بإستيراد المواد الكمالية عن طريق مكاتب الصرف الواجب إنشاؤها وفقا لقانون القرض والنقد

– القطاع الموازي : ضرورة التنسيق بين مختلف الدوائر الوزارية، بيد أن العمل الأكثر استعجالا يكمن في إنشاء من 500 .000 إلى 1. 000 .000 مؤسسة (فراغ إقتصادي) وإدماج القطاع الموازي بواسطة مختلف الإجراءات – خلق نظام

للمعلومات يسمح بتقديم مساعدة مباشرة لمداخيل الطبقات المحرومة وإلغاء المساعدات العشوائية من المواد الضرورية الواسعة الإستهلاك.

• الاقتصاد الموازي : اسهام ومخاطر

توجد الأنشطة الموازية في جميع البلدان، بما فيها البلدان الأكثر تطورا والأفضل تسييرا. وتعتبر الدراسات الأكثر إتقانا حجم هذا القطاع الذي يمثل أقل من 3 بالمائة في منطقة منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ocde بالوضعية العادية. فمن المعروف في فترات الركود، إنخفاض النشاط وإرتفاع البطالة واستفحال الظاهرة في كل مكان، غير أن هناك فوارق واضحة بين مختلف البلدان. ففي ألمانيا يمثل أقل من 2 بالمائة من الناتج الداخلي الخام (إنتاج السلع والخدمات). وفي ايطاليا يمثل أكثر من 13 بالمائة من الناتج الداخلي الخام. كما لا يعتبر من طرف المحللين كمؤشر موثوق عن الفعالية أو الأداء الإقتصادي. غير أن العديد من الملاحظين يقيمون العلاقة بين حجم هذا (القطاع) ونوعية الضبط الاقتصادي. وهكذا، ففي بعض بلدان إفريقيا، يتجاوز حجم القطاع الموازي الـ 75 بالمائة من الإقتصادي الرسمي، مما أدى إلى حصول إجماع على : وجود الاقتصاد الرسمي في وضعية خطيرة جدا. وفي الجزائر تتراوح التقديرات بين 17 و35 بالمائة وأحيانا وبدون أية عملية تثبث ذلك يقدم رقم 45 بالمائة. وتتمثل الإشكالية الأولى المطروحة في تحديد حجمه وآلياته وأهم القطاعات التي يمسها. فهناك دراسة جد هامة تم طلبها ثم نشرها من طرف ملتقى رؤساء المؤسسات مليئة بالتعاليم، غير أن دراسات عديدة أخرى تبقى ضرورية من أجل طمأنتنا أكثر عندما يتعلق الأمر بالتوصيات. ويعد أي نشاط مواز على قدر من الأهمية بمثابة مؤشر عن وجود ثغرات خطيرة في التسيير القائم. فالطبيعة لا تكره الفراغ فقط بل أيضا عدم الفاعلية. ومن تم عندما يكون النظام الإقتصادي والإجتماعي سيء التصميم، تتطور جميع أنواع (المبادرات التصحيحية). فإذا كان المسيرون الجزائريون لأسباب ثقافية وتاريخية يفضلون إقتراب الباعة من السكنات، فإن لم يفهم

الموزعون الرسميون هذا، سيتضاعف عدد الباعة المتجولون. وللقطاع الموازي بعض المنافع منها قيامه بوظيفة إجتماعية، كونه يشكل من جهة أخرى، صمام أمان ضد الظواهر المعروفة مثل البطالة. وعلى عكس ما نعتقد فإن وجوده مضاد للتضخم أحيانا، لكنه عندما يجد الثغرات يمارس ضغوطا تضخمية ويساهم من خلال عدد القطاعات المنتجة والموزعة التي ينشط ضمنها في تضخيم الأنشطة الإقتصادية وبالتالي في مضاعفة العرض. لذا يقوم هذا القطاع بإستغلال جميع العيوب والتصدعات لممارسة ضغوطه حول إرتفاع الأسعار من خلال ممارساته للمضاربة. ويمكننا جميعا التعرف على الفترات حيث ساهم بالأحرى في إرتفاع الأسعار (خلال شهر رمضان على سبيل المثال) غير أننا لا ندرك تأثيره بشكل صحيح على المدى الطويل حول إستقرار الأسعار. ويمكننا تعريف عدد من مزاياه مقارنه بمساوئه الكثيرة.

يقوم القطاع الموازي بغنغرة الإقتصاد الرسمي وبتدمير كبير للنسيج الإقتصادي والإجتماعي للأمة. كما يقوم بمنافسة غير شريفة ومدمرة للإقتصاد، فلا يقوم بدفع الرسوم ولا الإشتركات وبإمكانه اقتراح أسعار منخفضة مهددا بذلك المواطنين الذين ينشطون بطريقة عادية ويحترمون القوانين، وعندئذ تسود حالة من الشعور بالظلم لما يترتب عنه من نتائج وخيمة. وهكذا سينشط المقاولون الرسميون من أجل الحفاظ على أعمالهم أيضا بصورة جزئية بتشجيع العمل غير المصرح به والتصريح سوى بثلث أنشطتهم وربما أقل. وتشكل التصريحات الوهمية ردا جزئيا على المنافسة غير النزيهة، فهناك بعض المقاولين الذين يتصرفون على هذا المنوال مهما كانت الظروف. وسيكون خلق المؤسسات الرسمية ضعيفا جدا، وهو ما يفسر جزئيا سبب إنشاء 70 مؤسسة سنويا لكل 100.000 ساكن، في حين يتم في بلدان مماثلة خلق 350 مؤسسة سنويا. ويتساءل المواطنون عن الفائدة من التصريح والعمل ضمن الشرعية، عندما يكون بديل السوق الموازي أكثر ربحية ؟ ومن هنا تقوم الإدارات الرسمية بتضييق الخناق على المقاولين من خلال

(مضاعفة عمليات الرقابة وخصهم بقليل من الإحترام...) بينما لا يتعرض القطاع الموازي لمثل هذه المضايقات والمخاوف.

فهناك العديد من النقاشات التي تدور حول الطريقة المثلى للتصرف، وهناك دعوات للعفو الجبائي وتقديم مختلف أشكال الدعم من أجل إعادة إدماج القطاع الموازي في الشبكات الرسمية (القروض، المحلات) وفي الأخير اللجوء إلى القوة العمومية. لقد اظهرت التجارب العالمية (الهند والبرازيل إلخ) ضرورة التعامل بعنف مع هذا القطاع على وجه الخصوص، في حالة عدم تهيئة شروط إمتصاصه من طرف الإقتصاد الرسمي، وهي الشروط غير المتوفرة الآن، والتي يجب خلقها بداية لكي يتم الإمتصاص التدريجي لهذه الأنشطة. ففي الظروف الحالية، لا يجب التسرع في إدماجها والا سيكون مصير العملية الفشل. فإستعمال القمع أو الإجراءات السلسة يؤديان إلى نفس النتيجة : سنخلق الكثير من الإضطرابات والقلاقل الإجتماعية بدون إدخال تحسينات ملموسة على الوضع. فالإدماج يحتاج الى تحضير طويل. وسنقدم الخطوط العريضة لما يتعين القيام به. ففي المقام الأول، يجب خلق نمو هام على مستوى الإقتصاد المنتج وإستدراك التأخر المسجل في هذا الميدان. فالهدف واضح إذن : يتعين علينا الإنتقال إلى مرحلة خلق اكثر من 100 .000 مؤسسة في السنة، إلى جانب تمويل تلك التي تحقق نجاحات حاليا سواء كانت عمومية أو خاصة، غير أن هذا يتطلب هندسة جد خاصة : خلق نسيج من المحاضن، تكوين وتوجيه الشباب بهدف خلق مؤسسات واعتماد سياسة قروض جديدة إلخ، ومادام الاقتصاد لم يبلغ هذه الديناميكية، فإنه لا يمكن إمتصاص هذا القطاع. فبمجرد خروج فاعل من القطاع الموازي يتم تعويضه على الفور بآخر. وفي المقام الثاني، يجب أن تعرف بيئة الأعمال تحسنا كبيرا، إذ يجب أن تكون هناك هييئة للرسوم التنافسية مقارنة ببقية البلدان. كما يجب إرتقاء مصالح الإسناد إلى مستوى المعايير العادية. فإذا ما إنتقلنا من إدارة بيروقراطية إلى كيان من الخبراء ستتغير الكثير من الأشياء. وسيصبح الإدارايون شركاء ومستشارين للمقاولين بدلا من أن يكونوا خصوما ولا يزالون إلى الآن. غير

أن هذا يستدعي هندسة إدارية لا تزال بواكيرها غير منظورة في الأفق. وعندما يتم وضع جميع هذه الشروط على المحك، ستكون الدولة في حاجة إلى أدنى حد من الضغط لإرغام المترددين على الإنصياع للقانون. وستكون العملية أكثر سهولة نظرا لوجود جميع التسهيلات الضرورية للإندماج : الدعم الإداري، القروض، المحلات، اقتصاد في توسع ورسوم معقولة إلخ. وعليه، سينتج أدنى حد من القوة العمومية الكثير من الفعالية.

وستطرح بالضرورة مسألة العفو الجبائي وشكله، إنها مسألة ذات طابع إقتصادي وأخلاقي بذات القدر. ويمكننا أن نختم بالقول أنه في السياق الحالي، لا الإجراءات السلسة ولا القوة بإمكانهما إدماج أو تسوية مشكلة القطاع الموازي نظرا لعدم توفر شروط التحكم فيه. فلا يمكننا القضاء على هذه الظاهرة بدون التعاطي مع جذورها العميقة التي تغذيها.

• من أجل سياسة فلاحية عصرية

يتفق المختصون والمواطنون العاديون على القول على سبيل الحصر، أنه يفترض أن تكون الجزائر من بين البلدان الأكثر ديناميكية في ميدان تنمية وتصدير المواد الفلاحية في حوض البحر الأبيض المتوسط، غير أن السياسات القطاعية غير الملائمة والمجحفة التي ميزت تسيير هذا القطاع منذ استقلال الجزائر إلى اليوم، حالت دون ذلك. فلا فائدة ترجى من التذكير بالتشرد والتيه البائس للثورة الزراعية ولا بالبيروقراطية الخانقة والمركزية الشديدة للقطاع.

ويتعلق الأمر اليوم بتحمل هذا الإرث التاريخي من أجل تجاوزه مثلما نجحت عدة دول اشتراكية في ذلك.

فالعديد من البلدان ذات إقتصاد السوق إستطاعت أن تتدارك تخلفها وأن تقيم لديها قطاعات فلاحية تسير بطريقة متوافقة، إذ لا وجود لبلد استطاع أن يحقق ما حققته تلك الدول بقطاع فلاحي تابع للقطاع العام. فلا تزال السياسات الفلاحية

ميدانا لتدخل اقتصاديات السوق الأكثر ليبرالية. فلا وجود لقطاع يعرف تدخلات عمومية مماثلة مثل قطاع الفلاحة. فهو جزء من الرهانات الجيوستراتيجية ومرتكزا للأمن القومي. فمنذ اكثر من عقدين من الزمن والمحللون والخبراء يقومون بإبداء نفس الملاحظات. فلم يجد القطاع بعد طريقه في مواجهة ثقل الماضي والعديد من التحديات المستقبلية المعقدة. سنقدم عينة من التحديات التي يتوجب علينا التحكم فيها قبل إقامة قطاع فلاحي من الدرجة العالمية. ومن بين تلك التحديات يستهدف المحللون الإحصائيات المشكوك فيها

نظرا لمعاناة جميع القطاعات منها. وبما أن الإحصائيات الفلاحية لن تكون مبنية حول منهجيات دولية مؤكدة وعمليات تدقيق متواترة ومستقلة، ستكون موضع إرتياب وشكوك من طرف المحللين. فما هي نسبة الخطأ التي تحتوي عليها هذه المعطيات ؟ إنها إشكالية تنسحب على مجمل الإقتصاد، كون التسيير يعني القياس. ففي حال إستمرار الشكوك والأرتياب على مستوى الإحصائيات القطاعية، لن يكون هناك تسيير عقلاني ممكن. ويشمل العنصر الثاني مستوى إستشارة المعنيين بالأمر بالدرجة الأولى : هل جرى إدماجهم في مسار إتخاذ القرار أم تم إبعادهم لفائدة الإداريين من ذوي النوايا المؤكدة والذين لا يملكون بديهة وشعور الفلاحين ؟. يشير العديد من المحللين إلى قلة التشاور قبل إتخاذ القرارات الإستراتيجية والتنظيمية وخاصة لدى إصدار القوانين والمراسيم.

فهناك العديد من حالات الهشاشة التي تعد من توابث القطاع منذ سنوات طويلة : المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة التي تمثل أقل من 4 بالمائة من إجمالي الإقليم. إستمرار تهديد التصحر والخرسانة بشكل دائم للعدد القليل من الهكتارات القابلة للزراعة. وسيكون لدينا 0.16 هكتار مزروع لكل ساكن، إذا لم يتخد أي إجراء في ظرف عدة سنوات وهي : نسبة ستكون في تناقض مع الهدف المعلن لإستقلال غدائي متزايد. إنه هدف معقد وصعب التحقيق على مستوى تغطية الحاجيات وخاصة في ميدان البذور المكيفة مع خاصيات التربة الوطنية.

لقد عرفت إشكالية العقار تطورا ايجابيا، لكنها لا تزال تطرح إشكالا عند التطبيق. فلا تزال عمليات الضم مستمرة وتهدد على المدى المتوسط الاحجام الحرجة للمساحات الفلاحية التي قد لا يكون أغلبها ذات مردودية، إلى شبكات التسويق المفككة : امتصاص الهوامش الفلاحية من طرف موزعين ليسوا على إرتباط بالفرع، هوامش يعاد بالتالي إستثمارها في أماكن أخرى :الإستيراد والعقار الخ. لقد أصبحت الفلاحة بمثابة البقرة الحلوب لهذه الأنشطة، وعلاوة على هذه الجوانب التي تبقى قابلة للإستدراك، لا يمكن لقطاع الفلاحة أن يفلت من داء يصيب كامل إقتصاد البلاد بالتحلل : ضعف تسيير الهيئات. كيف نسيّر بفعالية نسيج من المؤسسات الإستراتيجية الضرورية لنجاح الفرع في الوقت الذي لا يزال ثقل الماضي يخيم عليها ؟ فالكثير من مسؤولينا يعتقدون بإنسجام المخطط القطاعي الكلي المعتمد (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في حالتنا)، الذي قد يحتوى على القدرات الكفيلة بدفع هذا القطاع. لكن التكنولوجيا الإجتماعية التي تعطي الروح والمادة لكل مخطط تصوري لا تزال غائبة : ويتعلق الأمر بالتسيير المؤسساتي الفعال.

ففي ترتيب الإصلاحات الواجب تشجيعها عند تقويم هذا القطاع، يتعين إختيار الأولويات واالمسائل المستعجلة وفقا للعوامل الرئيسية للنجاح، ويؤدي بنا التشخيص المعمق لطريقة سير مجمل هيئات البلاد إلى الوصول إلى خلاصتين هامتين.

الأولى وهي إستحالة الحصول على تحسينات ولو ضيئلة إلا من خلال تجنيد موارد كبيرة.

والثانية هي أنه لا يمكن لأي قطاع أن يتطلع إلى الإرتقاء إلى مستوى البلدان الناشئة بواسطة الأنظمة الحالية للتسيير، ولن تكون الفلاحة الإستثناء عن هذه القاعدة. وبما أنها تشكل نشاطا إستراتيجيا عاليا، فإن تحديث التسيير يجب

أن يشملها بالدرجة الأولى. وعليه يجب إخضاعها لجميع الممارسات التي أدت إلى النهوض الفلاحي في البلدان التي تتوفر على مؤهلات أقل بكثير من تلك التي نتوفر عليها. فهل يجب بعد تسوية مشكل التنسيق القطاعي بتوطينه في مكان ما، علاوة على خلق ميكانيزمات التشاور وإتخاذ القرار قصد إيجاد الإنسجام الضروري !!. وسيكون التحدي الأكبر في الإنتقال من تسيير بالمهام إلى تسيير بالأهداف ومؤشرات قابلة للتتبث تنطبق على جميع المستويات والتخصصات والأدوات وطرق الجزاء والعقاب مع إعادة النظر قي أنظمة الترقية في العمق. وبقدر ما يجب القيام بثورة في التسيير، بقدر ما سيقول الكثير من الناس أن هذا حلم ولهم الحق في ذلك، بإستثناء أن عالم التسيير في البلدان الناشئة هو حلم أشخاص مجانين يؤمنون.

ففي هذا الوقت بالذات، تدرك الهيئات الإدارية أنها لا يمكن أن تنجح إلا بثمن مشاورات شجاعة مع المعنيين بالأمر أو (ممثليهم) وبإحلال القرارات العلمية محل الخيارات الإدارية على جميع المستويات. وعندئد يصبح كل شيء ممكنا وخاصة :

1. توفير أراضي جديدة على مستوى الهضاب العليا والجنوب ومحاربة التصحر وتنمية الفلاحة حول التلال والجبال.
2. تسوية مشكل العقار من خلال تسريع مسارات الدخول إلى الملكية أو إستعمال حق الإنتفاع.
3. مضاعفة إنشاء المؤسسات في الميدان (من خلال سياسة القروض) وخاصة من طرف العلميين الذين تخرجوا من أفضل جامعاتنا، كما يجب القيام بتوأمة هذه الأخيرة مع الأفضل من نظيراتها الأجنبية وتزويدها بالمحاضن والمشاتل العصرية.

4. مساعدة الفرع على التوفر على قوة تفاوض إستراتيجية مع شبكات التوزيع (تعاونيات التوزيع والشراء) قصد جذب الفوائض نحو المنتجين الفلاحيين.

5. اعتماد السياسات الفلاحية : تقليص الدعم الأفقي مع ضمان أسعار أدنى للمخرجات بالنسبة للمواد الإستراتيجية (الحليب والقمح) كون السياسات الفلاحية العالمية تدعم المخرجات وبنسبة أقل من المدخلات.

6. تحديث أداة الإحصاء ومضاعفة مراكز البحث (مع التسيير بالأهداف القابلة للتعريف) وإنشاء العديد من المزارع النموذجية لتعميم النجاحات (إستقدام الفلاحين في دورات تدريب لنقل أفضل الممارسات).

7. خلق مزايا تنافسية في الميادين حيث يمكننا التواجد من بين الأكثر تنافسا (الفلاحة الحيوية، الصحراوية إلخ) وتبقى أولى قيم الفعالية هي التشاور، فلو جرى إعتماده في هذا الميدان، لكان بإمكان الفلاحين والعلميين والمسؤولين أن ينتجوا عشرات الأفكار القيّمة التي يؤدي تطبيقها بذكاء إلى النهوض بالقطاع إلى المستوى الذي يجب أن يكون عليه.

• قطاع السياحة : أية خسارة !

السياحة من الصناعات التي يصعب التحكم فيها، خلافا لما يمكن أن نعتقده بالتخمين. فهي تستدعي التوسع في المكونات الثقيلة (التجهيزات الفندقية، النقل، المواقع السياحية إلخ)، كما في المكونات الناعمة (التسويق، نوعية الخدمات، تموين الشبكات إلخ) وبالرغم من التأهيل البشري وقدرات العديد من الهيئات على التنسيق بصورة سليمة ومحددة في مجملها لمستوى تنافسية القطاع، فإن الخبراء الذين زاروا الجزائر ودرسوا القدرات التي تتمتع بها بلادنا، لا يزالون في حالة ذهول من جراء الفارق الموجود بين الموارد السياحية المتوفرة ودرجة

تثمينها من طرف السياسات القطاعية الوطنية منذ سنوات الستينات. لقد تمت التضحية إذن بإحدى المؤهلات الوطنية الحاملة لقدرات كبيرة. فهل تتذكرون إذن عهد التخطيط المركزي. لقد كانت إحدى الأهداف التي جرى التأكيد عليها صراحة وبقوة من طرف صناع القرار في تلك الفترة، هي إنشاء (إقتصاد مركّز ذاتيا) يكرس المبدأ الأساسي للإستقلال الإقتصادي، في الوقت الذي كان ينظر للسياحة كناقل للتبعية وبالتالي للهشاشة. فلا محالة، أن التوفر على إقتصاد حيث تتجاوز السياحة الدولية 30 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، سيكون بمثابة مجازفة قد تعرّض لخطر الضربات المضادة للركود العالمي ومخاطر سياسية محتملة. غير أن إقتصاد ديناميكي كان بإمكانه بلوغ نسبة تتراوح بين 15 إلى 20 بالمائة من الناتج الداخلي الخام. وبالرغم من جميع المظاهر الإيديولوجية، عرفت سنوات السبعينات إنجازات سياحية هامة وتواجد عدد كبير من الزوار بالنظر لأمكانيات وأولويات تلك الفترة. أما الوجه الآخر للميدالية، السياحة الوطنية التي لا تشكل مصدرا لأية تبعية، فلا ينظر اليه بعين الحسد حيث يشكل هذا القطاع ضمن مجهود التقويم المستدام، إحدى أعمدة التنويع والديناميكية الاقتصادية. إنه لمن النادر أن يجمع بلد ما فوق ترابه عددا مماثلا من القدرات الكفيلة بدفع قطاع يملك قدرة كبيرة على خلق الثروات والوظائف والدخول إلى الصادرات بدون نقل المنتجات والخدمات. وسننقل هنا الجوانب الإيجابية الأخرى للسياحة :

ترقية أفضل تسامح بين الشعوب، إنصهار الثقافات، خلق روابط إنسانية ومؤسساتية دولية مستدامة وغيرها. ومن جهة أخرى يمكن تحفيز العديد من الهيئات والأنشطة الداخلية بفضل النشاط السياحي : الصناعة التقليدية، الثقافة، الطبخ، الفنون الوطنية والجهوية، المتاحف والمسارح والأعوان الخاصين (السياحة لدى الساكنة) إلخ.

انه لمن غير الممكن ذكر جميع الأنشطة المستفيدة من السياحة. فالبلد يتوفر على مؤهلات إستثنائية : التشمس المكثف، الآثار الغنية والمتنوعة، المناظر

الجبلية والقمرية والكثبانية، شواطىء خلابة إلخ، خريطة بالقدرات السياحية غالبا ما تترك خبراء السياحة في حالة ذهول. فعندما تكون درجة الحرارة عشرة درجات تحت الصفر في ستكهولم، سيكون من الممكن جلب آلاف الأشخاص في ظرف ثلاثة إلى أربعة ساعات من الطيران من أجل الاسمرار على أطراف أحواض السباحة الجميلة في الجنوب (بإستثناء أننا لم نبنيها من قبل)، غير أن تشخيص الواقع يتناقض بقوة مع القدرات الحلم هذه.

ففي مقام أول، هناك مظاهر مؤسفة في الجانب الكمي، حيث يملك البلد أقل من 20 فندق من درجة 5 نجوم وأقل من 100.000 سرير في فنادق مصنفة ويحقق عائدات من العملة الصعبة لا تتعدى الـ500 مليون دولار واكثر من 70 بالمائة من 2.000.000 زائر الذين نستقبلهم كل سنة يأتون في إطار الأعمال. ويمثل نشاط القطاع أقل من 3 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، غير أن هذا ليس إلا الجانب الظاهر من جبل الجليد. وهناك جانب النوعية الأكثر رداءة. ولحسن الحظ ليس لنا تصنيف دولي مشهور في هذا الجانب ووضعيتنا اسوأ بكثير من بيئة أداء الأعمال، حيث نوجد من بين آخر 20 دولة في العالم. إنه هذا الجانب الذي يفسر حالة نادرة : نحن بلد متخلف يصدر السياح أكثر مما يستقبل. وبلا شك فإن الشروط العامة (التمدن والتربية، حساسية السكان لمتطلبات القطاع) لا تزال غائبة، كما أن القطاع جد مريض فيما يتعلق بنوعية تسييره. فلا يتعلق الأمر هنا بالقيام بتشخيص شامل لتسيير هذا القطاع، بل بملاحظة مدى غياب إستراتيجية وتسيير عملي حتى في مستوى البلدان ذات الأداء المتوسط. فماذا يتعين القيام به إذن لتحسين الوضع؟ يجد الكثير من الملاحظين أن هذا الوضع والأهم من ذلك هذا التوجه يبعث على الحيرة والأسى. نحن بلد في طريق النمو يحاول إتمام الإنتقال إلى إقتصاد السوق وبالتالي نحن أبعد من أن نقوم بهندسة إنسجامنا المؤسساتي، وفي هذه الحالة المائلة، لا تستطيع وزارة تصور الإستراتيجية والميكانيزمات العملية والتكفل بالتنفيذ. يجب أن يكون هناك تنظيم مغاير : الهيئة الاستراتيجية (المخ) أو وزارة للتخطيط على سبيل (الإشارة) التي يجب

أن تضم أفضل الخبراء في الميدان من أجل تصور إستراتيجية مفتوحة ومتشاور عليها وكذا على طريقة تنفيذها، على أن تتولى وزارة السياحة التنسيق الوثيق مع جميع الهيئات المعنية وتصبح على الخصوص أداة للانجاز. فالتنظيم الحالي لا يسمح بخلق قطاع سياحي من الدرجة العالمية. وفي المقام الثاني يتولى فريق الخبراء المكلف بالملف القيام بالتشخيص وخاصة بحصر القدرات الهائلة المتوفرة قبل إعداد الاستراتيجية القطاعية (المنهجية معروفة للخبراء). ففي هذه المرحلة الحاسمة، يكون من الضروري بداية تجنيد جميع الخبرات الوطنية وتزويد الفريق بالخبرة الدولية التي تنقصنا. إن تحسين بيئة الأعمال التي تعتبر شرطا مسبقا لدفع القطاع، الأمر الذي يحيلنا على إشكالية التبعية المتبادلة. فمادامت هناك شكوك معقولة حول الإشكالية الأمنية، فلا يمكن للطرف الدولي في النشاط السياحي إلا أن يتقلص. إنه لمن المعقول القيام بالتخطيط إلى جانب تقويم مستدام وشامل لمستوى 15 إلى 20 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يجعل من هذا القطاع فاعلا أساسيا في التنويع الاقتصادي. لقد تم التعريف بأولويات تنمية القطاع بصورة كافية ويتعلق الأمر على الخصوص بـ :

1. توجيه أقصى حد من الموارد نحو التنمية البشرية (التكوين والرسكلة).
2. إدماج الثقافة السياحية في البرامج الوطنية للتربية.
3. المساعدة على خلق (هيئات للمتعاملين) ومضاعفة وكالات السفر المهنية (ذات العلامة المحمية).
4. دعم الاستثمارات الثقيلة وخاصة في الجنوب والهضاب العليا.
5. وضع آليات لترقية النوعية : القروض البنكية، تخفيض الرسوم من أجل إقامة أنظمة النوعية إلخ.
6. اقامة آليات للتشاور الدائم بين الأطراف المعنية والسلطات العمومية، قصد تقويم مستدام للقرارات وسيكون من الأفضل توكيل هذه المهمة إلى (مركز للتصور) الذي سبق التطرق اليه آنفا.

لقد أخفينا عدة مظاهر متعلقة بتنمية القطاع، فحتى كتاب ضخم كان سيقلل من بعض الجوانب، مما يفسر ضرورة تشاور واسع قدر الإمكان مع مجمل الأطراف المعنية : اخضاع الخيارات السياسية الناجمة عن القرارات المتخذة من طرف الحكومة للتكييف التقني من طرف كفاءات مؤكدة في هذا الميدان دون غيرها.

- **إعادة تصنيع البلاد ؟.**

انه لمن دواعي السعادة، أن نلاحظ بعد فترة طويلة من التوقف، عودة الإهتمام المتزايد بتنمية الإقتصاد المنتج. لقد بالغنا في تمويل الهياكل على حساب الأنشطة الواعدة : التنمية البشرية، تكنولوجيا الإعلام والإتصال، الصناعة، الفلاحة، تحديث التسيير، إقتصاد المعرفة إلخ. وها نحن بصدد دفع ثمن تلك المبالغة بقوة اليوم. لدينا قطاع منتج هزيل مقارنة بحاجياتنا من الوظائف والإستهلاك. لقد صنعنا إقتصادا ينتج وظائف للغير والإستهلاك للوطنيين من خلال عائدات الريع. لقد أصبحت الوظائف الدائمة نادرة وفاتورة الإستيراد تزداد ثقلا، في حين يبقى هدف جعل الصناعة تساهم بنسبة 10 بالمائة في الناتج الداخلي الخام هدفا مأمولا. لقد عرفنا إنحطاطا كبيرا نسبيا في هذا الميدان. فخلال السبعينات تجاوزت الصناعة الـ 15 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، ذلك لا يعني أنها كانت تنافسية ومتحكم في ديناميكيتها. سيكون النقاش طويلا ومضجرا ومعقدا إذا ما كان علينا تشخيص نقاط الضعف والقوة في مسار التصنيع لتلك الفترة، غير أن الصناعة كانت تمثل في تلك الفترة نسبة هامة في الناتج الداخلي الخام وفي ارتفاع أكثر فأكثر.

انه لمن المنطقي جدا العمل على آفاق 2019-2014. وهكذا نستطيع بجهد كبير الوصول إلى تحسن سنوي بـ 15 بالمائة من القيمة المضافة الصناعية الأمر الذي يعد أمرا معتبرا. بيد أنه يجب إختيار أولويات أخرى وتحديد أهداف مغايرة. يجب أن تستهدف القرارات، توجيه الموارد نحو المؤسسات العمومية والخاصة

الناجحة، كما يجب علينا تحرير المبادرات وتمكين إنجاز عشرات المشاريع المجمدة في دهاليز الإدارة وضرورة تجسيد ها الميداني وهذا مبدأ أساسي يتفق الجميع حوله، لكنه لا يطبق في الواقع : المساواة في المعاملة بين القطاعين العام والخاص. لقد شرحنا العقبات الكثيرة أمام سير السوق، عندما تكون مؤسسة إنجاز تابعة للقطاع الخاص ناجحة تفرض عليها رسوم من أجل تطهير مؤسسة عمومية تحتضر، أما عندما تصبح الأولى غير قادرة فإننا نتركها تسير نحو الإفلاس. وعليه يجب أن تكون الأولوية للتصرف بشكل مغاير في سياق إعادة التصنيع. فإذا ما كنا نرغب في إنقاذ البلاد يجب عندئذ توجيه الموارد إلى حيث إمكانيات التوسع أفضل وخاصة المؤسسات العمومية والخاصة الجيدة. (ولماذا لا لفائدة أعضاء المؤسسة ومرافقتهم من طرف مؤسسات للخبرة).

إن إزالة مشاكل التمويل الأبدية كالعقار والبيروقراطية الخانقة التي تنتصب دائما كعقبة كؤود أمام التنمية السريعة. لقد تم تحقيق تقدم وعليه يجب أخذ معايير أداء الأعمال واحدا بواحد (بيئة الأعمال) والقيام بإعادة هندسة المسارات الأمر الذي لا يعد بالهين ولا بالمستحيل أيضا. فإذا ما استطعنا في ظرف خمسة سنوات، رفع حصة الصناعة إلى 8 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، فإننا نكون قد نجحنا في القيام بخطوة جدية نحو إعادة تصنيع البلاد. وعليه سيكون التحدي كبيرا. فإذا ما أستطعنا تحسين مساهمة الصناعة بنسبة 1 بالمائة فقط في الناتج الداخلي الخام سنويا، سيكون لنا في ظرف عشر سنوات أفضل توازن في الأنشطة الإقتصادية للبلاد. ويتعين عندئذ تحديد أهداف من هذه الطبيعة وربما أقل بقليل (0. 75) بالمائة سنويا. ومن تم وعند بلوغ هذه الأهداف، سيكون بإمكاننا إعادة تصنيع البلاد ضمن آجال معقولة.

• لماذا تطهير مؤسسات معطلة ؟

نحن بعد بصدد تنفيذ تطهير لا يتوقف لمؤسسات عمومية. لقد حققت الأوائل منها نتائج تافهة. فهل لهذه المحاولة الأخيرة حظوظا للنجاح ؟ سنرى

أن احتمالات النجاح ضئيلة جدا. فلا نملك إحصائيات موثوقة حول تكاليف عمليات التطهير مضافا إليها القروض غير المسددة بدون حساب تكاليف التبعية للسلطات العمومية.

فإذا ما أخدنا الفترة 2013-1990، فإن التقديرات تتراوح بين 70 و160 مليار دولار وهي فترة زمنية كبيرة جدا لإجراء تحاليل تكاليف الأرباح الملائمة، لكن سنعمل بالتقديرات الأدنى حتى لا نكون جد متشائمين.

أود أن ألفت الإنتباه إلى أمر مهم وهو: أن الجزائر من البلدان القلائل في العالم حيث تتم عمليات تطهير كبيرة لأموال ضائعة وبمنهجيات غير فعالة، فالصين نادرا ما تقوم بالتطهير وبصورة إستثنائية لمؤسساتها العمومية وعندما تقوم بذلك سيكون فقط لمؤسسات إستراتيجية. وتستخدم في ذلك إعادة الهندسة التسييرية لتقويم المؤسسات. أما نحن فلا يمكننا ترجيح ممارسات البلدان الشرقية سابقا لتبرير ما لا يبرر كون البلدان المتطورة تقوم بذلك أحيانا بواسطة آليتين: ضمانات القروض لدى البنوك وحيازة أسهم يعاد بيعها بعد عملية التقويم، لكنها لا تتصرف إطلاقا بالخسارة. لقد حققت الحكومة الأمريكية أموالا جراء تدخلها لإنقاذ جنرال موتورز.

ولنفرض أن مجمل القروض غير المسددة وعمليات تطهير القطاع العام، تكون قد كلفت 70 مليار دولار فقط، ذلك يعني أننا سنكون في حاجة للكثير من الشفافية والإحصائيات الموثوق بها ومحاكاة من أجل تسيير معقول لإقتصادنا، وإلاّ سنكون بصدد تعويض غياب الأرقام بالتحاليل والبحث عن البدائل. فلم تكن المعطيات حول القيمة المضافة الإجمالية للقطاع العام معروفة بدقة أيضا، كما كانت التقديرات تتراوح بيت 11 إلى 20 مليار دولار، في حين تقدر الوظائف بحوالي 480.000 شخص يعملون في القطاع العام. وبعد عدة عمليات تظهير لاحقا، كانت الوظائف لا تزال مهددة ونسبة إستغلال الطاقات المركبة جد منخفضة، حوالي 55 بالمائة. هناك سؤالان رئيسيان يتعين طرحهما:

كيف يجب معالجة هذه المؤسسات حتى لا تفقد الوظائف وأداة الانتاج ؟ يوجد هناك حلول ولا أحد يعلم من قام بإختراعها. لقد طبقتها الصين وبولونيا بطريقة رائعة، ويوجد هذان البلدان في صحة اقتصادية جيدة. فالقطاع العام في كليهما في تراجع لحساب الخاص لكنه لا يزال فعالا. ففي المقام الأول، كان بإمكان الـ 70 مليار دولار التي تم ضخها في مختلف المؤسسات التي جرى تنويعها وتستخدم أدوات إقتصاد المعرفة، خلق ثلاثة ملايين وظيفة إنتاجية على الأقل وإنتاج بـ 60 مليار دولار على أدنى تقدير. وهي تقديرات أعتمد فيها الحد الأدنى. وهكذا قمنا إذن بتدمير ثلاثة ملايين وظيفة منتجة ودائمة من أجل الحفاظ على 480.000 وظيفة هشة وضعيفة المردودية. لقد قمنا أيضا بمحو إنتاج بـ 60 مليار دولار جرى تنويعها من أجل الإحتفاظ بـ 20 مليار دولار سنويا. لقد خسرنا إذن 40 مليار دولار من الإنتاج و30 مليار دولار في الإستيراد. ويمكننا تفسير كل هذا في جزء كبير منه من خلال ظاهرة بطالة الشباب (الحرّاقة) الاستيراد والتبعية الغذائية وكمّ آخر من الظواهر الاجتماعية. ولا تزال هناك بعد مشاكل اقتصادية أكثر جدية : ضعف التأهيل البشري، ضعف تسيير المؤسسات والهيئات غير ذات الأهداف الربحية، المساعدات، مناخ الأعمال الخ. ولدينا بهذا الخصوص إحدى الممارسات الأكثر تدميرا للإقتصاد الوطني.

ويمكننا البدء في سرد المبادىء القاعدية التي يجب أن تحكم السياسات العمومية :

المبدأ الأول : تحديد الدولة للمؤسسات الإستراتيجية (ثلاثون كحد أقصى) لتسييرها وفق الكيفيات المطبقة على نفس هذه الكيانات في اقتصاد السوق (لقد قمنا بسرد هذه المبادىء من قبل في بعض الفصول).

المبدأ الثاني : بالنسبة للباقي، عدم تمييز الدولة بين القطاعين العام والخاص، تمويل المؤسسات الفعالة ودعمها في حين يجب تفليس المؤسسات التي تراكم العجز وذهابها إلى التصفية.

المبدأ الثالث : تضع الدولة أثناء تفليس المؤسسات العمومية، صندوقا لإعادة الهيكلة لضمان إستعادة المؤسسات الفعالة عمومية كانت أم خاصة، أعضاء المؤسسة أنفسهم أو توليفة تتكون من الثلاثة)، يستعيدون أداة الإنتاج. فلا يجب بقاء أي عامل بدون موارد إلى غاية موقعته في منصب عمل منتج بنفس الأجر على الأقل. وبدلا من اللعب على خوف الأفراد من أجل تبديد الأموال العمومية، تضمن لهم الدولة عائدا ثم وظيفة في مكان آخر لاحقا.

وعليه، يتعين علينا تكوين المزيد من الخبراء والمؤسسات المتخصصة في الميدان. وهكذا نفكك العقدة النفسية المتمثلة في الخوف من فقدان الوظيفة أو أداة الإنتاج. فلو قمنا بمقاربة مماثلة، لكان بإمكان صندوق إعادة الهيكلة إمتصاص من 7 إلى 8 ملايير دولار ولكنّا قد خلقنا ثلاثة ملايين وظيفة وقلصنا بأكثر من 50 بالمائة الواردات وأنتجنا 40 مليار دولار سنويا زيادة، وذلك حسب تقديرات دنيا، فلا أحد يخسر بما في ذلك احتفاظ العمال بوظائفهم إلى جانب إستعادة أداة الإنتاج. فهناك العديد من البلدان في حالة إنتقال تقوم بتطبيق هذه المبادىء بكل سرور. فلماذا لا نطبقها نحن ؟ لماذا يرغبون دائما في أن يكونوا الإستثناء العالمي ؟ هذا الإستثناء الذي يقترن دائما بالفشل. ومن جانب آخر، كان يجب تطبيق تقنية إعادة هندسة تسيير جد متقدمة من شأنها إحداث تغيير عميق في ثقافة المؤسسة التي يتم تطهيرها. ويتعلق الأمر عمليا ب (خلق) مؤسسة جديدة مما بقي من الأولى، إنه التحول الجذري. ويمثل عقد النجاعة واحدا من عشرة من الطريقة. فالتغييرات المقترحة على مؤسساتنا التي عرفت التطهير، تغييرات هزيلة. فهناك فرصة واحدة من بين عشرة فرص لنجاح آخر عمليات التطهير. وبعبارة أخرى، سيكون نجاحها من المعجزات. فالخطأ لا يقع على المسيرين ولا بالتالي على العمال بل على المنهجية العامة لتسيير القطاع العام التي تدوم منذ عقود.

• اقتصاد المعرفة : فرصة للتنوع

تذهب بعض التوجيهات الجديدة للسلطات العمومية في الاتجاه الصحيح. ويتعلق الأمر بتمويل الاقتصاد المنتج وتنويع التنمية البشرية وتحسين التسيير. وكان حريا بها البدء بالعمل بهذا منذ زمن طويل. فما هي ياترى استراتيجية التنويع التي يجب اعتمادها ؟ لا يتطلب مثل هذا الأمر بتاتا وجود طريقة فعالة ومحددة يتعين علينا إتباعها، فهناك العديد من البدائل الملائمة للخلاص على غرار تلك التي تكون أقل ملاءمة. فلا نملك حلولا وحيدة. لذا من المهم ارتياد طريق الخلاص. ومن بين فرص التنويع هناك اقتصاد المعرفة الذي يتيح مزايا مؤكدة. غير أن كل شيء يتوقف على الجرعات. فماهي المكانة التي يجب أن يكون عليها اقتصاد المعرفة في الحزمة المستقبلية لاقتصاد وطني متنوع ؟ للإجابة على هذا السؤال يجب بداية تثمين دور ومحتوى اقتصاد المعرفة.

ولنبدأ من البداية بتوضيح عما نتحدث عنه. يتضمن اقتصاد المعرفة شرائح برمتها من أنشطة بلد بما فيها التكوين (الطويل الأمد والرسكلة) تكنولوجيا الإعلام والإتصال، البحث والتنمية والابتكار، الإتصال وصناعة الخبرة والاستشارة إلخ. ويمكننا حصر نطاق اقتصاد المعرفة بشكل أفضل بالاستعانة بتعريفات البنك العالمي والإتحاد الأوروبي. إنها أنشطة عرضية تؤثر على مجمل أنشطة بقية القطاعات : الفلاحة، الميكانيك، السياحة والإلكتروتيك الخ.

اقتصاد المعرفة هو مثل الدم الذي يروي جسم الإنسان، يساهم في تحسين إنتاجية جميع القطاعات. ويشكل في أيامنا هذه عاملا رئيسيا للنجاح لا مناص منه للأمم التي ترغب في الوصول إلى مصاف الدول الناشئة ثم النامية. وعليه، يجب الاستثمار بالقدر الكافي من أجل تطويره نسبة للناتج الداخلي الخام واستخدام انعكاساته. وهكذا يمكننا تأهيل الموارد البشرية، انتاج برمجيات نوعية، اقامة مكاتب متخصصة في الابتكار، لكن ليس استعماله حيث سيكون مردوده محدودا. فقد قمنا بتجربة هامة في هذا الميدان خلال فترة السبعينات من

خلال تكوين اطارات ممتازة، تجربة لم يرافقها تحضير المؤسسات لإستقبالهم واستعمال معارفهم وبالتالي كانت المردودية محدودة. لقد غادر أغلبهم إلى وجهات أخرى وتعرض الذين بقوا للتهميش وفقدان الدوافع وإساءة إستخدامهم بشكل لافت. وكانت النتيجة شروع الإنتاجية الشاملة للعوامل في الإنخفاض ونسبة استعمال الطاقات تتراوح بين 45 إلى 55 بالمائة

ويشكل تطوير اقتصاد المعرفة في هذه المرحلة الحاسمة التي نعيشها، الدعامة الأساسية لتنوعنا الاقتصادي. سنشرع في تجربة جديدة في ميدان التنمية حيث توجد قطاعات اقتصادية كاملة عشية التحديث، ستكون بمثابة أرضية للإنعاش المقبل وسيكون النسيج وصناعة الصفائح من مشمولات هذه الحيوية الجديدة.

ونعول قليلا على تحسن افتراضي للتسيير وبصورة أكثر على الشراكة من أجل دفع هذه الأنشطة. إن تدقيق معمق للتسيير سيصل بنا بسرعة إلى خلاصة مفادها أن الثقافات الداخلية كانت هجينة وملجمة وكان يتعين علينا في سياق إعادة الهيكلة السابقة اعطاؤها الأهمية اللازمة، ثم تنمية استخدام اقتصاد المعرفة قبل اعطاء الكثير من الموارد إلى مؤسسات لم يتم تحضيرها بشكل كاف لاستخدامها.

هناك قلة من التحاليل التي تفيد أن اقتصاد المعرفة لا يجب أن يكون ضمن حزمة التنويع الاقتصادي، في حين تلح الأغلبية على أن يكون لاقتصاد المعرفة الأولوية. ويتعلق الأمر هنا بالبدء في اخراجه على أرض الواقع.

بداية يدرك مسيرو المشاريع أهمية سير المراحل واحترام سير الأنشطة. وهكذا يمكننا تسييرها حتى وفق نماذج محددة (pert) على سبيل المثال. فالإشكالية تتمثل في التالي : هل فعلنا حسنا بالشروع في تنشيط مخططات الإنعاش بالاعتماد على مؤسسات مفككة أحيانا، في حين يجد اقتصاد المعرفة صعوبة في الوجود على أرض الواقع ؟ وهل قمنا بقلب الأولويات ؟ يمكننا الرد بالقول أنه كان بإمكاننا التقدم في نفس الوقت حتى مع صعوبة انشاء مؤسسات للابتكار وهندسة التسيير إلخ والبداية في التسيير بطريقة مغايرة ومتزامنة مع عملية تركيب

التجهيزات. فالجزائر مستعدة الآن لتوفير موارد ضخمة من أجل إطلاق تشكيلة كاملة من الصناعات المشتقة من اقتصاد المعرفة وتحتاج إلى الانجاز بسرعة اكثر من الوتيرة الحالية. كما يجب القيام بتزامن الاستثمارات الجديدة واستعمالها في الأنشطة الاقتصادية التقليدية. فالمظاهر الحالية لا تبدو جيدة ونحن بصدد القول : نضخ الأموال الآن في المؤسسات من أجل تحديث تجهيزاتها، القيام بشراكات، تحسين تسييرها والقيام بإقتصاد المعرفة لاحقا. إننا نعول على الشراكة من أجل سد العجز في المعرفة وفي الميادين الرئيسية لاقتصاد المعرفة. إنه لمن المفيد معرفة الفائدة من الشراكات العصرية في شراء التكنولوجيا ومعرفة كيف ننتج. كما أنه من الصعب الحصول على نتائج في ميدان التحديث التسييري كون التكنولوجيا تشترى والتسيير ينتزع ولكي يتم ذلك، سنحتاج إلى العديد من الأدوات وعلى وجه التحديد تلك التي نستخلصها من التنمية وتوزيع واستعمال مكونات اقتصاد المعرفة.

- **تحديث القطاع المالي : ماهي الأولويات ؟**

لتقدير انعكاسات نظام مالي على الاقتصاد الحقيقي، يجب التذكير بأسباب وجوده ولماذا يوجد. بلا شك أن مصادر جوهره عديدة ومعقدة ومن بينها وجود سببين رئيسببن يشكلان أسس نشأته. السبب الأول واضح ومرئي ويتم تدريسه في جميع برامج المالية. ففي بلد ما هناك على الدوام أعوان اقتصاديين يعرفون على العموم فوائض مالية (العائلات على العموم وبالتبعية المؤسسات)، وآخرين لهم إحتياجات دائمة للتمويل وخاصة (المؤسسات).

ويقوم النظام المالي بتوجيه فوائض مد لمالي والأقل إدراكا، فهو علاوة على مركزيته بالنسبة لنمط السير الاقتصادي للأمم، مشاركته في التخصيص الفعال للموارد : إستفادة المؤسسات الناجحة (العمومية أو الخاصة) من القروض لكي تتطور، وكذا المؤسسات السيئة التسيير أو التي فقدت أسواقها ووجدت نفسها

محرومة من القروض وتسريع تفليسها حتى تستفيد مؤسسات ناجعة ناشئة من إستعمال أصولها. ويتجه النظام المالي لكي يكون مضرا في جميع الإقتصاديات ولكن بطريقة مختلفة. ففي البلدان المتطورة أصبح النظام المالي مستقلا ويقوم بتحقيق أرباح إنطلاقا من المنتجات الخاصة به التي تتقلص علاقاتها وآثارها على الإقتصاد الحقيقي أقل فأقل. لقد أصبح غاية في حد ذاته، يوجه الإقتصاديات العصرية بصورة خطيرة نحو أزمات بلا نهاية. وليس لنا هذه المشكلة في الجزائر، وفي المقابل، توجد لدينا بعد مشكلة أخرى أكثر خطورة وهي : تخصيص الموارد. لدينا نظام مالي يتكون في 90 بالمائة منه من قطاع عمومي يكرس أغلب أنشطته للإستيراد وحجم هام من قروضه لتمويل المؤسسات العمومية المفككة التي لا تملك أية فرصة لتحسين فعاليتها وتسديد قروضها. وهناك ملاحظتان رئيستان تجدر الإشارة إليهما : دولة أختارت الحفاظ على قطاع بنكي عام لتمويل الأنشطة الإستراتيجية للبلاد، فهل أن الإستيراد وإعادة البيع في الحالة الأولية مهمتان إستراتيجيتان بالنسبة لنا ؟ فلماذا لا تتركان للقطاع للخاص ؟ وفي المقام الثاني، لن يكون هناك إقتصاد سوق بدون القضاء على عقبة عدم الفعالية. فعندما يتم فرض رسوم على مؤسسة للبناء (عمومية أو خاصة)، تحقق أرباحا من أجل تمويل مؤسسة عمومية من نفس القطاع، تصبح قواعد اللعبة خاطئة، فلا وجود لبلد يسير هكذا. فالمؤسسة العاجزة يجب تفليسها وإعادة هيكلتها من أجل إستعادة أداة الإنتاج والعمل على عدم ترك أي إطار أو عامل بدون موارد قبل إعادة موقعته في وظيفة أخرى وبنفس الأجر وذلك ممكن من الناحية التقنية. لكن وبدلا من هذا، يقترح دعاة المساعدة العشوائية معالجات مالية بلا نهاية.

نحن بصدد نقاش لا ينقطع حول تحديث القطاع المصرفي. نحن متخلفون في ميدان الوسائل المعلوماتية المستخدمة في التحويلات المصرفية بطريقة آلية وفي العديد من العمليات المصرفية. لقد تم تحقيق بعض التقدم ولا يزال هناك

الكثير يجب القيام به. فلا نتطرق إلا نادرا للمشكل الأكثر جدية الذي يخل بقطاعنا المالي آلا وهو :

آليات توجيه الموارد. لدينا قطاع متناقض وجدانيا :ليبرالي جدا بالنسبة للإستيراد ويساري جدا في توزيع الموارد على المؤسسات المنتجة، نظام يفضل الإستيراد في الوقت الذي تعاني فيه المؤسسات من المشاكل، بينما تقوم القطاعات المالية العمومية الفعالة لإقتصاديات السوق بخيارات مختلفة تماما : القيام بتطوير المؤسسات المنتجة للثروات والوظائف والأفضل وليس تلك التي تبدد موارد المواطنين. وعليه فإن أولويات إصلاحات القطاع المالي في حالتنا أ ولويات واضحة ويتعلق الأمر بـ :

1. التخلي عن ميدان الإستيراد في الحالة الأولية للبنوك الخاصة.
2. تحويل (بواسطة هندسة مالية ملائمة) اكثر من نصف البنوك التجارية العمومية إلى بنوك للإستثمار وهو أمر متاح من الناحية التقنية.
3. تمويل المؤسسات العمومية والخاصة التي تحقق النجاحات علاوة على المساعدة على خلق أخرى.
4. معالجة حالة المؤسسات المفككة التي يستحيل تقويمها دفعة واحدة، بإستعادة أداة الإنتاج تحت مختلف الأشكال وإعطاء قروض للإطارات والعمال من أجل خلق مؤسساتهم الخاصة بهم والقيام بتكوين وموقعة الآخرين وعدم ترك أي واحد منهم بدون مورد وأن لا يظلم أي واحد والحالة هذه.

إن أولويات القطاع المالي هي آليات توزيع الموارد. ويتعلق الأمر بإبراز التوجيهات الكبرى التي تقود هذه الإصلاحات. فالمبدأ الأول يجب أن يكون إعطاء الأولوية في التمويل للمؤسسات الخاصة والعمومية المنتجة والفعالة وذلك بدون أي تمييز. ويجب أن يكون المبدأ الثاني وضع هندسة تسييرية من أجل معالجة المؤسسات العمومية التي تعيش على الميزانيات بطريقة تمكن من

إستعادة أداة الإنتاج وعدم ترك أي عضو بدون موارد إلى غاية موقعته. ا وسيكون الفائزون الكبار جميع المواطنين وخاصة شبابنا الذين سيجدون وظائف في بلدهم بدلا من الغرق في البحر في طريق البحث عنها في بلدان أخرى.

- **جداول التوصيات**

سنختصر فيما سيأتي أسفله في شكل جداول مجمل التوصيات التي قمنا بصياغتها على مدار التحاليل المقدمة :

الجدول رقم 1 البيئة السياسية الملائمة للتنمية

الأنشطة الموصى بها	المبادىء
الأهداف : 1. خلق الساحة السياسية لبيئة ملائمة للأعمال. 2. فصل مدروس بين القرارات (السياسية) وترجمتها إلى استراتيجيات تقنية 3 يحدد صناع القرار السياسي (الرئيس، الوزير الأول) الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الكبرى : النمو، التشغيل، التوازن الجهوي وغيرها ويراقبان التنفيذ (النتائج حسب المراحل)	يصبح علم اجتماع البلد ملائما للتنمية الإقتصادية

الجدول 2 : تنظيم الدولة

الأنشطة الموصى بها	المبادىء
1. يجب أن تكون الدولة منظمة لكي تكون فعالة. 2. لدينا أربعة كتل كبرى يتوجب هيكلتها في نظام مترابط وفي حوار وتدقيق دائمين من أجل تحسينها. 3. الكتلة الأولى وتهم صناع القرار السياسي الذين يحددون التوجيهات الكبرى ويراقبون التنفيذ والنتائج. 4. الكتلة الثانية وتجمع الهيئة الاستراتيجية التي تتحاور مع بقية الهيئات من أجل تصور استراتيجية متشاور عليها، مفتوحة ومنسجمة. 5. الكتلة الثالثة وتجمع هيئات التنفيذ (الوزارات، الولايات إلخ)، المكلفة بالتنفيذ في الميدان وباقتراح توصيات للإصلاحات 6. وتشمل الكتلة الرابعة هيئات التدقيق المكلفة بتحليل المسعى الشامل بالتفصيل من أجل اقتراح التحسينات (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ومجلس المحاسبة والمفتشيات القطاعية الخ)	1. يجب الاستلهام من مخططات التنظيم للدول التي نجحت في الانتقال. 2. تنظيم المؤسسات عمل سيكون على قدر كبير من الفائدة لهيكلة الدولة. 3. ضرورة المرور بمرحلة توضيح جميع الإجراءات والأنشطة الهامة كتابيا (حصول الإدارة الجزائرية على تصديق منظمة المعايير الدولية الإيزو 9001) 4. تمكين الاستخدام التوسعي لتكنولوجيا الاعلام والاتصال بتقليص التكاليف وتحسين الاتصال. 5. أهمية توضيح المهام، الوظائف والمسؤوليات ومعايير أداء كل هيئة.

الجدول 3 : خلق الهيئة الاستراتيجية (المخ)

الأنشطة	المبادىء
1. خلق أو تنشيط هيئة استراتيجية (المسماة هنا الهيئة الاستراتيجية) (المخ) 2. تنظيم دائم ودوري ورسمي لمشاورات تجمع كل الأطراف المعنية داخل هذه الهيئة. 3. مدها هذه الهيئة بأنظمة محاكاة للحساب ا لاقتصادي وأدوات أخرى ضرورية لمهامها. 4. وضعها تحت سلطة أعلى هيئة في الدولة. 5. حصر دورها في تصور نظرة واستراتيجية وترتيب تنفيذ إصلاحات جميع القطاعات انطلاقا من التوجيهات السياسية. 6. يصادق رئيس الدولة على المخطط الاستراتيجي للتنمية المحدد والنهائي ويرسل إلى مختلف الهيئات للتنفيذ.	1. يمكن ربما للمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة في حالة تنشيطه أن يلعب هذا الدور في الجزائر.

الجدول 4 : نظرة وطموح كبير

الأنشطة	المبادىء
1. خلق طموح وطني كبير متشاور عليه ومشترك. 2. الجزائر بلد ناشيء في آفاق 2025، يحتاج على سبيل المثال إلى أفكار من أجل تجنيد واسع. 3. تصور مخطط وطني للاتصال من أجل الاستفادة من هذه الاستمالة. 4. ضرورة اتساق الطموح مع المخطط الاستراتيجي الساري الذي يجب أن يكون واقعيا بواسطة المجهودات.	1. يجب أن تكون هذه الآفاق موضع فخر وتحفيز للمواطنين.

الجدول 5 : ترتيب الإصلاحات

الأنشطة	المبادىء
1. تقع مهمة ترتيب وتنسيق الإصلاحات على عاتق الهيئة الاستراتيجية. 2. تقترح كيانات الإنجاز (الوزارات، الولايات الخ) أفضل السبل والوسائل لانجاز مشاريعها. 3. نصل في النهاية إلى مخطط معقد للتحولات الاقتصادية والمؤسساتية الذي يعتبر أساس نجاح الهندسة الشاملة.	1. المبدأ القاعدي لسير الهيئة الاستراتيجية (المخ) هو الحوار مع كامل الأطراف المعنية. ومن صلاحياتها العمل على انسجام وقابلية المقترحات للتطبيق. 2. يتولى أعضاء هذه الهيئة وهم من أفضل رجالات العلوم وضع اللمسات الأخيرة على مخطط التنمية وانجازه. 3. المرونة والمشاركة، هي المبادىء القاعدية التي توجه أعمال هذه الهيئة.

الجدول 6 : التعمير وتوزيع السكان

الأنشطة	المبادىء
الأهداف : توزيع أكثر عدلا للسكان داخل الإقليم، التخفيف من مخاطر الزلزال وتثمير القدرات التي يتوفر عليها البلد . **الأعمال** : 1 . خلق نسيج جديد من المدن في الهضاب العليا والجنوب أساسا . 2 . قيام الدولة بتحويل إداراتها الرئيسية، الحكومة، وخلق الهياكل الاجتماعية المهنية . 3 . خلق القروض البنكية ووتمويل الخواص للأنشطة الملحقة (المساكن والفنادق والترفيه الخ) 4 . بإمكاننا إدماج ترتيبات من أجل إستعمال الطاقات المتجددة وتطوير صناعات جديدة وجعلها قادرة على التصدير 5 ستجد العديد من الأنشطة طريقها الى التطور : السياحة والفلاحة والخدمات الخ .	1 . إدماج الخطر الزلزالي في العملية (زلزال بدرجة 8 على سلم ريختر، قد يسفر عنه مئات الآف الضحايا في المدن) . 2 . يتم وضع التفاصيل في الهيئة الاستراتيجية بعد نقاش وطني وبعد استشارة أحسن خبرائنا في الميدان . 3 . ستتاح لنا فرصة خلق مدن خضراء تحترم البيئة . 4 . سيعاد بناء المساكن في الشمال وفق المعايير المضادة للزلزال الأكثر تطورا . 5 . تقليل احتلال فضاءات جديدة من الضغط على العقار بصورة معتبرة .

الجدول 7 : استراتيجية الاندماج في الاقتصاد العالمي

الأنشطة	المبادىء
1. على غرار جميع الأنشطة الهامة، يعتبر التشاور على نطاق واسع ضروريا. 2. يتعلق الأمر بتعريف وتحديد الأولويات وقطاعات النشاط التي يتعين ترقيتها بالدرجة الأولى. 3. نقترح الأخذ بعين الاعتبار قطاعات تم ذكرها عدة مرات في دراسات وطنية : مشتقات المحروقات (البلاستيك) الفلاحة، السياحة، الطاقات الجديدة، الصناعة الخضراء، اقتصاد المعرفة، تكنولوجيا الاعلام والاتصال، الصناعة الغذائية الخ. 4. توجيه القروض الميسّرة والحوافز نحو الأنشطة ذات الأولوية على أن تكون الأخرى متاحة. 5. المخطط المصمم مجرد دليل وليس أداة تسلط، يجب أن تكون هناك مرونة كبيرة في تنفيذه، وحدها الحقيقة الميدانية التي تسمح بإظهار ما هو ممكن، كما. يجب تحرير المبادرات وترك الخواص وضع حساباتهم الاقتصادية والقيام بالاستثمار.	1. تتولى الهيئة الاستراتيجية القيام بتصور مخطط واقعي ومنسجم إنطلاقا من التوجيهات السياسية واقتراحات الأطراف المعنية، سيكون موضوع خبرة لامحالة من حيث القياس الاقتصادي والمحاكاة وتنسيق الإصلاحات. 2. يجب أن يكون مخطط التنمية منسجما مع الخطوط العريضة لما أسميناه الطموح الوطني الكبير والمدمج في العديد من الترتيبات (التكوين، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الخ).

الجدول 8 : الإصلاح التربوي

الأنشطة	المبادىء
1. تحديد هدف كبير في هذا الميدان : تشييد قطاع تربوي (من المدرسة الإبتدائية إلى غاية الجامعة) من الدرجة العالمية.	1. يجب أن يكون لنا في كل طور من أطوار النظام التعليمي مؤسسات عمومية وخاصة من الإبتدائي إلى الجامعة.
2. البدء بالقطاع الجامعي لما له من انعكاسات على بقية القطاعات.	2. ضمان مجانية التعليم للجميع وعلى جميع المستويات ويجب أن تسود الجدارة في الوسط الاجتماعي المهني.
3. تسيير جميع مؤسسات التكوين وفق معايير التسيير العصري : التسيير بالأهداف، الجزاء حسب الاستحقاق والجدارة، التوظيف الشفاف، التقييم الفردي للأساتذة على جميع المستويات.	3. هيمنة القطاع العام في التربية إلى جانب وجود قطاع خاص متساو ومنظم بطريقة احترافية.
4. إنشاء مراكز للمراقبة (قياس المستوى) من أجل التقييم وفق لوحة قيادة شاملة للتقدم المسجل في كل ولاية ودائرة وبلدية ومؤسسة من الإبتدائي إلى الجامعي. ويمكننا أيضا قياس المستويات الوطنية في مختلف التخصصات.	4. تتوفر الهيئة الاستراتيجية على دائرة للتربية يتواجد بها أفضل الخبراء، تتولى القياس والحوار مع جميع الأطراف المعنية من أجل وضع استراتيجية التربية.
5. توأمة جامعاتنا مع أفضل الجامعات العالمية.	5. يتم اختيار اللغات وفقا لتوجهات البلاد ومتطلبات الفعالية (على سبيل المثال اللغة الوطنية لتدريس التاريخ والقانون الخ واللغات الأجنبية للعلوم)
6. يقوم المكونون الجامعيون المؤهلون من طرف الشراكات بإعادة رسكلة الأساتذة على جميع المستويات من (الإبتدائي إلى الجامعة) علاوة على تأهيل جميع الموارد البشرية العملية للبلاد.	6. إقامة دائرة ضمن هذه الهيئة تعمل على شكل مرصد للمهن قصد تكييف دائم لجهاز التكوين مع متطلبات المستقبل
7. قطاع التربية عامل رئيسي رقم واحد لنجاح بلد برمته وتخضع فعاليته لمشمولات الأمن الوطني.	7. تزويد جميع المواطنين بالمعلومات حول مكانتنا الدولية مقارنة بجميع مستويات النظام التربوي وكذا حول العلاقة بين النوعية والكلفة في القطاع.

إختيار الصعود : توصيات

الجدول 9 : الإصلاح الإداري

الأنشطة	المبادىء
1. رسكلة جميع الإداريين في الخدمة. 2. تكنولوجيا الإعلام والإتصال : الاستخدام الأمثل (تألية جميع الوثائق والمسارات قصد الوصول إلى إدارة بدون أوراق) 3. قيام لجنة للخبراء بتحليل الوثائق والإجراءات والمسارات قصد تبسيطها إلى أقصى حد إلى جانب تأليتها. 4. الوصول إلى إدارة الأمة الزبون. 5. التسيير الإداري : تسيير الإدرات وفقا للأهداف والتقييم الفردي والحوافز من أجل تحقيق أداء أقصى. 6. عقد النجاعة : يجب أن يوقع المسؤولون عقود نجاعة وتقييمهم كما يجب. 7. المنافسة : ضرورة وضع مؤشرات للمقارنة بين الإدارات ومحاكاة المنافسة من خلال مؤشرات مؤكدة (عدد الوظائف المنشأة الخ) 8. الإيزو : ميزنة الموارد الضرورية قصد حصول إدارتنا على تصديق الإيزو ومراقبة مدى احترام المعايير والإجرات 9. مجالس التوجيه : وضع المستعملين في مجالس توجيه الإدارات.	1. يجب أن ندرك أنه مع النظام الإداري الحالي، لا يمكن لأية استراتيجية أو مخطط طموح أو أية تنمية أن تتحقق 2. استهداف الانتقال من إدارة بيروقراطية إلى إدارة خبيرة وبالخبراء. 3. استهداف الوصول إلى إدارة تنافسية على المستوى الدولي. 4. يجب أن تكون الإدارة تحت مراقبة المحكومين والمنتخبين واشرافهم (قياس نسب الارتياح) كون مهمتها الأساسية هي خدمتهم.

الجدول 10 : المعلومة وإنتاج الإحصائيات

الأنشطة	المبادىء
1. القيام بتدقيق معمق للمناهج والأدوات المستعملة من طرف قطاع انتاج الاحصائيات. 2. رسكلة الموارد البشرية العاملة 3. إعادة بناء النظام الإحصائي حيث توجد النقائص والثغرات. 4. لا مركزية النظام من أجل التوفر على إحصائيات محلية وجهوية. 5. تصور مخطط وطني للتشاور بين الأطراف المعنية قصد تحديث الممارسات والسياسات الاقتصادية 6. اعتماد المعايير والتعريفات الدولية لإنتاج الإحصائيات. (مع التكييف الضروري من طرف الخبراء المختصين).	1. الوصول إلى إقامة هيئات مستقلة وموثوق بها لإنتاج الإحصائيات. 2. التفاعل مع المستخدمين من أجل إنتاج المعلومات المرغوب فيها. 3. تسيير أداة المحاكاة الوطنية من أجل تنوير المسؤولين حول انعكاسات قراراتهم. 4. تسيير نظام الاتصال العمومي من أجل تناسب توقعات المواطنين مع إمكانيات البلاد. 5. تصور مخطط وطني للتشاور بين الأطراف المعنية قصد تحديث الممارسات والسياسات الاقتصادية. 6. اعتماد المعايير والتعريفات الدولية لإنتاج الإحصائيات مع إجراء (التكييفات الضرورية من طرف الخبراء المختصين).

الجدول 11 : إنشاء وتطوير المؤسسات

الأنشطة	المبادىء
1. تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/الصناعاتالصغيرةوالمتوسطة والتوصل على الأقل لخلق مؤسسة لكل 30 ساكن. 2. تكوين مكونين لمسيري المحاضن والمشاتل 3. التوصل إلى إنشاء محضن أو مشتلة على الأقل في كل بلدية وجامعة ومركز تكوين مهني 4. مكافأة موظفي المحاضن والمشاتل وفق نسبة إنشاء هذه الأخيرة ونجاح المؤسسات. 5. نقل أفضل الممارسات 6. تطور المشاتل والمحاضن باتجاه تحولها الى مؤسسات عمومية صناعية وتجارية أو شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة ذات أسهم. 7. إعفاء الشركات المنشأة من الضرائب خلال السنوات الخمسة الأولى وكذا من الأعباء الاجتماعية لنفس المدة. 8. إعطاء الحق لأفضل رواد الصناعة في الحصول على جوازات سفر دبلوماسية وهي صيغة توجد في العديد من البلدان.	1. الترسيخ التدريجي في ثقافتنا لقيم إنشاء المؤسسات. 2. تنمية الاعتماد على الذات والجرأة ابتداء من الطور الابتدائي (وإدماجهما في البرامج البيداغوجية) 3. التعرف من خلال المشاورات الواسعة قدر الإمكان، على كوابح إنشاء المؤسسات والقضاء عليها. 4. إحتضان دائرة إنشاء المؤسسات ضمن الهيئة الاستراتيجية (المخ) لمراصد إنشاء المؤسسات. 5. مرافقة المؤسسات الناجحة بواسطة القروض ووضع الأراضي تحت تصرفها علاوة على مزايا جبائية. 6. التثمين في إطار الثقافة الوطنية 7. العمل على توحيد أرباب العمل وجعلهم فاعلا مفضلا في المشاورات.

الجدول 12 : إجراءات من أجل التشغيل

الأنشطة	المبادىء
1. خلق عدة هيئات تنافسية من نوع الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب بتسيير مجدد. 2. تطوير القرض المصغر. 3. خلق مؤسسات عمومية لتعويض الواردات وتفريعها لفائدة الشباب. 4. الوصول إلى خلق 1. 5000. 000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وصناعة صغيرة ومتوسطة. 5. تحديد أهداف للبنوك العمومية كتوجيه 80 بالمائة من التمويل لإنشاء وتطوير المؤسسات الفعالة. 6. تطوير تكنولوجيا الإعلام والإتصال من أجل كشف الإدارات التي تقوم بعرقلة الاستثمار. 7. تحرير المبادرات العمومية والخاصة. 8. تحديد أهداف للمسؤولين على التشغيل (الولاة الخ).	1. يقع مسار إنشاء الوظائف في صلب المخططات العملية للانعاش.

الجدول 13 : عصرنة التسيير

الأنشطة	المبادىء
1. وضع الهيئات العمومية والخاصة غير ذات طابع ربحي : لمعايير الدخول لمختلف مناصب العمل وعقود النجاعة لكبار المسيرين. 2. وضع الخطوط العريضة لسياسات تحديث التسيير.	1. الاستخلاص من المعارف العالمية الحديثة كل ما يمكن تحويله من أجل تحسين تسيير هيئاتنا ومؤسساتنا غير ذات طابع ربحي. 2. الأخذ من ثراتنا الثقافي المبادىء العملية من أجل جعل هيئاتنا أكثر قوة.
3. تشجيع المؤسسات التي تحترم معايير التسيير الموضوعة (التأهيل البشري وتكنولوجيا الإعلام والإتصال والتصديق) وذلك خلال منح الصفقات 4. تحديث جهاز التكوين والرسكلة في ميدان علوم التسيير ووضعه في مستوى منافسينا الدوليين.	

الجدول 14 : التنمية المحلية

الأنشطة	المبادىء
1. تمكين الفاعلين المحليين من تصور وتنفيذ مخططات محلية وجهوية للتنمية. 2. إتمام توزيع موارد التنمية بين المستويات الثلاث (المركزي 40 بالمائة، الجهوي 30 بالمائة والمحلي 30 بالمائة) 3. تأهيل الموارد البشرية المحلية والجهوية إلى المستوى الدولي بهدف تصور وتنفيذ مخططات لا مركزية للتنمية. 4. إحصاء وتثمين القدرات المحلية : الفلاحية والصناعية والسياحية إلخ	1. وضع الفاعلين المحليين والجهويين أمام مسؤولياتهم. 2. تحقيق الانسجام والمواءمة بين مخططات التنمية الجهوية والمحلية والوطنية. 3. إيجاد نظام للمنافسة بين الجماعات المحلية والجهوية 4. إدماج التنمية اللامركزية مع مخططات إنشاء المؤسسات المحلية والجهوية 5. العمل مع أرباب العمل والنقابات والمنظمات غير الحكومية والجامعات من أجل توضيح وتدقيق المقاربة.

الجدول 15 : إحترافية الفروع

الأنشطة	المبادىء
1. وضع معايير الدخول إلى جميع فروع الأنشطة. 2. اقتصار منح الصفقات العمومية على المؤسسات التي تحترم المعايير. 3. دعم عمومي من أجل إنشاء وتطوير المؤسسات المحترفة فقط. 4. الذهاب تدريجيا نحو المعايير الدولية في ميدان الأنشطة القطاعية. 5. تشجيع المؤسسات ذات المسعى النوعي لدى منح الصفقات العمومية الهامة.	1. السهر على دفع وإبراز المؤسسات والأشخاص المحترفين في جميع القطاعات. 2. االبدء باحترافية الإدارة والهيئات العمومية.

الجدول 16 : تطوير تكنولوجيا الإعلام والإتصال

الأنشطة	المبادىء
1. رقمنة جميع الوثائق الإدارية للمواطنين 2. التوفر على قاعدة للمعطيات تحتوي على جميع المعلومات الضرورية حول المواطنين. 3. السماح بالدخول إلى المعلومات الخاصة فقط، للمؤسسات المخولة (ملفات الصحة، ملفات العدالة، ملفات الوضعيات الاجتماعية الخ. 4. تشجيع صناعة وطنية لتكنولوجيا الإعلام والإتصال كقاعدة للتنمية (الرسوم، القروض، العقار إلخ).	1. تحديد هدف بلوغ مستوى استخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال في البلدان الناشئة ثم المتطورة. 2. ضرب المثل بالتوفر على هيئات عمومية تستمد جميع المزايا الممكنة من تكنولوجيات الإعلام والالإتصال. 3. جعل المواطنين يطبعون في بيوتهم الملفات الإدارية الضرورية (بواسطة استخدام الرمز الفردي).

إختيار الصعود : توصيات

5. اشتراط حد أدنى حيوي من التحكم في تكنولوجيا الإعلام والإتصال وتطوير البرمجيات أو جواز سفر معلوماتي بالنسبة لجميع مناصب العمل العمومية. 6. إدماج معايير استعمال تكنولوجيا الإعلام والإتصال من طرف المؤسسات في إطار منح الصفقات العمومية.	4. التخلص من ضياع الوقت والطاقات الناجم عن سوء النظام المعلوماتي الوطني. 5. استخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال في المساعدة المباشرة للمنتجات القاعدية الموجهة للمواطنين المعوزين والقضاء على المساعدات للجميع.

الجدول 17 : القطاع المالي

الأنشطة	الأهداف
1. التخلي عن تمويل الواردات من المواد النهائية للبنوك الخاصة وخاصة الوطنية التي يتعين إنشاؤها. 2. إقامة مكاتب للصرف لتمويل الواردات من السلع درجة ثانية وذلك في أقرب وقت. 3. التمييز بين الإحصائيات البنكية الموجهة لتمويل الواردات من السلع النهائية والقروض الموجهة للبنوك المفككة البنية والقروض الموجهة للتنمية والمؤسسات الناجحة. 4. القيام بعمليات تدقيق سنوية للبنوك العمومية من طرف بنك الجزائر وهيئات مستقلة ونشر النتائج. 5. استخدام المعايير الأكثر صرامة في اختيار المسيريين والمستخدمين ومسارات التسيير.	1. جعل البنوك العمومية توجه 80 بالمائة من مواردها لفائدة المؤسسات العمومية والخاصة الفعالة وإنتاج السلع والخدمات. 2. تمويل البنوك العمومية للأنشطة الاستراتيجية على وجه الخصوص والتخلي عن الباقي للقطاع البنكي الخاص. 3. الارتقاء بالبنوك العمومية إلى مستوى المعايير الدولية. 4. التوقف عن تمويل المؤسسات المفككة البنية بالقروض البنكية المجاملاتية.

الجدول 18 : القطاع الإجتماعي

الأنشطة	الأهداف
1. التسيير بالأهداف للإدارات المكلفة بإدماج الجزائريين الذين يحتاجون إلى دعم من أجل الإندماج في الاقتصاد المنتج. 2. إدخال معايير تسيير الهيئات المكلفة بمساعدة الأشخاص المحتاجين لمساعدة دائمة، ويتعلق الأمر بإحترافية تدخلاتها. 3. خلق مدخول أدنى لجميع الجزائريين مقابل عمل مؤقت (حوالي 40 بالمائة من الأجر الأدنى المضمون) وسيكون هذا الأجر المؤقت للفئة الثانية (المواطنين القابلين للإدماج) بشرط قبول شروط برامج الدعم (التكوين، الانضباط، وقبول الوظائف المقترحة الخ).	1. المبدأ الأساسي: أفضل برنامج اجتماعي هو ذلك الذي يخلق الوظائف المنتجة للمواطنين. 2. هناك ثلاثة فئات من الجزائريين : أ/ الذين يحتاجون للدولة من أجل الإدماج في اقتصاد فعال وديناميكي. ب/ الذين يحتاجون إلى المساعدة من أجل الإدماج (المعوقون غير المؤهلين، الذين يفتقدون للثقة في الذات الخ). ج/ الذين يحتاجون إلى مساعدة اجتماعية (كبار المرضى، ذووا الإعاقات الكبيرة). 3. إنه لمن الضروري تحديث النظام الوطني للمعلومات من أجل حصر أفضل للمساعدات الاجتماعية.

إختيار الصعود : توصيات

الجدول 19 : الفلاحة

الأنشطة	المبادىء
1. ضمان سعر بيع أدنى للمواد الاستراتيجية (الحليب، القمح، مدخلات الصناعة الغذائية المحلية الخ).	1. الهدف رقم 1 : ضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي من المواد الاستراتيجية، الحليب والقمح.
2. سياسة تكوين، بحث علمي، مزارع نموذجية وتوجيه القروض لهذا القطاع.	2. الهدف رقم 2 الوصول على الأقل إلى تحقيق توازن في المبادلات المتوازنة للمواد الفلاحية (استيراد = تصدير).
3. مضاعفة المحاضن والمشاتل المتخصصة في خلق المؤسسات في هذا الميدان.	3. الانتقال من سياسة دعم المدخلات إلى سياسة دعم المخرجات.
4. تشجيع المتخرجين من فروع التكوين الفلاحي عند توزيع المزايا.	4. وضع آليات استماع دائمة لاهتمامات واقتراحات الفلاحين والمواطنين من طرف السلطات العمومية (الهيئات الاستراتيجية، الحكومة الخ).
5. دعم التكوين المهني الفلاحي.	
6. توجيه الموارد أيضا نحو الفلاحة في الهضاب العليا والصحراء.	
7. تصور ترتيبات ضريبية ملائمة لإنشاء تعاونيات للشراء والتوزيع لفائدة الفلاحين.	

الجدول 20 : الصناعة

الأنشطة	المبادىء
1. توجيه أكبر قدر من الموارد من أجل استدراك التخلف في كمية ونوعية المؤسسات الصناعية. 2. إنشاء مراكز تقنية، شبكة مؤسسات للاستشارة وبنوك الاستثمار والأعمال المتخصصة في التنمية الصناعية. 3. مرافقة المؤسسات التي تثبث نجاحها في الميدان بمختلف الوسائل (القروض الميسّرة الخ). 4. دعم أكثر وأفضل للمؤسسات التي تتمكن من التصدير. 5. تمويل شبكة من المحاضن والمشاتل المتخصصة في إنشاء المؤسسات الصناعية. 6. التوصل إلى توجيه ثلثي أعداد الجامعيين نحو الميادين التقنية والتكنولوجية. 7. معالجة معايير مناخ الأعمال الواحد تلو الآخر وتحديد أهداف محددة من أجل التحسين السريع. 8. خلق جميع بقية شروط تنمية صناعية تنافسية على المستوى العالمي : مخططات الذكاء الاقتصادي الوطني، شبكة شركات الاستشارة الوطنية من الدرجة العالمية، التنمية البشرية. 9. تمكين المؤسسات من العمل في الجزائر والدخول السريع إلى التكنولوجيات الجديدة التي تجعل القديمة أقل تنافسية (الزجاج والبلاستيك الخ). 10. مساعدة المؤسسات العمومية والخاصة الفعالة على التطور والامتناع عن تطهير جميع المؤسسات غير الاستراتيجية.	الهدف رقم 1 : تطوير القطاعات حيث نستطيع التموقع من بين أفضل الأمم في العالم (المزايا المكتسبة). الهدف رقم 2 : من مهام المؤسسة الاستراتيجية (المخ) تعريف القطاعات ذات المزايا التي يمكن خلقها (عمليا 80 بالمائة من القطاعات). الهدف رقم 3 : وضع آليات استماع دائمة لاهتمامات واقتراحات الفاعلين الاقتصاديين (أرباب العمل، النقابات، المنظمات غير الحكومية، مراكز البحث، المواطنين الخ). الهدف رقم 4 : تحديد هدف التواجد من بين الـ 30 بلدا الأوائل في ميدان بيئة الأعمال مع نهاية السنة الخامسة. الهدف رقم 5 : التواجد على المدى الطويل 2040 من بين الـ 15 بلدا الأكثر تصنيعا في العالم. الهدف رقم 6 : خلق مزايا مقارنة بالنسبة للصناعات المستقبلية (النانوتكنولوجي، الصناعات الخضراء، المصادر الجديدة للطاقة، إ قتصاد المعرفة إلخ).

الجدول 21 : الطاقة

الأنشطة	المبادىء
1. الارتقاء بنسبة قدراتنا الاستكشافية إلى مستوى معايير البلدان الصناعية. 2. تأهيل الموارد البشرية للقطاع إلى المستوى المطلوب. 3. تطوير المقاولة الوطنية من الباطن في القطاع. 4. تنويع حزمة الطاقة من أجل التعويض عن ارتفاع الطلب الداخلي والحفاظ على الاحتياطي القليل من الطاقات التقليدية التي نتوفر عليها. 5. تنويع مواقعنا من خلال شراكات دولية. 6. تطوير سريع باستعمال التكنولوجيات المقبولة في حالتنا، طاقات الغاز الصخري التي بدأت تتموقع بجدية على المستوى الدولي.	1. ترك مايعادل ثلاثين سنة من الاستهلاك للأجيال الصاعدة في أعماق تربتنا. 2. تحديد هدف التواجد من بين البلدان الأوائل في ميدان إنتاج الطاقات المتجددة ذات المردودية. 3. رسملة تجربتنا السابقة من أجل الارتقاء إلى مصاف الفاعلين الرئيسيين في هذا الميدان بواسطة الاستثمارات الدولية.

الجدول 22 : السياحة والترفيه

الأنشطة	المبادىء
1. توجيه الموارد نحو تكوين الكفاءات الوطنية في الفندقة والسياحة. 2. إدماج الثقافة السياحية في برامج التربية الوطنية. 3. مضاعفة إنشاء أعوان السياحة والوكالات السياحية المحترفة. 4. دعم الاستثمارات الثقيلة وخاصة في الجنوب وعلى مستوى الهضاب العليا.	1. جرد القدرات السياحية الكبرى المتوفرة. 2. تجنيد جميع الخبرات الوطنية و(دعمها عند الضرورة بالخبرات الدولية) ضمن الهيئة الاستراتيجية من أجل وضع مخطط لتنمية القطاع. 3. تعريف الفاعلين الكبار في القطاع من أجل تنسيق دائم للأنشطة.

5. تأهيل ثم لا مركزية ممارسات تصور تسويق المنتجات السياحية. 6. تحسين الإجراءات العملية (النوعية، الإجراءات، الأسعار الخ) التي تجعل تجسيد الاستراتيجية السياحية أمرا ممكنا.	4. ترقية صورة وجهة الجزائر. 5. استخدام واسع لتكنولوجيا الإعلام والإتصال من أجل تسويق وجهة الجزائر.

الجدول 23 : نظام الصحة

الأنشطة	المبادىء
1. تشجيع إنشاء مستشفيات وعيادات خاصة وغيرها ذات طابع ربحي وإعفاؤها جزئيا من الضرائب. 2. إنشاء من ثلاثة إلى أربعة مستشفيات من الدرجة العالمية وتوأمتها مع أفضل الهيئات العالمية من أجل القضاء على العلاج في الخارج. 3. رسكلة الموارد البشرية من المستوى العالي داخل هذه المستشفيات. 4. إدخال أنظمة التسيير العلمية في تسيير الهياكل ومسارات الصحة – بالتسيير بالنتائج). 5. تسيير مجمل هيئات الصحة بالأهداف القابلة للتثبث (إلزامية النتيجة).	1. سياسة الصحة نشاط يخضع للتشاور بيد أن تحديدها يتم من طرف الهيئة الاستراتيجية (الهيئة المخ). 2. يقوم المبدأ الأساسي لهذه السياسة على ضرورة ضمان دخول جميع المواطنين إلى العلاج النوعي. 3. اختيار نظام يشجع أمثلية الوقاية 4. ضمان تمويل الضمان الاجتماعي وفقا لمستوى العائدات والاخضاع التدريجي. 5. ضرورة وضع آليات تحميل الأشخاص مسؤولية صحتهم (فرض رسوم أكثر على التبغ والكحوليات). 6. تأهيل جميع الموارد البشرية التي تشكل نظام الصحة إلى المستوى العالمي وجعلها تشارك في مسار القرار.

الجدول 24 : النقل

الأنشطة	المبادىء
1. تطوير نظام الخط المزدوج للسكة الحديدية الذي سيكون دعامة لطريقة الاتصال الوطني. 2. تثمين النقل البحري لتلبية حاجيات المسافرين وكذا الحاجيات من السلع أيضا. 3. القيام بتأهيل موانئنا من حيث العدد والتسيير. 4. إنشاء مراكز الأبحاث والتطوير الضرورية من أجل تكفل أفضل بتنمية الهياكل.	1. تعريف الهياكل القاعدية وتطويرها وفقا للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. 2. اعطاء الأولوية لإنشاء المؤسسات الجزائرية التي تتوفر على المعرفة والقادرة على إنجاز الهياكل التي نحتاجها في جزء كبير منها. 3. تطوير شراكة عمومية / خاصة وطنية وشراكات أجنبية وذلك من أجل نقل المعرفة على الخصوص. 4. إدماج الترتيبات الخاصة بمخطط النقل مع خيار توزيع أفضل لسكان.

الجدول 25 : السكن

الأنشطة	المبادىء
1. يتجاوز العجز بين العرض والطلب من السكن كل سنة 500.000 وحدة. 2. الحل : بناء مساكن اجتماعية حقيقية : بكلفة أقل من 1.000.000 دينار لإسكان الحالات الاجتماعية الحقيقية بدفع المحتاجين أكثر لجزء أو مجمل الإيجار (مما سيجعل المزيفين منهم يرفضون هذا النوع من السكن). 3. توجيه قروض أكثر للمتخرجين من المدارس الكبرى (مهندسون في البناء) من أجل تكثيف العرض من السكنات وجعلها اكثر مهنية.	1. إعتماد مبدأ اسكان كل عائلة جزائرية وإهمال سياسة إعطاء الأشخاص مسكنا معتدل الكراء بصفة مجانية تقريبا. 2. تكمن سياسة السكن في ترقية العرض (العمومي والخاص)بواسطة مختلف الوسائل (القروض والرسوم الخ) ومساعدة الحالات الاجتماعية عبر دفع جزء من الإيجار أو مجمله. 3. فرض رسوم ملائمة على السكنات الفاخرة لمساعدة العرض الاجتماعي.

	4. السماح بوجود عرض وفير من القروض لبناء سكنات معتدلة الكراء لفائدة الطبقة المتوسطة. 5. تحديد إمتصاص العجز كهدف في ظرف 10 إلى 20 سنة. 6. من جهة ميزانية الدولة، استهداف توازن (مجمل رسوم القطاع = مجمل النفقات لإسكان الأكثر عوزا) وهذا ممكن.

الجدول 26 : التجارة والتوزيع

الأنشطة	المبادىء
1. المساعدة على إنشاء مؤسسات كبرى للتوزيع بالجملة. 2. ترقية تكوين تعاونيات التوزيع من طرف صغار المنتجين (الفلاحين وحرفيي المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة. 3. إدخال حرفة التوزيع في مقررات التكوين (التكوين المهني والجامعي).	1. إدخال الاحترافية إلى القطاع بهدف انتظام النشاط الاقتصادي. 2. تكوين المواطنين من أجل التكفل بأنفسهم والدفاع عن مصالحهم (جمعيات الدفاع عن المستهلكين) 3. اعتماد تنشيط قانون المنافسة كقاعدة لضبط القطاع طبقا للقانون الأمر الذي سيؤدي إلى دعم المنافسة في جميع الميادين.

الجدول 27 : الإتصال

الأنشطة	المبادىء
1. إعطاء الاعتمادات للسمعي البصري والصحافة وفقا لمعايير احترافية القطاع (التكوين، الخبرة، التجهيزات، ميثاق أخلاقيات المهنة إلخ).	يكمن الإتصال في تسيير عدة جوانب : أ/ المشهد السمعي البصري ووسائل الإعلام الجماهيري. ب/ تجنيد ذكاء جميع المواطنين. ج/ تسيير توقعات وحوافز المواطنين. د/ إخضاع السياسات، المبادىء وكيفيات السير لتشاور واسع بين الأطراف المعنية. اقتراح المخطط النهائي من طرف الهيئة الاستراتيجية (المخ).
2. إقامة نظام للتشاور الدائم بين السلطات العمومية والمهنيين والمواطنين.	
3. تفادي إرسال رسائل ترفع من توقعات المواطنين، تتجاوز حدود الممكن (مثل : السكن المجاني حق للجميع)	
4. المساعدة على خلق مكاتب استشارة متخصصة في الإتصال.	
5. تحديد المبادىء الكبرى وميثاق أخلاقيات المهنة من أجل ترقية واحترام سلطة الضبط.	

الجدول 28 : الثقافة

الأنشطة	المبادىء
1. تصور نظام للرسوم والدعم من أجل تشجيع ظهور (ثقافة وطنية تنافسية) (فرض رسوم على الأعمال الأجنبية من أجل تمويل تنمية أفضل للأنشطة الثقافية الوطنية) وتعتبر فرنسا نموذجا يتعين إستلهامه في هذا الميدان.	1. وضع مخطط طموح للقطاع قصد جعله أداة لترقية البلاد : تكوين المكونين، الرسكلة، مكافأة أفضل الأعمال الخ.
2. تصور نظام اقتطاع من الأعمال الناجحة من أجل مساعدة الفنانين الذين يعانون من صعوبات.	2. إقامة حوار بناء ودائم بين السلطات العمومية والمهنيين والمواطنين من أجل تحسين القطاع.
	3. تأهيل نظام التكوين ووضع مخطط للتعريف وترقية المواهب الشابة.

الفصل الرابع
ملخص التحاليل والتوصيات

هذا الفصل عبارة عن موجز مكثف لعمل شاق ومعقد. يلخص بشكل مبسط تشخيص نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الوطني، سيناريوهات التطور الممكن والقرارات العاجلة التي يتعين إتخادها، لكي يكون ضمن مسار اقتصاد ناشيء بدلا من مسار اقتصاد منحرف. لقد تم إنجاز هذا العمل بصراحة من أجل صناع القرار المستعجلين، المحكومين برزنامة زمنية تتضمن العديد من الاستعجالات. لقد جرى التطرق بالتفصيل للسياسات القطاعية في نهاية الفصل الثالث. وهكذا، يمكن للقراء المهتمين بتعميق التشخيص والتحاليل والتوصيات القطاعية مراجعة بقية الكتاب. يتوجه هذا الكتاب الملخص على الخصوص إلى صناع القرار الذين لا يملكون الوقت لقراءة مفصلة لمجمل هذا العمل. وسنبدأ بتقديم التشخيص والخيارات الواجب القيام بها بهدف القيام بالتصحيحات الملائمة. إننا نتموقع في منتصف سنوات ألفين وعشرة وفي مفترق الطرق، عشية اتخاد قرارات ذات بعد كبير بالنسبة لمستقبل الأمة، وعليه سنقدم فحصا سريعا للوضعية الحالية، والخيارات التي يتعين القيام بها بسرعة من أجل تفادي الإخفاق في اجتياز المنعرج الأخير، الفرصة التاريخية الأخيرة المتاحة أمامنا من أجل خلق اقتصاد منتج وفعال خارج المحروقات. لقد استطعنا تمويل جميع أخطاء الماضي، غير أننا لا نملك الآن إطلاقا هذه الإمكانية ولم تبق لنا سوى عشرية الفرصة الأخيرة.

• تشخيص مختصر

عندما نقوم بتشخيص وضعية معينة، نقوم بالضرورة بإحصاء القرارات الملائمة والاخفاقات التي لا يمكن تفاديها.

فكل بلد وكل فريق حكومي يحقق نجاحات ويتعرض لاخفاقات، لكن عندما تكون هذه الأخيرة عديدة وكبيرة وتعقبها اختلالات اقتصادية واجتماعية جدية ومتواترة، تتحول إلى تهديد للاستقرار السياسي لبلد ما. وهكذا يتخذ كل فريق حاكم أيضا قرارات خلاص ملائمة، سنحاول التطرق لكليهما.

القرارات الصائبة من 1999 إلى اليوم وهي :

– إرادة سياسية قوية في إنعاش الآلة الاقتصادية.

– استعمال جزء من الموارد العائدة من المحروقات في تمويل التنمية بدلا من الاحتفاظ بها في حالة عقيمة بالكامل.

– تسديد الديون قبل آجال استحقاقاتها.

– إنجاز بعض الهياكل الاستراتيجية أو بصدد الإنجاز (الطريق السيار شرق – غرب والسدود).

– تأمين احتياطات الصرف في غياب معرفة توظيفها (الصناديق السيادية) أو استراتيجية لشراء المؤسسات التكنولوجية.

– صناديق الضبط التي تساهم في استقرار النفقات العمومية.

– تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من فئات السكان (السكن، الماء، الكهرباء، الغاز، التجهيزات الاجتماعية إلخ).

– تأطير أفضل للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولمسار الخوصصة (ولو في ظل وجود مشكلة اتصال) لمواجهة استثمارات المضاربة (في العقارات). لكن، وفي المقابل هناك نقاط ضعف جلية وأهمها هي التالي :

1. الإفراط في المركزية، غياب شبه تام للتنمية المحلية والجهوية.

2. غياب نظرة وحلم واستراتيجية شاملة، في حين نجد في المقابل الترويج لمسار تصوري لترتيب وتنفيذ الإصلاحات داخل العديد من الهيئات بدون آليات انسجام فعالة.

3. سوء تخصيص القروض : توجيه هذه الأخيرة على الخصوص لتمويل الاستيراد والمؤسسات العمومية المفككة البنية، وتخصيص جزء هامشي منها لقطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وللمؤسسات العمومية والخاصة التي تحقق نجاحات.

4. تسيير غير فعال سواء للهيئات العمومية والمؤسسات الاقتصادية.

5. بالرغم من المبالغ لهامة المجندة، لا تزال الموارد البشرية ضعيفة التأهيل مقارنة بالمعايير الدولية.

– ركود الإنتاجية بينما ترتفع عبر العالم، مما يؤشر على غياب تنافسية الاقتصاد.

– إنشاء 70 مؤسسة في السنة لـ100.000 ساكن، في حين يدور المعدل العالمي حول 350 وأكثر.

– تدهور العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والواردات، الأمر الذي يؤكد تدهور التنافسية الدولية للبلاد.

– إنفاق الجزائر أقل من 0.3 بالمائة من الناتج الداخلي الخام على البحث والتنمية في حين تنفق بلدان في حالتها 1 بالمائة على الأقل.

– تموقع الجزائر بصورة منتظمة من بين آواخر الدول في مختلف التصنيفات الدولية سواء بالنسبة لمناخ الأعمال أو مؤشرات التنمية التكنولوجية ومحاربة الرشوة وغيرها من الميادين.

– قرارات ذات آثار عكسية وغير متشاور عليها من طرف المعنيين بالأمر : قاعدة 51/49 بالمائة والقرض المستندي وغير ذلك.

• آفاق تطور الاقتصاد الجزائري

لقد اعتمدنا السيناريوهات الثلاثة للتطور الأكثر احتمالا للاقتصاد الجزائري. وسنلخصها فيما يلي.

توجد تفاصيل هذه السيناريوهات ضمن هذا الكتاب.

أ/ السيناريو الأول : الاستمرارية

ستواصل السلطات العمومية ضخ الموارد في الاقتصاد من أجل خلق النمو التوسعي (المستمد من النفقات العمومية). وسيكون سوق الطاقة العالمي ملائما في هذا السيناريو. ستستخدم العائدات عندئذ في تمويل مشاريع البنى التحتية التي سيسفر عنها وظائف أكثر ومضاعفة الناتج الداخلي الخام. وسيخضع نمو الناتج الداخلي لمبلغ الموارد التي يتم ضخها والتي ستتراوح بين 5 .2 و5 بالمائة. وستبقى نسبة التضخم متحكم فيها والتشغيل عند نفس المنحى، مادامت الموارد التي يتم ضخها تسمح بانفراج في قطاعات البناء والسكن والأشغال العمومية. وستتراوح نسبة البطالة الرسمية بين 8 إلى 12 بالمائة، غير أن نسبتها عند الشباب ستبقى في حدود أكثر من 20 بالمائة ووضعية التشغيل هشة (الورشات)، كما سيكون التضخم في حدود أقل من 5 بالمائة وميزان المدفوعات الخارجي إيجابي نسبيا. لن يتطور البلد بل سيستمر في المقاومة ويسير بإيقاع متوسط ولن يكون هذا السيناريو ممكنا إلا إذا استمر قطاع الطاقة في توفير عائدات كافية للبلد كون الكميات المصدرة والأسعار لا تعرف بعد انخفاضا كبيرا.

ب/ السيناريو الثاني : الانحطاط

تزامن وقوع حدثين : الاستمرار في انتهاج السياسات الاقتصادية الحالية (تتابع مخططات الإنعاش) مع وضعية طاقاوية غير ملائمة، تضاف إلى الظروف الحالية تكون فيها أسعار البترول غير ملائمة. سيلجأ البلد عندئذ إلى استهلاك احتياطاته المالية ليجد نفسه في حالة عوز شديد في مواجهة 50 مليون ساكن.

وعندها ستتوقف مخططات الإنعاش بصورة نظامية ويتم اللجوء إلى سياسات صارمة. ستزحف البطالة إلى حدود 30 إلى 40 بالمائة وسيعود التضخم برقمين من جديد، كما ستزداد جميع المشاكل الاجتماعية خطورة : الصحة، النقل، التربية الخ. ستطرأ اضطرابات اجتماعية خطيرة تهدد الاستقرار السياسي لا يستبعد معها اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وبرامج التعديل الهيكلي. سيلتحف البلد برداء تخلف التنمية وربما بجميع أنواع العنف وعندها سنكون بصدد الغوص في دوامة اضطرابات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، سيتيه فيها الجميع وخاصة أصحاب الامتيازات الاستثنائية الذين سيتابعون قضائيا في كل مكان في العالم.

ج/ السيناريو الثالث : الصعود

يكمن السيناريو الثالث وهو المأمول أكثر، في ضخ الموارد في أنشطة تنتج أقصى النتائج في إقتصاد في حالة انتقال ومن تم يبدأ التوجه نحو سيناريو من هذا النوع وسنكون عندها بصدد مرحلة من سنتين إلى ثلاث سنوات من النتائج المعتدلة، كون الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد خلق الثروات يستدعي طريقة تسيير معقدة للوصول إلى التغيير الذي سيمكن على المدى المتوسط من خلق تنمية مستدامة منفصلة عن أسعار البترول وهو الهدف الأخير للانتقال.

فقد تعرف وضعية التشغيل تدهورا على المدى القصير، كما يمكن أن تبلغ نسبة التضخم حدود 15 بالمائة وترتفع الأسعار بـ 10 بالمائة (تضخم التنمية) خلال السنوات الثلاث الأولى، وسيسمح وضع صندوق للضبط بامتصاص الصدمات الاجتماعية بدون مشاكل كبيرة. ويمكننا على المدى المتوسط وفي فترة تمتد من أربعة إلى خمسة سنوات، بلوغ نسب نمو من 10 إلى 12 بالمائة وتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 5 بالمائة وخلق جميع شروط تنمية مستدامة. سيكون التضخم في مستوى أقل من 2 بالمائة وسنبدأ في استعادة التوازنات في جميع القطاعات : السكن، الصحة، النقل الخ ويمكن

للبلد عندئذ أن يكون من بين أعضاء نادي الأمم الناشئة ويتحول إلى بلد متقدم في ظرف عشريات من الزمن.

• قرارات الصعود

1. إنشاء الهيئة الاستراتيجية (المخ) التي تضم أفضل علمائنا في جميع الميادين، الذين سيتولون التحاور مع مجمل الأطراف المعنية من أجل تصور استراتيجية شاملة مفتوحة ومنسجمة.
2. قيام الطبقة السياسية بتحديد الأولويات والأهداف ومراقبة النتائج : وجوب وجود تقسيم حكيم للعمل.
3. يمدّ البلد نفسه باستراتيجية تكرس طموحا كبيرا : الجزائر بلد ناشيء في 2025 ومتطور في 2050.
4. تتزود الجزائر بجميع الآليات والوسائل الضرورية من أجل التحول إلى اقتصاد ناشيء : مسار تجنيد جميع المواهب الجزائرية ومخطط للذكاء الاقتصادي ونماذج للمجاكاة الخ.
5. توجيه أقصى حد من الموارد من أجل التحسين النوعي للموارد البشرية، إعادة رسكلة العاملين والتحديث التربوي للباقي.
6. تحديث تسيير جميع الهيئات في البلاد (الإدارات، المستشفيات، الجامعات، المؤسسات) بالانتقال من التسيير بالمهام إلى أنظمة تسيير بالنتائج، ويتعلق الأمر بالانتقال من إدارة بيروقراطية إلى إدارة بالمهارة.
7. تحديث أنظمة المعلومات : تعميم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحكومة، الإحصائيات الوطنية وقواعد المعطيات، وسيسمح استثمار مليار دولار في هذا الميدان باقتصاد أكثر من 11 مليار دولار في السنة.

8. توجيه الموارد نحو الاقتصاد المنتج : بلوغ 1. 200. 000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في 2020 و1. 5000. 000 في 2025 وسيصبح الفعل الاستثماري أكثر تحفيزا من الفعل الاستيرادي. ستوجه 80 بالمائة من القروض المصرفية للتنمية وإنشاء المؤسسات المنتجة.

9. إنشاء صندوق لإعادة هيكلة المؤسسات لمرافقة عمليات الخوصصة، وتفليس المؤسسات ضعيفة الأداء (لا يجب أن يترك أي عامل بدون موارد خلال هذه العمليات).

10. تقويم وتحديث السياسات القطاعية.

11. الفلاحة : تسهيل تنمية العرض ودعم المخرجات فقط بالنسبة للمواد الاستراتيجية (ضمان سعر أدنى).

12. السكن : إعادة النظر في نموذج السكن الاجتماعي لمضاعفة العرض منه، والحد من طلب المسايرة (السكن الإجتماعي المتواضع النوعية) وسيكون السكن الاجتماعي أكثر تواضعا (1. 000. 000 مليون دينار كلفة البناء بمواد مكيفة) حيث يمكن بناء أربعة مرات أكثر والحد من عدد طالبي السكن المزيفين.

13. تحرير المبادرات العمومية والخاصة على وجه التحديد : تعريف عراقيل الاستثمار ومعوقاته بمساعدة أفضل نظام للمعلومات ومتابعة الملفات مع توجيه 80 بالمائة من القروض البنكية لتمويل المؤسسات المنتجة والفعالة.

14. إعادة تصنيع البلاد من خلال حزمة من الصناعات المستقبلية (إقتصاد المعرفة، تكنولوجيا الإعلام والإتصال، المشتقات الطاقوية)، حيث تقوم التكنولوجيات الجديدة بإسقاط القديمة في الصناعات الكلاسيكية.

15. إعادة النظر بعمق في جميع السياسات القطاعية : ستكلف الهيئة الاستراتيجية (المخ) بتنظيم المشاورات وضبط المقترحات وتقديمها

للسلطات العليا صانعة القرار للمصادقة عليها. تصبح الوزارات والهيئات القائمة كيانات مسؤولة عن التنفيذ (بعد أن تكون قد شاركت في إعدادها) ويتعلق الأمر بتقديم مقترحات مفصلة.

16. يشرح هذا الكتاب، هذه المقترحات وعشرات غيرها. لقد استلهمت من الاقتصاد السياسي للانتقال ومن التجارب الناجحة لبلدان أخرى وذلك باستعمال أفضل الممارسات التي أعيد تكييفها على سياقنا. نحن في مفترق طرق ولم يبق لنا غير عشرية الفرصة الأخيرة. فقد ينزلق البلد نحو الأسفل بدلا من الصعود إذا ما تم الاستمرار في التعاطي مع السياسات الحالية. إن أغلب الخبراء الجزائريين متفقون حول هذا المسعى.

لقد حاولت العديد من المبادرات الحميدة، توجيه البلاد نحو هذا النوع من المسعى : فمراكز الأبحاث (الدفاع عن المؤسسة، شبكة نبني وعدد من جمعيات الباحثين الجزائريين الخ) مجندون ببسالة من أجل تفادي انحطاط وسقوط بلدنا. فهناك ما يشبه الشرخ بين صناع القرار والمفكرين، ولقد حان الوقت للعمل معا من أجل تحقيق الصعود.

خلاصة

إن لم تتخذ الإجراءات الملائمة والجذرية في السنوات القليلة المقبلة، سيكون سيناريو الانحطاط الأقرب حظا إلى الحدوث. فالكل يتوقع ذلك بما فيه أصحاب الامتيازات الاستثنائية الذين سيتعرضون للمتابعة عبر العالم أجمع بسبب اختلاس الأموال العمومية. فلن تنفع الثروات التي تم تكديسها في الخارج كثيرا في إنقاذ الذين يحوزون عليها. وسيكون أمام الشرطة الدولية الكثير من العمل. وسيعيش المواطنون العاديون كابوسا فظيعا في شكل أعمال عنف وانهيار في ظروف المعيشة على غرار تلك التي عاشوها في سنوات التسعينات، كما ستكون الوحدة الوطنية عرضة للخطر. فلم تستخلص لجزائر بعد جميع الدروس من تفكك الاتحاد السوفياتي وحتى يوغسلافيا سابقا. ومع ذلك، يمكننا وبسهولة استبعاد هذا الخطر بالنسبة للجميع. يتناول هذا الكتاب المبادىء والآليات التي يمكننا ترجيحها من أجل انتهاج مسار مغاير تماما : مسار الصعود، الذي يعني التحكم في التنمية وتحسين مستويات المعيشة والطمأنينة للجميع. وسيستأنف الجزائريون عندها مع عزة وأنفة ذلك الزمان وسيتولون تشييد بلد يتوفر على نظرة متشاور عليها تجلب إليها الأغلبية يكون فيها الجميع رابحا. فهناك العديد من المسؤولين لا يدركون أنهم باستبعاد أفضل رجالات العلم من مسار القرار إنما يحفرون قبورهم بأنفسهم. فالكفاءات الجزائرية المحلية والمهاجرة قادرة على رفع تحديات الساعة. إن علماء الجزائر ليسوا في حاجة إلى تبوء مناصب سياسية من أجل العمل على تقدم بلدهم. إنه هذا الخوف من طرف الدوائر السياسية الذي قاد الى تهميشهم بالرغم من أن دور السياسي دور خاص ومختلف عن دور

النخبة العلمية والمواطنين. لقد تم شرح ذلك الدور في هذا الكتاب. فبإمكان رجال السياسة تحديد التوجيهات الكبرى ومراقبة مسار البلاد، بيد أنه يتوجب عليهم الامتناع عن التدخل في مسارات القرار التقني، إنه تقسيم الأدوار الذي إنبجس من الفقر المدقع للصين وكوريا وقوى صناعية أخرى الذي سيجعلها قريبا سيدة العالم. نحن في مفترق الطرق ويمكن للقرارات السياسية والاقتصادية للأشهر المقبلة، أن تدفع بالبلد نحو الصعود أو الهبوط الذي يعني الانحطاط، الجنة أو الجحيم، الطمأنينة للجميع أو الحيرة لكافة المواطنين. إن منطق صناع القرار في الجزائر غالبا ماكان في تناقض مع مصالح المواطنين ونظامنا السياسي – الاقتصادي غير مهيكل بصورة صحيحة. فالجزائر جزء من تلك البلدان التي لم تنتج علم الاجتماع السياسي الذي يخلق التنمية، فلم يبق لها غير القليل من الوقت والإمكانيات لكي تنجح. وفي غياب ذلك، سنرتكب أسوأ الجرائم وأقبح المظالم ضد بلدنا ومواطنينا. وسيلاحقنا التاريخ بلعناته.

مراجع الكتاب بالفرنسية والانجليزية

– بن أشنهو عبد اللطيف. تشكيل التخلف في الجزائر. مطبعة كوم – الجزائر 1978.

– بن يسعد حسين. الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، الجزائر 1991.

– بن يسعد حسين. اقتصاد التنمية في الجزائر 1978-1963 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1979.

– بن يسعد حسين. التعديل الهيكلي، أهداف وتجارب. دار عليم للنشر، الجزائر 1993.

– بلاك ستانلي م. السياسة المناهضة للأسواق : الاختلاقات الدولية في السياسات الاقتصادية الكلية. معهد المؤسسة الامريكية للسياسات العمومية والبحث. واشنطن 1982.

– بوجمعة رشيد. صندوق النقد الدولي : إعادة نظر. منشورات الأطلس. الجزائر 1995.

– كاي فانغ، جوستان لي يفو، سياو يونغ : الاقتصاد الصيني، ماك غروا هيل سينغفورة 2009.

– قومزيان سماعيل. الداء الجزائري، الاقتصادي السياسي لانتقال غير مكتمل 1962 .1994 منشورات فايارد باريس 1994.

– هيبس دوغلاس آ ج ر. الاقتصاد السياسي في الديموقراطيات الصناعية. جامعة كمبريدج، منشورات جامعة هارفارد 1987.

– هوفستيد ج، الانعكاسات الثقافية، الفوارق الدولية في قيم العمل، بيفرلي هيلس 1980.

– م س كليلاند د س ووينتر د ج. حوافز اقتصاد التنمية، المنشورات الحرة. نيويورك. 1969.

– كياو وسيناه د، القيم الاجتماعية والتنمية : الآفاق الآسياوية. منشورات سيج دلهي الجديدة 1988.

– لعميري عبد الحق. المؤسسة الجزائرية في اقتصاد السوق. منشورات برس كوم الجزائر 1993.

– لعميري عبد الحق. النظريات الاقتصادية والأزمات المعاصرة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.

– لعميري عبد الحق. أزمة الاقتصاد الجزائري، الأسباب والآليات والآفاق. منشورات الجزائر، 1995.

– لعميري عبد الحق. تسيير المعلومات، تقويم وتأهيل المؤسسات. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1997.

– قاسمي جميلة، تشخيص اقتصادي ومالي لبرامج الاستقرار والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة ليون الأنوار، نوفمبر 2008.

– سانت غوور، موس برنارد، السياسة الاقتصادية لأهم البلدان الصناعية الغربية. باريس 1973.

– تهامي علي، البرنامج الجزائري للتصنيع المحلي، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع /ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1979.

– تمار حميد. اقتراب هيكلي من ظاهرة التخلف : هيكل الاقتصاد المتخلف. م وللنشر والتوزيع الجزائر 1973.

- **الوثائق الدورية المستعملة**

– منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وجهة نظر.

– البنك العالمي : التقرير السنوي فريق، الدراسات.

– صندوق النقد الدولي، وجهة نظر وفريق الدراسات.

– مختلف دراسات وزارات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية.

– مختلف الدراسات والتحاليل الموضوعة تحت التصرف على شبكة الأنترنت. من طرف بوابات حكومات : اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين الخ.

فهرس الكتاب

مقدمة 7
مدخل 9

الفصل الأول
لفهم ما يحدث لنا

– الحدسي والتحليلي 12
– ثلاثة أسئلة رئيسية 14
– معارف قليلة 16
– نظرية وتطبيق 16
– العلم ينتقم 17
– دور السياسي والعلمي 18
– تأثير الفراشة 19
– نقل النماذج 21
– ضعف آليات شومبتيريان 23
– بارنارد والمسار البراويني 24
– الخلط بين التصنيع والتنمية 26
– هل سينتهي التصنيع بالتحريض على الفعالية ؟ 28
– دور التسيير في مسار التنمية 29
– الهرم الاقتصادي والمحفزات على العمل 32
– مؤسسة منتجة للثروة وأخرى مدمرة لها 36
– شروط فعالية القطاع العام 37
– هل نخوصص أم نؤمم ؟ 40

– الاقتصادي والمؤسساتي 43
– تسيير الانتقال 44
– الدولة أو السوق ؟ 47
– التدرج أو العلاج بالصدمة : المشكل المزيف 49
– الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التنمية والأثر على ميزان المدفوعات 50
– دروس الإنتقال 53

الفصل الثاني
تحليل استشرافي سريع للاقتصاد الجزائري

– 1962-1965 اعطاء الأولوية للإستعجالات 58
– 1965-1978 : عصر الصناعة المصنّعة 59
– الانتاجية الشاملة للعوامل 70
– 1988-1991 : تصويب اقتصادي خاطىء 72
– 1991-1999 : العشرية السوداء 79
– 2009-2014 : تعاقب مخططات الإنعاش 81
– سيناريوهات التطور الممكن للإقتصاد الجزائري 91

الفصل الثالث
إختيار الصعود : توصيات

– علم الاجتماع السياسي والتنمية 97
– معالم التنمية 99
– تنظيم الدولة والتنمية 102
– مرافعة من أجل هيئة استراتيجية 108
– أية استراتيجية للتنمية تصلح لبلادنا ؟ 112
– تنمية الموارد البشرية في الجزائر : تكاليف عدم الفعالية 117
– خلق طموح كبير 122
– ترتيب الاصلاحات 126
– إستراتيجية إحتلال المجال 127
– ماذا عن عصرنة التسيير ؟ 131

– استراتيجية : الجزائر 2012- 2022 عشرية الفرصة الأخيرة 133
– التنويع داخل قطاع الطاقة 135
– حل للقطاع العام 139
– القضاء على البطالة ممكن 143
– إحترافية الفروع 146
– أية عقيدة اقتصادية كلية يجب لبلادنا ؟ 149
– روح المؤسسة بين الحقيقة والطموح 150
– أزمة السكن : تعقيدات المشكلة والحلول 153
– الإتصال أو كيفية تفادي خلق حالات حرمان بلا فائدة 163
– البيروقراطية : المشكل الأساسي 167
– التربية : من أين نبدأ ؟ 171
– الصحة : ايجاد المزيج الملائم 179
– نوعية الحياة والنمو الاقتصادي 191
– تسيير البرامج الإجتماعية 200
– سياسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) 206
– التنمية المحلية : الشروط الأساسية للنجاح 209
– الشرط الديمغرافي 212
– كيفية إدارة برنامج عمل ؟ 215
– محاربة الرشوة ! حلول حقيقية ونقاش مغلوط 218
– من أجل دعم تدقيق المؤسسات العمومية 222
– الهندسة الشاملة 225
– الدولة الجيدة، اللادولة، الدولة الكل 230
– سعر الصرف : إرتياح وحسرة 234
– اعادة تنظيم شبكات التوزيع 238
– ملخص التوصيات : 242
– الاقتصاد الموازي : اسهام ومخاطر 243
– من أجل سياسة فلاحية عصرية 246
– قطاع السياحة : أية خسارة ! 250
– إعادة تصنيع البلاد ؟ 254

– لماذا تطهير مؤسسات معطلة ؟ 255
– اقتصاد المعرفة : فرصة للتنوع 259
– تحديث القطاع المالي : ماهي الأولويات ؟ 261
– جداول التوصيات 264

الفصل الرابع
ملخص التحاليل والتوصيات

– تشخيص مختصر 288
– آفاق تطور الاقتصاد الجزائري 290
– قرارات الصعود 299
– خلاصة 295
– مراجع الكتاب بالفرنسية والانجليزية 297
– الوثائق الدورية المستعملة 299

أنجز طبعه على مطابع
- chihab print - ع . ڤرفي – باتنة